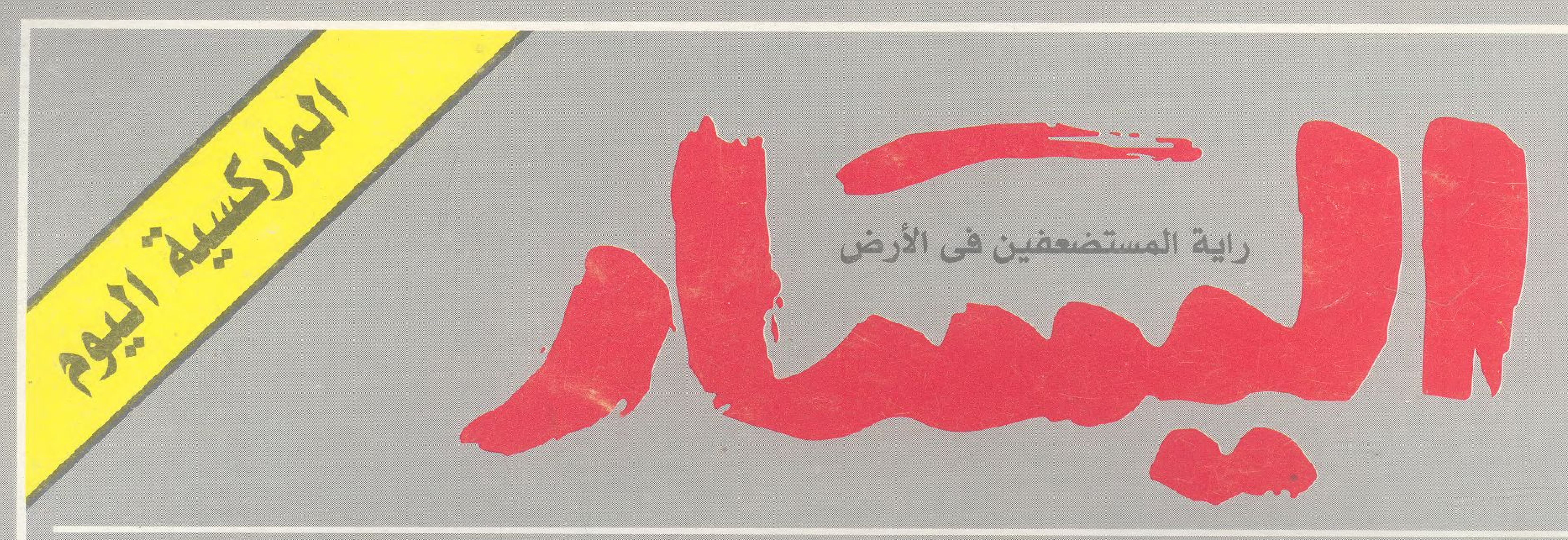


■ اليسار / العدد ١٠٦ / ديسمبر ١٩٩٨ / شعبان ١٤١٩ هـ / الثمن ٣ جنيهات ■



السينما أمام محاكم التفتيش

الحملة على منظمات حقوق الإنسان


التحرر من قيود (واى بلانتيشين)

الحكومة تفضل المستورد

خبز وورود ضد الفقر والعنف

الكُشح .. تعذيب وصمت وتواطؤ

كشف حساب (الرئيس) المرشح وبرنامجه


الديمقراطية

فى هذا العــدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير:١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX : 5786298







هذا نداؤنا الأخير..

فى سبتمبر عام ١٩٩٥ قرر رئيس تحرير اليسار التوقف عن الصدور. وصدر عدد اكتوبر ١٩٩٥ يحمل على الغلاف (الذى قرر المشرف الفنى - **محمود الهندى** - ان يكون كله باللون الاسود عدا اسم اليسار) كلمة .. « **وداعا لليسار** » .

وكتب رئيس التحرير كلمة فى « **لليسار در** » تحت عنوان « **وداعا هذا لحننا الاخير** » يشرح للقراء فى مصر والعالم العربى .. لماذا اتخذ هذا القرار الصعب .

وفى يناير ١٩٩٦ عادت اليسار للصدور.

الح كثير من القرا، والاصدقاء على أن رئيس التحرير لا يملك وحده إتخاذ مثل هذا القرار . وأن « **اليسار** » ملك لكل اليساريين والوطنيين ومسئوليتهم .

وعن طريق « **الأهالى** » وجه رئيس التحرير دعوة لأصدقاء مجلة اليسار للاجتماع فى مقر حزب التجمع .

وعقد الاجتماع بالفعل فى نفس الشهر بقاعة **د. فؤاد مرسى** أحد مؤسسى مجلة اليسار. وكانت المفاجئة العدد الكبير الذى حرص على حضور الاجتماع والتنوع فى الأجيال والمدارس. وتوصل الحاضرون الى تكوين «**جماعة أصدقاء اليسار**» والتى ضمت أكثر من ٢٠٠ من الزملاء و الأصدقاء، تعهدوا بدعم اليسار من خلال التبرعات والمساهمات السنوية الثابتة لتجنيب المجلة الأزمات المالية. وقرروا- بالاتفاق مع مجلس المستشارين - المساهمه فى نقد وتقييم اليسار دوريا و التخطيط التحريرى ، من خلال اجتماع سنوى للجماعه واختيار ممثلين لهم فى مجلس المستشارين، وهو ما حدث بالفعل .

وقد أدت هذه الجماعة دورا رائعا مكن اليسار من معاودة الصدور بعد شهرين من توقفها .

ومر العام الاول (١٩٩٦) فى يسر ودون اى أزمات . فبالاضافه للمساهمة السنوية تبرع لليسار بمبالغ كبيره عدد من الشخصيات التى نعتز بها ، فى مقدمتهم .. **محمد حسنين هيكل، سعاد الصباح ، فوزى حبشى ،غالى شكرى (المرحوم) ، رجاء النقاش، د. رفعت السعيد ، د . محمود ابو الغار ، عادل عيد ، وحيد حامد ، عصام الطاهر، يسرى الجندى ، د . سعد حافظ ، د . عبد العظيم أنيس ، عبد العظيم مناف ، محمد سيد احمد ، أسامه انور عكاشه ، ابو السلامونى ، عادل غنيم ، محمد عبد السلام العمرى، د. سمير حنا صادق ، جميل عطيه ، نبيل زكى .. و آخرون** .

ولكن الموقف فى العامين الماضيين (١٩٩٧-١٩٩٨) لم يكن على نفس الصورة. وتوالت الأزمات حتى وصلت فى الشهر الماضى **إلى تلقى انذار نهائى من المطبعة بالتوقف عن الطبع ما لم تسدد اليسار الديون المتراكمة عليها**.

وبالطبع لم يستطع رئيس التحرير اتخاذ قرار فى هذا الأمر . وطلب من المطبعة طبع هذا العدد واعطائه مهلة حتى منتصف ديسمبر لحسم الأمر..

وها نحن نطرح الأمر على القراء فى مصر والوطن العربى ،وعلى جماعة أصدقاء اليسار.

وندعو «جماعة أصدقاء اليسار» لاجتماع حاسم فى الخامسة والنصف من مساء الاثنين ٧ ديسمبر بقاعة د. فؤاد مرسى بالمقر المركزى لحزب التجمع ،لمناقشة قضيتين..

- التوجه السياسى والصحفى لليسار خلال العام الماضى.
- الأوضاع المالية.

وأملنا أن يحرص كل أعضاء الجماعة على الحضور.

اليسار

موقفنا

كشف حساب مرشح الرئاسة .. وبرنامجه

حسين عبد الرازق

رغم أن الإجراءات الرسمية لتسمية المرشح الجديد لرئاسة الجمهورية تبدأ - طبقا للدستور - قبل ٦٠ يوما من انتهاء مدة الرئيس الحالي - أي أنه مازال أمامنا تسعة أشهر على هذه البداية حيث تنتهى المدة الحالية في أكتوبر (١٩٩٩) - فقد بادرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي " الحاكم" ، في اجتماعها برئاسة " **محمد حسني مبارك**" رئيس الجمهورية ورئيس الحزب يوم الثلاثاء ١٠ نوفمبر الماضي ، باعلان " **مبايعتها" لمبارك رئيسا للجمهورية لمدة رابعة(٦ سنوات) تبدأ في أكتوبر القادم.**

وبسرعة توالت" برقيات التأييد والمبايعة من " المجالس الشعبية المحلية بجميع المحافظات والجامعات ومختلف الهيئات السياسية والاجتماعية والمنظمات والجمعيات بنوعياتها ، يعلنون فيها تأييدهم المطلق لسياسته الحكيمة على المستويين الداخلي والخارجي ، ويبايعونه لقيادة مصر لفترة رياسية قادمة" كما نشرت صحيفة الأهرام يوم ١٢ نوفمبر ١٩٩٨ . (**لاحظ أن هناك مجالس شعبية تضم ممثلين لأحزاب معارضة ، وأن هناك عديد من أساتذة الجامعات أعضاء في أحزاب معارضة وأن القانون الذي فرضته الحكومة يمنع الجمعيات من الاشتغال بالسياسة !!)**

وألقى الرئيس **حسني مبارك** يوم السبت ١٤ نوفمبر ١٩٩٨ أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى خطابه السنوي الذي يلقيه في افتتاح كل دور تشريعي ، والذي جاء هذه المرة أقرب مايكون لخطاب ترشيح للرئاسة . فقد حرص الرئيس على استعراض " انجازات" حكمه خلال سبعة عشر عاما(أكتوبر ١٩٨١ وأكتوبر ١٩٩٨) ، وختم الخطاب برسالة ترشيح واضحة.

من هنا فتناول هذا الخطاب بالتحليل يحتل أهمية خاصة ، فهو كشف الحساب والبرنامج للرئيس المرشح . حيث رفض الرئيس مبارك في المرات الثلاث السابقة (١٩٨١ -١٩٨٧ -١٩٩٣) أن يتقدم ببرنامج عند ترشيحه ، وأصر على أن ماأنجزه في الماضي ، هو برنامجه وسند ترشيحه.

ويلفت النظر في هذا الخطاب ، أن الرئيس لم يذكر كلمة واحدة حول **ظاهرة الارهاب** مما يعكس قناعة لدى الحكم أن الارهاب قد تم القضاء عليه وتصفيته ، وهي قناعة بالغة الخطورة :

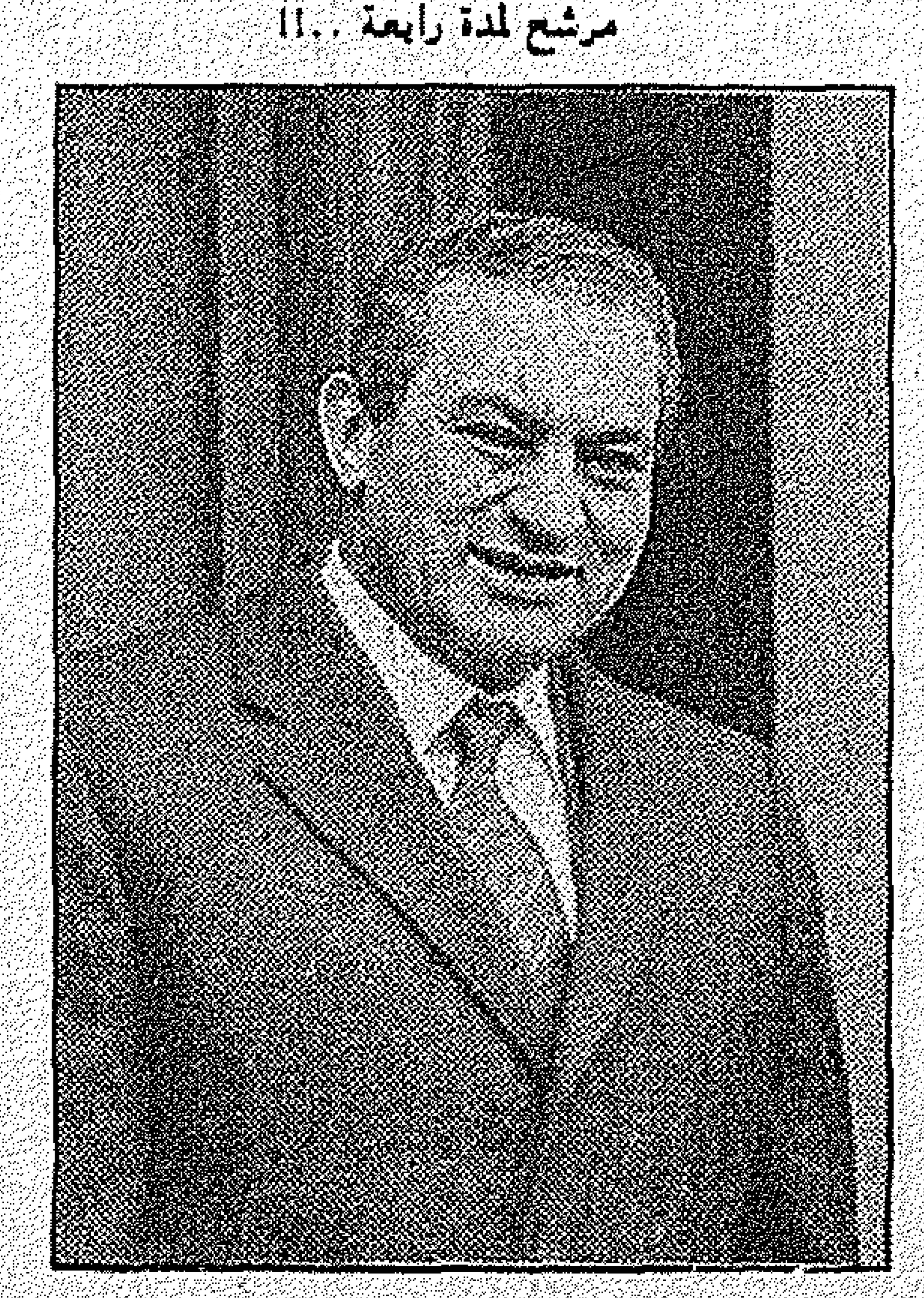
صحيح أن الضربات الأمنية الموجعة قد شلت - تقريبا - أي نشاط إرهابي لهذه الجماعات طوال عام ١٩٩٨.

ولكن كل أسباب صعود ظاهرة الارهاب في بداية الثمانينات ، ثم عودتها للظهور بعنف أكبر في بداية التسعينات - سواء منها الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية - مازالت موجودة ومازالت جيوب هذه الجماعات كامنة في الداخل والخارج . ومازالت الأفكار التي استندت إليها منتشره ومعروضة على المواطنين . ويمكن أن تفاجئنا موجة أخرى ، مالم يكن هناك ادراك حقيقي لهذه الظاهرة ومواجهة شاملة لها ، لاتقف عند الحدود الأمنية.

وغاب عن الخطاب أي حديث - ولو في أسطر قليلة كما كانت العادة - عن **الديمقراطية** والأوضاع السياسية . وهذا أمر سيئ، خاصة في ظل الوقائع والشواهد التي

الرئيس مبارك

مرشح لمدة رابعة ..!!



تؤكد على إصرار الحكم على التراجع عن الهامش الديمقراطي المحدود القائم . وللأسف فقد **شهدت مصر خلال عام ١٩٩٨ مجموعة من الممارسات والاجراءات المعادية للديمقراطية والتي تنتهك حقوق الانسان** .. من تعدد جرائم التعذيب خاصة في أقسام الشرطة ولمواطنين عاديين، والقرارات بقوانين ،وقوانين ،وانتهاك للحقوق الديمقراطية للطلاب ، وسجن الصحفيين ، واغلاق الصحف.. الخ.

وهناك سلسلة من القوانين ستعرض على مجلس الشعب تصب في نفس الاتجاه.

وأعاد الرئيس التأكيد على ماتعلنه الحكومة بصورة دائمة عن التقدم الاقتصادي الحاصل في مصر ونجاح التنمية.

قال الرئيس بحسم « **لم يعد مقبولا بعد هذا الشوط الذي قطعناه على طريق التقدم ، أن يداخلنا الشك في صحة النهج الذي مكن مصر من التغلب على التحديات العديدة التي واجهتها** ، واسقاط الاغلال والقيود التي كبلت انطلاقها ، وإعطائها الفرصة لكي تستعيد عافيتها وتطلق مبادرات أفرادها ، وتضع أقدامها على طريق التقدم بخطى واثقة .." وطرح البيانات والأرقام المعتادة مثل..

- انتقال مصر من عداد الدول الفقيرة إلى فئة الدول متوسطة الدخل.

- ارتفاع متوسط دخل الفرد ، ليصل الآن إلى نحو ٤٨٠٠ جنيه سنويا ، أي مايعادل **١٤١٠ دولار** (مضاعفة دخل الفرد المصري ثلاث مرات) ." وهو رقم **لايعكس بدقة مقدار رفاهية الفرد** نتيجة مايحصل عليه من **خدمات مجانية ، كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية** ، بعد أن كان دخل الفرد في عام ٨٢/٨١ (أي عندما تولى الرئيس مبارك السلطة) لايتجاوز **٤٢٧ دولاراً.**

- معدل نمو للصناعة يصل إلى ١١٪

- زيادة في معدلات التنمية وصلت إلى حدود ٧ر٥٪ ترتفع " باذن الله " مع العام القادم إلى نحو ٩ر٦٪ بما يجاوز ثلاثة أمثال

الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى تطلب استمرار مبارك رئيسا للجمهورية لفترة جديدة



بالاجماع بايعت الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم الرئيس مبارك لمدة رابعة

معدل النمو السكانى.

- رسم خريطة عمرانية جديدة ، تخرج بالحياة المصرية من حدود الوادى الضيق إلى رحاب أوسع ، تزيد نسبة المساحة المأهولة من **٥٪ إلى حوالى ٢٥٪** (خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧).

ويثير هذا الحديث المتكرر عن **التقدم الاقتصادى والاجتماعى والرفاهية** أكثر من قضية أكتفى بثلاث منها .

١- مدى صحة الأرقام والبيانات التى يطرحها الرئيس والحكومة باستمرار خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحديدا. مثلا كيف ارتفع متوسط الدخل الفردى من **٥٩٨ دولاراً** عام ١٩٩٥ و**٧٤٠ دولاراً** عام ١٩٩٦ ، إلى **١٢٠٠ دولار** عام ١٩٩٧ وإلى **١٤١٠ دولار** عام ١٩٩٨ (حسب كلام الرئيس). ومما يذكر أن وزير التخطيط قال فى أغسطس الماضى أن « توقعات متوسط دخل الفرد سترتفع إلى **١٤٠٠ دولار** بدءا من السنة المالية ٩٨/١٩٩٩».

وكيف انخفضت نسبة البطالة من ٤٨ر٢٠٪ (أى ٥ر٣ مليون مواطن من قوة عمل تقدر بنحو ١٧ مليونا و١٤٧ ألفاً) إلى ٩ر٧٪ (أى مليون و٣٥٤ ألفاً).

وكيف ارتفع معدل النمو من ١٪ وصفر٪ فى بداية التسعينات إلى ٥ر٧٪.

٢- تجاهل الخطاب عديداً من الأرقام الهامة والدالة فى نفس الوقف مثل .. العجز التجارى الذى بلغ فى العام ١٩٩٦/١٩٩٧ (٩ر٨) مليار دولار ، وزاد خلال النصف الأول من العام ١٩٩٧/١٩٩٨ ليصل إلى ٦ر٥ مليار دولار ، مقابل ٣ر٥ مليار خلال النصف الأول من العام السابق..

وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى ٤٨٪ من السكان..

٣- ما السر فى احساس الناس بتدنى مستوى معيشتهم والعجز عن العلاج والتعليم والارتفاع فى الأسعار.. إذا كانت كل هذه الانجازات التى ذكرها الرئيس قد تحققت بالفعل.

٤- مازال الرهان الأكبر للتنمية فى مصر قائما على الاستثمارات الأجنبية وعلى المشروعات القومية الكبرى ،وخاصة مشروع الدلتا الجديدة الذى سيزيد مساحة الأرض المزروعة من ٥٪ إلى ٢٥٪ .

ومرة أخرى أكرر أن الحكومة أعلنت أن المشروعات الكبرى (وادى النيل الجديد - جنوب الوادى - تنمية سيناء) تحتاج خلال ٢٠ عاما إلى ٧ر٦٦٩ مليار دولار ، أى ٩٨ر٣٤ مليار دولار سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٧ ، منها ٩٩٦ر٦ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة (٢٠٪ على الأقل).

وبصرف النظر عن الدراسات والبيانات التى نشرت من خبراء مصريين حول أخطار تتعلق بهذه المشروعات وارتفاع التكلفة ونقص المياه .. إلخ . فالسؤال الذى لايجيب عليه أحد هو كيف ستحصل مصر على السبعة مليارات دولار المطلوبة سنويا لهذه المشروعات الثلاثة فقط ، بينما الأرقام تقول إن مصر حصلت فى السنة الأولى على استثمارات أجنبية مباشرة ٨٣٤ مليون دولار ، وأن حصيلة الاستثمارات الأجنبية هذا العام

وصلت حتى الآن إلى مليار واحد و٢٥ مليون دولار . وحول هذه الزيادة يقول " **هوارد هاندى**" رئيس بعثة صندوق النقد الدولى التى تشرف على تنفيذ الاقتصاد المصرى للاتفاقات مع الصندوق (الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٥) أن هذه الزيادة" ترجع إلى عامل خاص يتمثل فى منح تراخيص التليفون المحمول لشركات أجنبية . حيث تبلغ الاستثمارات بدونها أقل من مليار دولار" .. وأن الاستثمارات تتركز حاليا فى قطاع البترول.

ووردت عبارة هامة فى خطاب الرئيس حول **دور الدولة** ، عند تعرضه للأزمة الاقتصادية فى دول أمريكا اللاتينية ثم جنوب شرق آسيا التى واجهت هزة مالية ضخمة انتقلت بعد ذلك إلى اليابان وروسيا ، ومقارنة ذلك بالوضع المستقر فى مصر ..

قال الرئيس .. " احتفظ النموذج المصرى للاصلاح الاقتصادى بهويته الوطنية ، مراعيا اعتبارات المجتمع المصرى ، **وحافظ على دور مهم للدولة فى مرحلة التحول** ، يضمن نوعا من الاشراف والمتابعة ..

ولاشك أن ماحدث فى جنوب شرق آسيا يؤكد سلامة المنهج المصرى ، ويثبت خطأ هؤلاء الذين تسرعوا بالقول أن دور الدولة قد انحسر وتقلص فى اقتصاد السوق ، وأنه سوف يزداد انحسارا فى المستقبل إلى حد يكاد يلغى مفهوم الوطنية والقومية.

ولست أومن بصحة هذا الرأى . **لأن الدولة لايمكن أن تتخلى عن دورها لمجرد أن العالم يتجه إلى الأخذ بنظم العولمة ومفاهيم الرأسمالية** ، بل لعل الأزمة الاقتصادية الراهنة التى تعتصر نصف العالم تفرض على هذه النظم مراجعة مفاهيمها **والقبول بدور مهم للدولة يضبط حركة المجتمع ويضمن شفافية الأسواق ، ويحول دون سيطرة المضاربين ، ويمنع شرود المصالح الخاصة عن مقتضيات المصلحة الوطنية..**

إن بلدا ناميا يقف على أعتاب نهضة شاملة مثل **مصر لايستطيع أن يغفل دور الدولة فى ضبط مسار المجتمع ، والحفاظ على مصالح الوطن العليا ، لأنه دور حيوى لاغنى عنه** ، وأن كان يختلف فى بعض صوره وعناصره عما كان عليه الأمر فى الماضى ..

فالدولة هى التى تحافظ على التوازن المطلوب بين مصالح كل فئات المجتمع ، وهى التى **تضع السياسات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، التى أكرر أنها ستظل من أهم الركائز الأساسية للحكم فى مصر ، والتى تتطلب توفير الرعاية الخاصة لمحدودى الدخل فى الخدمات الأساسية ، وفى توفير الدواء ورغيف الخبز بأسعار لاتتجاوز قدرتهم .**

ومن الطبيعى أن تثير هذه العبارات الاهتمام . فهى مقولة صحيحة و جديدة على الحكم القائم. ولكن المشكلة أن ممارساته طوال السنوات السبعة عشر الماضية كانت على العكس منها تماما.

كذلك فالمفهوم الذى يطرحه الرئيس لدور الدولة - فى مرحلة التحول - مفهوم ناقص ويختلف تماما عن دور الدولة كما يطرحه حزب التجمع فى مرحلة التنمية الدولية المستقلة ، مرحلة مجتمع المشاركة الشعبية . فالرئيس يستبعد أى دور للدولة فى التنمية الاقتصادية.

والمفهوم المطروح لدور الدولة- كما سبق القول - يتناقض مع السياسات المتبعة من الحكم طوال السنوات الماضية ، ولايوجد أى إشارة فى الواقع لتعديل أو تغيير أو تطوير هذه السياسات.

و الحديث عن العدالة الاجتماعية ودور الدولة يبدو استفزازيا للرأى العام فى ظل الانحياز السافر للسلطة فى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

و التركيز على رعاية خاصة لمحدودى الدخل فى الخدمات الأساسية وتوفير الدواء ورغيف الخبز بأسعار لاتتجاوز قدرتهم .. أيضا ليس إلا شعارا حتى الآن .

فما جرى ويجرى لخدمات التعليم والعلاج ، وأسعار المواد الغذائية يؤكد عدم وجود أى أثر لهذه الرعاية . وأظن أن سعر رغيف الخبز تضاعف ٥٠٠٪ خلال السبعة عشر عاماً الماضية وأيضا تضاعفت أسعار الدواء بنسبة أكبر.

و الهدف الذى حدده الرئيس فى خطابه وهو تحقيق " تحسن مطرد فى مستويات حياة العمال والفلاحين والطبقات الوسطى ، ويضاعف فرص العمل الجديدة ، وصولا إلى مجتمع قادر على الوفاء بطموحات أجياله المتتابعة » هدف صحيح.

ولكن الحكم يعمل ضده بوضوح طوال ١٧ عاما . ولاأظن أن الأمر يحتاج إلى برهان

تبقى كلمة أخيرة حول السياسة العربية لمصر فى الخطاب.

لقد واصل الرئيس فى حديثه عن **التسوية السياسية واتفاق " واى بلانتيشن"** نفس الموقف الحذر الذى تتخذه الدبلوماسية المصرية فى الفترة الأخيرة ، والذى يعكس القلق من التطورات فى المنطقة ، ووجود تباين ما فى وجهات النظر بين الإدارة المصرية والسلطة الفلسطينية.

قال الرئيس إن الاتفاق الذى تم التوصل إليه أخيرا على المسار الفلسطينى " **.. يمكن** أن يشكل خطوة ايجابية على الطريق الصحيح إذا توافرت فيه متطلبات معينة ، أهمها أن يتم تنفيذه بأمانة وبحسن نية ، وألا تصاحبه أو تتلوه إجراءات من جانب واحد تتعارض مع نصوصه وروحه ، وأن تتبعه تحركات إيجابية للاتفاق على إعادة الانتشار الثالث وبدء مفاوضات الوضع النهائى ، فى مناخ يبشر بالتوصل إلى اتفاق متوازن وعادل..

ولايخفى أن إسرائيل قد اتخذت بالفعل إجراءات عديدة تتعارض مع التزاماتها النابعة من الاتفاق ، وذلك قبل أن يجف مداد الوثيقة التى وقعت فى واشنطون ، وهذا مؤشر خطير ، وسلوك لامبرر له على الاطلاق ، لأنه يمكن أن يؤدى إلى إجهاض هذا التحرك الجديد .."

وطرح الرئيس مطلبين أساسيين لاكتمال التقدم وترسيخ الاتفاق.

الأول أن تلعب الولايات المتحدة دورا نشيطا وحياديا لضمان تنفيذ الاتفاق .

الثانى أن تبدى إسرائيل استعداداً حقيقيا وصادقا لاستئناف المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى ، على أساس المرجعية نفسها التى حكمت المراحل السابقة التى استمرت حتى مارس ١٩٩٦.

ونقطة الضعف الأساسية فى هذا الموقف الجديد للإدارة المصرية هو استمرار الرهان على الدور الأمريكى وحسن نية الإسرائيليين ، واستمرار إهمال أوراق القوة والضغط المصرية والعربية ، وعدم وجود تنسيق عربى أو موقف عربى موحد ، مما يجعل الشروط الإسرائيلية فى النهاية هى الحل.


كمال الشاذلى

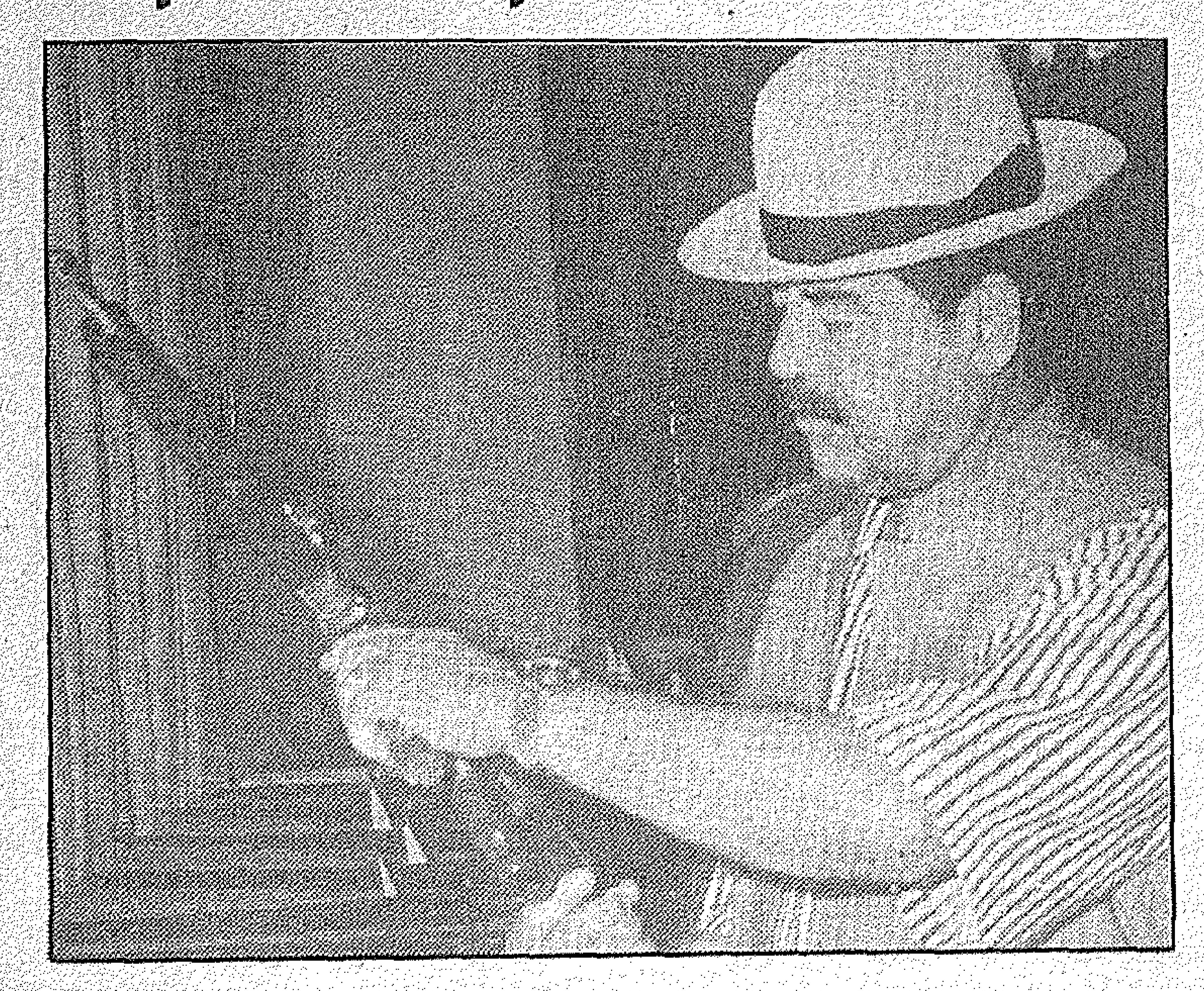


هوامش على دفتر الحياة

مأزق الكتابة لمجلة «اليسار» حاليا

أمريكا لن توافق على إزالة الحصار

إلا بعد سقوط نظام صدام



مجلة اليسار مجلة شهرية، ولذا فالقائمون على إدارتها يفضلون أن تكون موادها جاهزة منذ وقت مبكر في الشهر حتى تكون هناك فرصة كافية لكتابة هذه المواد على الكومبيوتر وتصحيحها ووضع ماكيت مناسب لها ثم طبعها في وقت كاف بحيث تكون في الأسواق أول الشهر.

وتكون النتيجة أن يبدأ الزميل **خالد البلشي** -وهو فيما يبدو مساعد رئيس التحرير- ينبهني إلى أن تكون مقالتي جاهزة في منتصف الشهر، وبعد مفاوضات وإلحاح من جانبي يوافق على استلام المقال يوم ١٧ في الشهر على الأكثر.

وطبعا أنا أقدر ظروف الادارة في المجلة والضغوط المستمرة عليها . لكن مأزقي يأتي من أنني أحب أحيانا أن أعلق على أحداث جارية اعتبرها هامة ومن الضروري توجيه النظر إليها .وبالطبع رئيس التحرير يكتب مقاله الأساسي في آخر أيام الشهر ويتناول غالبا هذه الأحداث، وفي كثير من الأحيان تكون نتائجها قد ظهرت ، بينما عندما أكتب مقالتي لا تكون نتائج هذه الاحداث قد ظهرت ويصبح التعليق على هذه النتائج احتمالا قد يصيب وقد يخيب.

سأعطي مثالا على هذا من العدد الماضي عندما رأيت وأنا أكتب مقالي يوم ١٥ أكتوبر أن أعلق على المفاوضات التي أوشكت على البدء في واشنطن بين الاسرائيليين والفلسطينيين برعاية أمريكية. أي أنني عندما كتبت مقالي لم يكن قد اتضح شئ من نتائج هذه المفاوضات التي لم تكن قد بدأت بعد. ولذلك لم يكن هناك مفر من التخمين بناء على خبرات سابقة وعلى إدراك لحقيقة الظروف التي تحيط بكلا الفريقين المتفاوضين وحقيقة علاقات القوى القائمة بين العرب وإسرائيل.

ولقد قلت إنني أرجح أن اتفاقا ما سوف يتم بين الفلسطينيين وإسرائيل حتى ولو كان اتفاقا جزئيا لا يشمل القضايا الصعبة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين . وقلت إن التنازلات كلها سوف تأتي من الجانب الفلسطيني . وهذا في رأيي ما تم بالفعل.

وقد حمدت الله أن تقديري كان صحيحا وأنني لم أخيب رجاء القراء فيما أكتبه وقد ذكرت هذا ليس من قبيل التفاخر بتقديراتي السياسية وإنما لأنني أواجه نفس المعضلة في هذا العدد في موضوع آخر.. هو العراق وهيئة الأمم أو بمعنى أدق العراق والولايات المتحدة .

وأنا أكتب كلمتي هذه يوم الجمعة ١٣ نوفمبر ، والعالم كله ينتظر وقوع الضربة العسكرية على العراق في أي يوم وإن كنا لا ندري بالضبط هذا اليوم. **ومع ذلك هل الضربة قدر محتوم؟.**

سأجازف لأقول إنه مع وجود احتمال كبير في وقوع الضربة ، **إذ أن هناك احتمالا أيضا في أن ينتهي الأمر إلى حل دبلوماسي.** إننا لا ينبغي أن نخضع نفسيا لاساليب الدعاية الغربية عن الحرب واستعداداتها والتهويش بهذه الاستعدادات لأن كل هذا جزء من الحرب النفسية التي تلجأ إليها الدول الغربية ، وأجهزة دعايتها بهدف التأثير على الطرف الآخر وقبوله ما يطلبه الغرب منه . ومثال ذلك ما حدث مؤخرا في يوغوسلافيا وقضية

د. عبد العظيم أنيس

كوزوفو التى دارت مفاوضات والطائرات العسكرية الأمريكية على بعد دقائق من حدود يوغوسلافيا ،**ولقد ظن الكثيرون أن الحرب وشيكة الوقوع ، لكن الحرب لم تقع** والاتفاقية التى أبرمت مليئة بالثقوب التى تسمح للرئيس اليوغوسلافى باستغلالها وقت الحاجة. وقد ثبت أن ضابطا فرنسيا فى قيادة الحلف-حلف الأطلنطى- فى بروكسل كان يزود القيادة اليوغوسلافية بخطط الحلف أولا بأول، والمواقع التى يعتزم ضربها.

وسوف أذكر بحادث واحد وقع فى أكتوبر ١٩٦٢ ، **أعنى أزمة الصواريخ الكوبية** التى كان **خروتشوف** قد أرسلها لكوبا بعدما تأكد أن الادارة الأمريكية تحت قيادة **كيندى** تحاول جاهدة اغتيال **كاسترو** وغزو كوبا بعد فشل عملية «**خليج الخنازير**» . والذى يذكر هذه الأيام اعتمادا على الصحف والاذاعات الغربية لابد أن يكون قد خرج آنذاك بانطباع أن حربا عالمية كانت على وشك الوقوع وأن الولايات المتحدة قد خرجت منتصرة من هذه الأزمة بقبول **خروتشوف** سحب صواريخه من كوبا .. هذا أو الحرب!.

والحقيقة التى عرضها كتاب أمريكيون بعد ذلك بسنين تخالف ذلك تماما فقد اتضح أن حل الازمة قد تم بمفاوضات شاقة بين روبرت كيندى وسفير الاتحاد السوفيتى دوبرنيه فى واشنطن ، وأنه قد تم فى هذه المفاوضات الوصول إلى حل وسط ليس انتصارا لأمريكا ولا انتصارا لموسكو.

ويقوم هذا الحل الوسط على أن تسحب روسيا صواريخها من كوبا مقابل قيام أمريكا بسحب صواريخها المقامة على أرض تركيا والموجهة إلى أراضى الاتحاد السوفيتى ، ومقابل تعهد أمريكى جازم باحترام استقلال كوبا وسيادتها.

ومن يقرأ كتاب **سيمور هيرش** (وهو واحد من أبرز الصحفيين الأمريكيين الذى صدر مؤخرا وعنوانه «**الجانب المظلم فى كاميلوت**» The dark side of camelot سوف يجد كل هذه الحقائق عن أزمة الصواريخ الكوبية واعترافا صريحا من عديد من السياسيين الامريكيين بأن الانتصار الأمريكى كان وهما.

ما أردت أن أقوله هنا هو أن قعقعة السلاح ودق طبول الحرب فى التلفزيون والاذاعة قد تخفى مفاوضات جارية تبحث عن حل دبلوماسى لا يريد طرف من الاطراف إعلانه حتى لا يعتبر علامة ضعف من جانبه.

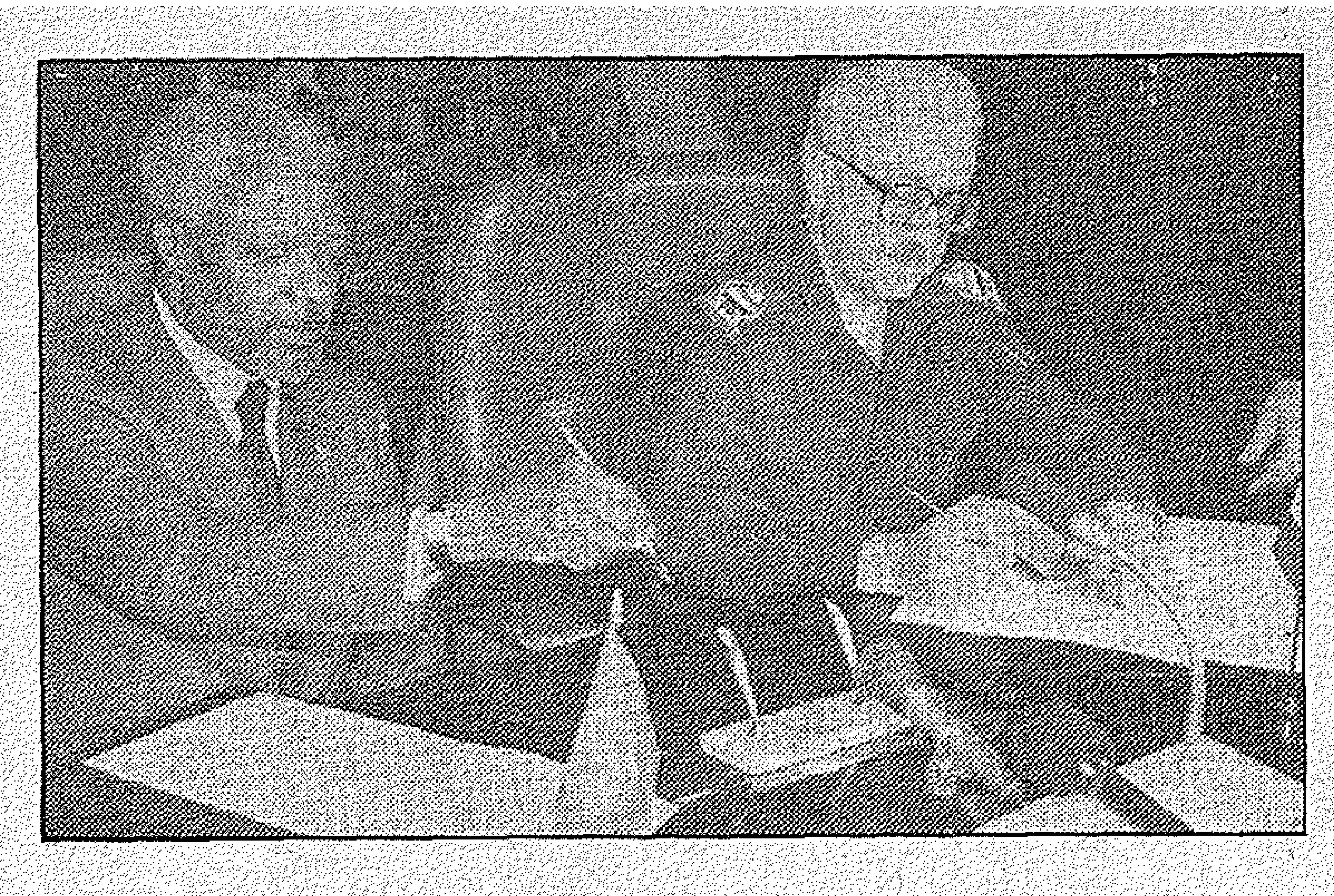
وإذا عدنا إلى أزمة العراق فأيا كانت النتيجة فإن هناك عدداً من العوامل التى ينبغى أن نضعها فى اعتبارنا عند محاولة فهم أبعاد الازمة وأنا واحد من الذين يعتقدون **أن الازمة بين العراق ولجنة التفتيش هى الجانب الظاهر فى الموضوع ،مع أن الأزمة فى حقيقتها هى الصراع الخفى والدائر بين واشنطن وبغداد حول مصير نظام صدام.**

فأولا: لقد تيقنت بغداد، بعد قرار الكونجرس باعتماد **١٠٠ مليون دولار للمعارضة العراقية** ، وفتح إذاعة عربية ضد بغداد أن أمريكا لن توافق على إزالة الحصار عن العراق إلا بعد سقوط نظام صدام ، وأن بعض أعضاء لجنة التفتيش يعملون مع المخابرات الأمريكية والموساد للاعداد لهذا بعد فشل محاولات المخابرات الأمريكية مع الاكراد فى الأعوام السابقة.

ولهذا لجأ العراق إلى وقف التعاون مع لجنة التفتيش فى مواجهة مع واشنطن فى ظروف اعتقد العراق أنها غير مواتية لأمريكا مثل فضيحة «**مونيكا جيت**» معارضة روسيا الصين(وإلى حد ما فرنسا) للضربة العسكرية ، معارضة الأنظمة العربية حتى الخليجية منها لهذه الضربة ، التعاطف المتزايد للشعوب العربية مع العراق ، وربما ظروف أخرى لا نعرفها.

ولقد كان مجلس الأمن قد وافق على إعادة النظر فى نظام العقوبات بعد مرور ثمان سنوات على تطبيقه ، لكن الولايات المتحدة اعترضت على الاشارة فى قرار المراجعة إلى الفقرة ٢٢ من قرار العقوبات ، وبذلك أصبحت هذه المراجعة بلا قيمة فعلية من وجهة النظر العراقية.

ثانيا : فى نفس الوقت لا أحد يستطيع أن يتنبأ- بقدر من اليقين- بما سوف يحدث بعد الضربة العسكرية إذا وقعت، ونحن نشير هنا إلىّ رد فعل العراق العسكرى والسياسى على المنطقة كلها ، ورد فعل الشعوب العربية وهى ترى الشعب العراقى فى ظروفه القاسية الحالية يضرب للمرة الثالثة. واذا كانت الضربة السريعة من نوع ما حدث عام ١٩٩٦



علمونا أن نغلق أعيننا عند الصلاة

كلما تذكرت أراضى فلسطين التى ينتزعها المستوطنون اليهود قسرا- بموافقة حكومة إسرائيل- ويقيمون عليها مستوطنات جديدة فى جبل أبو غنيم ، ورأس العمود ، بل وفى كل مكان فضاء فى فلسطين ، تذكرت الكلمة التى قالها القس **ديزمون توتو**-الرئيس السابق للكنيسة الانجليكية فى جنوب أفريقيا- عند منحه جائزة نوبل منذ سنوات تكريما لموقفه ضد التفرقة العنصرية فى نظام الابارتهايد فى بريتوريا.

قال القس **ديزموند توتو** فى ذلك الاحتفال المهيب فى النرويج:

«عندما أتى المبشرون الاوروبيون لأول مرة إلى أفريقيا كان معهم الانجيل وكان معنا الأرض. وقالوا لنا فلنصل، وعلمونا أن نغلق أعيننا عند الصلاة . وعندما فتحنا أعيننا كان الانجيل معنا وكانت الارض معهم»!.

تستبعد أي رد فعل شعبى عربى فهى لن تسقط نظام صدام ، بل لعل العكس هو الصحيح ، سوف يزداد التفاف الشعب العراقى حوله.

وهذه الضربة قد تكون نهاية نظام التفتيش بأسره ووجود الأمم المتحدة فى بغداد ،ومع أن **الضربة لن تتم تحت أعلام الأمم المتحدة إلا أنها سوف تسيئ إلى الأمم المتحدة فى عيون شعوب العالم الثالث.**

ولذا أتوقع إذا بدأت الحرب أن تكون الضربات الأمريكية أعنف من السابق وليس من المستحيل فى هذه الحالة اللجوء إلى إدخال القوات التركية من الشمال التى قد تنزل إلى بغداد لمحاصرتها ، ولو أن هذا أمر أمامه صعوبات عديدة.

إن أمريكا لم تدخل بغداد عام ١٩٩١ لأنها لا تريد أن تزج بقواتها البرية والمشاة فى الحرب لأن الخسارة البشرية سوف تكون كبيرة خصوصا مع قوات عراقية تدافع عن أرضها ووطنها ، **وأمريكا لم تنس فيتنام بعد.**

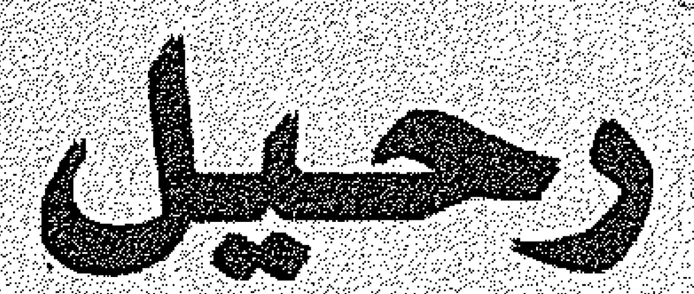
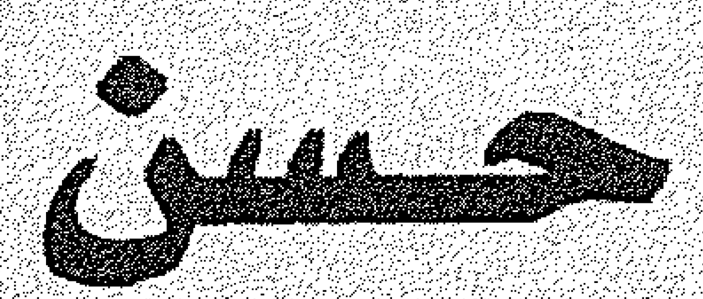
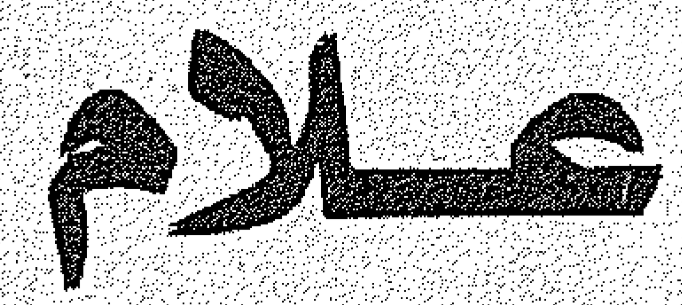
لكن أمريكا يمكن أن تفكر فى استخدام قوات تركية- إذا سمح الاتراك- بالقيام بمثل هذا العمل القذر .وفى هذه الحالة يمكن فهم كل أبعاد الحلف التركى الاسرائيلى الذى تشترك فيه الاردن كمراقب.

ثالثا: هذا القدر من عدم التيقن من النتائج بعد الضربة قد يكون أحد الأسباب التى تجعل من التفاوض من وراء ستار شيئا معقولاً ، إذا ساد منطق العقل فى واشنطن.

لقد دمرت السفارتان الأمريكيتان فى كينيا وتنزانيا ولم تكن هناك أحداث كبيرة تبرر مثل هذا العمل .فما الذى يضمن عدم تكرار مثل هذا العنف إذا ضرب العراق سلسلة من الضربات كما يقولون؟.

وكما ذكرت إننى أكتب هذا التعليق يوم الجمعة ١٣ نوفمبر ، وعندما يكون عدد أول ديسمبر من **«اليسار»** فى يد القارئ يكون قد تبين الخيط الأبيض من الخيط الاسود.

ولكنى أستطيع أن **أقول منذ الآن إنه إذا ضربت أمريكا العراق عسكريا فإن نتائج هذا العمل سوف تمتد أجلا ليس بالقصير فى منطقة الشرق الأوسط.**

رحيل حسن علام



المستشار **حسن علام** واحد من أفقه رجال القضاء وأنزههم ، بدأ فى سلم القضاء من أوله حتى وصل إلى **منصب رئيس محكمة الاستئناف** . وعندما تقاعد عام ١٩٨٥ بدأ نشاطه الوطنى والديمقراطى فورا ، فكان عضوا فى لجنة الدفاع عن الحريات وعضوا فى جماعة الدفاع عن حقوق الانسان، وعضوا فى اللجنة الوطنية ضد التطبيع مع إسرائيل ،وكثيرا ما حضر اجتماعات التجمع والحزب الناصرى العامة وتكلم فيها .وكثيرا ما كتب مقالاته الراديكالية **فى الأهرام والأهالى والعربى واليسار** .ومع أنه كان يملك مكتبا للمحاماة بعد تقاعده من القضاء إلا أنه كان زاهدا فى التفرغ لعمل المحاماة الذى كان يمكن أن يدر عليه دخلاً هائلا وآثر العمل السياسى فى الاتجاه الراديكالى.

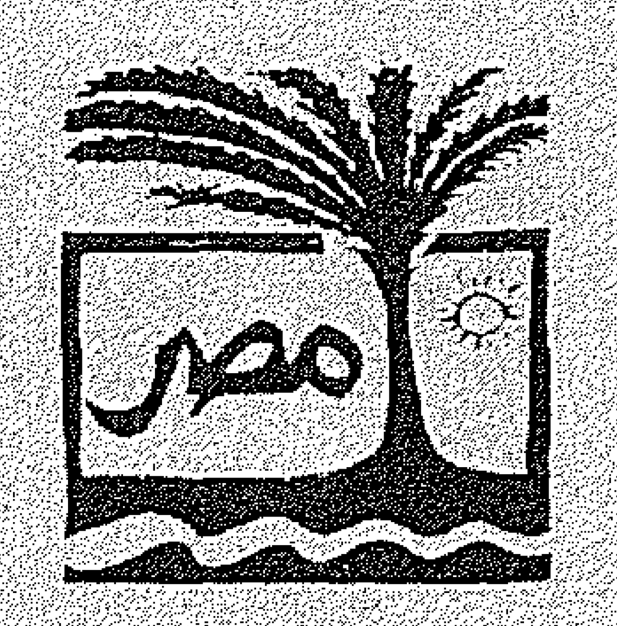
ولقد عرفت **حسن علام** منذ كنا صبيين فى المدرسة الثانوية.. كنت فى السنة الثالثة الثانوية بمدرسة فاروق الأول بالعباسية (اسماعيل القبانى حاليا) ومعى فى الفصل شقيقه المهندس **جمال علام** -أحد الضباط الاحرار الذى اشترك فى الاستيلاء على الاذاعة يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ -وهو الذى عرفنى بشقيقه **حسن** الذى كان بالسنة الأولى بالمدرسة .وكنا نسكن نحن الثلاثة فى العباسية .. هما بشارع كمال وأنا بشارع سليمان أباظة وبعد ذلك بشارع رمسيس.

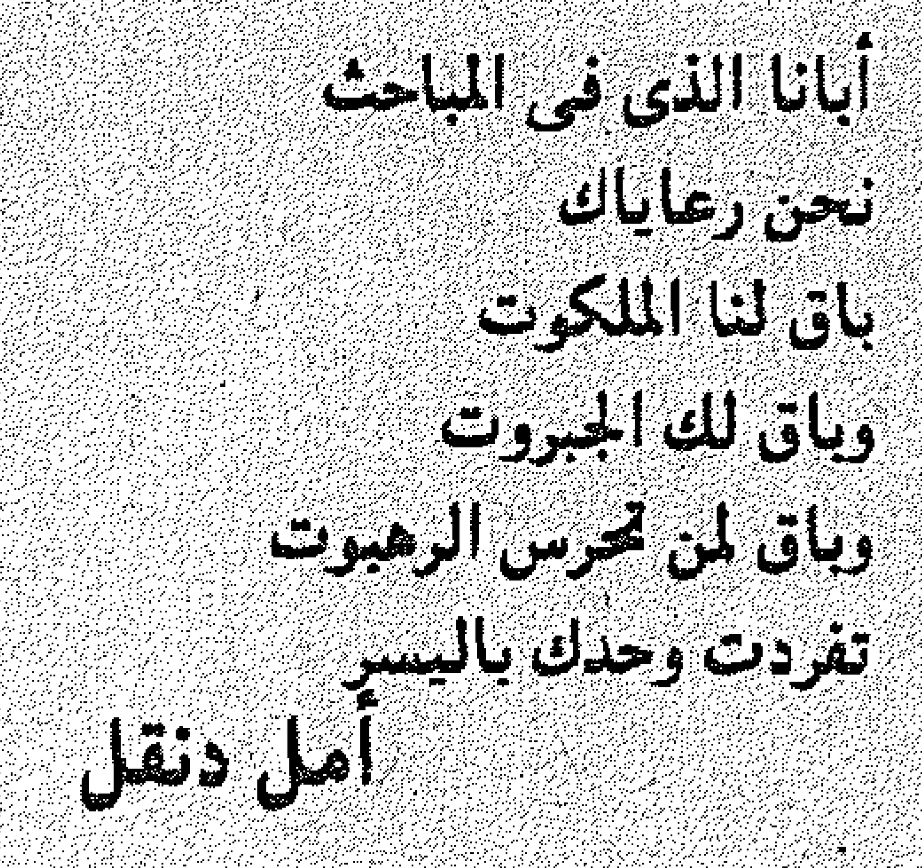
وكنا . أنا وحسن على اتصال طوال الصيف لأننا كنا نهوى الادب ونحاول كتابة قصص ومسرحيات ساذجة ونحلم بتقديمها للاذاعة .وفى الصيف الماضى سألته عن مصير هذه الأوراق فأجاب بأنها ضاعت منه ولا يعرف أين هى.

ولقد قضى **حسن** سنوات فى القضاء بالجزائر وعندما عاد اتصل بى من جديد وتجددت علاقتنا . وظلت هذه العلاقة قوية إلى يوم رحيله في أوائل شهر نوفمبر.

كان حسن ثاقب الفكر دمث الخلق لا ينسى أصدقاءه أبدا .وعندما اضطرتنى الظروف فى أوائل هذا العام للذهاب إلى بالتيمور للعلاج كان يكاد يتصل بابنتى **منى** فى جريدة الاهرام يوميا يسأل عن أخبارى ،وعندما عدت إلى القاهرة زارنى كثيرا وأحيانا يحضر معه بعض أصدقاء العباسية القدامى الذين كنت قد نسيتهم وظننت أنهم نسونى. حتى فى شهر يوليو الماضى عادنى هو وزوجته التى رأيتها لأول مرة واتفقنا على أن أزورهم فى منزلهم بالمنيل.

لكن حسن رحل فجأة ، دون مقدمات من مرض، لم نره ولم نودعه. وكانت صدمتى فى فقده أسوأ ما مر بى فى السنوات الأخيرة.






حبيب العادلى

حقيقة ما جرى فى قرية الكشح

الصمت الحكومى وتواطؤ المسئولين تسبب فى تعقيد المشكلة وتصعيدها

لم يكن سكان قرية «الكُشح» التابعة لمركز «دار السلام» بمحافظة سوهاج يعلمون أن وقوع جريمة قتل عادية فى قريتهم سوف يفتح عليهم أبواب جهنم . فقبل الحادثة لم يعرف أهل الكشح -كباقى قرى مصر- ذلاً غير ذل الفقر- وهو مرير- ولم يعرفوا أن القدر يخبئ لهم الكثير داخل مركز شرطة. لكنهم بفطرتهم كانوا يتجنبون المرور أمامه حرصا على كرامتهم التي لم يترك الفقر لهم سواها. لم يكونوا قد قرأوا تقارير منظمات حقوق الانسان التى تخرج منذ سنوات لتؤكد **« أن التعذيب وإساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة صارت عملاً روتينياً » وأن« التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم فى التعامل مع جميع المواطنين، سواء كانوا أقباطا أم مسلمين »**، ولكنهم الآن عرفوا ذلك جيداً وخبروه خير خبرة.

ففى يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر خرجت **جريدة الأهالى** بتحقيق اجراه **سامى فهمى** عن أحداث تعذيب جماعية تعرض لها المئات من المواطنين فى إحدى قرى مركز دار السلام بمحافظة سوهاج والتى يقطنها أغلبية من الاقباط- ٧٠٪ من السكان- بعنوان رئيسى **«حفنة ضباط حولت مركز دار السلام لسلخانه»** وعناوين فرعية **«القبض العشوائى على مئات الابرياء بقرية الكشح»، «تعليق الضحايا كالذبائح وصعقهم بالكهرباء واهدار الآدمية» «الاذلال والاهانة والقهر لانتزاع اعترافات باطلة» ، «التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال» ،« أسقف البلينا لم أستطع الصمت لقسوة التعذيب».**

ومضى التحقيق يروى وقائع وملابسات التعذيب والقهر الذى تعرض له المئات من أبناء قرية الكُشح أثناء التحقيق فى حادثة قتل عادية راح ضحيتها أثنان من الأقباط وطال التعذيب **١٧ مسلما** ضمن الذين طالهم التعذيب وهكذا توزع التعذيب بالعدل والقسطاس بين ابناء القرية وحسب النسبة والتناسب.

وتراوحت أساليب التعذيب -طبقا لما ورد بالتحقيق-بين الضرب بالايدى والصفع على الأوجه والركل بالاقدام والجلد بالكرابيج والصعق بالكهرباء والتعليق من الايدى والأرجل والتعليق فى وضع الشواية لعدة أيام واحتجاز أقارب المشتبه فيهم وزوجاتهم وبناتهم وتعذيبهم والتهديد باغتصاب النساء . ولم يفرق التعذيب بين رجل وأمرأة وطفل بل أن أقارب المجنى عليه أنفسهم لم يسلموا من عمليات التعذيب.

خالد البلشى

وأمام بشاعة وقسوة عمليات التعذيب التى تعرض لها مواطنو قرية الكشح من الاقباط لم يستطع **الانبا ويصا** أسقف البلينا التابع لها مركز دار السلام الصمت أمام ما يتعرض له أبناؤه من قهر واذلال . فتوجه إلى مفتش أمن الدولة بقسم دار السلام فلم يلتفت اليه ، ثم توجه اثنان من كهنه الكشح لمقابلة رئيس المباحث ولكن مساعيهما لم تسفر عن شئ فتوجها لمقابلة مدير الأمن الذى صاح فيهم **«هى الكشح لسه شافت حاجة»!.**

وأمام ما فعله مدير الأمن أحس اسقف البلينا أن الأمر أكثر من مسألة تجاوزات ضباط صغار فبعث إلى مراكز حقوق الانسان وإلى وزير الداخلية . وهذا الكلام هو ما عاد واكده **القس جبرائيل بكنيسة الملاك** فى الكُشح أثناء مقابلته لوفد القيادات الشعبية والتنفيذية الذى صحبته جريدة **الجمهورية** إلى القرية بعد أن فجرت **الـ Sunday Telegraph المشكلة أخيرا حيث قال «إننا لجأنا إلى منظمة حقوق الانسان بعد أن باءت كل محاولاتنا لحل مشكلة تجاوزات الشرطة مع المواطنين من المسيحيين بالفشل».**



آثار الكرابيج على جسد علاء سمير وليم

يقول تحقيق **الأهالى** لم يكن أمام الضحايا إلا الاستعانة بمراكز حقوق الانسان فأرسلوا لمركز حقوق الانسان المصرى للوحدة الوطنية وذاعت أنباء القهر والتعذيب لمراكز حقوق الإنسان بكندا وللهيئات القطبية بالخارج بسرعة البرق. وارسلت جمعية أبناء النيل باستراليا فاكسا للرئيس«**مبارك**» تناشده التدخل لوقف تيار التعذيب والتنكيل بأبناء مصر فى الكشح».

وأسفرت الخطوات الأخيرة عن بعض التقدم فتوقفت عمليات تعذيب المواطنين وخصوصا بعد أن تم التوصل إلي مرتكبي حادث الكشح ليتقدم العديد من الضحايا ببلاغات للنيابة يتهمون ضباط مركز شرطة دار السلام بالتعذيب والاهانة والضرب والاحتجاز لفترات طويلة دون وجه حق.

كانت هذه هى النقطة التى وصلت إليها الاحداث عندما أجرت الأهالى تحقيقها والتى لم تنس فيه الاشارة إلى أن **وقائع التعذيب ليس لها علاقة بأى احداث طائفية ولكنها اشارت إلى احتمال استغلال ذلك خارجيا** وخصوصا في ظل لجوء بعض اعضاء الكونجرس الأمريكى لتمرير قانون الاضطهاد الدينى ومحاولة إدراج مصر ضمن قائمة الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى ضد الأقليات والتلويح بهذه المشاكل للنيل من موقف مصر القومى والعربى فى المنطقة وذلك اذا لم تتم محاسبة ضباط الشرطة المسئولين عن الاحداث.

ورغم كل ذلك تم تجاهل تحقيق **الاهالى** من قبل المسئولين تجاهلا تاماً بسياسة «**اكفى على الخبر ماجور**» أو لعلهم لم يقرءوه.

لم تكد تمر أيام قلائل حتى كانت جريدة Cairo Times قد نشرت تقريراً جديداً عن وقائع ما جرى فى قرية الكشح بعنوان «**قرية الرعب**» .جاء التقرير ليؤكد ما نقلته الاهالى.

يقول التقرير ان التقديرات الأولية لعدد ضحايا التعذيب فى القرية يتراوح بين ٦٠٠ طبقا لتقديرات المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، **١٢٠٠ طبقا** لتقديرات **الانبا ويصا** أسقف البلنيا».

ويروى مراسل «Cairo Times انه التقى - هو واحد محامى المنظمة المصرية لحقوق الانسان- ب ٥٤ فرداً من أبناء القرية ممن تعرضوا للتعذيب **قبل أن يأتى اليهم مندوب من الأمن ويطالبهم بأن يغادروا محافظة سوهاج كلها ويستقلوا أول أتوبيس للعودة إلى القاهرة.**.

ويؤكد مراسل الجريدة أن معظم من قابلهم ظهرت على أجسادهم وظهورهم آثار لندب وجروح ملتئمة قالوا أنها آثار الضرب بالكرابيج وصعق الكهرباء واضاف أنه وجد آثارا للصعق بالكهرباء على اياديهم وأصابع أقدامهم . وأن كثيراً من الرجال قالوا أن زوجاتهم وبناتهم وأمهاتهم وأخواتهم تم تهديدهن بالاغتصاب. وأن أغلب من قابلهم قد ذكروا له أنهم علقوا من أيديهم وأرجلهم في الكلبشات وتركوا لمدد تتراوح بين ثلاثة أو أربعة أيام بدون طعام أو شراب.

وحرص مراسل **Cairo Times** على **أن يؤكد أنه «لم يجد بين الضحايا من قال انه تعرض للتعذيب بسبب دينه» وأن ما حدث ليس له علاقة بالدين أو بأى احداث طائفية وانما يأتى فى إطار سياسة تتبعها وزارة الداخلية لترويع المواطنين أقباطا كانوا أو مسلمين.**



ومر تقرير Cairo Times **كما مر تحقيق الأهالى دون أى التفات له ليظل ضباط مركز دار السلام فى أماكنهم التى مارسوا فيها فظائعهم على المواطنين.**

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ اصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان تقريراً تم ارساله لجميع المسئولين فى جهاز الشرطة بدءا من **القيادات العليا فى وزارة الداخلية ومرورا بوزير الداخلية وانتهاء برئيس الجمهورية الرئيس الأعلى للشرطة** . دعا التقرير لمعاقبة الضباط المسئولين عن التعذيب فى الكشح وكان عنوانه «**قرية الكشح عقاب جماعى للمواطنين «احتجاز عشوائى وتعذيب وأمتهان الكرامة الانسانية للمواطنين ورجال الشرطة المسئولون عن ذلك بمنأى عن المحاسبة والعقاب».**

جاء تقرير المنظمة ليؤكد ما نشرته **الأهالى** وجريدة **Cairo Times** من خلال مقابلة ٢٥ فرداً من ضحايا التعذيب بالقرية والذين اكدوا ان الشرطة اتبعت معهم أبشع أساليب التعذيب السائدة فى أجهزة الشرطة فى مصر وخاصة التعليق لساعات طويلة فى الهواء والتقييد فى أوضاع معقدة وشاذة «**كخروف مشوى**» بما يضاعف الالام ، والتنطيط على الاجساد الملقاه على الأرض بقسوة دفعت البعض للتبرز والتبول اللاإرادى والضرب باليد والقدم ووسائل أخرى **والصعق بالكهرباء فى أجزاء مختلفة من الجسم بما فيها الأعضاء التناسلية وشمل التعذيب الأخير أطفالا وبنات بعضهن أمام اخوتهن.**

وقام بعض رجال الشرطة بفرض اتاوات على الأهالى حتى لا يتم وضعهم فى دائرة الاشتباه وتعذيبهم.

وكانت المنظمة حريصة على أن تؤكد أن

كل هذه الانتهاكات أتت في اطار التحقيق في جريمةقتل عادية وليس **لها علاقة بأي نوازع دينية أو طائفية وليس وراءها أي ابعاد سياسية** .وحذرت المنظمة في الصفحة الثانية عشرة من تقريرها أن« **عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة مسئولياتها في محاسبة أفراد جهاز الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التي طالت عدة مئات من المواطنين في قرية الكشح من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الاقباط بسبب هويتهم الدينية».**

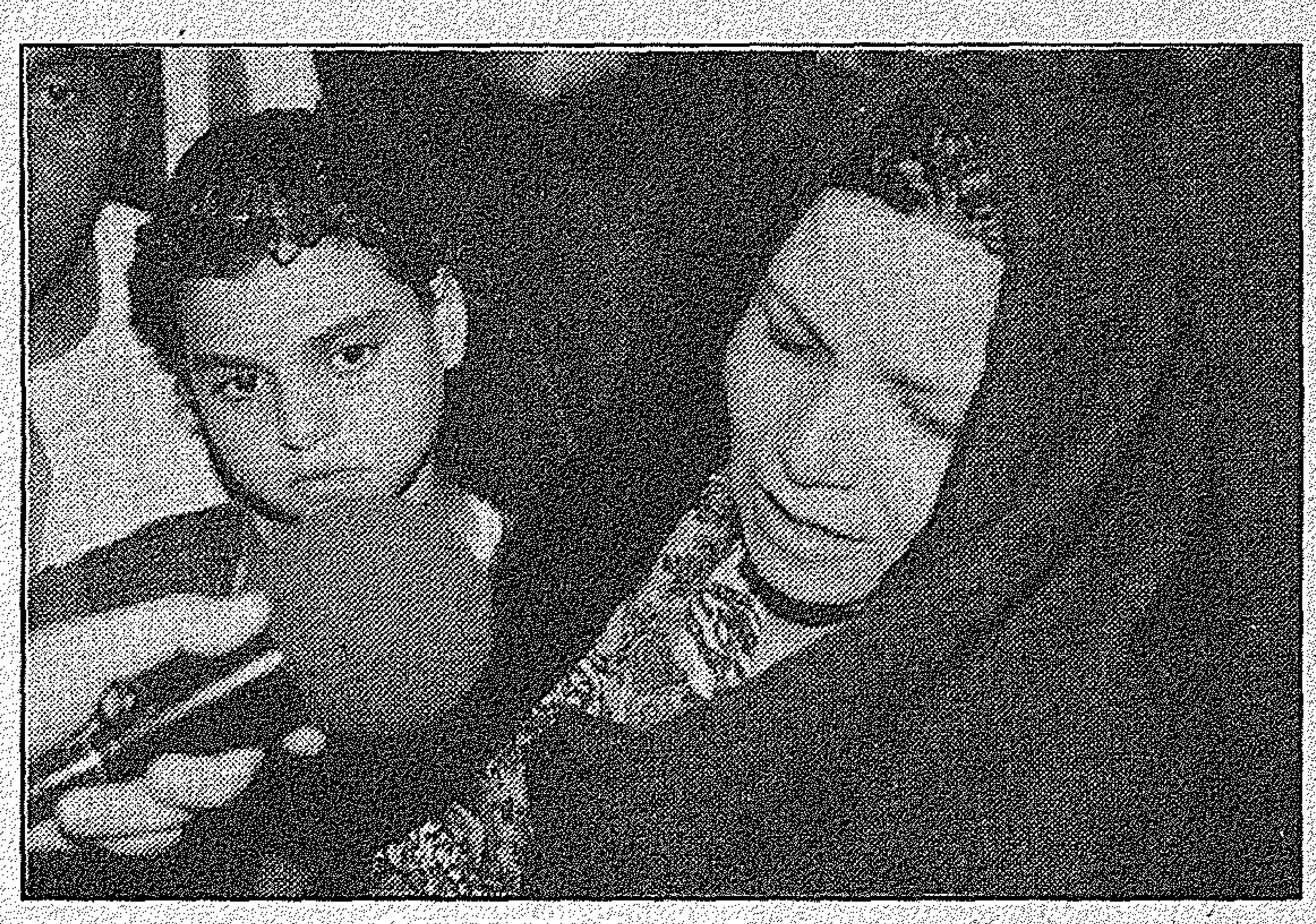
وبرغم كل ذلك وبرغم ما وصل للمسئولين في وزارة الداخلية ولرئيس الجمهورية من احتجاجات من جمعيات حقوق الانسان بالخارج واقباط المهجر مر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان كما مر تقرير Cairo Times وتحقيق **الاهالي** دون أن يصغ اليه أحد وتم تجاهل الأمر تجاهلا تاماً من قبل المسئولين في الحكومة ومن قبل وسائل الاعلام.

لقد كشف تجاهل المسئولين لكل من التقارير الثلاثة **نوعا من الاستهانة بأرواح المواطنين وحرصا غريبا منهم على رجال الشرطة الذين مارسوا هذه الانتهاكات إن لم يكن رضاء بما فعلوه** ،أو في أقل التقديرات محاولة للملمة الموضوع واحتوائه سريعا متناسين أن الشئ الوحيد الذي كان من الممكن أن يساعد على احتواء ذلك هو نشر الحقائق ومعاقبة المسئولين عنها.

لقد حاول المسئولون احتواء الموضوع بتجاهله والصمت عنه لدرجة أن السفارة المصرية في بريطانيا قد تجاهلت طلبا لصحيفة Sunday Telegraph للتساؤل عما يحدث في الكشح حسبما نشرت الصحيفة ليفاجأوا بمقال في صحيفة «**بوسطن جلوب**» الأمريكية يوم الجمعة ٢٢ أكتوبر حول اضطهاد الشرطة المصرية للاقباط في مصر ثم تبعه مقال في«**الصانداي تليجراف**» البريطانية على صفحتها الأولى تحت عنوان «**الشرطة المصرية تصلب وتغتصب المسيحيين**» وفي نفس اليوم أذاع القسم العربي بالاذاعة البريطانية ملخصاً وافياً للمقال.

وهكذا وبعد مرور أكثر من شهر على نشر تحقيق الاهالي وتقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان تحقق تحذيرهما باستغلال الموضوع خارجيا بشكل مغرض وعلى غير ما حقيقته ونتيجة لهذه الفترة الطويلة من الصمت المزرى وتراطؤ المسئولين وتجاهلهم لما حدث أصبحت مصر حديث وسائل الاعلام الأجنبية والتي بالغت كثيرا لتتحول أعمال التهديد بالاغتصاب أو الايذاء الجنسي إلى اغتصاب فعلي ،ولتتحول أعمال التعليق إلى صلب، ليوضع ذلك كله في اطار اتهام السلطات بالاضطهاد الديني للمسيحيين في مصر وهو الأمر الذي ما كان ليحدث لو أن السادة المسئولين قد قاموا بواجبهم واتخذوا الاجراءات القانونية المناسبة في الوقت المناسب وخصوصا أن المعلومات عن الموضوع كانت متوافرة لديهم سواء من الدخل أو الخارج ومنذ البداية.

ومرة ثانية يعود الحكم وبإصرار مثير للسخرية لتجاهل ما حدث بنفيه أو بالدوران حول الحقائق وتبدأ وسائل الاعلام الحكومية في التعامل مع الأمر على أن «كل شئ تمام» وانه لم يحدث شئ وأن كل ما نشرته وسائل الاعلام الغربية محض افتراء ولا أساس له من الصحة وذلك على الرغم من تصريحات **د. أسامة الباز** مستشار رئيس الجمهورية للأهالي والتي أكد فيها على **أن تجاوزات الشرطة ووزارة الداخلية أثناء عملية البحث عن**



«الن عزيز صليب» زوجة « بقطر ابو اليمين» وبجوارهما ابنتهما «أمورة» التي صعقت بالكهرباء تحكي لمراسل الاهالي تفاصيل ما تعرضوا له من تعذيب

أهالي الكشح داخل كنيستهم



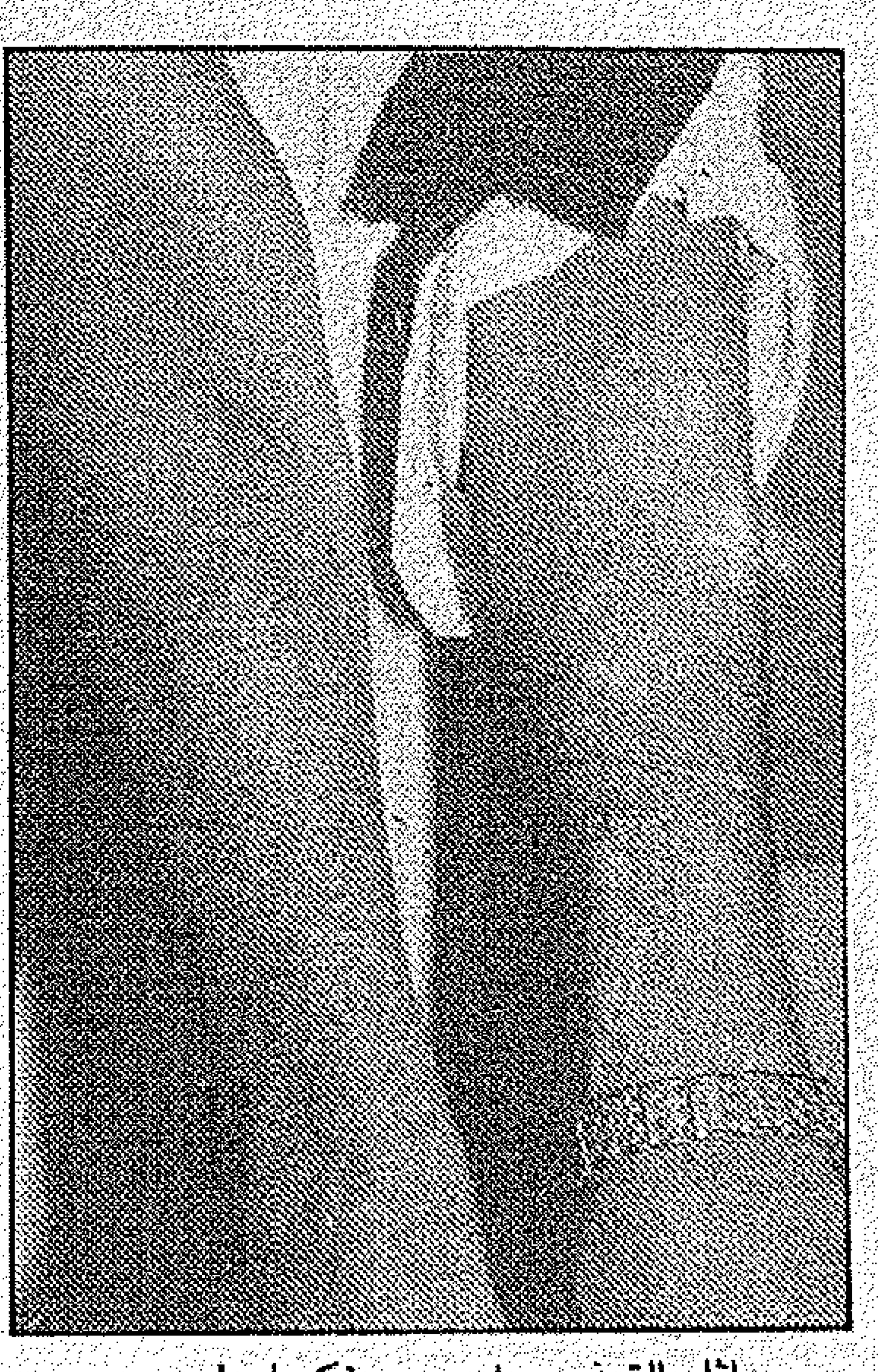
المتهمين كانت هى السبب وراء ما حدث.

وتبدأ الحكومة ووسائل إعلامها فى صب اللعنات على الاعلام الغربى المتجنى ، الجاهل ، المتحيز المأجور . دون أى محاولة للتعامل بشكل موضوعى ونشر حقائق ما حدث. وتمتلئ شاشات التلفزيون وصفحات الصحف بصور لشيوخ وقساوسة يتبادلون التهانى والقبلات معلنين أن كل شئ تمام وأن الأقباط يتمتعون بكافة حقوق المواطنة ولا فرق بين مسلم وقبطى فى مصر **ليتطور الأمر من مجرد تجاهل ما حدث فى الكشح وما تعرض له أهلها من تعذيب إلى التعميه والتجاهل على كثير من حقوق الاقباط المنتقصة.**

وفى إطار عمليات الملمة واحتواء المشكلة سعى عدد من المسئولين فى الحكومة لدى **البابا شنوده** لاصدار بيان ينفى فيه اضطهاد الاقباط فى الكشح ويوضح موقف الكنيسة القبطية من الاحداث.

وأمام إصرار الباب على إبعاد كافة المسئولين عن جريمة التعذيب فى الكشح ومعاقبتهم بدءاً من القيادات العليا المسئولة عن ذلك، بدأت سلسلة من المفاوضات بين البابا وعدد من القيادات العليا بوزارة الداخلية انتهت بان قامت الداخلية باصدار قرار هزيل بنقل أربعة ضباط من مركز دار السلام وادارة المباحث الجنائية بسوهاج إلى ادارات أخرى كالجوازات والمرور والبدء فى اجراء تحقيق حول الموضوع. وهو ما آثار العديد من التساؤلات حول اصرار وزارة الداخلية على حماية الضباط المسئولين عن وقائع التعذيب التى جرت فى الكشح وعدم معاقبتهم العقاب المناسب لما ارتكبوه من جرائم فى حق المواطنين الابرياء وخصوصا أن **التجربة علمتنا أن جميع التحقيقات التى تدور حول وقائع التعذيب يتم حفظها بعد أن تهدأ القضية** استناداً إلى مواد القانون « التى» تحرم المجنى عليه من مقاضاة الجانى إذا كان موظفا عاماً ، أو مستخدماً عاماً أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .أى أن جرائم التعذيب واستعمال القسوة المنصوص عليها فى المادتين ١٢٦ ، ١٢٩ لا يجوز لضحايا التعذيب الطعن على أمر النيابة فى حالة رفضها لاقامة الدعوى- اذا كان المتهم بالتعذيب من رجال الشرطة.

والأكثر من ذلك -طبقا لتقرير منشور لمركز النديم لعلاج ضحايا العنف- أن المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية تسمح للمجنى عليه بوصفه مدعياً بالحق، أن يرفع الدعوى للمحكمة مباشرة ولكنها عادت واستثنت نفس الفئات المستثناة فى المادتين السابقتين ولهذا السبب تذهب صرخات



اثار التعذيب على يدى زكريا بطرس

المواطنين ادراج الرياح ولا يجدون منصفا من قانون أو محاكمة عادلة.

ولعل اهم الدروس التى يجب أن تستخلص من احداث الكشح هو أن « مواجهة الحقيقة هى أقصر الطرق للقضاء على المشكلة

فلو أن وسائل الاعلام المحلية قد قامت بالحد الادنى من واجبها المهنى والوطنى تجاه مواطنيها وكرامة الوطن ونشرت حقائق ما حدث، لربما كان ذلك كافيا للرد على ما أثارته الصحف الأجنبية حول مزاعم الاضطهاد الدينى فى مصر . وهو ما أكدته رسالة من شباب الكشح إلى **جريدة الأهالى** قالوا فيها:

«ان التعتيم الاعلامى والأمنى على أحداث الكشح على مدى شهر تقريبا هو الذى اتاح الفرصة لكى تتحول تلك الأحداث إلى حملة فى الصحف الأجنبية ولو أن الإعلام المصرى -باستثناء الأهالى -كان قد بادر إلى تنبيه المسئولين لما حدث بحيث يتم مواجهة الأزمة بشجاعة ووضع الحلول لكان الموقف قد تغير تماما ».

لقد جاءت احداث الكشح لتؤكد على صدق ما تعلنه منظمات حقوق الانسان فى مصر من أن التعذيب وإساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة فى مصر صار عملاً روتينياً وأن التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم فى التعامل مع جميع المواطنين وخصوصاً أن حادثة **الكشح** لم تكن هى الحادثة الأولى التى يتم التعامل معها بنفس الطريقة:

فخلال العام الماضى تكرر ما حدث فى الكشح فى أكثر من مكان داخل مصر -وان اختلف السيناريو قليلا- وامتلأ الملف الأسود للشرطة بعدد كبير من الانتهاكات بدءا من القرنة.. فطنان .. فمنشأة ناصر .. ولم يكن ما حدث فى بلقاس والحامول هو النهاية.

ومن هنا يتضح أن ما حدث فى الكشح ليس حالة خاصة بل أن العنف بات هو الاسلوب المعتاد فى تعامل رجال الشرطة مع المواطنين سواء داخل أقسام ومراكز الشرطة أو خارجها فعقب حادثة الاقصر فى العام الماضى شهدت قرية **القرنة** بمدينة الأقصر أحداث عنف مروعه راح ضحيتها خمسة مواطنين ابرياء فاثناء توجه عدد من الضباط لتنفيذ بعض قرارات الازالة فى القرنة تجمع عدد من المواطنين طالبين من الضباط التمهل واعطاءهم فرصة لجمع متعلقاتهم إلا أن الضباط اعتبروا هذا تذمراً واصدروا الأوامر بالضرب فى المليان بعد أن فوجئوا بالاهالى يقذفونهم بالحجارة **لتصل رصاصات الشرطة المندفعة إلى صدور الاهالى لتعلن للجميع عن شكل العلاقة الجديدة بين الشرطة والشعب** الذى تعقب الارهابيين الذين ارتكبوا حادث الاقصر الارهابى.

نفس الشئ تقريبا حدث فى منطقة **الفواخرية** التابعة لحى مصر القديمة عندما أصرت الحكومة على ازالة احدى المناطق التى عتبرتها عشوائية فى يوم ٤/١/ ١٩٩٨، وعندما أعلن الأهالى اعتراضهم هجمت عليهم قوات الشرطة واعملت فيهم الضرب والقبض وسقط عشرات النساء والأطفال والرجال وليتم اعتقال **١٠٠ مواطن ثم قامت البلدوزرات** بعد ذلك بهدم المنازل **.وهكذا اثبتت رصاصات الشرطة انها لا تفرق بين صعيد ووجه بحرى ولا تفرق بين المواطنين اقباطا ومسلمين.**

لم تكد تمر فترة طويلة حتى سيطرت احداث **مدينة بلقاس** على اهتمام الجميع حيث شهدت المدينة احداثا دامية بعد مقتل احد المواطنين هو **وحيد السيد أحمد** على يد أحد ضباط الشرطة أثناء عمليات التعذيب ، وهو ما أدى لاشتعال غضب المواطنين .حيث اتضح أنه تم ضرب هذا المواطن بالعصى وتعليقه وصعقه بالكهرباء ، ولما توفى نقلوه إلى منزله وأخبروا أهله أنه مات بازمة قلبية.

ولما اشيع ما جرى **لوحيد** تجمهر الاهالى المحتجون أمام المركز ، وحدثت مصادمات استخدمت فيها الشرطة القنابل المسيلة للدموع وتم اعتقال العشرات وانتهى الأمر أن تم ايقاف الضباط ايهاب شبانه الذى تسبب فى الاحداث **،وان كانت بعض الشائعات خرجت لتؤكد أن نفس الضابط عاد للخدمة ثانية بعد أن هدأت الاحداث لتؤكد عدم ثقة المواطنين فى اجراءات وزارة الداخلية وتعكس ما ترسخ لدى المواطنين من أن التعذيب أصبح سلوك حكم وليس سلوك أفراد .**

وخرجت تقارير منظمة **العفو الدولية** لتؤكد أن التعذيب أصبح سياسة رسمية محكومة ضد المواطنين من خلال رصدها

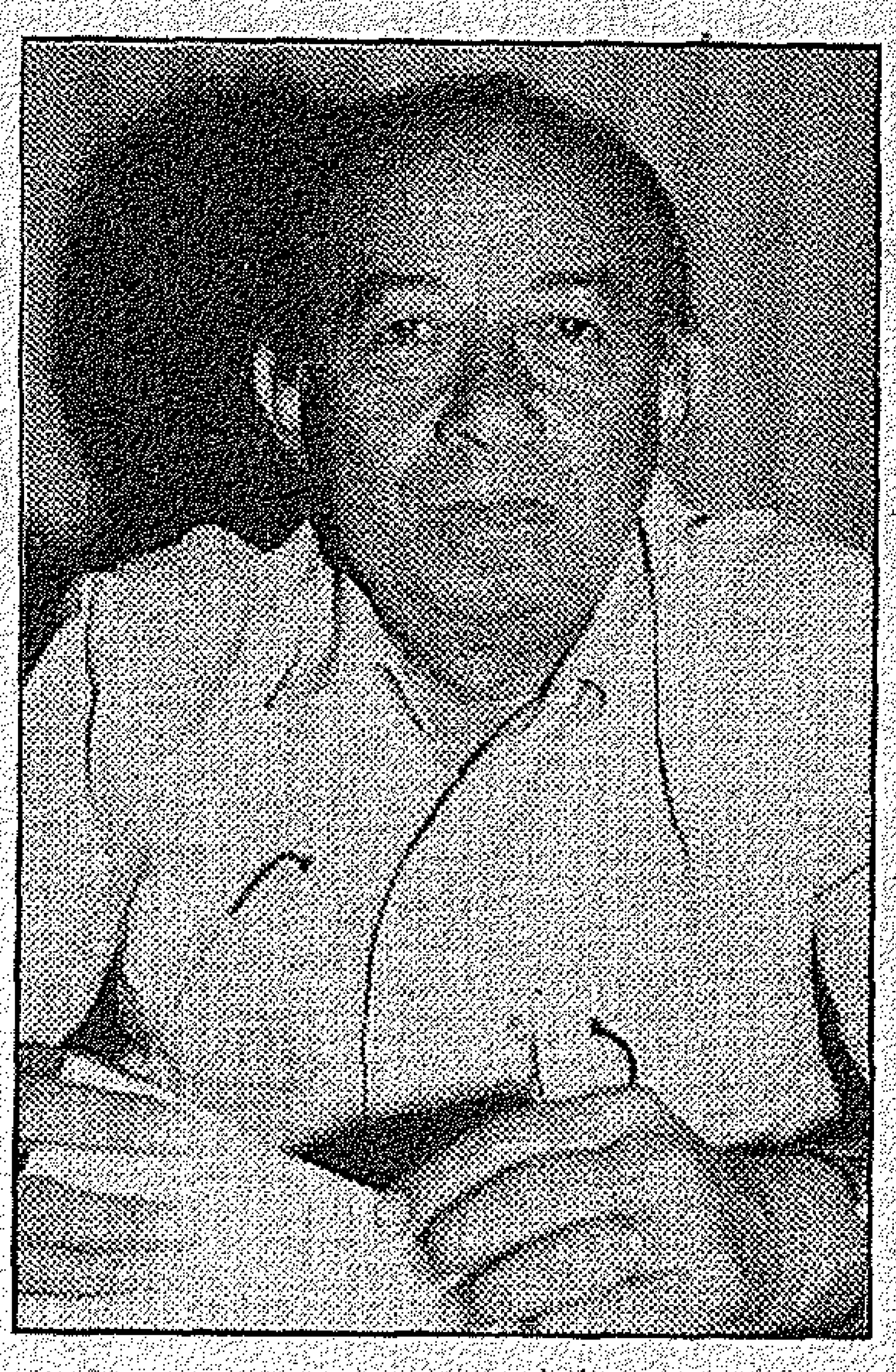
للعديد من الاحداث منذ بداية التسعينيات وجاءت أحداث «**دمرو**» بكفر الشيخ فى ٢٥ يوليو لتؤكد ما أعلنته المنظمة وذلك عندما قرر ٢٥ مواطنا فى البلدة الاضراب عن الطعام اعتراضا على عدم وصول مياه الشرب اليهم ، وتوجه وفد من الاهالى لمحافظة كفر الشيخ لتوصيل شكواهم بينما تجمع العشرات من المواطنين على الطريق انتظارا للنتيجة . وعندما تجمهر الأهالى أطلقت الشرطة الرصاص عليهم مباشرة مما أدى إلى اصابة ٥٧ مواطناً بالاضافة لاعتقال عشرات من الاهالى بدون وجه حق.

وتحت وطأة التعذيب تتغير الحقائق وتستقر حقائق أخرى فقد يحدث فى بعض الحالات أن يعترف شخص ما بارتكاب جريمة لم يرتكبها وهو ما حدث بالفعل مع المواطن **زينهم محمد بدر** الذى تم القبض عليه يوم ٣٠ يوليو الماضى بتهمه اختطاف احدى الفتيات وتدعى ايمان فرح ، ليتم تعذيب زينهم داخل مركز شرطة «**زاوية غزال**» حتى أعترف **بخطف واغتصاب وقتل ودفن الفتاة** بمشاركة بعض أفراد الأسرة الذين تم القبض عليهم وتعذيبهم أيضا .. وبعد أيام ظهرت الفتاة مرة أخرى فى القرية واتضح انها كانت هاربة فى الاسكندرية من قسوة أسرتها.

وفى مركز شرطة الحامول بكفر الشيخ وبعد أن تشاجر **حسام سمير رمضان** مع احد جيرانه يوم ٢٠ أغسطس الماضى توجه لتقديم بلاغ لمركز الشرطة وتحرير محضر بالواقعة فاعتدى الضابط **محمد خليل** عليه. وعندما ذهب والده للسؤال عليه استدعاه الضابط وجرت مشادة كلامية أمر الضابط بعدها باحتجازه **ورغم الافراج عن الأبن ظل والده فى الحبس ليخرج فى اليوم التالى من المركز ميتاً بسبب التعذيب والاعتداء عليه** فرفض أهالى المقتول تسلم جثته وتجمهر الاهالى واجتاح الغضب المدينة ليتم حصار واقتحام المدينة باكثر من ٢٥ سيارة شرطة و١٢ سيارة مصفحة **وتم اعتقال ٤٢ مواطنا من أهالى الحامول فى اصرار غريب من جانب وزارة الداخلية على حماية زبانية التعذيب بها.**

واستخدم رجال الشرطة وسائل وأساليب التعذيب لمجاملة المقربين منهم وأصحاب السطوة والنفوذ ففى يوم ٦ سبتمبر قام ضباط قسم **شرطة قصر النيل** بالقبض على ١٢ مواطنا من أسرة واحدة واحتجازهم وتعذيبهم لاجبارهم على الاعتراف بقيام أحد أفراد الاسرة بسرقة منزل احدى المواطنات التى تتمتع بصلات قوية مع ضباط الشرطة.

وهكذا جاءت وقائع التعذيب لتؤكد أنه أصبح حالة عامة وشائعة ليس ضد الاقباط وحدهم ولكن ضد المجتمع كله **وتوحدت أساليب وطرق التعذيب التى تتبعها أجهزة الشرطة ضد المواطنين لتعلن للجميع أن السلطة للشرطة والدين لله والقهر والتعذيب للمواطنين جميعا.**



حسين عبد الرازق

التعذيب جريمة مؤسسة ونظام الحكم

ويؤكد **حسين عبد الرازق** فى بحثه المقدم إلى مؤتمر الاحزاب والقوى السياسية دفاعا عن الديمقراطية وحقوق الانسان أن التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم القائم منذ ١٩٨١ فيقول «فى ظل سلطة الرئيس **حسنى مبارك** وتحديداً منذ الساعة الرابعة من مساء يوم ٦ أكتوبر **أصبح التعذيب سياسة منهجية ومستمرة للحكم القائم فاصبح له رجاله وأدواته ونظمه وقوانينه وأصبح شائعا بصور غير مسبوقة** ، يتعرض له المتهمون فى قضايا الارهاب والمشتبه فى تعاطفهم مع جماعات الاسلام السياسى و«الاخوان المسلمين» والذين يقبض عليهم فى أى نشاط سياسى أو عمل جماهيرى سلمى من عمال وفلاحين وطلاب والمواطنون العاديون المتهمون فى قضايا جنائية عادية أو الذين تقودهم أقدامهم -بسبب أو آخر-لأحد أقسام الشرطة(دون أن يكونوا ذوى حيثية فى المجتمع أولهم حماية ما) أو للتعامل مع بعض ضباط وجنود الشرطة».

وهو ما برهنت عليه الدراسة من خلال أحكام القضاء- أوردت الدراسة عدداً كبير منها- وتقارير منظمات حقوق الانسان وتقارير الصحف المصرية وخاصة الأهالى».

وأكدته تصريحات المسئولين فى الداخلية كلام(**حسين عبد الرازق**) ففى عام ١٩٨٦ صرح احد وزراء الداخلية لمجلة أكتوبر بأن «**لكل جريمة وسيلة لعالجتها فهل يعامل ضابط الشرطة مثلا مرتكب جريمة القتل على أنه مواطن شريف محترم أم أن الواجب والعرف والعدالة نفسها وفن التحقيق يقتضى من المحقق ان يستعمل مع هذا المتهم شيئا من الاهانة كصفعة على وجه أو توجيه بعض الفاظ السباب إليه».**

ولا تعليق..!!.

ويؤكد **حسين عبد الرازق** -فى نفس الدراسة- أن «ثبوت جريمة التعذيب وشيوعها واستمرارها كل هذه السنوات- أكثر من ١٦ عاماً- يؤكد انها ليست جريمة فرد أو مجموعة من الأفراد ولكنها **جريمة مؤسسة ونظام الحكم« يتحمل مسئوليتها رئيس الجمهورية ورؤساء الوزراء ووزراء الداخلية ، وأعضاء مجلس الوزراء وقيادات الحزب الحاكم الذى اغتصب السلطة طوال هذه السنوات بالتزوير والعنف».**

أما **أحمد نبيل الهلالى** فيؤكد فى تعليقه على بحث حسين عبد الرازق أن **رئيس الجمهورية -بحكم الدستور- هو المسئول الاعلى عن جرائم الشرطة** فى حق المواطنين لأن المادة ١٨٤ من الدستور تنص على أن الشرطة هيئة مدنية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية» ولأن المادة ٧٣ من الدستور تعهد إلى رئيس الجمهورية مسئولية «السهر على احترام الدستور وسيادة القانون».

وأخيرا يشير **أحمد نبيل الهلالى** انه فى ظل ذلك فان هناك انحيازاً تشريعيا واضحاً للجلادين فيقول «**ان المشرع المصرى حريص على حماية جلادى التعذيب أكثر من حرصه على حماية حق المواطن فى سلامة بدنه** لذلك يكفل التشريع المصرى مخارج لإفلات الجلادين من العقاب الصارم فالمادة ٦٣ عقوبات مثلا تنص على «أن لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى اذا ما ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إلية من رئيس وجبت طاعته أو إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما أعتقد أن اجراءه من اختصاصها وهو ما يتعارض مع نصوص الدستور ونصوص الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الانسان.

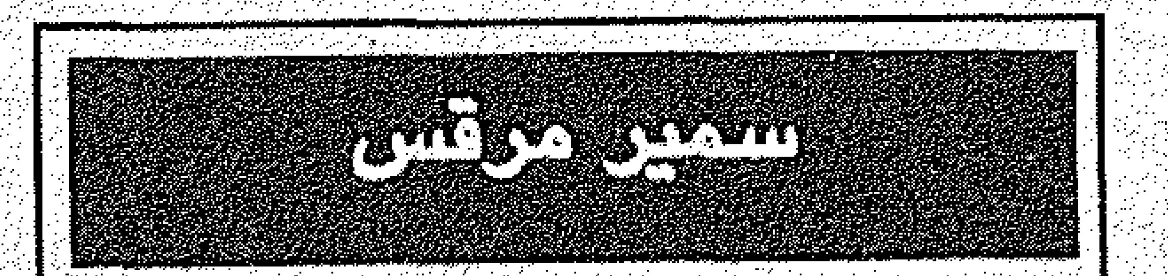
ونحن نلفت النظر إلى أنه **بقدرما أثارت حادثة الكشح من شجون ومشكلات فانها من الممكن أن تكون البداية الحقيقية لمواجهة مشكلاتنا بشكل واقعى وموضوعى دون تهرب منها أو تجاهل لها** بحيث نستطيع مواجهة ما يتعرض له المجتمع من أخطار سواء كانت خارجية أو داخلية».

وفى النهاية ليس أمامى إلا قول «**تشيخوف**»..« لقد أردت فحسب أن أقول لكم بصدق وصراحة انظروا إلى انفسكم . انظرو كيف تحيون حياة سيئة وقاسية. **فأهم شئ أن يفهم الكل ذلك .وعندما يفهمون سيشيدون حتما حياة أخرى أفضل».**



حادث أقباط الكُشح دلالات أزمة مركبة





شغل «**حادث الكُشح**» الرأى العام فى مصر وخارجها على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة ، وهو الحادث الذى ذهب ضحيته مواطنان مصريان من الأقباط على يد أحد المواطنين المصريين فى نفس القرية ، قرية الكشح ، لأسباب غير دينية ، بالقطع. **ولكن ما أعقب الحادث من اجراءات أمنية تجاوزت المعتاد ومن تحرك دولى ، أنتج وضعا داخليا مركبا ،تحول معه حادث جنائى ليكون حادثا طائفيا** ،توفرت له كل عناصر الاكتمال، وتجسد فى التوتر ، الذى وصل إلى ذروته ، بين كل أطراف الأزمة.

وربما يكون من المفيد أن نحاول تأمل تداعيات الحادث متجاوزين التفاصيل الصغيرة إلى أهم ما عكسه هذا الحادث من دلالات وذلك كما يلى:

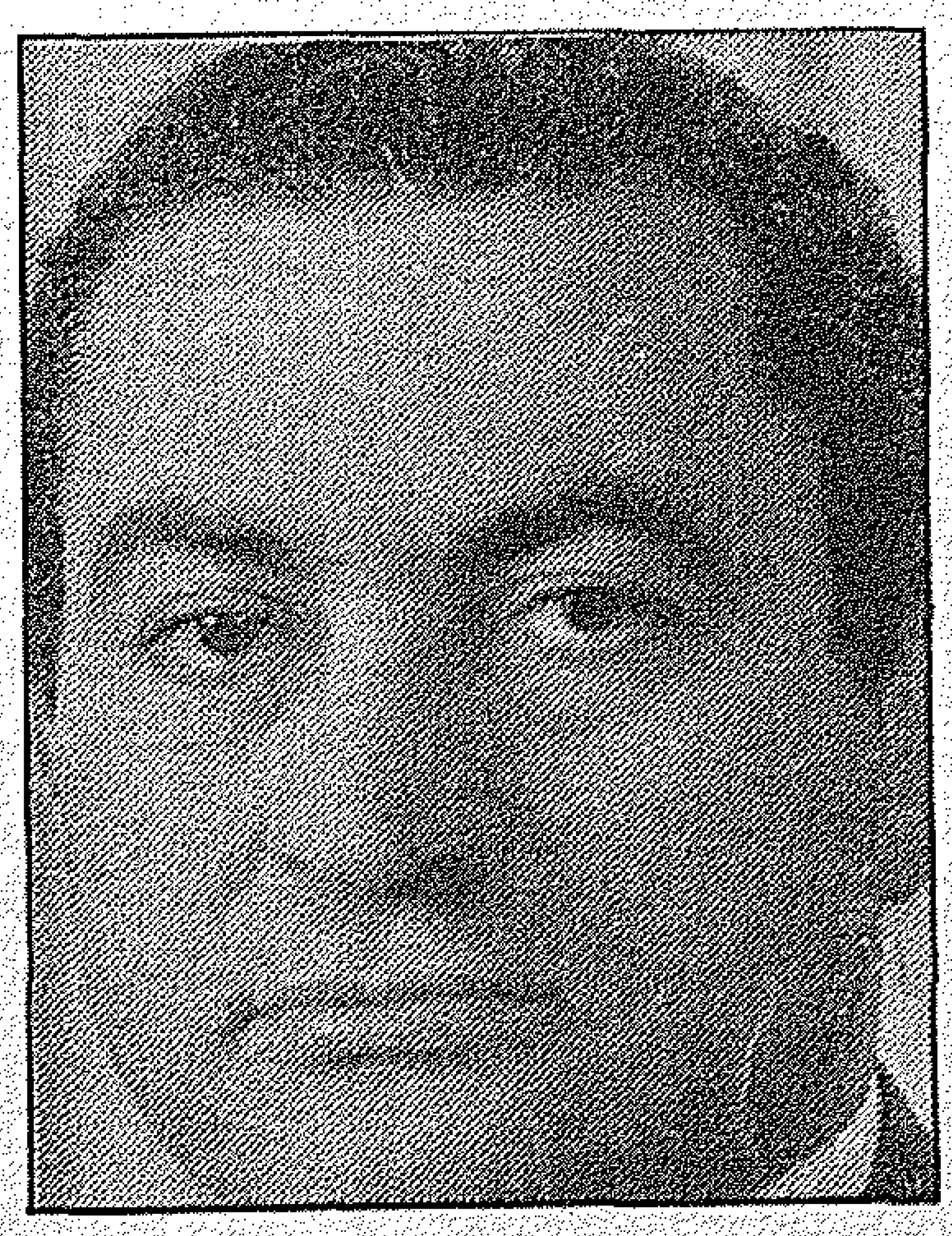
(١) تقديم البيروقراطى على «السياسى-المثقف»

استقر منذ فترة طويلة، أنه عند معالجة بعض الآثار التى تترتب على بعض الاحتقانات الطائفية أو التى تتحول إلى طائفية (**قرية الكشح**) ، أن يتم تكليف «البيروقراطية المصرية» أو الجهاز الادارى المصرى لعلاج الآثار المترتبة على هذه الأحداث. وغنى عن القول (**ان الممارسات البيروقراطية تتسم بذهنية نفسية تحكمها اللوائح والبنود والتى تهدف إلى الضبط والاحتواء ولا تعطى مجالا للابداع أو الغوص فى لب الأمور وقراءة المستجدات واستشراف المستقبل ورسم السيناريوهات**. لذا نجد الماكينة البيروقراطية فى كل مرة تتصدى لعلاج الأحداث تعيد إنتاج نفس الرؤى والأفكار ، وتعالج الأمر **بالاحتواء و«التكتيم»** باستخدام نفس الآليات والتى تكون ادارية فى المقام الأول.

ورغم أن الظاهرة متكررة ومستمرة على مدى زمنى طويل -يزيد على الربع قرن- فان البيروقراطية لا تجد أن هناك حاجة إلى التجديد والتطوير. فى هذا السياق يتراجع بل يتضاءل دور «السياسى- المثقف» الذى من شأنه أن يقدم تصورات مبدعة قادرة أن تتجاوز وضعا محتدما.

(٢) ممارسات زمن / دولة ما قبل المواطنة

بسبب قصر العلاج على«البيروقراطى» دون المثقف- السياسى، فان المعالجات التى تطرح تصب فيما يمكن تسميته « **بزمن / دولة ما قبل المواطنة**»،وأقصد بها تلك المعالجات التى كانت تمارس قبل أن يختبر المصريون المواطنة ويراكموها .من هذه الممارسات التعامل مع الاقباط كجماعة أو طائفة يتم التعامل معها فى سياق مغاير للسياق الوطنى العام .حتى فى إطار الترضية للأقباط لم نجد أنها تمت على أرض التصريح بالترميم والبناء لدور العبادة. **ولا نجد علاقة مباشرة بين حادث يخص مواطنين مصريين**


الرئيس حسنى مبارك

وبين أمور تتعلق بحرية العبادة كفلها الدستور ومن المفروض أنها تتم بشكل طبيعي وموضوعي بل روتيني.

(٣) الغرب ، طرف رئيسي فاعل في الأزمة: تدويل الأزمة

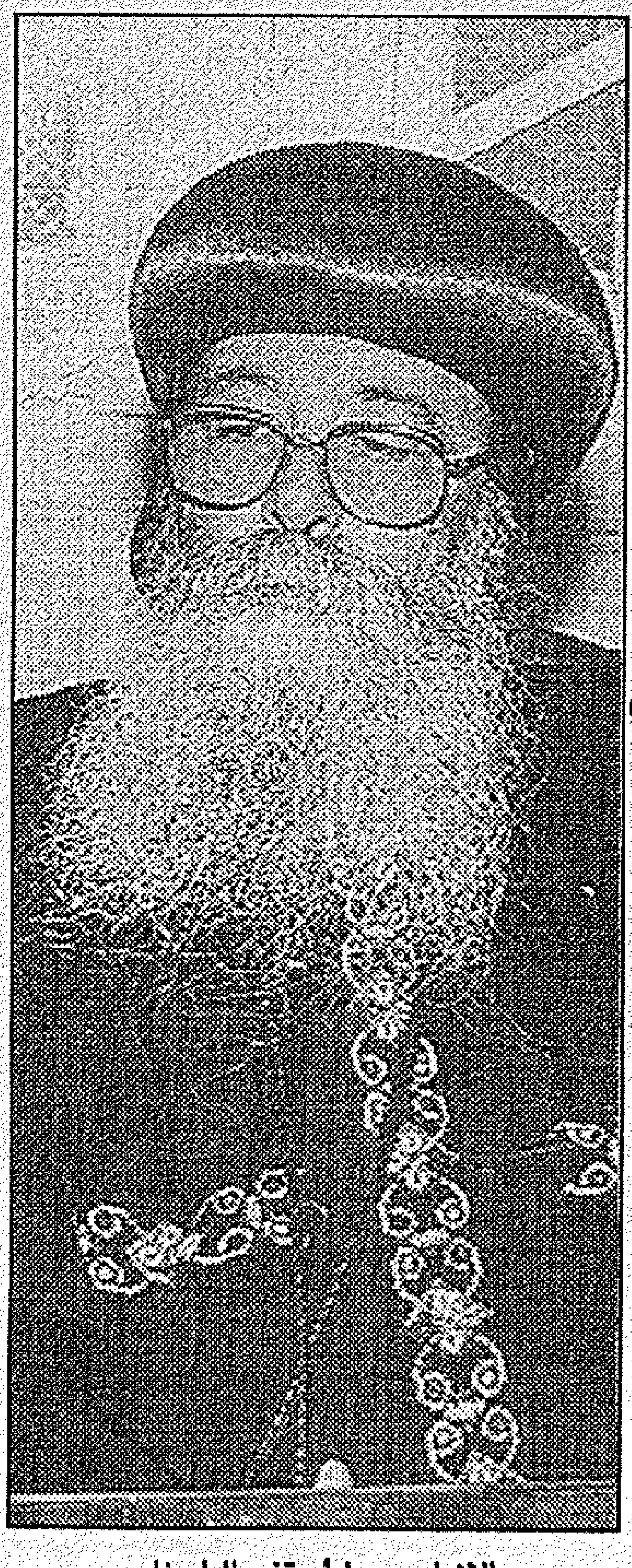
إلى وقت قريب ،كان كل من يتناول المسألة الطائفية في مصر يتحدث عن دور الغرب في تأجيج التوتر بين مكوني الجماعة الوطنية ، بشكل مجرد ، فالغرب هنا أمر معنوي. تعرض المخططات الخفية أو النصوص المتناثرة هنا أو هناك للتدليل على دور الغرب: **إلا أن ما أكده الحادث الأخير هو أن الغرب أصبح طرفا رئيسيا فاعلا نلمس وجوده وحضوره في الأزمة بل ويفرض علينا جدول الأعمال الذي نناقشه . فتحت مظلة حقوق الانسان / الاقليات / التحرر** من الاضطهاد الديني يتم تدويل أزمة داخلية ، وتطرح معالجات في ضوء الذهنية الغربية تفرض علينا مسارا مغايرا ، فبدلا **من مسار المواطنة نجد أنفسنا أمام مسار حقوق الانسان /الاقليات / التحرر من الاضطهاد الديني.**

إن العجز عن القدرة على تقديم حلول وطنية مبدعة ذاتية مبادرة ، قد أتاح الفرصة للغرب أن يقوم بهذه المهمة خاصة في ظروف دولية أتاحت له الهيمنة والسيادة تطبيقا لمبدأ «أنت حر أن تفعل ما تشاء ما دمت كنت تفعل ما نشاؤه نحن» حسب تعبير تشومسكي.

من جهة أخرى العجز عن التحدث بلغة العصر ، فالغرب عندما يثير قضايا مرتبطة بحقوق الانسان مثلا إنما يتحدث عن واقعة محددة ومجموعة من الأسباب والمبادئ والإجراءات العملية . ونحن نتحدث عن التاريخ والقيم المجردة ،والبنيغيات . إنها قضية هامة وتحتاج إلى مواجهة خاصة مع ازدياد الهيمنة والاعتماد على التمويلات القادمة من الخارج في شتى المجالات وعلى جميع المستويات.

(٤) البحث عن كبش فداء

تعكس الخبرة المصرية في التعامل مع الأزمات منهجا هو سرعة البحث عن كبش فداء يتم تحميله مسئولية ما حدث .وفي الحادث الأخير كان كبش الفداء« **أقباط المهجر**» ولعلنا ومنذ وقت مبكر وتحديدا في عام ١٩٨٢ تحدثنا عن هذا الموضوع في مقال بجريدة الأهالي بعنوان: «**التيار المسيحي المستنير والأمريكان المتأقبطين**» ، لفتنا النظر إلى أهمية هذا الموضوع وضرورة التعامل معه بشكل موضوعي وعقلاني بحيث تتم دراسته



الانبا ويصا أسقف البلبينا

ومد الجسور بما يفيد الجماعة الوطنية.

والقطعي أن أقباط المهجر ليسوا كتلة واحدة بل هم تنويعات وألوان متعددة .والأخذ في الاعتبار المناخ الذين يعيشون فيه ولا يمكن أن نتعامل معهم بذهنية محلية. ويحتاج الأمر إلى ضرورة ابتكار رؤى وآليات جديدة تتعامل مع المصريين في الخارج باعتبارهم رصيداً للجماعة الوطنية.

(٥) مواكبة عصر ثورة المعلومات : فكرية قبل أن تكون تقنية

واحدة من الدلالات الهامة «**لحادث الكشح**» ، هو أننا تصورنا أن «التعتيم / التكتيم» ممكنا ، فعلى مدى شهرين: من منتصف أغسطس تاريخ حدوث الحادث وحتى منتصف أكتوبر ، لم تعلن أو تعلم مصر عن الحادث ، ولم تتحرك الأجهزة الاعلامية إلا بعد أن كان الحادث حديث العالم. **هل يمكن في عصر ثورة المعلومات والاتصالات حيث توحد الزمان بالمكان ان يتم اخفاء الحادث واعطاء الفرصة للمبالغات والشائعات لحد يثير التوتر؟!** ربما تمتلك مصر أحدث تقنيات الاتصالات ولكن القضية ليست في امتلاك التكنولوجيا في حد ذاتها وإنما بالفلسفة التي توجهها والرؤية الحاكمة لهذه التكنولوجيا ،تماما مثل من يتعامل مع الكومبيوتر وهو يضع عليه حجاب أو تميمة.

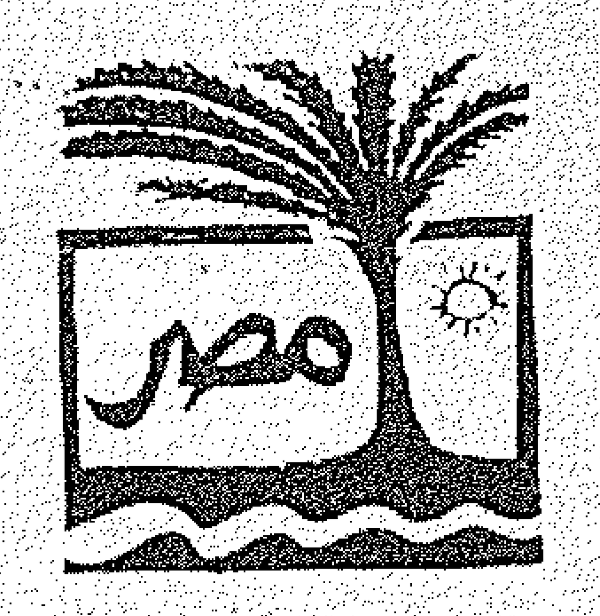
القضية في الذهنية هل هي مواكبة للعصر أم لا ؟ فالتكنولوجيا مجرد وسيلة لا أقل ولا أكثر .انه في مقدور فتى صغير الآن أن يضع ما يريد من قصص ووقائع على شبكة الانترنت ويرسلها عبر البريد الاليكتروني مدعمة بالصور وذلك من خلال غرفته حيث يسكن . الأمر الذي يحتم علينا أن ندرك أننا تجاوزنا الاعلام الموجه ، فكل واحد منا قادر على خلق إعلام خاص به.

وبعد ، هذه بعض الدلالات التي يمكن أن نستخلصها من وحي **حادث الكشح** لعلها تمثل جدول أعمال للنقاش يهدف إلى تجاوز أزمة ممتدة عبر مدى زمني طويل كذلك تحسبا لما قد يستجد في المستقبل أخذا في الاعتبار العالم الجديد الذي يحتم علينا أن نغير رؤانا ونجدد في أساليبنا .**فليس من المعقول أن نظل نعالج هذه النوعية من الأحداث بنفس المنهج والآليات : مثلما حدث في الخانكة ١٩٧١ ، والزاوية الحمراء ١٩٨١، والمنيا ١٩٨٧ ، وامبابة ١٩٩١ ، وديروط ١٩٩٢، وابو قرقاص ١٩٩٧ .. الخ.**

نفس الخطاب ، نفس الأفكار ،نفس الأساليب ، في ظل عالم يتطور بسرعة وأصبح يعطي أولوية لمثل هذه القضايا ويضعنا أمام مأزق حقيقي، وهو أمر حذرنا منه على مدى زمني طويل من خلال **التنبيه للاشكاليات التي تتعرض لها المواطنة في مصر وحالة التكامل الوطني ، حتى ان حادثاً جنائياً عادياً ومتكرراً يدفع الوطن كله إلى التوتر..** إنها تعكس أزمة عميقة الجذور تحتاج إلى تكاتف الجميع فالعلاقة بين مكوني الجماعة الوطنية هي من أغلى ما يجب على الوطن أن يدافع عنه.

بعد المقال

كان من المفروض /أن نتحدث عن **القانون الأمريكي للتحرر من الاضطهاد الديني** الذي أقر بشكل نهائي في أكتوبر ١٩٩٨ وتابعنا مساره التشريعي في أكثر من مقال العام الماضي ،وتحليل نصوصه لما تمثله من أهمية قصوى إلا أن حادث الكشح قد فرض نفسه علينا .وسوف نعرض لموضوع القانون الأمريكي في العدد القادم.



الإغراق يدمر الإنتاج المصرى والحكومة تفضل المستورد..

عريان نصيف

خلال الشهور الثلاثة الأخيرة (أغسطس- سبتمبر- أكتوبر ١٩٩٨) ، تصاعدت وتكثفت حرب الاغراق ضد الانتاج المصرى من محاصيل زراعية أو سلع مصنعة ، لدرجة أصبحت تهدد -بجدية وشراسة -ما تبقى من مقومات اقتصادية مصرية فى مجال الإنتاج المحلى الزراعى والصناعى.

ولقد اتخذت حرب الاغراق هذه وسائل ثلاث للتحرك على محاورها ، وتشترك- توجها وفعلا- فى الاجهاز على الانتاج المصرى وتصفيته-فى السوق الداخلى والعالمى أيضا -لكى نظل دائما ندور فى فلك الاعتماد على الخارج بالنسبة لكافة احتياجاتنا الغذائية والزراعية والصناعية ، بكل ما يؤدى إليه ذلك من عبء على الاقتصاد الداخلى وإهدار للدخل القومى ومخاطر على قرارنا السياسى.

أولا: الإغراق المباشر للسوق المحلى،

وكأمثلة واضحة لذلك:

*** أنهيار صناعة الورق المصرية:**

فنتيجة لاغراق السوق المحلى بالورق المستورد ، وبسعر لا يتجاوز ٣٢٠ جنيهاً للطن ،فى الوقت الذى لا يقل فيه سعر الطن المنتج محليا عن ٢٠٠٠ جنيه، يتم انهيار صناعة الورق المصرية:

-**خسارة تقدر بمبلغ ٢ر٥ مليار جنيه لشركات الورق المصرية.**

- **توقف الكثير من خطوط الانتاج فى الشركات العامة ، واغلاق عشرات المصانع الخاصة.**

-**تشريد عدة آلاف من العمالة المصرية المدربة.**

- **ارتفاع حجم الراكد فى المخازن إلى حوالى ١٢٠ ألف طن.**

*** تدمير صناعة الأسمدة:**

السماد .. كإحدى الصناعات الرئيسية فى مصر ، تتعرض اليوم للتدمير نتيجة الاغراق.

فعلى الرغم من الجودة التاريخية- المقر بها عالميا علميا وعمليا-التى تتمتع بها صناعة السماد المصرية.

وعلى الرغم من أن الانتاج المحلى منه يكفى لتغطية احتياجات الزراعة المصرية، بل ويزيد عن هذه الاحتياجات ،حيث وصل الناتج الاجمالى من السماد الأزوتى هذا العام إلى **٦ر٦ مليون طن** فى الوقت الذى لا يزيد فيه الاستهلاك المحلى عن **٢ر٦ مليون طن**(أى أن هناك **٤٠٠ ألف طن** فائض بالاضافة إلى الكميات الكبيرة المخزونة- والصالحة- من إنتاج العامين السابقين) .. على الرغم من ذلك ، يتم إغراق السوق بكميات كبيرة مستوردة من السماد ، رغم قلة جودتها عن الناتج المحلى إلا أن أسعارها مخفضة بحوالى **٥٠٪ عن سعر** السماد المصنع محليا، وتكون النتيجة الطبيعية:

- **توقف بعض الخطوط-بل بعض المصانع- عن الانتاج.**

-**خسائر تزيد عن ١٥٠ مليون جنيه-حتى الآن-لشركات الاسمدة.**

-**تهديد استقرار آلاف العمال والموظفين المرتبطة حياتهم-هم وأسرهم . بهذه الصناعة.**

*** تصفية صناعة السكر**

السكر -صناعة وزراعة- أحد المحاور الرئيسية للانتاج فى مصر على مدى تاريخها الاقتصادى الحديث:

- فالمساحة المزروعة بالقصب تزيد عن **٣٥٠ ألف فدان.**

- قيمة الأصول الثابتة لمصانع السكر حوالى **٦ مليار جنيه**، وحجم استثماراتها أكثر من **٤ مليار جنيه.**

-تقوم العديد من الصناعات الغذائية والاستهلاكية الهامة ، على صناعة السكر واستكمال امكاناتها ،مثل العسل الاسود- الكحول -العطور- الورق.. إلخ.

-يبلغ حجم العمالة فى هذه الصناعة -وصناعاتها الاستكمالية -حوالى **٣٠٠ ألف عامل**، بالاضافة إلى مئات الالاف من الفلاحين بصعيد مصر ، الذين ارتبطت حياتهم بزراعة قصب السكر.

.. على الرغم من كل ذلك ، وعلى الرغم أيضا من أن الناتج المحلى من السكر المصرى قادر على تغطية حوالى **٧٠٪ من حجم الاستهلاك السنوى** الداخلى (وقد وصلت كمية الناتج المحلى- -هذا الموسم -إلى ما يقارب **المليون ونصف طن**).. إلا أن الاغراق يهدد هذه الزراعة الأساسية وهذه الصناعة العملاقة، بالتصفية.

فقد تم إغراق السوق المحلى هذا العام ، بأكثر من مليون طن سكر مستورد،أقل جودة كثيرا .. نعم ، ولكنه -أيضا-أقل سعراً ، فسعر السكر المستورد يتراوح بين **١٢٠٠ -١٣٠٠ جنيه للطن** ، مقابل **١٧٠٠** كسعر للسكر المحلى.. وكان من أثر ذلك:

-**ارتفاع حجم السكر المصرى الراكد فى المخازن.**

-**تهديد مصالح مئات الألوف من زراع القصب ومن العاملين فى صناعة السكر**، (بتخفيض المساحات المزروعة بالقصب ، وبتوقيف خطوط إنتاج فى المصانع).

-**خسارة على الاقتصاد -والدخل- القومى لا تقل عن مليار جنيه.**

وما يحدث بالنسبة للورق والسماد والسكر ، يحدث أيضا تجاه العديد من المنتجات المصرية كالكاوتشوك والزجاج ، والكبريت ، والمستحضرات الطبية والدوائية، بصور مختلفة ولكنها تصب جميعا فى محصلة واحدة ،هى تدمير المنتج المصرى.

ثانيا: الاغراق ثم «تعطيش السوق» من

أجل التحكم فيه:

إذا كان الأسلوب السابق عرضه والخاص ببعض السلع والمنتجات، تستخدم فيه مافيات الاستيراد، إغراق السوق بسلع بديلة للمنتج المحلى ولكنها أقل سعرا ، فإن هذه الوسيلة الثانية- التعطيش من أجل التحكم فى السوق- ليست أقل تربحاً لهم وإهدارا للانتاج المحلى.

*** ضرب صناعة الدواجن:**

فجأة وخلال الشهرين الأخيرين-أغلق عدد كبير من مزارع الدواجن وتوقف بعضها- مؤقتا -عن الانتاج ،مما أدى إلى ارتفاع سعر الكيلو من لحم الدواجن إلى ما بين ٥-٦ **جنيهات** ،بعد أن استقر فترة طويلة على التراوح بين **٣ -٤ جنيهات**، ومما أدى أيضا إلى ارتفاع سعر البيض، وسعر كتاكيت التربية.

ولم يكن وراء هذا الارتفاع المفاجئ فى أسعار الدواجن- مجرد ارتفاع درجة الحرارة فى شهرى يوليو وأغسطس فحسب ، بل كان العامل الأساسى وراء ذلك **اغراق المستوردين لسوق «الكتاكيت» بالاصناف المستوردة، ثم التوقف -الفجائى المحسوب- عن التزام هؤلاء المستوردين بتسليم المزارع الكميات المتعاقد عليها معهم**، مما أدى إلى عملية اختناق و«تعطيش» السوق، بما يتيح لهؤلاء المستوردين التحكم فيه بعد ذلك وبالأسعار التى يقررونها وتضاعف من تربحهم على حساب هذا الغذاء البروتينى الأساسى والبديل عن اللحوم الحمراء، التى يتزايد سعرها كل يوم بعيدا عن امكانات غالبية جمهور المستهلكين.

*** أزمة الأسمنت المفتعلة:**

نظراً لأن غالبية طالبى ومستهلكى الأسمنت ، هم من فئة المستثمرين العقاريين- بكل امكاناتهم ونفوذهم-فقد قامت القيامة على هدير أصواتهم العالية- والمسموعة جدا- خلال الأزمة الشديدة للأسمنت فى شهور يونيو ويوليو وأغسطس الماضية.

وكانت «الفزورة» الشديدة الغرابة والأكثر صعوبة بكثير من فوازير نيللى وشريهان فى رمضان ، أنه فى شهر الذروة (يوليو)، بلغ انتاج الأسمنت -فى الشركات المصرية السبع المنتجة له- كما بلغ تسليمه للتجار، نسبة ١١٠٪ .. فأين اختفى ؟ وكيف حدثت الأزمة؟.

لم يكن هناك «عجب»يبطله «السبب» إذا عرف- وفقا للمقولة المأثورة-فالسبب معروف .. وهو الاغراق وتلاعب مافيا الاستيراد ووكلاء الشركات الأجنبية، بجانب -بطبيعة الحال- عصابات السوق السوداء.

فالانتاج -فعلا لم يقل بل ارتفع.

والتوزيع تم- حقا -للكميات المنتجة.

.. ولكن .. الازمة احتدمت ،والاختناق تم، والسعر ارتفع من حوالى ٢٢٠ جنيهاً إلى أكثر من ٣٠٠ خلال ١٥ يوماً فقط، فبجانب التلاعب الذى تم فى توزيع جانب من الحصص ، كان هناك المستوردون وقدرتهم على« تعطيش السوق» للتحكم فيه عندما يتراءى لهم وفقا للمكاسب المهولة التى يحددونها لأنفسهم.

ثالثا:-إغلاق السوق العالمى أمام الصادرات المصرية ،تمهيدا لإغراقه:

*** الأزمة المفتعلة ضد تصدير البطاطس المصرية:**

قامت الدنيا- فى الاتحاد الاوروبى -ونأمل أن تكون قد قعدت !! ،ضد البطاطس المصرية المصدرة لدول الاتحاد.

حملة شرسة تزعم إصابتها بالعفن البنى وعدم صلاحيتها للاستعمال الآدمى.. اتصالات أوروبية ثنائية أو أكثر اتساعا لمنع الوباء المصرى .. صدور القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٨ من اللجنة الأوروبية ضدها.. طوارئ -فى الجهات المسئولة المصرية- كرد فعل لهذه الحملة.

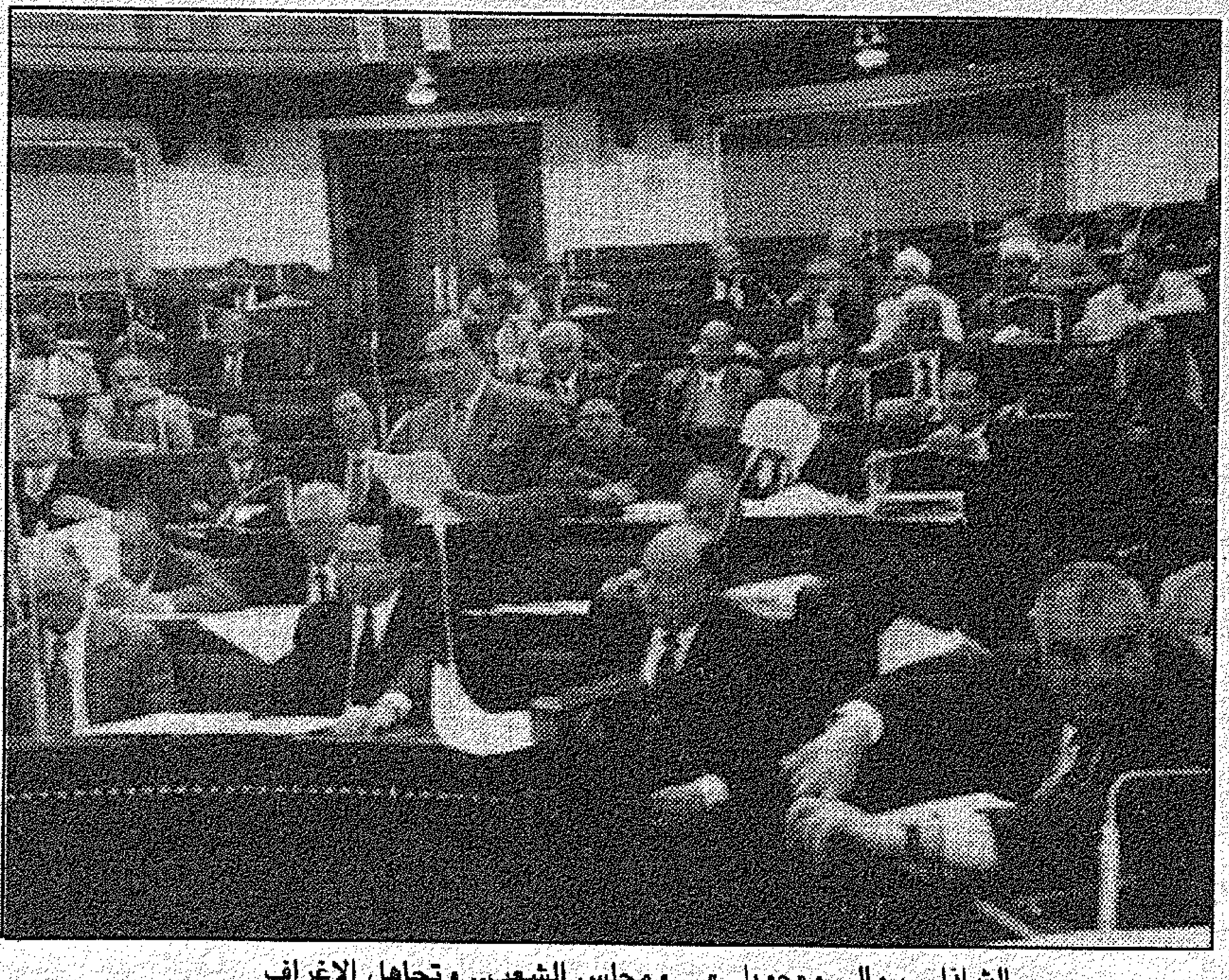
.. كل ذلك الضجيج-المخطط لضرب الصادرات المصرية والاساءة إليها ككل وليس للبطاطس فحسب -بينما الواقع الموثق علميا واحصائيا يتبين منه: - **أن نسبة الاصابة بالعفن البنى فى البطاطس المصرية لا يتجاوز ٤ ،٠٪** (وهى أقل من المعدلات العالمية فى آفات المحاصيل)، وأن هذا المرض وارد إلينا من خلال البذور التى نستوردها من الاتحاد الأوروبى بحوالى **٢٥ مليون دولار سنويا** ، وأن قيمة صادراتنا من البطاطس لهذه الدول لا تتجاوز **٧٥ مليون دولار** (أى أقل من ثلاثة أضعاف قيمة ما نشتريه منها من بذور مصابة!!).

*** الحرب الأمريكية / الأوروبية ضد القطن المصرى وصناعة الغزل والنسيج:**

رغم التناقضات الدولية العميقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى ، إلا أنهما اتفقا على هدف موحد، وهو ضرب القطن المصرى وصادراتنا من الغزول والمنسوجات!!.

-فالحملة الأمريكية المتواصلة منذ عدة سنوات على القطن المصرى ومنتجاته الصناعية ، تزداد شراسة ،تحت دعوى -ما يمكن أن يطلق عليه الحق الذى يراد به باطل- وهى« **اشتراك الأطفال فى هذه الصناعة من خلال قيامهم بالعمل فى مقاومة الدودة أو جنى القطن!»**

-ولأن الدول الأوروبية لا تتمتع بكل هذه «الإنسانية والرقة» الأمريكية ،فقد شاركت فى الحملة ضد المنسوجات المصرية المصدرة،



الشاذلى ، والى و«جويلى» .. ومجلس الشعب.. وتجاهل الاغراف

ولكن تحت دعوى أخرى.. وهى أن مصر تغرق أوروبا بالمنسوجات بما يفترض معه تقليص استيرادها وفرض «رسوم إغراق» دائمة على هذه الصادرات.

وبما أن الصادرات القطنية والنسيجية المصرية إلى هذه الدول تصل إلى ٦٧٪ من جملة صادرات مصر إلى العالم كله ، فقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة هذه الصادرات إلى أكثر من ٥٠٪.

ولقد وصل العجز التجارى المصرى- نتيجة هذه الحرب الشرسة على الصادرات المصرية فى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ فقط- وفقا لأرقام تقرير الجهاز المركزى للاحصاء فى سبتمبر ١٩٩٨ -**إلى ٨٥١ر٢٠ مليار جنيه بنسبة انخفاض ٧ر١٩ ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى.**

.. وبطبيعة الحال فالقضية ليست فى«عمالة الأطفال أو الاغراق المصرى» ولكنها- كما يحددها بدقة **د. مهدى عصر** .عميد معهد التعاون.. «أن **أمريكا والدول الأوروبية قد نظمت اقتصادها ، وأصبح عندها مشكلة تصدير الفائض والبحث عن أسواق لمنتجاتها».**

وإذا كان الدكتور **عصر** قد حدد العامل الخارجى لمحاولة تدمير الانتاج المصرى ، فإننا نضيف إليه العامل الداخلى الذى لا ينفصل عنه.. وهو السياسات الاقتصادية المصرية- خلال العقدين الأخيرين -المهدرة لانتاجنا واقتصادنا المصرى ،والمتمثلة فيما يلى:

* **اتباع سياسة التصدير من أجل الاستيراد -فى مجال السلع الزراعية والغذائية** ،والتى لم تؤد- بجانب مخاطرها على استقلالية قرارنا السياسى- إلا إلى انهيار الانتاج الزراعى واتساع الفجوة الغذائية والمحصولية.

* **فتح الباب على مصراعيه ، أمام حيتان الاستيراد والتصدير -تحت دعوى «الخصخصة والحرية الاقتصادية» ،وتخلى الدولة عن دورها المفترض** أيا كان توجهها الاقتصادى والسياسى لحماية مصالح اقتصادها ومواطنيها -مما أدى إلى سيطرة جماعات محددة على مجمل السوق المصرية داخليا وخارجيا والتحكم فيه كيفما شاءت مصالح تربحهم.

* **تنامى الظاهرة الاحتكارية فى الواقع الاقتصادى المصرى** والتى تزداد «توحشا» والتى ترتبط مصالحها -فى الكثير من الأحوال- مع ظاهرة «الاغراق» الخارجى.

.. لقد قلنا وكتبنا وحذرنا الكثير والكثير حول هذه المخاطر الثلاثة المدمرة لاقتصادنا ولشعبنا ولمستقبل بلادنا ، ولدينا الكثير والكثير أيضا من التفاصيل (فى الأرقام والواقع) الموثقة ، فى هذا الشأن.

.. ولدينا أيضا الكثير والكثير مما يمكن أن يطرح كحلول ضرورية وممكنة حتى فى إطار السياسات الرأسمالية الأصولية- لتجنب هذه المخاطر ونتائجها المنطقية المؤدية لتصفية كافة مقومات المجتمع بأسره.

.. ولقد حفلت مجلة« **اليسار** » -وغيرها من الصحف والمنشورات- منذ سنوات طويلة بالعديد من التحليلات والتحذيرات والحلول ،التى لا تستهدف سوى«إنقاذ مصر» واقتصادها ومصالح جماهيرها المنتجة والمستهلكة. ولسنا وحدنا فى هذه المعركة- كما قلنا- فكل الحريصين- بمختلف اتجاهاتهم السياسية وأوضاعهم الوظيفية -على حماية الانتاج الزراعى والصناعى المصرى، يؤكدون برفضهم لهذه السياسات والأوضاع والظواهر المهدرة لهذا الانتاج ولقواه البشرية العاملة:

* الكيميائى **عبد العال خليف** -الرئيس السابق (المستقيل) لشركة السكر، يصرح لجريدة العربى فى ٢/ ١١/ ١٩٩٨ ..» إن **المسئولين عن استيراد السكر من الخارج يؤدون إلى تخريب صناعة السكر الوطنية** ، وإن هذا السعر المنخفض للسكر المستورد- نتيجة دعمه من الدول المصدرة- ليس إلا إغراقا .. ولقد ارتفع نتيجة لذلك مخزون السكر المحلى إلى ، **٧٥ ألف طن قيمتها ٣ر١ مليار** جنيه من الصعب تصريفها فى ظل الاغراق ،مما أدى إلى اتجاه شركة السكر إلى السحب على المكشوف من البنوك بنحو مليار جنيه».

* الاعلامى التعاونى الكبير **محمد رشاد** ، يكتب فى «التعاون» فى ٢٢/ ٩/ ١٩٩٨ «اننا على ثقة من وطنية رجال الأعمال .. ولكن نقول لهم بأعلى الصوت ونحذرهم- ارفعوا أيديكم **عن ٣٠٠ ألف فلاح من منتجى المحاصيل السكرية**، وعن صناعة السكر الوطنية الشامخة».

*السيد **فتحى عبد اللطيف**- عضو لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب يؤكد-فى الاهرام يوم ١/ ١٠/ ١٩٩٨ . «**إن العاملين هم أكثر تضررا بعمليات الاغراق** ،حيث تم فى الفترة الأخيرة الاستغناء عن عدد كبير منهم خاصة بمصانع القطاع الخاص التى خفضت إنتاجها بسبب عمليات الاغراق.. إن إغراق أسواقنا بالسلع الانتاجية والاستهلاكية الأجنبية له مخاطر جسيمة على الصناعة المصرية من حيث الكم والكيف يجب أن نوليها اهتماما كبيرا بانشاء أجهزة مختصة بعمليات الإغراق ، ومحاربته ، ودعم الصناعة الوطنية.

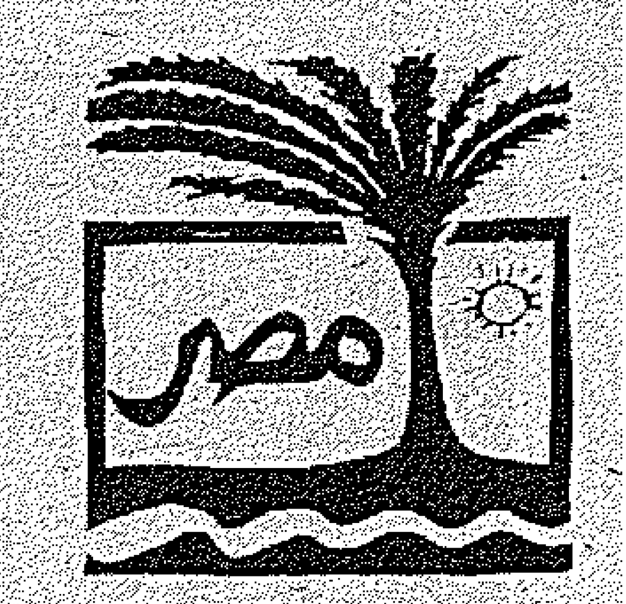
* **الاستاذ محمد إدريس** -رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، يؤكد فى **١/٩/١٩٩٨ على خطر الاغراق فى مجال** الأسمدة اقتصاديا وزراعيا.. «إن هناك كميات كبيرة من الأسمدة المستوردة .. تغزو الأسواق المصرية ،مما ينذر بوجود إغراق فى سوق الأسمدة بالمستورد منها فى مواجهة المنتج محليا ، خاصة أن هذه الأسمدة المستوردة تباع بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتج المحلى ،وهذه الأسمدة ليست متميزة وغير جيدة وتترك أثرا سلبيا فى التربة».

* **المهندس جمال الزنارى** -رئيس مجلس إدارة شركة الورق الأهلية يحدد فى ١/ ١٠/ ١٩٩٨ خسائر صناعة الورق المصرية من الاغراق: «منذ عام تقريبا وصل إغراق الورق إلى درجة صعبة جدا أثرت فى الصناعات الورقية المصرية - بالقطاعين العام والخاص التى أصبحت تواجه حاليا مجموعة من التحديات للمنافسة الشرسة نتيجة اغراق السوق المصرية بالمنتج المستورد.. واليوم ، انخفض انتاج الشركة الأهلية للورق إلى **٢٥٪ وتحول ٥٠٪** من الناتج إلى مخزون ، وأصبحت الصناعة المحلية مهددة بالغلق بعد الخسائر التى لحقت بها».

لذلك سنكتفى -فى هذا المجال- بمطلب واحد نأمل أن تتوحد حوله كافة القوى الوطنية وتكثف من نضالها الديمقراطى لتحقيقه.. وهو **ضرورة الاسراع باصدار قانون.**

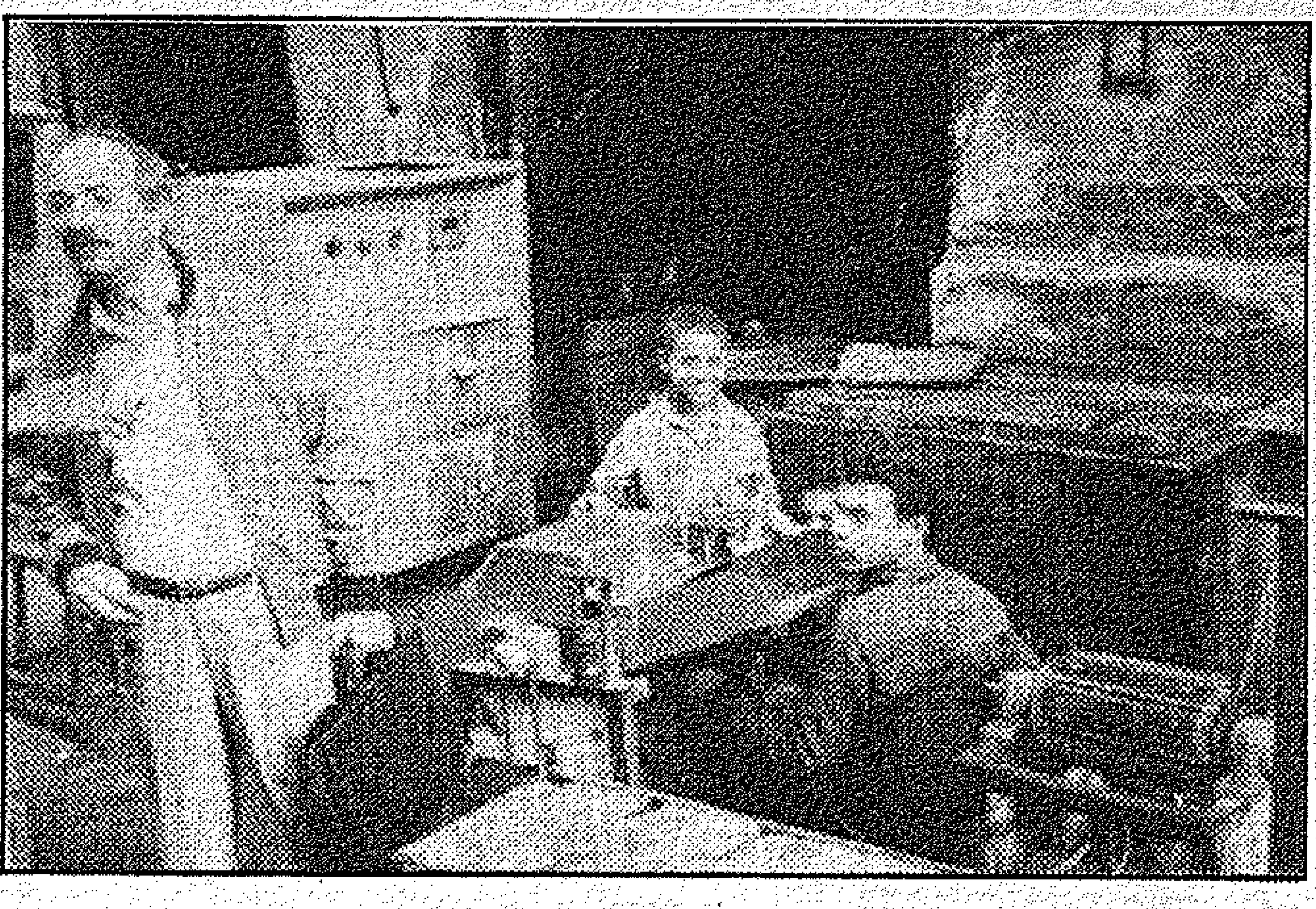
« منع الاحتكار ومقاومة الاغراق» ، والذى أعد مشروعه وقدمه د. أحمد جويلى منذ توليه الوزارة (وقد نشرت «اليسار» أهم محاوره ونصوصه فى العدد ٧٤- أبريل ١٩٩٦) ،والذى ما زال- لأسباب ليست خافية علينا أو على **د. جويلى** -حبيس الأدراج.

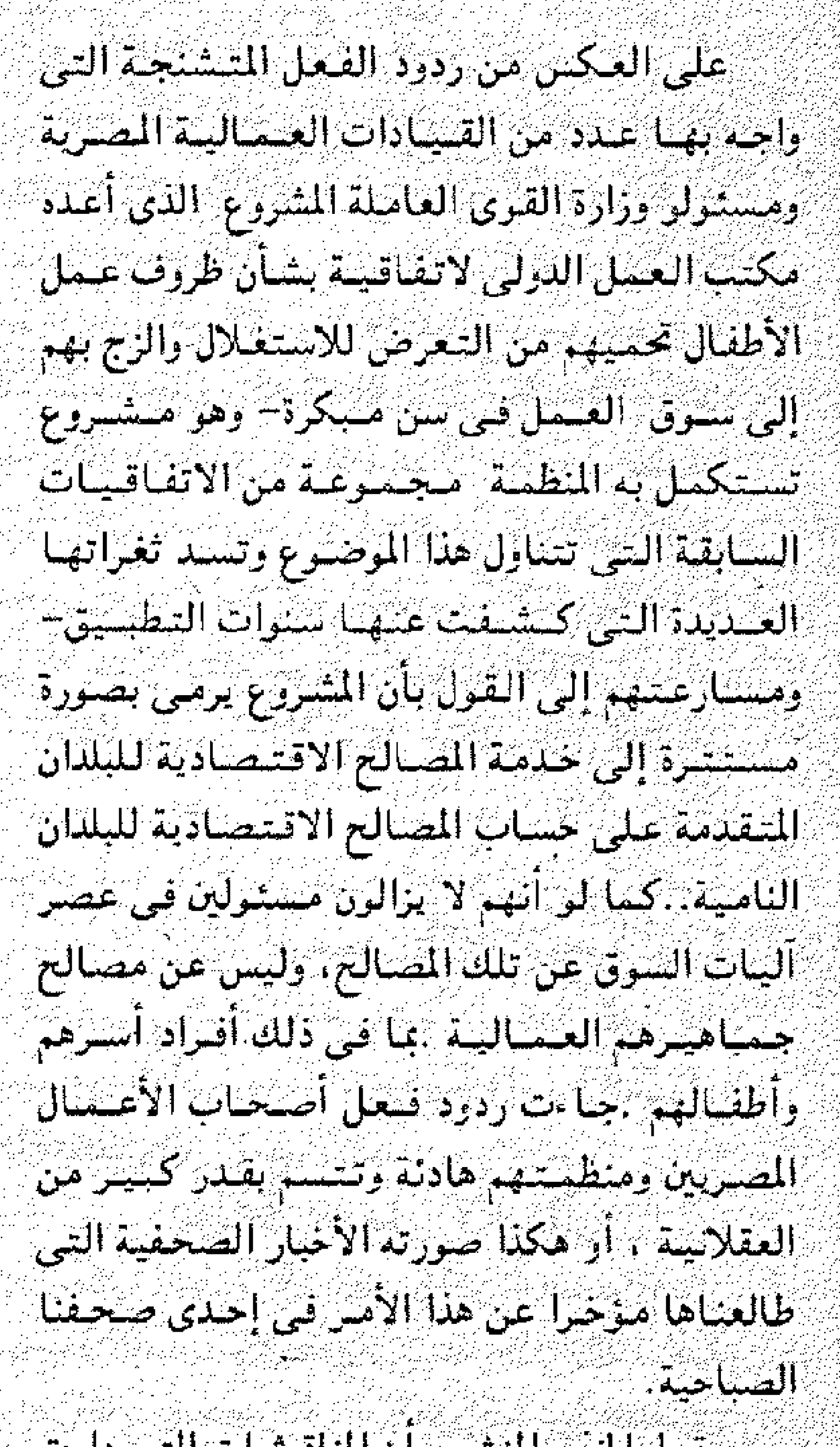
ان النضال من أجل صدور هذا القانون بشقيه متكاملاً **(الاحتكار والاغراق)** وبلائحته التنفيذية- سيكون نقطة انطلاق هامة فى مواجهة عصابات التربح على حساب الانتاج المصرى ومصالح المنتجين وكل المواطنين إن الثقة فى «الوطنية المصرية» تجعلنا نستشرف قدرتها على تحقيق هذا المستهدف المحدد وعلى أنه سيتكلل- أيضا وبالضرورة -بقيام توجه شعبى ديمقراطى منظم للرقابة على تنفيذ هذا القانون فى مواجهة الاحتكار والاغراق وكل القوى والظواهر المعادية للشعب المصرى.



من يحمى الأطفال فى سوق العمل ؟

نقابات العمال أم منظمات أصحاب العمل؟





على العكس من ردود الفعل المتشنجة التى واجه بها عدد من القيادات العمالية المصرية ومسئولو وزارة القوى العاملة المشروع الذى أعده مكتب العمل الدولى لاتفاقية بشأن ظروف عمل الأطفال تحميهم من التعرض للاستغلال والزج بهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة- وهو مشروع تستكمل به المنظمة مجموعة من الاتفاقيات السابقة التى تتناول هذا الموضوع وتسد ثغراتها العديدة التى كشفت عنها سنوات التطبيق- ومسارعتهم إلى القول بأن المشروع يرمى بصورة مستترة إلى خدمة المصالح الاقتصادية للبلدان المتقدمة على حساب المصالح الاقتصادية للبلدان النامية. كما لو أنهم لا يزالون مسئولين فى عصر آليات السوق عن تلك المصالح، وليس عن مصالح جماهيرهم العمالية .بما فى ذلك أفراد أسرهم وأطفالهم .جاءت ردود فعل أصحاب الأعمال المصريين ومنظمتهم هادئة وتتسم بقدر كبير من العقلانية ، أو هكذا صورته الأخبار الصحفية التى طالعناها مؤخرا عن هذا الأمر فى إحدى صحفنا الصباحية.

يقول الخبر المنشور أن المناقشات التى دارت فى اتحاد الصناعات وشارك فيها أعضاء مجلس ادارة الاتحاد ورؤساء الغرف الصناعية وعدد من الخبراء المتخصصين فى هذا الموضوع، تناولت بحث موقف مصر من هذه الاتفاقية عند طرحها فى مؤتمر العمل الدولى المقرر انعقاده فى يونيه المقبل. وإمكانية موافقة مصر عليها من عدمه . ويشير الخبر إلى أن المناقشات أوضحت« **أن هناك ضغوطا تقوم بها بعض الأطراف الخارجية لوضع موضوع عمالة الأطفال ضمن إطار اتفاقيات الجات حتى يتم منع تصدير المنتجات التى تستخدم المنشآت المصنعة لها عمالة أطفال بطريقة مخالفة للشروط والقواعد المطلوبة فى هذا المجال** ».

ويضيف الخبر بأن الخبراء أوضحوا بأن «مشروع الاتفاقية يتضمن ضوابط محددة لعمل الأطفال مثل تحديد أعمار هؤلاء الأطفال بحيث لا يجوز **أن يكون الحد الأدنى للسن أقل من سن الانتهاء من الدراسة الالزامية ، أى لا تقل عن ١٥ سنة على أن يسمح للدول النامية بتخفيض هذا الحد الأدنى إلى ١٤ سنة** .كما تضمن مشروع الاتفاقية تحديد نوعيات العمل المسموح للأطفال بأدائها مع تحديد ساعات العمل فى هذا المجال.

«كما أكد هؤلاء الخبراء «أنه فى حالة التصديق على هذه الاتفاقية فإنها ستصبح ملزمة ويجب الاعداد لتحديد الآليات المناسبة التى ستراعى الاشراف عليها وتطبيق المعايير اللازمة فى هذا المجال . . حيث أنه **فى حالة رفض مصر التصديق على هذه الاتفاقية عند اقرارها فإن ذلك قد يؤدى إلى توفير حجة لتأكيد أى ادعاءات من جانب بعض الأطراف الخارجية بأن هناك ظروفا سيئة لمعاملة الأطفال فى بعض المنشآت فى مصر. حيث أن أى منشأة صناعية يثبت أنها تشغل الأطفال بطريقة لا تناسب الشروط المحددة سواء كانت تتعلق بالسن أو ظروف العمل الشاقة والخطرة ، فإن ذلك سيؤدى إلى آثار سلبية على صادرات هذه المنشآت إلى الخارج**».

ما الداعى للهجوم؟

والمهم فى هذا الخبر هو إشارته إلى أن «هناك بعض الجهات الخارجية بدأت بالفعل فى تقصى موقف عمالة الأطفال فى عدد من المواقع الصناعية فى مصر ومنها بعض شركات المحلة للتأكد من الالتزام بشروط مناسبة لعمل الأطفال بتلك الشركات ، وهو أمر يجب أن ننتبه له ونستعد للتعامل معه».

وأى مناقشة هادئة لهذا الموضوع تبين أن أهم مجال لاستخدام الأطفال فى الانتاج الصناعى فى مصر ، والذى يمكن أن يؤثر سلبيا على صادراتها ، يتركز بالأساس فى **صناعة السجاد اليدوى** ،ومن هنا كانت زيارة **«الأطراف الخارجية»** لبعض شركات المحلة الكبرى التى يستخدم بعضها الأطفال فى صناعة هذا النوع من السجاد الفاخر.

وفى غير ذلك يشيع استخدام الأطفال ، دون السن وفى ظروف عمل شاقة وخطرة، فى المنشآت الحرفية المشتغلة بصناعة الخدمات، كصيانة السيارات بكافة فروعها والسباكة والنجارة وكى الملابس وما شابه، وهى ليست أشغالاً إنتاجية يتم تصدير ناتجها ونخشى من مغبة تطبيق مواد الاتفاقية علينا من جرائها لكى يشن عدد من القيادات العمالية هذه الحملة الشعواء على الاتفاقية طوال سنتين من طرحها للمناقشة التمهيدية ثم المناقشة الأولية فى مؤتمر العمل الدولى فى دورته فى يونيه الماضى. **فالحرب «المشبوهة» تدور فى هذا الصدد ما بين البلدان المتقدمة فى أوروبا وأمريكا وبين أنشطة صناعية فى عدد من البلدان الآسيوية التى تعتمد اعتمادا شبه كلى على عمالة الأطفال ،وهى صورة من العمالة البشعة التى يهون بالمقارنة معها ما تعرض له الأطفال الأوروبيون فى بداية الثورة الصناعية**

عماليات

محمد جمال إمام



من مهانة واستغلال.

فليس هناك إذن ما يدعو قياداتنا العمالية إلى المشاركة فى حملة الهجوم على مشروع الاتفاقية إلا أن يكون ذلك من باب التضامن مع بلدان نامية صديقة، ولا نعتقد أن التضامن مع الباطل أمر محمود. فعندما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ،كيف ينصر المرء أخاه الظالم ، قال أن يمنعه من الظلم، وليس أن يسانده بحرارة وعنف فى الاستمرار فى الاستغلال البشع لطفولة لا ذنب لها إلا أنها لا حول لها ولا قوة ،حتى ولو كان الذى يدعى نصرتها له أهداف ملتوية.

حقيقة أن المجتمعين فى اتحاد الصناعات ذكروا كما جاء فى الخبر السابق الاشارة إليه « **أن عمالة الأطفال من الأمور المهمة فى المجتمع المصرى حيث أن هناك عدداً كبيراً من الأسر المصرية يقوم باعالتها أطفال**، وبالتالى يتطلب ذلك مراعاة هذه الاعتبارات عند التعامل مع ذلك الموضوع». ورغم ما فى هذا المنطق من غرابة وتخلف فكرى ، فليس من المفروض أن يقوم الأطفال باعالة الأسر. وهو وضع يكاد أن ينقرض فى البلدان المتمدينة. إلا أن **هذا قد لا يكون مستغربا من أرباب عمل فى بلد نام لا يستنكف الكثير من متيسريه أن يستخدموا فى منازلهم أطفالا يقل سنهم عن سن أطفالهم ويتركونهم ينامون فى عز الشتاء على بلاط المطبخ ويستنزفون قواهم طوال اليوم وحتى ساعات متأخرة من الليل فى خدمة أفراد الأسرة صغيرهم وكبيرهم**،فلقد كان من المفروض أن يتبنى ممثلو العمل قضية الدفاع عن هؤلاء الأطفال وعن حقهم في تنمية طفولتهم والتسلح بالقدر الكافى من التعليم أو التدريب المهنى الذى يؤهلهم لمواجهة ضرورات الحياة في السن المناسب لذلك.

عبودية الدين

فالأطفال فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية ،خاصة فى شبه القارة الهندية ،يعملون فى أشغال خطرة بالنسبة لأعمارهم ،فى صناعات البناء والكبريت والزجاج والملابس الجاهزة والأدوات الرياضية والغوص في أعماق البحار لصيد ما يسمى بالمورومى الشائع فى الكثير من البلدان الاسيوية ، ونسبةكبيرة منهم تعمل فى ظل ما يسمى «**عبودية الدين**» الذى يقول عنه تقرير لمكتب العمل الدولى «يقدم عمل الأطفال للمساعدة فى سداد دين أو التزام آخر تتحمله الأسرة ، وعادة ما يتلاعب الدائنون- وهم فى الأغلب ملاك الأرض- بالوضع بطريقة تجعل من الصعب أو المستحيل على الأسرة سداد دينها ، وبذا يكفلون عملا مجانيا أساسيا إلى ما لا نهاية .. **ويحل الأطفال محل آبائهم المسنين أو العاجزين فى ترتيب عبودية دين تتوارثها الأجيال**». وفضلا عن ذلك فهناك أشكال أخرى غير رسمية من عبودية الدين يسلم بمقتضاها الآباء الفقراء أطفالهم لأناس من خارج الأسرة ليعملوا مقابل إعالتهم فحسب، على افتراض أن الأطفال سيكونون أفضل حالا كخدم بلا أجر فى بيت ميسور مما لو ظلوا مع أسرهم.

وطبعا لن نشير إلى الخدمة فى المنازل(تقديرات مكتب العمل الدولى تشير إلى أن هناك نحو **٥ ملايين طفل فى أندونيسيا يعملون كخدم فى المنازل وزهاء ٥٠٠٠٠ فى سرى لانكا ، وفي البرازيل تبلغ نسبة الأطفال العاملين كخدم ٢٢ فى المائة من الأطفال العاملين بصفة عامة، بينما تصل نسبة البنات العاملات كخدم من بين العاملات من الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة إلى ٦٠ فى المائة)**. وإلى العمل فى صناعة الجنس (التعبير الحديث الذى يقطر نفاقا لما كنا نسميه فيما مضى بالدعارة) وتشير تقديرات مكتب العمل الدولى أيضا إلى أن هناك نحو **مليون طفل فى آسيا من ضحايا هذه الصناعة** ،وأن العصابات تقوم بنقل الفتيات الصغيرات من أوكرانيا وبيلوروسيا وروسيا وبولندا وهنغاريا ودول البلطيق إلى أوروبا الغربية ، فضلا عن العصابات الاسيوية التى تنقل الفتيات الصغيرات من تايلند وميانمار والفلبين ونيبال وبنغجلاديش إلى استراليا ونيوزيلاندا وتايواى وهاواى واليابان وغيرها. وأن المشكلة موجودة أيضا فى الارجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكولومبيا وبيرو ،وفى بوركينا فاسو وزامبيا وزمبابوى وغانا وكوت ديفوار وكينيا) .فهذه الأشغال لا تخضع لقوانين العمل ولا تمسها حتى الآن اتفاقيات العمل الدولية من قريب أو بعيد ، بل إن العديد من الدول التى تقف وراء المشروع تغض عينها عن انتشار «**سياحة الفحش بالأطفال**» إلى العديد من بلدان جنوب وجنوب شرقى آسيا.

وصمة عمل الأطفال

ولقد كنا قد أشرنا فى مقال سابق عن هذا الموضوع إلى«**كتاب أسود** » أصدرته منظمة العمل الدولية عن عمالة الأطفال بعنوان «**عمل الأطفال نحو إزالة الوصمة**» ، وهو عبارة عن التقرير المقدم تحت البند السادس من جدول أعمال الدورة ٨٦ لمؤتمر العمل الدولى التى عقدت فى يونيه الماضى ، ويحتوى على قدر هائل من المعلومات التى يمكن أن تسبب لقارئها أرقاً دائما . خذ عندك مثلا ما جاء فى الصفحة الأولى من فصله الأول .

تعمل أعدا كبيرة من الأطفال العاملين فى ظل ظروف تعرضهم للمواد ذات فترات الكمون الطويلة مثل الحرير الصخرى ، تزيد خطر الاصابة فى سن البلوغ بأمراض مهنية مزمنة كسرطان الرئة والاسبستيه» ويؤكد التقرير أن مكتب الاحصاء فى منظمة العمل الدولية يقدر بأنه «يوجد فى البلدان النامية وحدها **١٢٠ مليون طفل على الأقل يعملون وقتا كاملا فى المجموعة العمرية من ٥ إلى ١٤ سنة، وأكثر من ضعف هذا الرقم (أى زهاء ٧٥٠ مليون) إذا شمل من يعملون كنشاط ثانوى** ». ثم يمضى التقرير إلى القول «وإن كانت مشكلة عمل الأطفال هى مشكلة البلدان النامية فى المقام الأول ،**إلا أن عمل الأطفال موجود أيضا فى كثير من البلدان الصناعية ، ويبدأ يظهر فى كثير من بلدان أوروبا الشرقية وآسيا التى تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق**».

مخاطر عمل الأطفال

ويذكر التقرير أن «كثيراً من أوضاع العمل تعرض الأطفال لمواد خطرة تشمل المواد السامة والمواد المسببة للسرطان . ولعل الحرير الصخرى (الأسبستوس) من أشهر المواد المسببة للسرطان البشرى . وينبغى ألا يعمل الأطفال فى المناجم أو البناء أو إصلاح الفرامل أو فى أى مكان يستخدم فيه الحرير الصخرى ، أو فى أعمال تعرضهم لغبار السيليكا أو الفحم .ومن المعروف كذلك أن صباغ الأنيلين تسبب السرطان البشرى وينبغى ألا يعمل الأطفال فى صباغة الصوف المستخدم فى صناعة السجاد أو صباغة الجلود المستخدمة فى صنع الأحذية إذا استخدم فى ذلك أصباغ الأنيلين. ويسبب التعرض للمذيبات والأصباغ تسمم الأعصاب ، ولذلك ينبغى ألا يشرك الأطفال فى العمل بهذه المواد، فى صناعة الجلد مثلا».



وعن ميزة عمل الاطفال فى صناعة السجاد اليدوى ، يقول التقرير: فنأخذ حجة «الأنامل الرقيقة» (أن الأطفال ذوى الأصابع الصغيرة هم وحدهم الذين يملكون القدرة على صنع السجاد اليدوى الممتاز). لقد استخلصت دراسات منظمة العمل الدولية وحلقة عملية معنية بالعمل الخطر فى الهند أخيرا أن هذه الحجة زائفة تماما في عدد من الصناعات الخطرة بما فيها صناعة السجاد والزجاج واستخراج الاردواز والحجر الجيرى ورقائق الفيفساء وصناعة الأقفال وصقل الأحجار الكريمة والماس.**فمعظم أنشطة العمل التى يؤديها الأطفال فى هذه الصناعات يؤديها كذلك عمال كبار يعملون جنبا إلى جنب مع العمال الأطفال فى العمل غير الماهر.**

وواضح إذن أن الكبار يستطيعون أن يحلوا محل الأطفال تقريبا فى هذه الأعمال .. وحتى فى صناعة السجاد اليدوى التى تحتاج إلى قدر كبير من المهارة ، لم تجد دراسة تجريبية تناولت أكثر من ٢٠٠٠ نساج أن الأطفال أكثر قدرة من الكبار على نسج سجاد يدوى أرقى . فبعض أفخر أنواع السجاد -التى توجد بها أكبر كثافة من العقد الصغيرة- ينسجها الكبار .. ودراسات منظمة العمل الدولية التى أجريت مؤخرا في الهند تشير إلى أن أى توفير فى تكلفة العمل يتحقق عن طريق استخدام الأطفال ضئيل إلى حد يثير الدهشة -ما بين ٥ و ١٠ فى المائة بالنسبة لصناعة السجاد» . (وإن كان التقرير يعود فيقول إن استقصاء لمستوردى السجاد فى احدى مدن الولايات المتحدة الأمريكية وجد أنه اذا ما ارتفع سعر السجاد الهندى بأكثر من ١٥ فى المائة فسيتوقف المستوردون عن استيراده)».

لا ربط بين معايير العمل والتجارة

والمثير للدهشة أن منظمة العمل الدولية لا تستطيع أن تفرض قيودا على حرية التجارة العالمية ، فليس هذا مجال اختصاصها ، بل مجال اختصاص «منظمة التجارة العالمية» التى ترفض الدخول إلى هذا المعترك البالغ الحساسية ، وذلك على الرغم من كل محاولات بعض الاتحادات العمالية الدولية والوطنية للبحث عن وسيلة تفرض على الدول احترام آدمية أطفالها.

وكانت المنظمة قد أصدرت فى يونيه الماضى إعلانا بشأن المبادئ والحريات الأساسية فى مكان العمل يدعو الدول الأعضاء إلى احترام وتنفيذ المبادئ الأساسية الواردة فى سبع اتفاقيات جوهرية سبق للمنظمة أن أصدرتها بشأن الحقوق الأساسية للعمال، هى اتفاقيات العمل الجبرى (رقم ٢٩ و١٠٥ والحرية النقابية وحماية حق التنظيم (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم ٩٨) والمساواة فى الأجور (رقم ١٠٠) والتمييز (فى الاستخدام والمهنة) (رقم ١١١) والحد الأدنى للسن (رقم ١٣٨) .**وتقول مجلة«الايكونوميست» البريطانية أن منظمة العمل الدولية لا تربط بأي شكل من الاشكال بين معايير العمل والتجارة**، بل إن هذا الاعلان يؤكد على ضرورة عدم استخدامه فى الأغراض الحمائية التجارية ، وذلك على الرغم من ضغوط المنظمات النقابية الغربية بتأييد من عدد مهم من حكوماتها.

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن تقرير منظمة العمل الدولية المشار إليه آنفا يخلص إلى أن المطلوب من المجتمع العالمى أن يعمل على اعتماد اتفاقية دولية «**تحظر كل أشكال عمل الأطفال القاسية**» ،فمثل هذه الاتفاقية ستسد الثغرات فى الصكوك القانونية الدولية الحالية التى تتناول الأطفال وحقوقهم على أن تستند إلى الاتفاقية رقم ١٣٨ (الحد الأدنى للسن)..

ولذلك يقترح **مكتب العمل الدولى** اتفاقية جديدة تكمل الاتفاقية **رقم ١٣٨**.. وستطبق على جميع الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر وتلزم دول الأعضاء بالقضاء الفورى على جميع أشكال عمل الأطفال المتطرفة بما فى ذلك : **جميع أشكال العبودية والممارسات الشبيهة بالعبودية ! وبيع الأطفال والاتجار بهم! والعمل الجبرى والقسرى بما فى ذلك عبودية الدين والقنانة ! واستخدام الأطفال فى الدعارة وإنتاج الصور الاباحية وأداء العروض الاباحية، وانتاج المخدرات والاتجار بها وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، وتشغيل الأطفال فى أى نوع من أنواع العمل الذى يحتمل أن يعرض صحتهم وسلامتهم وأخلاقهم للخطر بسبب طبيعته أو الظروف التى يؤدى فيها.**

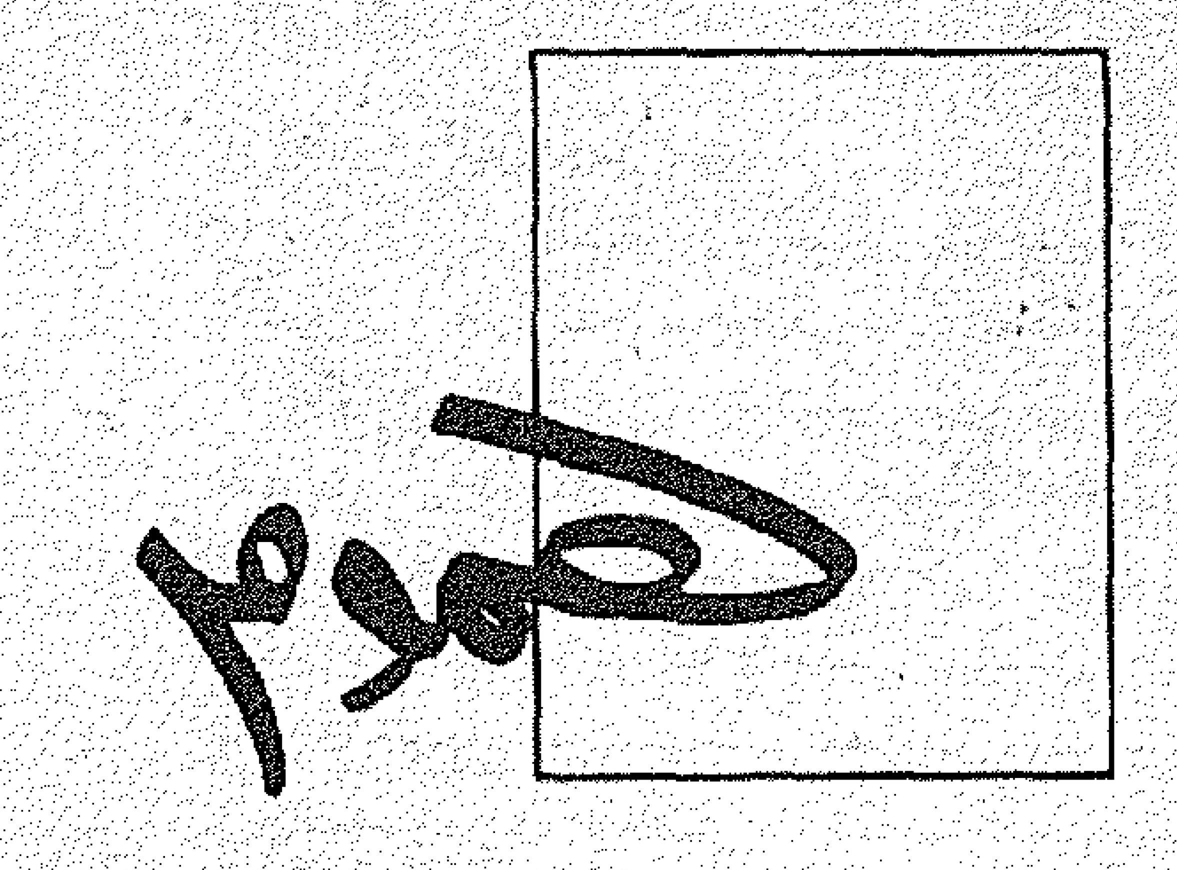
ثم ينتهى التقرير بالقول: «وأخيرا من الضرورى ترجمة الغضب العالمى على أشكال عمل الأطفال المتطرفة إلى برنامج تعاون دولى فى ميدان الاقتصاد ،**فلا يمكن تحسين وضع الأطفال دون اجراءات لمكافحة الفقر العالمى** . والمدارس والقوانين هامة وضرورية ولكنها ستفشل إذا لم يعززها التزام وبرنامج عمل لمعالجة فقر الدول والجماعات» . وهو نفس ما أشارت إليه تقريبا المجلة البريطانية فى تناولها لموضوع عمل الأطفال وعلاقته بحرية التجارة ،حيث تقول نقلا عن تقرير للبنك الدولى إن «**الأطفال كثيرا ما يدفعون إلى العمل لأن دخل ابائهم منخفض جدا** بحيث لا يستطيع أن يفى بضرورات الحياة . ولذلك فإن من المفيد العمل على خلق المزيد من الوظائف ذات الأجور الحسنة للبالغين.

وبالمثل فإن احتمال عمل الأطفال سيقل جدا اذا ما كان التعليم مقدورا عليه ماليا .**فدعم التعليم فى البلدان النامية لن يحول فقط دون اشتغال بعض الأطفال ، وإنما سيعزز إمكانات البلد الانتاجية فى المستقبل عن طريق افراز المزيد من القوى العاملة المتعلمة**».

فما الذى يخشاه إذن قادة الحركة العمالية المصرية من مشروع هذه الاتفاقية على المصالح الاقتصادية المصرية؟ هل يقلقهم تضرر المصالح الاقتصادية لأصحاب مصانع السجاد فى الحرانية وغيرها من منشآت انتاج السجاد اليدوى الفاخر . بما فى ذلك الجمعية الانتاجية لأبناء العاملين فى شركة المحلة للغزل والنسيج؟ أم أن ما ينبغى أن يشغلهم هو مصير عشرات الآلاف من الأطفال الذين يتعرضون لمخاطر صحية واجتماعية وأخلاقية بالغة، وهم فى النهاية أبناء شرائح كبيرة من أفراد الطبقة العاملة الذين يشرف هؤلاء القادة بتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

وأليس من الضرورى أن يستفيد القادة العماليون من هذه المناسبة بالضغط على الحكومة للتصديق على جميع اتفاقيات العمل الدولية الخمس الأساسية فى تنظيم تشغيل الأطفال وحماية حقوقهم ،وهى الاتفاقيات : رقم **٥ للحد** الأدنى للسن(الصناعة) ورقم **٥٩** الحد الأدنى للسن(الصناعة (مراجعة) ورقم **١٢٣** الحد الأدنى للسن(العمل تحت سطح الأرض) ، ورقم **١٣٨**، الحد الادنى للسن ورقم**٢٩** ، العمل الجبرى : ورقم **١٠٥** الغاء العمل الجبرى -**حيث لم تصدق الحكومة المصرية حتى الآن إلا على الاتفاقيتين الأخيرتين!**.

أما المصالح التجارية والاقتصادية فى عصر آليات السوق والخصخصة ،فلها ناسها وهم أولى بالاهتمام بها.



أزمة الرأسمالية عام ٢٠٠٠

قنبلة الكمبيوتر (١)

Year 2000 solutions — You want it?

د. أحمد محمد صالح

كنت ضمن الجنود الذين اشتركوا في ٦ **أكتوبر ١٩٧٣** ،واحد من مليون جندي جامعي جندوا لسنوات طوال فى الجيش المصرى بعد تخرجهم من الجامعات انتظاراً للحظة العبور. هذا العام فوجئت بالانتفاخ الاعلامى حول ٦ أكتوبر بحجة مرور ٢٥ عاما على الانتصار، حتى انتصار ٧٣ تم تلويثه من المداحين والمتاجرين والمداهنين والمنافقين ، وتمت محاصرة المصريين بالأغانى الوطنية الجديدة السخيفة التى تتكلم عن إنجازات وهمية للحكام ، وشعرت بالاشمئزاز من سيول التصريحات للمسئولين والحواريين حول الانجازات الضخمة التى قامت بسبب ٦ أكتوبر ، ومارست أجهزة الاعلام ضغطا فجا لاستعراضها ، وعشنا أسابيع طويلة فى حفلات وطبل وزمر للحكام. كل ذلك أشعرنى بالقرف والإحباط، وقررت عدم الكتابة فى أى شئ خاصة بعد اتفاقية واشنطن (واى بلانتيشن) الأخيرة بين **عرفات ونتنياهو** وأحداث قرية **الكشح** فى سوهاج ، **وزادت** حالتى سوءا ، **عندما شرعت فى الكتابة عن مسلسل الحوادث والكوارث الذى يتكرر فى نفس الميعاد تقريبا من كل عام** حيث تتحالف قوى الطبيعة مع الاهمال البشرى وتحدث كارثة فى الوطن ، وعادة ما تزيد نواتج وآثار الكوارث الطبيعية عن حدودها المتوقعة نتيجة التسيب والاهمال والفساد الذى أصبح جزءاً من سلوكنا اليومى.

ونتذكر كوارث **انهيار سدود الرى، والزلزال ، والعبارات والمراكب التى تغرق فى البحر والنيل ،وحرائق المصانع والمبانى، وسقوط أحجار المقطم ، وانهيار العمارات ، وموت طلبة الشرطة بعد شحنهم باهمال ،والبالوعات المفتوحة، والاسلاك المكشوفة ، الأفكار المغشوشة ، والفن الذى يغيب العقل، وكارثة شركات توظيف الأموال، والغذاء الفاسد، والارهاب ،والسيول** ،والآن يتصدر القائمة التى لا تنتهى حوادث تسمم تلاميذ المدارس، وتعاظم حوادث قتلى السيارات على الطرق، وزيادة القتلى فى مستشفيات مصر، واحتراق الاثار وسرقتها ، وحوادث القطارات **وهى كلها نتيجة منظومة الاهمال واللامبالاة والاستهتار والتسيب والبلادة والجهل والغش والتحايل والفساد ، منظومة سلوكية أصبحت تميز آلية الحياة اليومية للمصريين.**

وعندما بدأت فى الكتابة ، وجدت نفسى اكرر كلاماً كتبته عند كل كارثة. وزادنى إحباطا التبريرات الرسمية لتلك الحوادث. قالت الحكومة: إن ما حدث فى الآثار وفى المواصلات وفى كل موقع فى مصر فى العشرين سنة الأخيرة لم يحدث مثيلة فى التاريخ ويعتبر بصمة وعلامة، وان كل شئ تمام. **ويظهر فعلا أن ما يحدث فى الوطن لا يتكرر فى أى مكان فى العالم ، فمنظومة التخلف أصبحت سرطاناً فى العقول ، لذلك قررت أن أهرب إلى المستقبل ، لعل هناك أمل ، ولكن إلى أين؟! حتى المستقبل القريب سوف يبدأ بقنبلة تهدد جميع دول العالم وبالأخص دول الجنوب.**

فمنذ عدة شهور ، زاد الكلام فى وسائل الاعلام بشكل ملحوظ حول **مشكلة صفرين عام ٢٠٠٠** ، وكانت كل المعالجات تتعامل مع القضية كأمر واقع ، وتقر بحتمية وجوب ظهور هذه المشكلة ،كأنها قدر على البشرية ، وتبحث فى الحلول التقنيه لها.

وفى كل مرة أسمع هذا الكلام ، كنت أتساءل من.

المسئول عن مشكلة الصفرين ؟! وكيف نشأت ؟.

وهل هى فعلا مشكلة حتمية الظهور؟.

ولماذا لم يتم حلها مع ثورة الكمبيوتر الضخمة فى الثمانينات ؟.

ولماذا استمرت حتى الآن؟ وما هى أثارها الاقتصادية والاجتماعية؟! .

كنت أشعر بالريبة ، وان هناك شيئاً ناقصاً الجميع يتجاهل الاعتراف به! وظلت تلك المشاعر مسيطرة وضاغطة على تفكيرى، حتى وجدت أثناء سفرى المعرفى فى الانترنت عدة كتب وتقارير اليكترونية صادرة فى العامين الآخرين ، اشملها كتاب أو كراسة اليكترونية صادرة فى لندن فى ٢٤ مايو الماضى تحت عنوان «**الاشتراكية تبنى الآن: مشكلة عام ٢٠٠** » تعالج تلك القضية وتعطى للموضوع أبعاداً أعمق وأشمل، ويهدى المؤلفان Tanvir and Rubina Ali **تلك الدراسة** إلى حركة التضامن العالمية للعمال. واعتمادا على تلك التقارير والكتب نقدم للقارئ فى مجلة اليسار معالجة جديدة **تبرز الأسباب الأصيلة لمشكلة القرن القادم.**

كلنا سمعنا وقرأنا عن أزمة كتابة التاريخ فى الكمبيوتر **عام ٢٠٠٠** ،أو ما يسمى بمشكلة الصفرين ، وتعرف عالميا باسم مشكلة CDC ،وهى اختصار لمصطلح The cen-tury date change لمصطلح year 2000 computer problem. وجوهر المشكلة أن الكمبيوتر صمم له خانتين فقط لكتابة التاريخ، يتم التغيير فيهما ،مع تثبيت أول رقمين وهما ١٩ ، وعلى ذلك فى سنة

٢٠٠٠ سوف ترجع البيانات المخزنة فى الكمبيوترات إلى سنوات مبكرة إلى الوراء، بل إلى عدة عقود للوراء.

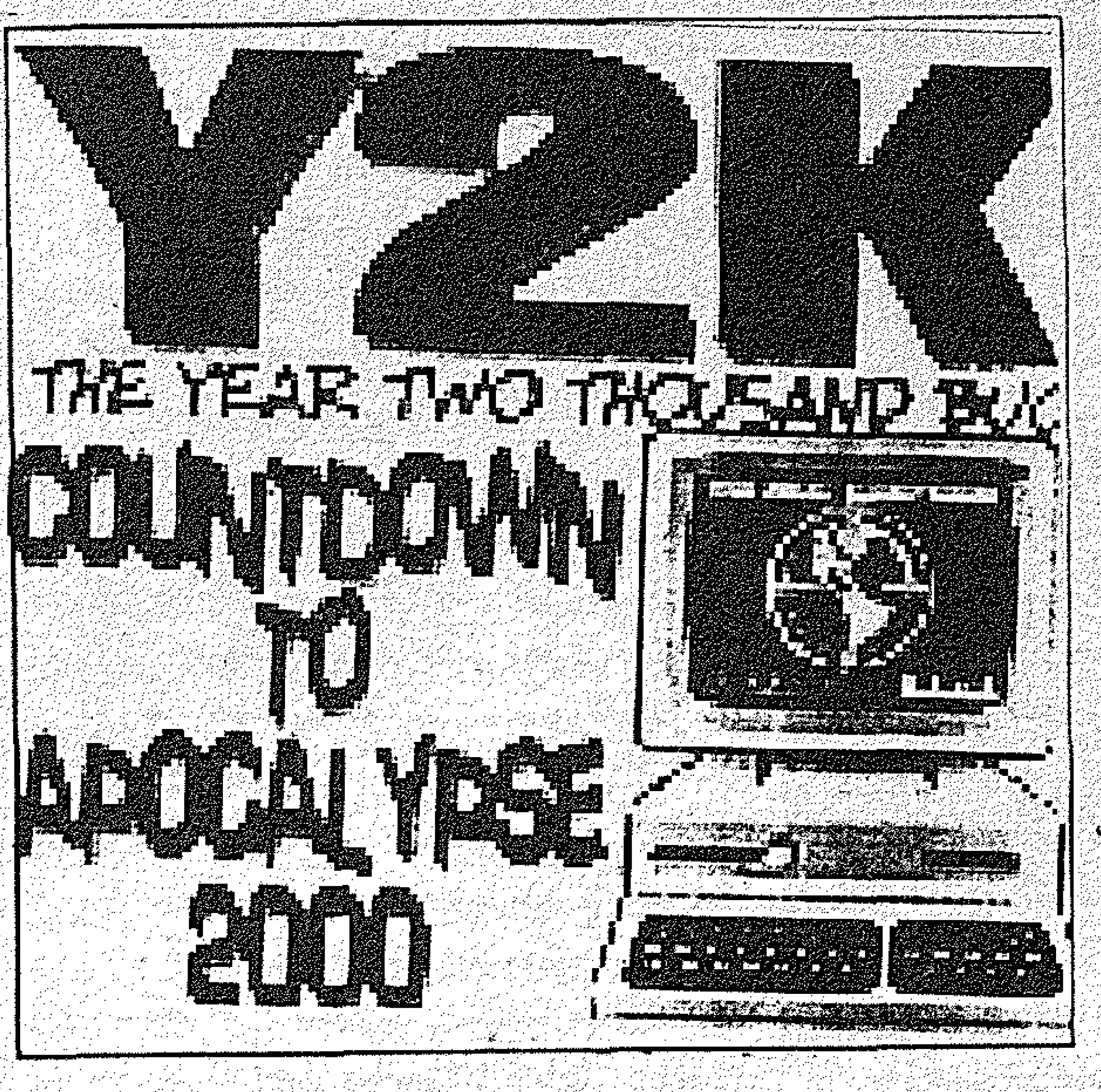
فمثلا لحفظ تكاليف، أو بيانات عن تحف ثمينة على ديسك الكمبيوتر، تسجل البيانات التاريخ برقمين فقط، مثلا ٧٥ يعنى سنة ١٩٧٥، وفى القرن القادم سوف يعتبرها الكمبيوتر أكبر من سنة ٢٠٠٥ التى ستخزن فى الكمبيوتر أو على قواعد البيانات على أنها (٠٥)، وكل البرامج التى تستعمل رقمين أثنين لحساب السنة، سوف تكون غير قادرة على حساب الفرق بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ١٩٠٠، **مما يجعل معاملة التواريخ التى تبدأ اعتبارا من عام ٢٠٠٠ كأنها تقع فى بدايات القرن العشرين**، وسوف تفقد جميع البيانات مصداقيتها، وتسبب مشكلات كبيرة عند مقارنة السنوات بعضها بعضا أو استخدام التاريخ فى العمليات الحسابية المختلفة، **فعند دقات الساعة الثانية عشرة فى يوم ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٩ ستحدث فوضى هائلة فى المعلومات المخزنة والعمليات الاليكترونية التى تجرى بواسطة أجهزة الكمبيوتر المنتشرة حاليا فى العالم، قد تقود إلى انهيار تجارى واغلاق العديد من الشركات الكبرى أبوابها، وربما إلى كساد اقتصادى عالمى.**

وأطلقوا على هذه المشكلة فى الولايات المتحدة الأمريكية اسم **آفة القرن القادم** أو جرثومة الالفية القادمةMillemmium Bug.

ومصطلح Bug فى علوم الكمبيوتر يعنى خطأ برمجة، غير معروف وقت ظهوره، وهو خطأ طارئ مفاجئ، غير قابل للتكهن به، ويحدث بالصدفة، وهو نادر الحدوث، ولا يمكن ادراكه وفهم كل ما يتعلق به الا عندما يحدث.

فهل مشكلة الكمبيوتر عام ٢٠٠٠ هى فعلا آفة القرن القادم Bug كما يدعون فى البلدان الرأسمالية؟!، حتى زعماءهم عندما اجتمعوا أخيرا فى ١٧- مايو ١٩٩٨ فى برمنجهام بأنجلترا، وصفوا تلك المشكلة بأنها Bu ,إنهم خدعون العالم أجمع بوصف المشكلة بأنها خطأ برمجى طارئ Bug، لكى يتنصلوا من مسئولية الفوضى والاضطرابات التى ستحدث مع بداية القرن، وأحدثتها الرأسمالية بنفسها.

فالمشكلة ليست نتيجة خطأ برمجة فى الكمبيوتر، بل أن السبب الجذرى لها هى المنافسة الرأسمالية الشديدة بين الشركات فى استعمال رقمين فقط فى حساب التاريخ بالكمبيوتر توفيرا لمساحات التخزين، وتوفيرا للتكاليف والعمالة وسعيا لتعظيم الارباح. وانتشر هذا الاتجاه بسرعة بين الشركات وأصبح مقياسا صدقته الحكومات وسلمت به، وأصبح توفير مساحة خانتين لرقمى التاريخ على الكمبيوتر مثل خدعة صغيرة بريئة تعكس طمع الرأسمالية التاريخى القديم، بأن يعظموا أرباحهم بأى طريقة وبأقل تكلفة. وعلى فترة الاربعين سنة الماضية، كان كل سطر يكتب فى أى برنامج للكمبيوتر، استعمل المبرمج رقمين فقط فى حساب التاريخ، بدلا من استعمال أربع خانات أثنتين منها تشيران إلى القرن نفسه، معتمدين ان كل الناس تعرف أنه القرن العشرين، فالرأسمالية وضعت بنفسها لغم أرضى فى امبراطوريتهم الرأسمالية، تصديقا لمقولة أن الرأسمالية تحمل معها أسباب تدميرها.



Y2k أو year 2000" عام ٢٠٠٠ وعشرات من الكتب والابحاث على شاشة الانترنت

وصانعو الأرباح فى البلدان الرأسمالية هم الأكثر ادراكا ومعرفة فى كيفية إنجاز اهدافهم، فاستعملوا تكنولوجيات الكمبيوتر فى مضاعفة ارباحهم. وهم يعرفون جيدا ومنذ فترة طويلة ما سوف تسببه مشكلة صفرى الكمبيوتر من فوضى فى الآلفية القادمة.

فمشكلة تغير التاريخ فى عام ٢٠٠٠ ظهرت مبكرا فى أوائل السبعينات عندما دخلت برامج الكمبيوتر فى صناعة البنوك، ووقعت مشاكل فى تسديد الحسابات والديون ل ٣٠ سنة القادمة. وحتى فى الخمس عشرة سنة الماضية، كان المبرمجون لبرامج الكمبيوتر فى أنحاء العالم بجنسياتهم المتعددة يصنعون برامجهم، وهم يشيرون إلى الفوضى المتوقعة من مشكلة خانتى التاريخ، ولكنهم استمروا فى تصميم برامجهم معتمدين على رقمين فقط فى حساب التاريخ، حتى لا يفقدوا وظائفهم وسط هذا الجنون المتسارع لجمع الارباح والمنافسة الشديدة.

وحقيقة الأمر أن الشركات الكبيرة لبرامج الكمبيوتر طمأنت زبائنها من خلال دعاية مكثفة، بأنه فى إمكانها تزويدهم بحل تقنى لمواجهة هذه المشكلة، وحاليا يفيض السوق ويعج بتنويعات لا تنتهى من برامج الكمبيوتر التى بكبسة واحدة على زر لوحة المفاتيح تعالج مشكلة تغير تاريخ القرن القادم اتوماتيكيا. ونمت صناعة أدوات تصليح التاريخ وأصبحت أكثر قوة الآن عما كانت عليه منذ بضع سنوات مضت، ولكن إذا كانت هذه الأدوات البرامجية التى تساعد مبرمجى الكمبيوتر فى تحديد وتصليح التاريخ، فأن كل خط كودى مكتوب فى أى برنامج يحتاج شهوراً لاختبار التغييرات التى تطرأ عليه، وفرص النجاح أمامها مرتبطة بمنظومة النظام ككل. **فهذه الأدوات والبرامج التى تزعم أنها تصلح التاريخ تزود باعة البرامج بفرص جديدة فى الاستفادة من الأزمة وتعظيم ارباحهم مرة أخرى.** وطبعا لا نتوقع من الباعة بنقد بضاعتهم واظهار عيوبها أمام زبائن ينوحون ويشكون، فمن السخرية الشديدة أن هؤلاء الباعة هم الذين خلقوا المشكلة، وسوف يتسببون فى فوضى متوقعة، هم الآن الذين يلوحون بالحل ويطمئنون الزبائن بالمعالجة السريعة للمشكلة.

وهنا يقول دكتور **ادوارد يارديني**.Dr Edward Yardeni وهو من أكبر

الاقتصاديين فى الولايات المتحدة الأمريكية مصداقية: « لا يوجد حل سحرى لهذه المشكلة ، ومن السخرية أن المستثمرين لا يعتقدون ذلك بجدية، ويعتبروننى أمزح ، فالثقة الزائدة فى الابداع الأمريكى تجعلهم يقررون أنها فعلا مشكلة ولكنها سوف تحل فى وقتها .

وما زالوا ينتظرون، بل العالم كله ينتظر معهم الحل السحرى الذى يمكن أن يخرج من تحت قبعة العم سام ، والانتظار مستمر لأن الرأسماليين يريد كل منهم أن يتفوق على الآخر ، ويعظم أرباحه أقصى تعظيم خلال فترة الأزمة، وهم دائما يخدعون بعضهم البعض من خلال السوق الحرة، فالمنافسة تقتل المنافسة dog -eat-dog.

وكالعادة انتبهت هوليود لمشكلة عام ٢٠٠٠ ليس لأن هوليود تستطيع أن تحل هذه المشكلة، بل لاستغلالها واستثمارها. واشترت فعلا شركة **آخوان وارنير** warner Brother حقوق عمل فيلم حول مشكلة عام ٢٠٠٠ ، وطبعا ستكون قصة مثيرة جدا تحكى أن العالم كله وقع فى أزمة تاريخ القرن القادم ، وعمت الفوضى والاضطرابات انحاء المعمورة ، وجاء الانقاذ فى آخر لحظة على يد السوبر مان الأمريكى.

وتحمل لنا الانباء ان بعضا من أشهر الممثلين الامريكيين كلف فعلا بالعمل منذ عدة شهور ، واقترح هنا عنوانا مثيرا للفيلم مثل: **المفقودون فى حقل التاريخ أو صفرى الازمة أو التاريخ المفقود**، وأعلن تنازلى عن جميع حقوقى المادية لمجلة اليسار.

هكذا تتصرف الرأسمالية دائما وكالعادة تستغل أزمة تواجه العالم كله لتحقيق مكاسبها، فالشركات الكبيرة لا تهتم بالعاملين أو الزبائن كبنى آدمين بل تهتم بهم كمصدر للربح، فالاهتمام مركز دائما على الارباح وليس على البضاعة نفسها ، ودائما الانتاج هو الذريعة الأساسية للرأسمالية.

وأنتجت أزمة تاريخ عام ٢٠٠٠ أنواع مختلفة من المشاهد، وأصبحت صناعة مشهورة ، ومن أسرع الصناعات التى نمت الآن فى الدول الرأسمالية ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح لها مؤلفى كتب ومراجع عنها ، البعض يلوح بالحلول ، والآخر ينذر بالأخطار ، وحملات اعلامية عنيفة سيطر عليها التشاؤم وأحيانا التفاؤل ، وغالبا الجزع والخوف من المشكلة.

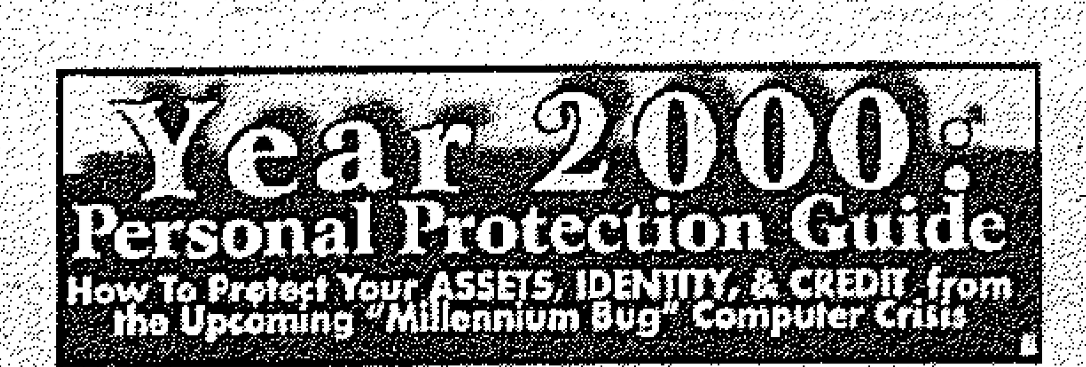
ودعونا باختصار نلقى الضوء على بعض أسباب الازمة. فمن كتاب صدر عام ١٩٩٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان « **أزمة البرمجيات عام ٢٠٠٠** » The year 2000 software crisis واعد الكتاب اثنان من المؤلفين الأول هو **وليام ولريتش** William ulrich وهو رئيس شركة استشارية فى استراتيجيات التكنولوجيا عام ٢٠٠٠ ، ورئيس ما يسمى بمجلس سنة ٢٠٠٠ ، والثانى هو **ايان هاييس** Ian Hayes وهو ناصح ومستشار لشركات عديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية حول بدائل حلول مشكلة عام ٢٠٠٠ ، قالا فى كتابهما: ان تحديد وتمثيل تاريخ السنة فى رقمين كان شعورا واتجاها عاما دائما بين مصممى نظم الكمبيوتر فى الثلاثين سنة الماضية ، **وأن أول مقالة معروفة ومشهورة حول مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ ظهرت فى سنة ١٩٨٤**، ونشرت فى مجلة عالم الكمبيوتر« Computer World» بامريكا ، ومؤلفها كان محللاً لنظم الكمبيوتر ، وخسر وظيفته بسبب هذه المقالة، حيث طرد من شركته لاثارته هذا الموضوع أمام إدارتها.

هكذا كان الاتجاه العام بين مصممى برامج الكمبيوتر، ومصممى نظم المعلوماتية ، **فالذى كان يحذر من عواقب مشكلة كتابة التاريخ فى خانتين فقط فى برامج الكمبيوتر منذ أكثر من ٣٠ سنة ، كان مصيره مثل مصير صاحبنا صاحب أول مقال حول المشكلة**. فكل ما يهم أصحاب العمل هو الربح ، والربح فقط وليس ما سوف يحدث للناس فى العالم أجمع.

وفى الكتاب أيضا يتساءل المؤلفان هل كان يمكن تبديل وتعديل الأنظمة التى انتشرت فى الستينات والسبعينيات من خلال ثورة الكمبيوتر فى الثمانينات؟! ويذكر ، انه رغم ثورة الكمبيوتر والتكنولوجيا الضخمة جدا فى الثمانينات ،حيث كان يتوقع أن تحل المشكلة ، لكن ابدا استمرت كتابة البرامج وتصميم النظم بنفس الرقمين لماذا؟.

فالتقديرات العالمية تبين أن صناعة المعلومات خلقت حوالى **١٥٠ بليون نظام من** خطوط ورموز البرمجة حتى الآن ، وهذه الأنظمة مبدئيا تستعمل خانتين فقط فى حساب التاريخ لكى تستمر أكبر وقت ممكن فى حالة حياة لمواجهة محدودية الذاكرة المبكرة لاجهزة الكمبيوتر. حتى ان لجان معايرة وقياس البرامج فشلت فى عمل أى شئ لمواجهة المشكلة منذ حوالى سنتين .

والغريب أن السلطات التنفيذية والصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى وقت قريب جدا كانت تسد أذنيها تماما عن سماع أى شئ حول المشكلة ،حتى حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وأكبر خمسين شركة كمبيوتر عالمية متخصصة فى البرامج أو فى عتاد الكمبيوتر ،كانوا أكثر تأييداً لحكاية الرقمين لانها تصنع أرباحا أكثر، وتخدع العالم كله.



فمشكلة تثبيت التاريخ أكثر تعقيدا وتوريطا ، وتحتاج عملاً وتنسيق واسع المدى بين جميع الاطراف فى العالم ، ولا يمكن مواجهتها بحلول فردية . فكل نظام كمبيوتر يملك الافاً من التواريخ فى ملفاته ، وقواعد بياناته ، وبرامجه وشاشاته ،وتقاريره ،وهذه التواريخ تعبر ذلك النظام فى العادة إلى أنظمة أخرى عديدة فى تشابك اتصالى، لذلك لا يمكن حل هذه المشكلة بشكل فردى لأنها تصبح وقتها جهدا ضائعا ،فعندما يقرر نظام على مستوى فردى أن يحل مشكلته مع رقمى التاريخ يجد نفسه لا يستطيع عمل شئ ، فالطبيعة الانتشارية لنتائج المشكلة تجعلها تنتشر وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على بقية الأنظمة الأخرى.

وفى الحقيقة فإن الرغبة اللانهائية لصناع الارباح فى المجتمعات الرأسمالية لم تسمح لهم بالاتفاق على تصحيح المشكلة فى أولها . **وتبين الاحصاءات العالمية أن من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من المؤسسات المختلفة التى تمت فيه الأتوماتية بالكامل فى أنحاء العالم لن تساير عام ٢٠٠٠ بسبب مشكلة التاريخ ،وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمى قد يكون كارثة محققة**. لكن ما هو الاقتصاد العالمى ولمن ؟! من المؤكد أنه اقتصاد صناع الارباح وليس اقتصاد الناس العاديين؟.

وقد أعترف Capers jones وهو رئيس ومؤسس شركة لابحاث وانتاج برامج الكمبيوتر SPR فى الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترف هذا الخبير بالتأثير الاقتصادى لمشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ ، وأصدر كتاباً عام ١٩٩٧ عنوانه **«برامج مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ التكلفة والنتائج»** يحذر فيه من الاخطار الناتجة من مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ وأنها سوف تؤثر على تطبيقات برامج الكمبيوتر لمدة خمسين سنة قادمة.

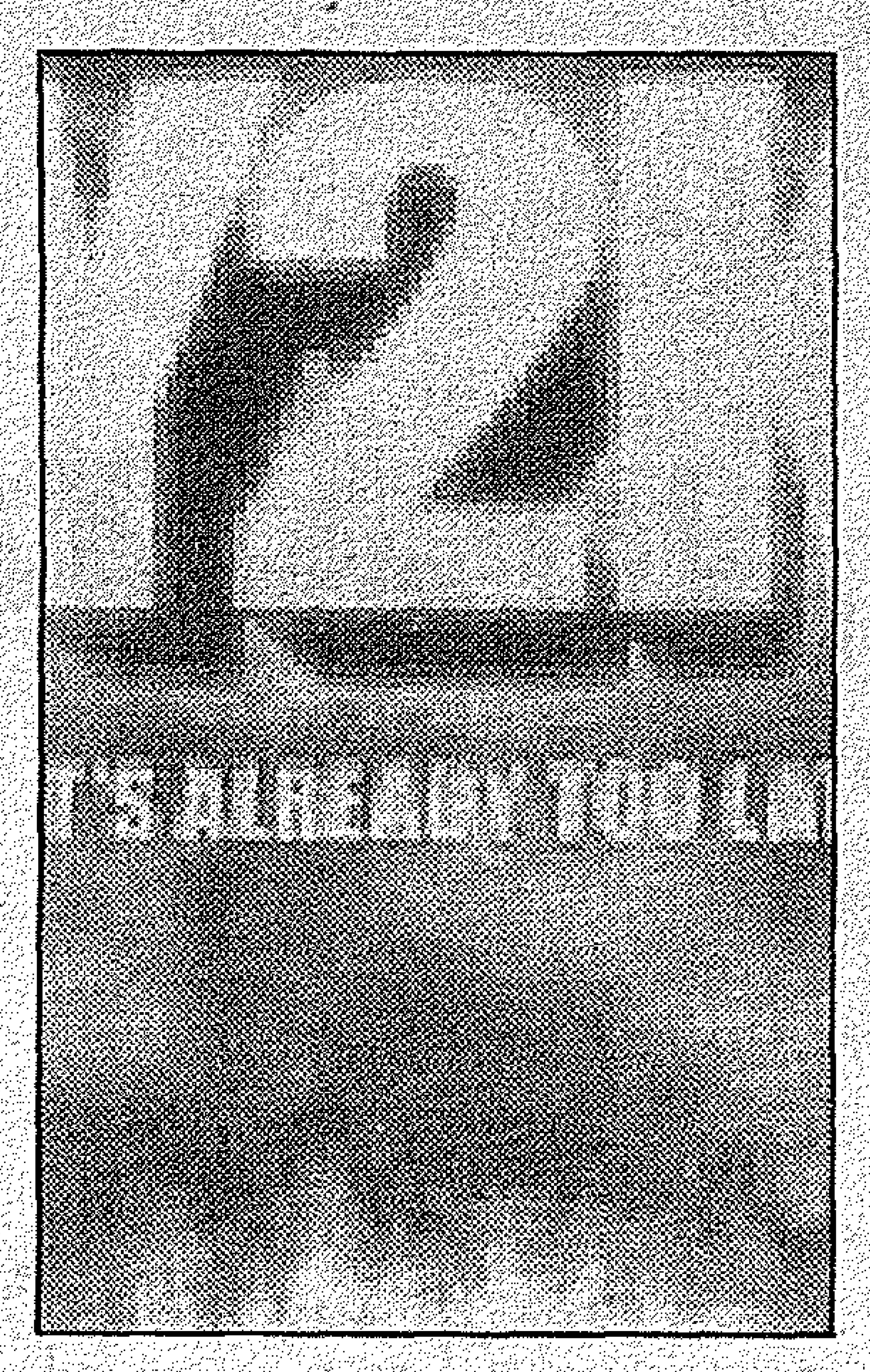
ويقول بالنص : «ان **النظرية** تعتبر الكمبيوتر وبرامجه لهما القدرة على التسجيل والاحتفاظ بالتوقيت والتاريخ بدقة فائقة بالمقارنة مع أى وسيلة أخرى صنعها الانسان، **لكن الواقع لسوء الحظ ينفى قابلية تلك**

النظرية للتطبيق بسبب عقبة تاريخية وهى تكاليف التخزين لمعلومات التاريخ كانت مرتفعة لصغر مساحات التخزين المخصصة لتلك المعلومات ، فلو كان هناك مساحات تخزين كافية بتكاليف أعلى لتم تخزين معلومات التاريخ كاملة».

وعلى ذلك من حقنا أن نعلن ونلوم الطمع التاريخي للرأسمالية فى أنها السبب المباشر فى كارثة تاريخ عام ٢٠٠٠ ، بدلا من محاولات تغطية تلك الأطماع تحت مزاعم أن المشكلة خطأ برمجى Bug .ولصياغة فورمات التاريخ بطريقة كلاسيكية يجب أن يتوفر مساحة تخزين تتسع لاربعة ارقام فى أربع خانات فى تحديد السنة، لكن الامور ليست فى أيدى المبرمجين، الذين لا يستطيعون اتخاذ هذا القرار، بل يتم ذلك بواسطة صناع القرار انفسهم، وهم فى نفس الوقت صناع الارباح القائمين على إتخاذ القرارات التى تقلل التكلفة وتعظم الارباح.

على أية حال فالشركات الأمريكية فيها حوالى ٢ إلى ٣ مليون خبير كمبيوتر عام ٢٠٠٥ وهم يمثلون نخبة صغيرة قوية بامتيازاتها ،وتخدم اهتمامات واهداف الشركات الكبرى ، وأزمة التاريخ عام ٢٠٠٠ سوف تزيدهم قوة وتميزا ،أما بقية الملايين الاخرين فمعرضون لترك أعمالهم، وسوف يكدحون لايجاد لقمة العيش.

و من غير العدل أن نلوم مبرمجى برامج الكمبيوتر على أنهم السبب فى مشكلة كتابة تاريخ عام ٢٠٠٠ ،على الرغم من وجود المشكلة في البرامج التى صمموها فعلا. لكن السبب الاصيل والحقيقى ان تخصيص خانتين فقط لتخزين التاريخ ،كان بناء على طلب شديد من زبائن تطبيقات البرامج ،وأيضا بناء على طلب من السلطات التنفيذية المسئولة عن مراكز البيانات والمعلومات ، كطريقة فعالة فى توفير التكلفة وتوفير النقود، بتوفير موارد أو مساحات التخزين فى إطار المنافسة الحامية ،ومهما يكن الأمر فهناك اعتراف أقرب للحقيقة على لسان Mr.Capers Jones أحد المهتمين بصناعة تكنولوجيات المعلومات يبين فيه القوة المحركة لهذا الاتجاه. ويسجل شهادة لصالح المبرمجين فيقول: ان تيار كتابة التاريخ فى خانتين فقط بالكمبيوتر وبرامجه أصبح من القوة لدرجة أنه كسب مصداقية لدى المؤسسة العسكرية الأمريكية ،والحكومة نفسها ،أما عن المبرمجين الذين يعرفون المشكلة جيدا وتكلموا عن أخطارها ، ربما وصلت تحذيراتهم للمسئولين ، لكن المشكلة أن الحكومات



والسلطات التنفيذية والزبائن أنفسهم تقاعسوا عن سماع أى شئ حول المشكلة .**ولسوء الحظ أن برامج تطبيقات الكمبيوتر التى تعتمد على استعمال خانتين فقط فى حساب التاريخ فاقت عددا عن التطبيقات التى استعملت اربعة خانات فى حساب التاريخ بنسبة(٢٠: ١) .وكان هذا الاتجاه يستهدف الربح السريع على المدى القصير** ،وانتشر فى نظم التشغيل وأصبح ضمن التطبيقات والبرامج التي اعتمدت عليها الهيئات الحكومية، ورجال الأعمال ، بل أيضا انتشرت فى البرامج التى تم تفصيلها خصيصا لتشبع احتياجات المؤسسات المختلفة.

وهكذا تمت رعاية رسمية وواسعة لهذا الاتجاه، مثلما حدث فى الانترنت ، فمن الصعب تخيل الكيفية التى استطاعت أن تنمو بها الانترنت كل هذا النمو بدون تدعيم رسمى من البنتاجون ، فهى تخدم الحرب النووية والتجارة الاليكترونية فى نفس الوقت ،على أية حال فان الانترنت نفسها أصبحت أداة للتعبير عن افكار الصراع الطبقى.

(البقية العدد القادم).

لمزيد من المعلومات:

1) Dr. Edward Yardeni, "Prepared Testimony of Dr. Edward Yardeni, chief Economist, Deutsche Morgan Grenefell", Senate Banking Housing and Urban Affairs Committee; Subcommittee on Financial Services and TechnoloGy ,Hearing on Mandating Year 2000 Disclosures for Publicly Traded Companies, November 4, 1997; http: // www. senate . gov/ .

2) Editorial , " The class Struggle and Labor" , Political Affairs, August 1995; http: // www. hartford-hwp. com/ cp-usa/pa. html.

3). Ulrich, William M. and Haynes, Ian s., The Year 2000 Software Crisis-Challenge of the Century; Prentice Hall, Yourdan Press Computing Series; 1997, p.5 , p.6 , p. 8.

4) Jones, Capers, The, Year 2000 Software Problem: Quantifying the Costs and Assessing the Consequences; Addison Wesley Pub co., 1997 preface.

5) Jones, Capers; "Dangerous Dates for Software Applications", Version 2- March 24, 1998; http:// www. Year 2000. com/.

6) Lewis Perdue, "A Staggering Problem" , Tech Week, March 23, 1998; http:// www. tech- week. com/.

7)Wired, Jan 19, 1998, "New Y2K Threat: Emdedded Systems" Quoted From : "An Iceberg called Y2K- Part II", by Todd J. Heuskin; http://www. gold-eagle. com/.

8)Kath cummins, " Experts turn sleuth to track down embedded chips", The Australian Financial Review, April 20, 1998; http: // www. afr. com. au/.

9)Ebooket: "Socialism- Build it Now" Slov 2000. http: // Linux. Ihr-com. net.

10)Roleigh Martin, The Minnesota Software Association (MSA) article, "The Year 2000 Embedded Systems Threat to Core Infrastructure Services: The Need for Discovery to be Done in the Current Months", January 1998. http: // our world. compuserve. com / homepages/ roleigh martin / msa. htm.



الاقربون أولى ب المعروف

خليل عبد الكريم

بتاريخ ٢١ جمادى الآخر ١٤١٩هـ- ١٢ من أكتوبر ١٩٩٨م أصدر مجمع البحوث الاسلامية ب الأزهر بيانا طالب فيه الدول الاسلامية كافة ومجلس الأمن والدول التى أحست بوضوح بما وقع على إقليم كوسوفا من عدوان أثيم أن يستعملوا بسرعة وحسم جميع وسائل القوة والردع ضد الصرب المعتدين حتى يظفر أبناء إقليم كوسوفا بالحقوق الإنسانية و بالحرية التى كفلتها قوانين الأمم المتحدة لكل إنسان. أ. هـ.

وهو بيان طيب إذ لا **يوجد إنسان مهما كان دينه أو حتى إن كان لا يؤمن بأى دين يوافق على أو يقر ممارسات الصرب الوحشية وأفعالهم البربرية.**

وهو منزع حميد من قبل المجمع الموقر وأعضائه الأكارم رغم أننى على ثقة أن أيا منهم لم يرفى حياته كوسوفيا أو كوسوفية ، ولم يتبين ما إذا كان أهل كوسوفا هؤلاء يلتزمون بتعاليم الاسلام كما يرونها (الأعضاء الموقرون) أم أنهم لا يسيرون على هديها كما ثبت فيما بعد لجيرة لهم ملأوا الدنيا زعيقا (فى أساس البلاغة للزمخشرى / زعق به= صاح به صيحة مفزعة أ. هـ)، بشأنهم باعتبار أنهم مسلمون ثم اتضح لهم مؤخرا:

أنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخندريس (الخمرة) ويبيحون الزواج المختلط دينيا ولا يرون بأسا فى المخادنة ولا تلبس نسوانهم ما يصر إخوتنا على تلبيس بنات حواء إياه وهو ما يطلقون عليه(الحجاب) ولا يختن ذكورهم أو على الأقل لا ترى أكثريتهم لذلك موجبا .. إلخ.

ومن ثم كانت صدمة اخوتنا بالغة وتأكدوا بعد فوات الآوان ما كررناه مراراً أنهم عاطفيين وان عقولهم فى آذانهم اذ يتبعون أول ناعق.

وهو بيان يستحق الشكر رغم تجاوزه للقانون **١٠٦ سنة ٦١** بشأن تنظيم الأزهر واللائحة التنفيذية له والتى صدر بها القرار الجمهورى **٢٥٠ سنة ١٩٧٥** إذ ليس فى أى منهما ما يخول المجمع الموقر إصدار بيانات تمس أحوال بلاد أجنبية.

ومع ذلك كله فنحن نحمد للمجمع المهيب رئيسا وأعضاء هذا النداء المعجب.

ولكن.. !!!.

أليس من المبادئ الأولى فى الشريعة التى يعتبر هؤلاء أنفسهم أنهم سدنتها وحماتها **أن الاقربين أولى بالمعروف وأن الجار أولى بالشفعة** (ابدأ بنفسك ثم بمن تعول) .. الخ.

ومن هذا المنطلق الاسلامى **ألم يسمع كل من رئيس وأعضاء المجمع المحترمين ما تعانيه القاعدة الشعبية العريضة من حرمان من أبسط حقوقها الانسانية؟**. وبالفساد والتسيب واللامبالاة .. إلخ فى كافة الاجهزة الحكومية والتى نتجت عنها أخيرا كوارث مروعة مثل **حادثة قطار محطة كفر الدوار وتسمم آلاف التلاميذ (الفقراء)** فى عدد من المدارس الحكومية وما كشفت عنه هاتان الواقعتان من ترد مريع فى المستشفيات الحكومية حتى أنها تخلو من أبسط المواد اللازمة .. إلخ!!.

وكذا مصرع أربعة طلبة واصابة عشرات منهم أمام **معهد اللاسلكى** رغم الطلبات المتكررة لعمل مطبات صناعية أمام أبواب المعهد حماية لأرواح وأجسام الطلبة وغيرهم ولكن لا حياة لمن تنادى..

وعشرات غيرها من الحوادث التى تقدم البرهان الساطع على أن كلمة الفساد غدت متواضعة وقاصرة عن وصف ما يحدث فى كافة الدوائر الحكومية.

ألا يستحق كل هذا بيانا من المجمع الفخيم المفخم أم أنه بالنسبة للأمور الداخلية: فى فيه ماء وعلى عقله غشاوة وعلى بصره غمامة..!.

والأمر لا يحتاج إلى كبير فطانة للكشف عن الدوافع وراء صمت المجلس-المطبق وسكوته الذى هو من ذهب خالص ابريز- ولا نجد -فى ختام هذا المقال- أبلغ من حديث الصادق المصدوق عليه وآله أفضل الصلاة وأتم السلام:

(يا كعب: كيف بك إذا كان عليك أمراء فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولا أنا منه ولا يرد على الحوض).

«رواه البيهقى فى شعب الايمان ،والمتقى الهندى فى كنز العمال والسيوطي فى الجامع الكبير ،وبالفاظ متقاربة":

أحمد بن حنبل فى المسند والحاكم فى المستدرك والهيثمى فى مجمع الزوائد وقال عنه : ورجاله رجال الصحيح.

هذا الحديث الرائع- وكل أحاديث المعصوم رائعة- نهديه لهم لعلهم يصدرون عن أحوال الداخل بياناً مثل بيانهم بشأن كوسوفا.

ولكن هيهات.



حتى في هذا القليل..

تراجع تاريخي لليمين الإسرائيلي

«خائن» ،هذه الكلمة التي أطلقها متظاهرو اليمين الإسرائيلي المتطرف قبل ثلاث سنوات باتجاه رئيس الحكومة في حينه ،اسحق رابين ،وهم يسيرون وراء قائدهم بنيامين نتنياهو ، تقال اليوم وبصوت عال باتجاه نتنياهو نفسه . إنهم يهددون حياته كما فعلوا قبل قتل رابين.

لكن نتنياهو ليس رابين . لو كان الأمر بيده لأبقى على الاحتلال إلى أبد الآبدين .فما هي الحكاية إذن؟ وهل هي تمثيلية دبلوماسية ،

أم تغيير حقيقي؟وما هي حدوده؟.

رسالة حيفا

نظير مجلي

المتفرج من بعيد إلى تطورات العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية ، وخصوصا إذا كان نصيرا للسلام العادل أو للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ينظر إلى **اتفاق واي بلانتيشين وقبله إلى اتفاقات أوسلو على أنها تقزيم للحقوق الفلسطينية**. والبعض يتهم القيادة الفلسطينية بالتراجع وبالتهاون وهناك من يتهمها بالخيانة ،كما فعل أشقاؤنا في قيادة **حزب الله اللبناني** بعد أن استمعوا إلى وصف مشابه من الزعيم الايراني، **علي خامنئي.**

ولا شك في أن مناصري العدالة يريدون للشعب الفلسطيني أن يتحرر من الاحتلال ويقيم **دولة فلسطينية مستقلة ،على الأقل فوق أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية** ، ويريدون حلا عادلا لقضية اللاجئين وازالة المستوطنات اليهودية الاستعمارية داخل تلك الأراضي ،وفي هذا معهم حق ولا يمكن القبول بأقل من ذلك في سبيل السلام العادل.

والقيادة الفلسطينية ، على حد علمنا وثقتنا ومن خلال قراءتنا لالتزاماتها ، ما زالت تسعى إلى ذلك الحل . وتعتبر اتفاقات أوسلو المرحلية وكل ما نجم عنها ، خطوات على هذا الطريق ، إذ أن مفاوضات الحل النهائي ما زالت في أولها.

لكن، من ينظر إلى الأمور من داخل إسرائيل ويقرأ الخارطة السياسية فيها ويستعرض تطوراتها التاريخية منذ نشوء الحركة الصهيونية وحتى اليوم ، تتجلى أمامه صورة أخرى لها أهميتها البالغة في معادلة الصراع في الشرق الأوسط. فهنالك تطورات جديدة داخل الدولة العبرية لا يمكن تجاهلها ،عند دراسة الوضع الشامل.

وأكثر من ذلك، فاننا ندعي أن ما يدور داخل إسرائيل مهم ومهم جدا ، بالنسبة لكل باحث عربي لهذا الصراع . ليس فقط لأن اسرائيل جزء لا يتجزأ من هذا الصراع، بل وأيضا لأن الرأي العام فيها هو الذي يقرر هوية الحكومة ، وهو يتأثر من التطورات المحيطة . ويتأثر من الاحداث العربية بشكل خاص.

على سبيل المثال ، فان **حرب يونيو (حزيران ١٩٦٧)** أثرت على الرأي العام الإسرائيلي باتجاه سلبي تمثل في الغرور والعنجهية والاستعلاء وأصبح أهم مقياس لزعمائه السياسيين تاريخهم العسكري . وحرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ ، بالمقابل، أثرت باتجاه معاكس. وزيارة الرئيس **أنور السادات** لاسرائيل ، وبغض النظر عن



بنيامين نتنياهو «خائن»..!!

الاجماع العربي ضدها ، أحدثت انقلابا في الرأى العام الاسرائيلي انبثقت منه حركة السلام الشهيرة (**سلام الان**) ،والتى أسقطت **حكومة بيجين** بعد حرب لبنان واضطرته إلى وقف الحرب والانسحاب من بيروت ومعظم الأراضي اللبنانية المحتلة في تلك الحرب . واتفاقات أوسلو رغم التحفظات الواسعة منها ، رفعت بنسبة مؤيدى الدولة الفلسطينية في إسرائيل من **١٣٪ إلى ٥٢٪** دفعة واحدة. وبالمقابل ، فان قتل رابين ، احدث ردة كبيرة في وسط الرأى العام علي عكس التوقعات ، ادت إلى سقوط **بيرس** وفوز اليمين ومعه اليمين المتطرف الذى نبت في صفوفه قاتل **رابين**.

لذلك ، فإن **الرأى العام الاسرائيلي عنصر هام في المعادلة . ولا يجوز تجاهله أو تجاهل إمكانية التأثير عليه أو إخراجه من الحسابات العربية.**

وفي هذه الحقبة ، يشهد الرأى العام الاسرائيلي انعطافا تاريخيا ، يتمثل في تراجع اليمين أو «**التيار الاصلاحي**» في الحركة الصهيونية ،عن هدفه العقائدى : **إقامة دولة إسرائيل على أرض إسرائيل (فلسطين) الكاملة. وإلغاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.**

لقد حمل اليمين ،منذ نشأته مع بداية الاستيطان اليهودى في فلسطين ، فكرة **تحويل فلسطين إلى دولة يهودية علمانية تجمع كل يهود العالم ويعيش فيها الفلسطينيون أقلية .وعلى الرغم من أن زعيمه الأول ، «زئيف جابوتنسكي** ،تحدث عن التعامل مع الفلسطينيين كشركاء في بناء الدولة لهم كامل الحقوق في المساواة ، فان مكملي دربه (**مناحم بيجن واسحق شامير ويئير شيرن وغيرهم**).

رأوا أنه من الصعب جمع يهود العالم في فلسطين لذلك من الضرورى « تشجيع » الفلسطينيين على الرحيل إلى الدول العربية المجاورة ،حتى يضمن أن يظل اليهود أكثرية.

ولهذا اختلف اليمين مع القيادة الفعلية للحركة الصهيونية (**حزب العمل اليوم**) على مبدأ تقسيم فلسطين إلى دولتين ورفع ليس فقط شعار «**أرض إسرائيل كاملة لليهود**» بل **إسرائيل التاريخية(الممتدة من النيل في مصر إلى الفرات في العراق)** واكتفى «المتواضعون» منه بشرق نهر الاردن «للأردن ضفتان هذه لنا وتلك أيضا» .**وكان اليمين مبادرا لأول مجزرة ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في دير ياسين يوم ٩ ابريل**



المستوطنون

(نيسان) ١٩٤٨(بعدئذ أصبحت المجازر نهجا بيد الحركة الصهيونية كلها ، بيمينها ووسطها وحتى بعض قوى اليسار شاركت فيها).

وظل اليمين المتطرف أقلية في إسرائيل وأفكاره منبوذة حتى أواسط الستينات . وفي حرب **١٩٦٧** ،ضمه حزب العمل إلى الحكومة من أجل اقامة «**وحدة قومية في مواجهة التهديدات الحربية العربية**» .وبعد حرب أكتوبر وتحديدا في **١٩٧٧** انتصر اليمين وتولى الحكم في إسرائيل .**ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم يتبادل اليمين مع حزب العمل الحكم ، أو يتشاركان فيه** . وخلال كل هذه الفترة لم يتراجع عن مواقفه التوسعية الشاملة .وعندما وقع **اسحق رابين** على اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣ ، خرج اليمين بحملة هجوم عدائية ضد تصوره خائنا قوميا . وعرضوا صورة مفبركة له تارة يعتمر الكوفية الفلسطينية وتارة يرتدى بزة ضابط في الجيش النازى .وهذا مع العلم بأن **رابين يعتبر العسكرى الأول في اسرائيل** . فهو منذ شبابه الأول قاد الفرق العسكرية وتمكن من احتلال احدى المناطق الصعبة في **حرب ١٩٤٨(اللد والرملة ثم القدس)** وكان قائداً بارزا في الجيش الاسرائيل إبان العدوان الثلاث على مصر عام ١٩٥٦) ،وكان رئيس أركان الجيش الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧ ثم أصبح وزيرا للدفاع لسنوات طويلة .ومع ذلك ، تمكن اليمين من ترويج العداء له والتشكيك بالتزامه الوطني واعتباره خائنا حتى قتل بأيدى أحد عناصر اليمين (٧ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٥).

بعد قتل **رابين** دخل اليمين الاسرائيلي في حالة دفاع عن النفس ليزيح عنه تهمة المسئولية عن الجريمة. فقد رأى ، وبحق ، أن هذه التهمة ، اذا لصقت به في الشارع ، سوف تقضى عليه كحزب أول أو ثان وتعيده إلى سنواته الأولى بنسبة **١٥-١٠٪** من الناخبين . والطريقة التى اهتدى اليها ،بمعاونة مكتب استشارة إعلامية أمريكي متخصص، هى مهاجمة حزب العمل علي أنه يسعى لاغراق البلاد بالدماء ويروج للحرب الأهلية ويستغل دماء رابين من أجل مكاسب حزبية ضيقة . فارتدع حزب العمل . وعندما قرر تقديم موعد الانتخابات (من نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٦ إلى مايو / ايار من السنة نفسها) قرر أيضا عدم استعمال **موضوع رابين** في المعركة الانتخابية.

ومع اقتراب يوم الانتخابات ، راح حزبا **العمل والليكود** ، يركزان معركتهما علي وسط الخارطة السياسية في إسرائيل، باعتبار أن اليمين يصوت لمرشحه **بنيامين نتنياهو** واليسار يصوت للمرشح **شمعون بيرس** ولهذا ، **ولغرض كسب المعركة الانتخابية ، راح بيرس يشدد من مواقفه ، فأوقف المفاوضات مع الفلسطينيين إثر العمليات الانتحارية واوقف الانسحاب من الخليل وشن الغارات الهمجية على لبنان والتى أسفرت عن مجزرة قانا** ،وبالمقابل ، أعلن **بنيامين نتنياهو** أنه سيلتزم بمواصلة تطبيق اتفاقيات أوسلو التى وقعتها الحكومة السابقة لكنه سيسعى«لتحسينها» بحيث تجعل السلام آمنا.

وانتصر **نتنياهو** بفارق **٣٠ ألف صوت** وراح العالم ، والادارة الأمريكية بشكل خاص والدول العربية من جهة ثانية ، وأوساط الوسط من مصوتيه ، يطالبونه بتنفيذ

التزاماته حول تطبيق الاتفاقيات . فكان الانسحاب من الخليل أولا (يناير/ كانون- الثاني ١٩٩٧) بعد مماطلات غير قليلة ، ثم جاء **اتفاق واي بلانتيشين** في الشهر الأخير.

كما هو معروف ، لم يتحمس نتنياهو لتطبيق الاتفاقيات . وعمل كل ما في وسعه للتهرب من الالتزامات وتغيير بنود الاتفاقيات ، لدرجة تفعيل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ضد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون .وهناك من ينسب فضيحة مونيكا إلى نتنياهو واصدقائه في واشنطن لكنه ،في نهاية المطاف ،وجه نفسه مرغما على تطبيق الاتفاقيات.

وحسب اتفاق واي ،وعلى الرغم من نقاط الضعف التي يمكن الاشارة إليها فيه، فان نتنياهو يعيد للفلسطينيين أرضا في الضفة الغربية مساحتها تساوي خمسة أضعاف المساحة التي أعادها رابين إليهم. **وبانتهاء تطبيق هذا الاتفاق ، سيكون بيد الفلسطينيين ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية (١٨٪ من الضفة تحت** الادارة الفلسطينية الكاملة و٢٢٪ منها بادارة فلسطينية مدنية كاملة وإدارة عسكرية إسرائيلية .. تسلم كلها فيما بعد للفلسطينيين بانتهاء المرحلة الانتقالية في مايو آيار ١٩٩٩) ،وهذا اضافة إلي ٦٠٪ **من أراضي قطاع غزة بسيطرة فلسطينية** كاملة وإضافة إلى افتتاح مطار غزة الدولي واطلاق سراح ربع الاسرى.

كما أشرنا آنفا ، فان هذه **الانسحابات وغيرها من نتائج المفاوضات لا تعبر عن الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ولا تكفي لتحقيق الطموحات الشرعية له وللعالم العربي** . لكن بقية الحقوق سيجرى التفاوض حولها في مفاوضات الحل النهائي. والمفاوضات هي جزء من نضال شعبنا الفلسطيني في سبيل حقوقه .وهذا النضال سيكون طويلا ومريرا.

لكن هذه النتائج ،في هذه المرحلة الانتقالية تعبر عن تغيير جدي في مواقف اليمين الإسرائيلي والرأي العام الإسرائيلي عموما **.فاتفاق واي يحظى بتأييد ٧٠٪ من أعضاء الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي و٨٠-٨٥٪ من الجمهور.**

وتجدر الملاحظة هنا أن اليمين المتطرف في إسرائيل لم يستسلم لهذه النتيجة . بل هنالك تقدير يشير إلى أن **ثلث قوى اليمين على الأقل ،بما في ذلك أوساط واسعة في الليكود الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو اليوم ، ترفض النتيجة** .وتستعد للرد عليها باسقاط **نتنياهو** عن الحكم وانتخاب بديل عنه لزعامة اليمين أو إقامة حزب يميني متطرف يكون بديلا عن الليكود ويضم كل رافضي التراجع عن مبادئ اليمين الاصولية مثل: **المفدال وتسومت وموليدت** وقسماً من الليكود ومجلس المستوطنات الاستعمارية.

وهناك صراع حقيقي داخل اليمين ، حاليا حول سبل مواجهة الوضع الجديد، ما بين القوى التي تريد التمسك بالمبدأ مهما تكن النتيجة قاسية (أي اسقاط نتنياهو حتى لو أدى ذلك إلى فوز مرشح حزب العمل)وما بين القوى التي تريد التمسك بالحكم مهما تكن النتيجة قاسية(أي ابقاء نتنياهو لضمان ان تكون الخسارة بالحد الأدنى) . لكن **الجميع مقتنعون اليوم أنه لا يمكن إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، ونظرية أرض إسرائيل الكاملة ليست غير واقعية فحسب، بل سقطت نهائيا** . ولم يكن سقوطها بمثابة لعبة دبلوماسية أو تمثيلية سياسية.

ونتنياهو، الذي أرغم على ذلك ، وبسبب قبوله بهذا الطريق يتهم اليوم مباشرة بالخيانة ، تماما كما اتهم متظاهرو اليمين رابين في حينه ، ويتعرض اليوم لخطر الاغتيال ، الذي كان من نصيب رابين- يعرف أنه سيسجل في تاريخ إسرائيل كالقائد الذي أسقط أهم مبادئ اليمين. ولكنه يعرف أيضا ، انه من دون هذا الفعل ، ليس عنده أمل بالعودة إلى الحكم في الانتخابات القادمة.



ضابط اسرائيلي يحدد لضابط فلسطيني مناطق اعادة الانتشار



التحرر من قيود «واى بلانتيشين»

حنا عميرة

رسالة القدس

نتنياهو- مردخاي- شارون

عندما يطالب الجانب الفلسطيني بتنفيذ اتفاق «**واى بلانتيشن**» ،فإنه يقصد بالتأكيد تنفيذ تلك البنود من الاتفاق ،التى تتعلق بإعادة الانتشار الثانية ، وإطلاق سراح **٧٥٠ معتقلا**، وتشغيل المطار والمنطقة الصناعية ، وفتح الممر الآمن ، ووقف الإجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب مثل المصادرات والاستيطان وهدم البيوت ،**وهذه البنود التى يرغب فيها الجانب الفلسطيني ، تحتل حوالى ١٥٪ من صفحات الاتفاق!.**

أماعندما يطالب الجانب الاسرائيلى ، بتنفيذ التزامات الجانب الفلسطيني ، فى هذا الاتفاق ،فانه يقصد بنوده الأمنية التى تدعو الجانب الفلسطيني إلى مكافحة التنظيمات الارهابية-حسب التعريف الإسرائيلى -وحظر الأسلحة غير القانونية ، ومنع التحريض ،وتقليص عدد أفراد الشرطة الفلسطينية ، وتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية .. إلخ . **وهذه البنود تحتل حوالى ٦٠٪ من صفحات الاتفاق.**

وهناك وجه ثالث للاتفاق المذكور ، يتعلق بتعزيز العلاقات بين الجانبين ، وبالتنمية الاقتصادية فى الضفة والقطاع ، وبالحوار الاقتصادي الاستراتيجى ، وبالمشكلات القانونية المعلقة، وبعقد اجتماع جديد للدول المانحة ، وهذه البنود ستخضع على ما يبدو ، للحوار والجدل لفترة غير محددة من الزمن.

أما التنفيذ فسيكون تحت إشراف الولايات المتحدة ووفق جدول زمنى عدلته الحكومة الاسرائيلية بعد أن قدمت تفسيرها الخاص للاتفاق ،على أساس المبدأ الذى أعلنه **بنيامين نتنياهو**« ينفذون ، يأخذون !! لا ينفذون لا يأخذون!!.

والتفسير الإسرائيلى للاتفاق جاء أولا ،فى ترجمته العبرية التى وزعت على أعضاء الكنيست الاسرائيلى ،والتى تضمنت نصوصا حول تعديل الميثاق الوطنى وتقليص أعداد الشرطة الفلسطينية، وجمع الأسلحة ، وإعادة الانتشار الثالثة، وهى أصلا غير واردة فى النص الرسمى باللغة الانجليزية.

وظهر هذا التفسير ثانيا بتأجيل مصادقة الحكومة الاسرائيلية رسميا على الاتفاق ومطالبة السلطة الفلسطينية **باعتقال ١٠ مطلوبين من بين ٣٠ مطلوبا فلسطينيا** تطالب اسرائيل باعتقالهم -وإصدار مرسوم فلسطيني رسمى يجمع الأسلحة غير المرخصة -وتأكيد الاستعداد لالغاء الميثاق الوطنى- وإصدار مرسوم فلسطيني ضد التحريض.

وفى غضون ذلك، اعتبر رئيس الحكومة الاسرائيلية إعلان الرئيس عرفات فى احتفالات الاستقلال عن تمسكه باعلان الدولة الفلسطينية فى ايار (مايو) ١٩٩٩ ، انتهاكا للاتفاق، يتوجب التراجع عنه، قبل أن تقوم حكومته بتنفيذ التزاماتها!.

ثم جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على الاتفاق ، وتضمن ٨ شروط جديدة، توضح بشكل صارخ ، رغبتها فى تحميل اتفاق «واى بلاتيشين» أكثر بكثير مما يستطيع تحمله الجانب الفلسطيني .وفى مقدمة هذه الشروط ،عدم التقيد بالجدول الرسمى لتنفيذ الانسحابات وربط كل مرحلة بقرار تتخذه الحكومة الاسرائيلية ، بناء على تنفيذ السلطة الوطنية لالتزاماتها الأمنية. **والتأكيد على أن مرحلة اعادة الانتشار الثالثة لن تزيد عن ١٪** ، بالاضافة إلى تهديدات وتحذيرات بعدم إعلان الدولة الفلسطينية فى أيار (مايو) القادم والا فإن هذه الحكومة ستفرض القانون الاسرائيلى ،على ما تسميه بالمناطق الأمنية ، داخل الضفة وعلى المناطق القريبة من القدس وعلى المستوطنات ،**أى على أكثر من ٥٠٪ من مساحة المناطق الفلسطينية.**

وبعد ذلك جاءت تصريحات وزير الخارجية الاسرائيلى اريل **شارون** التى أعلن فيها ان« **دولة فلسطينية على جزء من الضفة والقطاع ،أحسن من حكم ذاتى على كل الضفة والقطاع**» ودعوته المستوطنين لاحتلال التلال القريبة من المستوطنات لانه بهذه الطريقة فقط يمكن المحافظة على أكبر مساحة ممكنة من أرض إسرائيل.

ثم أتت بعد ذلك قضية خرائط إعادة الانتشار ، التى جرى عرضها على المستوطنين أولا ، لأخذ تعديلاتهم عليها ، قبل عرضها على الجانب الفلسطيني ، وهذه إشارة قصد منها بأن الخرائط **ليست جزءا من الاتفاق ، وإنما هى شأن إسرائيلى خاص، وخرائط إسرائيلية محضة، ليس أمام الفلسطينيين سوى الموافقة عليها!** وفى هذا الإطار أعلن وزير الدفاع الإسرائيلى **اسحق مردخاى«بأن المستوطنين قدموا ١١٧ تحفظا وتعديلا على الخرائط المذكورة، جرى قبول ٦١ تعديلا منها »!.**

بعد ذلك ، قامت الحكومة الاسرائيلية باعادة نشر قواتها من ٢٨ بلدة وقرية فى شمال الضفة ، فى إطار المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الثانية، وأطلقت سراح **٢٥٠ معتقلا أكثر من نصفهم من المعتقلين الجنائيين الذين لا يشملهم الاتفاق** . ووقعت على اتفاق تشغيل مطار غزة الدولى.

ومقابل التخلى عن **حوالى ٩٪ من الأراضى الفلسطينية** فى هذه المرحلة من إعادة

الانتشار ، أعلنت المصادر الاسرائيلية بأن حملات احتلال التلال التى أطلقها شارون، وشق الطرق الالتفافية الجديدة سيؤدى إلى مصادرة حوالى ١٠٪ من أراضى الضفة ،وهذا يعنى من الناحية العملية **أن حكومة نتنياهو قد أخذت أكثر مما أعطت!.**

لهذه الأسباب وغيرها **فاننا لا نعتبر اتفاق «واى بلانتيشين» ، لا انتصارا ولا تحريرا ، وكان من الأجدر عدم الموافقة عليه ، وعدم الدخول منذ البداية فى مباحثات تحدد سقفها ضمن الأفكار الأمريكية** وبعدها ضمن سلسلة من الاشترطات الاسرائيلية ،كان من الطبيعى أن تؤدى لمثل هذه النتيجة.

لكن .. أما وقد وافقت السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا الاتفاق ، فإن السؤال الذى يطرح أمامنا الآن: **كيف يمكن أن نتجاوز ثغراته وأن نخفف قدر الامكان من سلبياته ، وان نواجه المخاطر الناجمة عنه؟**إن كان ذلك على الصعيد الداخلى الفلسطينى أو على صعيد العلاقات الفلسطينية العربية أو على صعيد فرض وقائع استيطانية جديدة على الأرض الفلسطينية؟.

علينا أن نلاحظ فى البداية، بأن حكومة نتنياهو قد وصلت تقريبا إلى أقصى ما يمكن تقديمه جغرافيا للجانب الفلسطينى ،وهى **تسعى الآن إلى تحويل الاتفاق المرحلى إلى اتفاق نهائى**من خلال التنصل من تنفيذ إعادة الانتشار الثالثة، التى يجب أن تشمل جميع المناطق الفلسطينية فيما عدا المستوطنات والمناطق العسكرية وباقى ما يتعلق بقضايا المرحلة النهائية وفق ما نص عليه اتفاق أوسلو قبل خمس سنوات . وهذا ما لن تقدم عليه هذه الحكومة ، وبالتالى فلن يكون هناك حل نهائى معها! يتجاوب مع كامل المصالح الوطنية للشعب الفلسطينى.

ومن ناحية ثانية ، فقد أدى الاتفاق المذكور ، إلى تصدع فى جبهة اليمين الاسرائيلى الحاكم، وخاصة داخل حزب الليكود نفسه ، وتراجع فى أيديولوجيته القائمة على أرض إسرائيل الكبرى ،وهذا يفتح فرصا لممارسة المزيد من الضغط على الحكومة الاسرائيلية ،من خلال خطاب سياسى واضح ، يخاطب الرأى العام الاسرائيلى ، يجنده لصالح عملية السلام ، ويبتعد عن أية ممارسات أو أعمال ، تساعد هذا اليمين والقوى المعادية للسلام، على إعادة رص صفوفها ،وتعزيز مواقع هذه الحكومة.

لقد نشرت العديد من وسائل الاعلام الاسرائيلية ،كما أعلن مجلس المستوطنات بأن إعادة الانتشار الثانية للجيش الاسرائيلى فى حالة تنفيذ مراحلها الثلاث -ما تم حتى الآن مرحلة أولى ستوجه ضربة إلى حوالى **١٨ مستوطنة** ستكون على بعد ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر من مناطق السيطرة الفلسطينية ،مما سيؤدى بشكل أو بآخر إلى محاصرة هذه المستوطنات.

وهذا يفسر من الناحية العملية ، لماذا سترفض هذه الحكومة إعادة الانتشار الثالثة. ولذلك فهى قد تلجأ إلى اثارة المزيد من الازمات فى إطار تنفيذها لمراحل إعادة الانتشار الثانية بغية عدم التقدم نحو أى اتفاق آخر ! ولكن حتى لو قامت حكومة الليكود بتجميد العملية الجارية وإثارة أزمات جديدة فان هذا لن يكون لصالحها.

فالجنرال «موفاز» رئيس أركان الجيش الاسرائيلى ، يؤكد بأن أى تجميد لعملية التسوية وتأزيمها لن يكون سهلا . وأشار إلى أنه اذا ما تم تنفيذ**«اتفاق واى»** ،ولم يجر التقدم فى عملية السلام! فهذا سيؤدى إلى تراجع قدرة الجيش الاسرائيلى على مواجهة أى اعتداءات ، وذلك فى ظل تقلص مساحة السيطرة الاسرائيلية ، وازدياد مساحة السيطرة الفلسطينية بستة أضعاف، وستزداد المخاطر على المستوطنات والطرق الرئيسية، وبالتالى فان الجيش سيكون بحاجة إلى قوات اضافية وللمزيد من الاستعداد لمواجهة مثل هذه التحديات!.

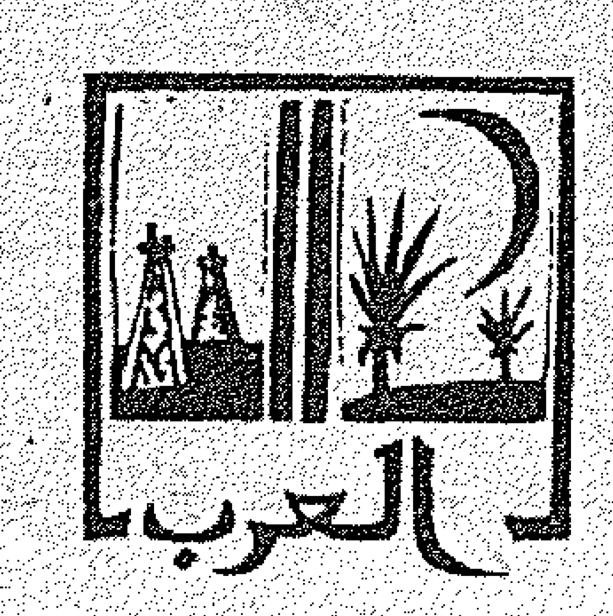
إن هذا التصريح يعكس أزمة حكومة نتنياهو ، التى باتت فى وضع لا تريد التقدم فيه ، ولا تستطيع التراجع عنه، فهى تدعى على سبيل المثال أنها تريد البدء بمفاوضات الحل النهائى ! بينما تتنصل فى نفس الوقت من تنفيذ ما هو أقل من ذلك بكثير ، أى استحقاقات المرحلة الانتقالية وداخل الحكومة الاسرائيلية نفسها فان نتنياهو لم يستطع تجنيد سوى **٧ وزراء من ١٧ لتأييد الاتفاق** ، ولم ينجح فى الكنيست سوى بتجنيد **٣٠ عضوا** من ائتلافه الحاكم من بين أكثر من **٦٠ عضوا** للتصويت لصالحه .**وهكذا تتفاقم أزمة هذه الحكومة، التى باتت تبحث عن أى مبررات للتوقف عن تنفيذ ما ابتدأت به،** وهذا بحد ذاته ليس أمرا سهلا ،كما أكد رئيس أركان الجيش الاسرائيلى بنفسه.

لهذه الأسباب ولغيرها ، فلا تزال أمام السلطة الوطنية الفلسطينية فرص تستطيع من خلالها سد ثغرات **«واى بلانتيشين»** ومواجهة مخاطره ، **عبر سلسلة من الخطوات ، تعزز الوحدة الوطنية الداخلية وتستعد للمفاوضات القادمة** ،بصورة تختلف عن السابق ، وبخطه تفاوضية جديدة ، تحظى على إجماع داخلى ،ومنسقة عربيا ، لكى تحظى على الدعم العربى.

فمن الضرورى أن تبادر السلطة الفلسطينية **كخطوة أولى** إلى نزع أى فتيل ، قد يؤدى إلى نتائج تهدد وحدة الجبهة الداخلية.وكذلك **يترتب على بعض فصائل المعارضة ألا تتجاوز القواعد والاصول الديمقراطية فى معارضتها ،وكخطوة ثانية** وبالنسبة لتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى ،فلماذا لا يكون التوجه نحو صياغة ميثاق وطنى جديد يستند بالأساس إلى مبادرة السلام الفلسطينية وبرنامج الاستقلال الوطنى . إن مثل هذه الخطوة حتى لو جاءت متأخرة ١٠ سنوات عن المبادرة الفلسطينية لعام ١٩٨٨ ، فانها باتت الآن ضرورية وملحة لتصحيح ما كان يجب تصحيحه منذ عشرات السنين ، فالمواثيق الجديدة كما هو متعارف عليه ومعمول به تلغى وتنسخ ما سبقها.

وعلى صعيد تطبيق اتفاق **«واى بلانتشين»** نفسه ، فان الجدول الزمنى لتنفيذه قد حدد لفترة ثلاثة أشهر ، أى حتى منتصف شهر شباط القادم ، هذا اذا سارت الأمور كما ينبغى ،**وهذا أمر مستبعد** ، لكن لجانه الأمنية ستواصل عملها بعد هذا التاريخ بصورة ملائمة وحسب الضرورة ،وهذا هو ما نص عليه البند الأخير من الاتفاق .. فماذا لو رأى الجانب الفلسطينى عندها ، بأن لا ضرورة لاستمرار هذه اللجان .. وأنه بات من الضرورى وقف جميع النشاطات الاستيطانية وإجراءات تهويد القدس، كشرط يسبق تنفيذ أى التزامات فلسطينية ! وفى هذا الاطار أيضا ، **فان الاصرار الفلسطينى على تنفيذ مرحلة اعادة الانتشار الثالثة، وتأكيد الولاية الجغرافية الفلسطينية الكاملة على كل الأرض الفلسطينية فيما عدا ما تنص عليه مفاوضات الحل النهائى ، وليس كما تريد الحكومة الإسرائيلية إعادة الانتشار من ١٪ فقط، يعنى على الصعيد المباشر تصعيد المواجهة مع الاستيطان .. ووقف التوسع الاستيطانى .. وهذا سيساعدنا فى عدم تحويل الحل المرحلى إلى حل دائم ..كما تريد حكومة نتنياهو..**

إن التمسك بهذه الخطوات والاصرار عليها سيمكننا من التحرر من قيود اتفاق **«واى بلانتيشين»** وغيره ، والاستعداد بصورة أفضل للمرحلة القادمة.



«ذى جيروزاليم ريبورت» الاسرائيلية:

الإرهاب اليهودى يهدد الفلسطينيين والأماكن المقدسة

عرض : خالد داود

منذ وصول رئيس الوزراء الاسرائيلى «**بنيامين نتنياهو**» للحكم عام ١٩٩٦ وهو يتشدق بكلمة «**الأمن**» وأهمية اتخاذ اجراءات من قبل السلطة الفلسطينية لضمان سلامة الاسرائيليين . ولكن ماذا عن أمن الفلسطينيين وحقوقهم؟ هذا أمر لا يعيره رئيس الوزراء اليمينى المتطرف أى اهتمام . ولان نتنياهو عنصرى بكل معنى الكلمة ، فهو لا يرى أن الاسرائيليين من الممكن أن يمارسوا العنف والارهاب بأنفسهم وإن كل ما يقومو به حق مشروع فى الدفاع عن النفس.

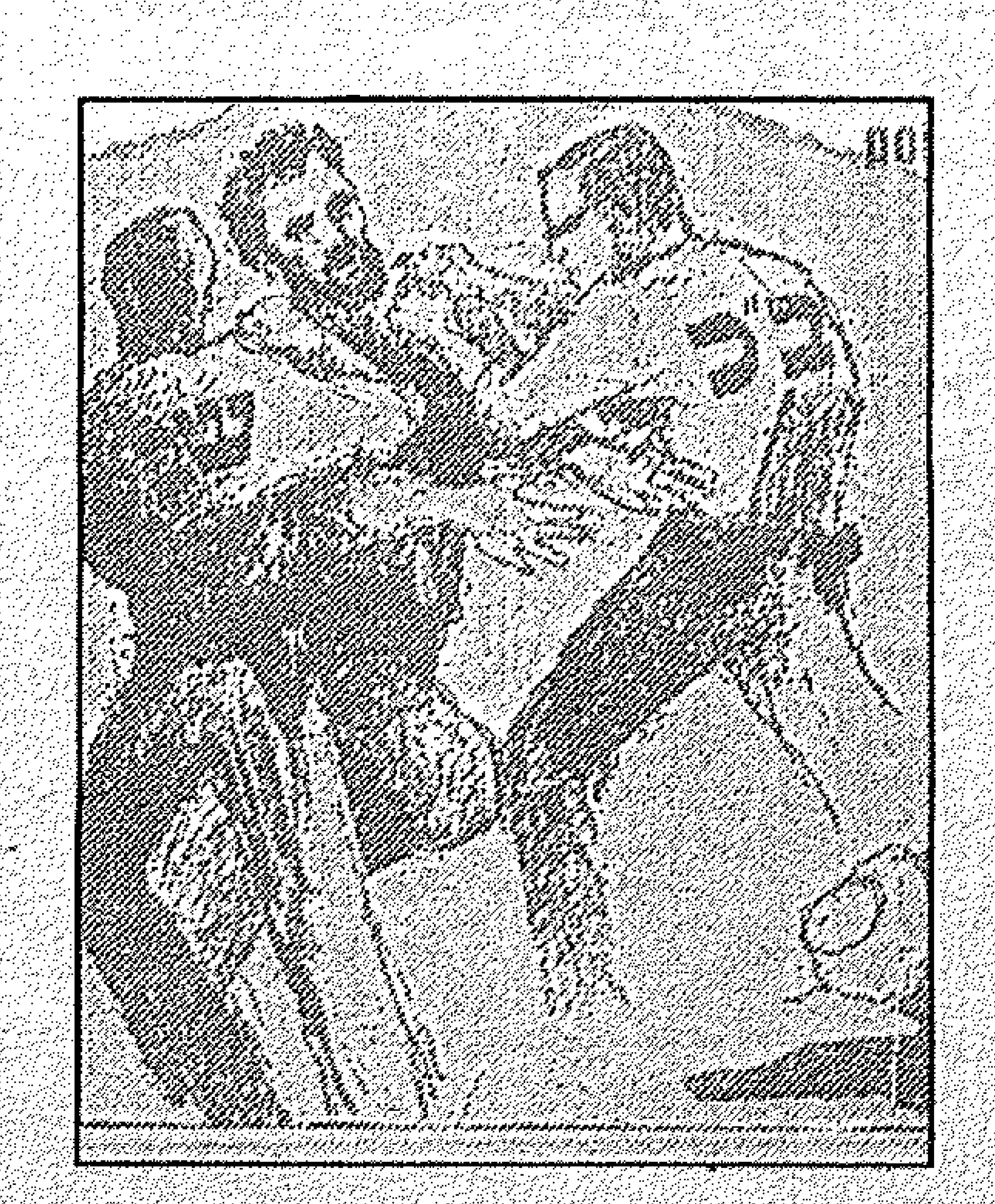
على هذا الاساس، رفض نتنياهو فى ديسمبر الماضى أى منذ نحو عام تقريبا التصديق على الاتفاقية الأمنية التى توصل لها مسئولون أمنيون فلسطينيون وأمريكيون واسرائيليون لأنها كانت تنص على التزام الطرفين بمكافحة كافة أشكال الارهاب ضد الطرف الآخر. كما راوغ نتنياهو كثيرا كعادته قبل التصديق على اتفاق مشابه فى واى بلانتيشين ، وأصر مقابل ذلك على اتخاذ السلطة التنفيذية لعشرات الاجراءات التى يرى نشطاء حقوق الانسان الفلسطينيين أنها قد تهدد باندلاع حرب أهلية فلسطينية.

مجلة«**ذي جيروزالم ريبورت**» الاسرائيلية والمعروفة باتجاهها العلمانى الليبرالى نشرت مؤخرا تقريراً مطولا عن جماعات العنف اليمينية الدينية المتطرفة فى إسرائيل وذلك فى الذكرى الثالثة لاغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى «**اسحق رابين**» عام ١٩٩٥ على يد متطرف يمينى كان يرى أن قائد حزب العمل السابق «خائن» لموافقته على التنازل عن أرض اسرائيلية للفلسطينيين وقالت المجلة فى تحقيقها الذى نترجم مقتطفات مطولة منه **إن قادة الامن الاسرائيليين ما زالوا يواجهون خطر« الارهاب اليهودى»**. وأضافت أنه رغم عدم قيام حكومة نتنياهو بعد بتنفيذ اتفاقيات السلام الأخيرة والانسحاب من الضفة الغربية« **فإن المخاوف تنمو من احتمال أن يؤدى ذلك إلى رد فعل عنيف ضد الفلسطينيين والاماكن المقدسة ، بل ومن الممكن كذلك القادة السياسيين لإسرائيل».**

ويبدأ التحقيق بلقاء مع أحد أعضاء الجماعات اليمينية المتطرفة ووصف سلوكه وآرائه«إيتاحار بوسيه» يطلب من أحد أصدقائه ان يحضر إليه كتاباً مقدسا (التوارة) ويفر صفحاته بسرعة ليصل إلى الآية التى يريدها ثم يبدأ فى قراءتها بنبرة الواثق دون شك فيما يقول: «**لا يجب أن تلوث الأرض التى تعيش عليها ،والدماء تلوث الأرض، والأرض لا يمكن تطهيرها من الدماء التى سالت عليها الا بدماء الشخص الذى أسأل هذه الدماء».**

هذا هو تفسير «**بوسيه**» للاعمال التى يقوم بها ضد العرب وذلك انتقاما لمقتل اثنين من زملائه المستوطنين على يد فلسطينيين فى الرابع من أغسطس فى مستعمرة «**ايتزار**» فى الضفة الغربية بالقرب من نابلس . ويصر **بوسيه** على أن«**الدم لا يقابله إلا الدم**» معتبرا أن ذلك المبدأ يسمح له بالثأر الاعمى ضد كل العرب.

ومن بين مستوطنات الضفة الغربية التى تضم المتشددين من المؤمنين بفكرة إسرائيل الكبرى، فإن مستعمرة «**ايتزار**» هى مواطن أكثر العناصر راديكالية من بين هذه الجماعات . ولا يضاهى هذه المستعمرة فى تشددها سوى سكان المستعمرات القائمة فى **الخليل** مثل«**كريات أربع**» «**وكفار تابوه**» حيث مقر حركة **كاهانا** .وفى هذه الأماكن الساخنة يتزايد الحديث عن العنف بشكل لم يسبق له



مثيل منذ اغتيال رابين والذى تم أيضا بناء على آيات من التوراة تم تحريفها لتبرير إراقة الدماء . وتؤدى الهجمات التى يقوم بها الفلسطينيون ضد المستوطنين والادعاء بان الحكومة والجيش يتعاملان بليونة مع الفلسطينيين وتزايد الإحساس بان الحكومة على وشك الانسحاب من ١٣٪ من أراضى الضفة الغربية لتخضع لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ،كل تلك العوامل تزيد إحساس المستوطنين بأنه قد تم التخلى عنهم وهو ما أدى فى السابق إلى اندلاع موجات العنف على يد اليهود المتطرفين.

ومؤخرا ، اتهم متشددون الرئيس الإسرائيلى «**عيزرا وايزمان**» بالخيانة ،كما اتهموا وزير الدفاع «**اسحق موردخاى**» بالقتل، كما زادت الهجمات ضد العرب فى منطقة الخليل، **وهدد بعض المستوطنين باطلاق النار على الجنود الإسرائيليين اذا أصروا على حماية الفلسطينيين.**

ويصر بعض المحللين على أن المناخ السائد الآن فى أوساط اليمين المتطرف لا يشابه ما كان عليه الحال قبل اغتيال رابين. ولكن مسئولى الأمن بل وقادة المستوطنين كذلك يبدون أكثر انفعالا وعصبية يوماً بعد يوم . ولا تخشى أجهزة الأمن من الهجمات الثأرية ضد الفلسطينيين وحسب بل كذلك من احتمال القيام بمحاولات لاغتيال القادة الإسرائيليين وهجمات على الأماكن المقدسة قد تؤدى إلى إشعال منطقة الشرق الأوسط . ويقول «**عساف هيفيتز**» قائد الشرطة الإسرائيلية السابق الذى تقاعد-العام الماضى إنه: «**لابد من التعامل مع تهديدات المتشددين بجدية ونحن نعرف ما يمكنهم القيام به».**

ويقيم بوسيه البالغ من العمر ٢٥ عاماً فى ما يسمى «بمزرعة ايتزار» التى يسكنها ثلاث أسر و١٢ شابا .وكان قد تم بناء هذه المزرعة بشكل غير قانونى على بعد كيلو متر واحد من المستوطنة الأصلية فى محاولة

لتوسيع حدود المستوطنة. وفي العام الماضي أمر **إسحق موردخاي** بازالة أحد المنازل المتحركة ولكن في اليوم التالي تم اعادة بنائه والآن تم تجديد المنازل القائمة هناك وتوسيعها.

وفي هذا المكان لا يوجد أي احترام لحكومة **بنيامين نتنياهو** . ويطالب **بوسيه** الحكومة بان تبدأ التصرف على أنها **«الحاكم صاحب السيادة» في« أرض إسرائيل»** وان تعتمد مبدأ **«العين بالعين»** في تعاملها مع العرب . ويصر **بوسنه** أنه ليس متشدداً **«ولكننا أناس لدينا الشجاعة لنعلن الحقائق كما هي».**

ويدرك «**بوسيه**» أنه لابد أن يكون حريصا فيما يقوله ولكنه لا يستطيع السيطرة على ذلك . فهو يقول «أنا لا أريد أن أرى عناوين رئيسية في الصحف تقول إننا نريد قتل العرب. ولا أقول إننا يجب أن ننزل إلى هناك (مشيرا إلى القرى العربية أسفل التل) ونقتل عرباً لم يرتكبوا أي ذنب» . ولكنه فجأة يقوم بتغيير اتجاهه مرة أخرى ويقول ولكن ذلك لا يعنى أنه إذا تم قتل العرب فإننى سأكون غير سعيد»!.

ولا يقوم سكان مستوطنة **ايتزار** بتهديد الفلسطينيين فقط. فوفقاً لتقرير في صحيفة «**هآرتز**» حينما حاول عدد من الضباط مؤخرا مصاحبة ثلاثة عرب إلى مزارع الزيتون التي يملكونها بجوار المستوطنة ، حذرهم أحد المستوطنين أن «لديهم قناصة في الشجر إذا أصروا على التقدم وأن من يفعل ذلك سوف تأتيه رصاصة بين عينيه» . واضطر الضباط إلى التراجع.

أما **في الخليل** وفي أعقاب مقتل الحاخام «**سلومو رعنان**» في **تل الرصيدة** وهي المعقل اليهودي الصغير في المدينة ذات الأغلبية العربية الكاسحة ،فلقد اعتدى نساء وأطفال المستوطنين على بائعي الفاكهة في الحي العربي واشتبكوا مع قوات الشرطة . كما ألقى القبض على أحد المستوطنين بتهمة إحراقه عدة منازل عربية في أحد مخيمات اللاجئين.

وحينما زار «**وايزمان**» مدينة الخليل لتعزية زوجة الحاخام رعنان هاجمه قائد حركة كاخ السابق المحظورة «**باروخ جارزل**» واتهمه بانه «جاسوس» وأنه «يمثل خطرا على الجماهير ولابد أن يتم علاجك إما في المستشفى أو في السجن».

وفي الوقت نفسه تظهر اثنتان من المتشددات الاسرائيليات أمام منزل وزير الدفاع موردخاي المعروف بتأييده لاتفاقية أوسلو وطالبتا زوجته باخراج طفلهم الجديد لكي يروه «حقيقة أن أباه قاتل».

أما جهاز الأمن الداخلي «شين بيت» والمسئول عن مكافحة الإرهاب وحماية القادة الإسرائيليين فهو يخشى أيضا من تكرار اخطائه التي أدت إلى اغتيال رابين . وقام الجهاز مؤخرا بزيادة عدد الحراس المحيطين بالقادة الإسرائيليين مثلا **نتنياهو وموردخاي ووايزمان** . وحينما زار **نتنياهو** الخليل مؤخرا عقب مقتل الحاخام رعنان، كان واضحا أنه يرتدى بذله واقية من الرصاص وهو ما كان يرفضه رابين. **وقامت قوات الشرطة باعتقال عدد من نشطاء المستوطنين في الخليل قبل أن يبدأ نتنياهو زيارته إلى المدينة المشتعلة».**

كما أن القادة التقليديين لحركة الاستيطان في إسرائيل يشعرون هم كذلك بالقلق أعمق من العناصر المتشددة . وكتب «**اهارون دومب**» السكرتير العام« **لمجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة ومقاطعة غزة»** خطابا لرابين عام ١٩٩٥ يحذره من الخطر الذي يمثله المتشددون اليمينيون لسلامته الشخصية. ويحتفظ دومب الآن بخط مباشر مفتوح مع رئيس جهاز الأمن الداخلي الاسرائيلي «**شين بيت**» إنه يخشى بأن يقوموا بتقليد **إيجال عامير** الذي قام باغتيال رابين . ويضيف أن «حالة الحزن أو المأساة التي يشعر بها المجتمع في حالة قتل اليهود اقوى بكثير من تلك يشعر بها في حالة قتل العرب رغم أنني أرى أن قتل إنسان برئ جريمة قتل. نقطة. وإذا علمت بظهور إيجال عامير أو باروخ جولد شتاين آخر فسوف اقوم بابلاغ المعلومات للسلطات في ومضة!!.

ومما لا شك فيه أن الاجواء التي سادت إسرائيل وقت قيام **إيجال عامير** باطلاق رصاصاته على رابين في ٤ نوفمبر يختلف عما هو عليه الان. فالمعارضة لنتنياهو ليست بنفس الدرجة مقارنة بما كان عليه الحال بعد توقيع اتفاقية أوسلو اثنين عام ١٩٩٥. ففي ذلك الوقت كانت قطاعات واسعة من اليمين الإسرائيلي تصف رابين بالخيانة كما كان المتظاهرون يقومون بحرق دمى لرابين وهو يرتدي الكوفية الفلسطينية.



نتنياهو





اسحاق رابين

أما اليوم فإن الأحزاب الرئيسية التي تمثل اليمين الإسرائيلي موجودة في سدة الحكم ولا يساندون الاحتجاجات المعارضة للحكومة. **كما أن حكومة نتنياهو قامت برفع الحظر على بناء المستوطنات وأعادت فتح فيضان الأموال لتنميتها.**

ويؤكد ذلك «**ايهود سبريتزاك**» استاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية حيث يقلل من احتمالات تفجر العنف هذه الأيام لان «غالبية» المستوطنين ، وخاصة مجلس المستوطنات كانوا يشعرون بضغوط شديدة أيام رابين .**أما الآن فهم يحصلون على كل الأموال التي يحتاجونها ولا توجد أي قيود تمنع البناء ورئيس الوزراء ضعيف والحزب الوطني الديني له تمثيل قوى في الحكومة».**

ويرجع **سبريتزاك** اهتمام الاعلام بالعنف الذي يقوم به المتشددون إلى خبرة قادة تلك الجماعات في جذب الاهتمام الاعلامي «من خلال سيل البيانات التي يرسلونها وتحتوى تهديدات وقصص أخرى».

ولكن بالنسبة للكثيرين ممن ينتمون لأقصى اليمين الاسرائيلي، فإن الوضع اليوم أسوأ مما كان عليه أيام رابين. ففي تلك الأيام كان لديهم الأمل في أن تتغير الحكومة لتوقف

ما كانوا يرون أنه سيل من التنازلات يتم تقديمها للفلسطينيين ولتعود إلى الحكم المباشر والدائم لكل المناطق (المحتلة) .أما الآن فإن اليمين يعتلي سدة الحكم وما يثير رعبهم أن اتفاقية أوسلو ما زالت معلنة كسياسة للحكومة وقد ظهرت بالفعل ملصقات تحمل صور نتنياهو وهو يرتدي الكوفية ومكتوب تحتها «كاذب».

ويقول «**موشيه فيجلين**» والذى ينتمى لحركة «**زوارتزينو**» المتشددة والتى اشتركت فى حملات عصيان مدنى سادها العنف أيام رابين انه قبل الانتخابات «كان بيبى (نتنياهو) يتحدث من خلال محطة«**ارتزوشيفا**» للراديو (التى يديرها المستوطنون) ولكنه لم يتحدث منذ ذلك اليوم(انتخابه) . لقد قمنا بعمل ما كان مطلوبا منا فى ذلك الوقت . والآن هو لم يعد يشعر بالاحتياج إلينا . ولكننا سنقوم بالرد عليه. وأنا أستطيع تحديد شريحة من الجمهور تعانى من الشعور بانه يتم تهميشها وإفقادها لشرعيتها.. إن الطريقة التى يتصرف بها بيبى تخلق تربة صالحة للعديد من إيجال عامير».

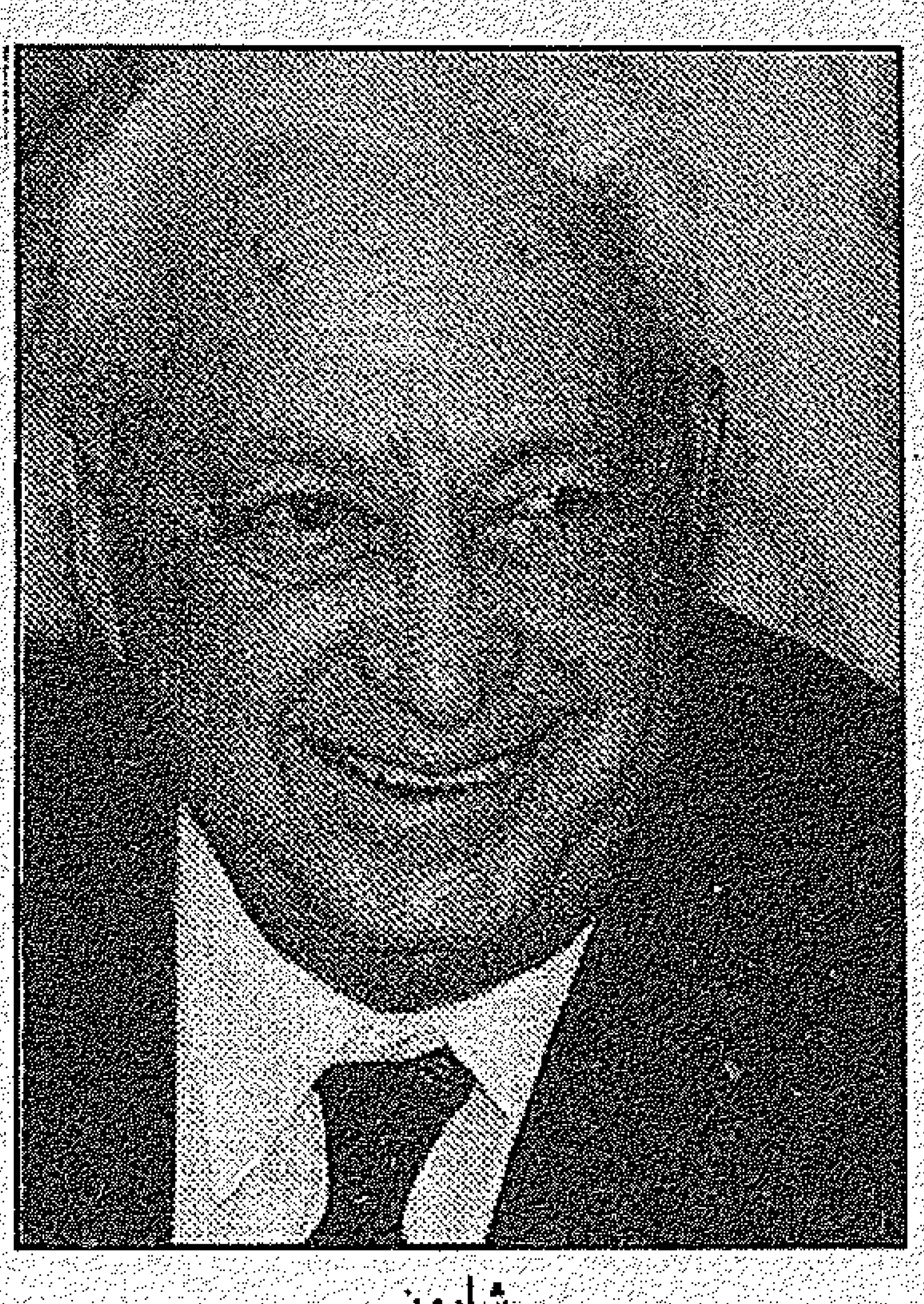
ويصر بعض المستوطنين أنه يتم إساءة معاملتهم على يد قائد الشرطة، والذين يدعون أنه يقضى وقته فى إلقاء القبض على اليهود بدلاً من مكافحة الارهاب الذى يقوم به العرب . ويقول بوسيه من مستوطنة ايتزار «ما فائدة أن يكون رئيس الوزراء يمينى بينما قائد الشرطة يكره اليهود».

وفى الخليل ، يزيد هذا الشعور لدى المستوطنين هناك بان الحكومة تركتهم وحدهم . ويدعى **ناعوم عرفون** المتحدث باسم ٤٥٠ مستوطناً يسكنون المدينة المقسمة فى الخليل (أربعمائة وخمسون مستوطنة) يسكنون وسط ما يزيد عن ١٢٠ ألف فلسطينى ويحيلون حياتهم اليومية إلى جحيم ومهانة)

إن الحديث عن الارهاب اليهودى جزء من حملة منظمة لافقاد المستوطنين شرعيتهم .هناك مؤامرة بين الشن بيت والمدعى العام والشرطة والإعلام ضد المستوطنين . ان الاستمرار فى مسيرة أوسلو وتعريض حياة المستوطنين للخطر لن يحدث إلا إذا تم أولاً إنهاء شرعيتنا».

ويقول «**فيجلين** إنه لن تصيبه الدهشة «إذا شعر أحدهم بأنه قد فاض به الكيل بعد أن رأى جيرانه يتم قتلهم والشرطة لا تفعل شيئاً وقرر أن يقوم بعمل شئ ما بنفسه . لن أشعر بالدهشة ولا بالمسئولية. الذى وصل بنا إلى هذه الحالة هو المسئول».

وما يزيد من شعور المتشددين بالحصار أن القيادة الرسمية لحركة المستوطنين قد تخلت عنهم هى الأخرى ، بعد أن كانت تلك القيادة



شارون

تتزعم الحملة المعادية لرابين . ففى هذه الأيام ، يسارع القادة الرسميون للحركة في إدانة العنف الذى يقوم به المتشددون وبعد أن قام **مارزيل** بالاعتداء اللفظى على **وايزمان** اثناء زيارته للخليل ، أرسل مجلس المستوطنات خطابا إلى المستوطنين فى الخليل يطالبهم فيه بطرد **مارزيل** ولكنه لم يتلق أى إجابة.

وحالة الرفض هذه التى يشعر بها المستوطنون من قبل جهات عديدة قد تزيد من إحساسهم بالعزلة والامتناع بان العنف هو وسيلتهم الوحيدة لتحقيق أهدافهم . ويزيد من تلك التخوفات أن القيادات الدينية لاولئك المتطرفين تلتزم الصمت المطبق وترفض الحد من تصرفاتهم. ولعل النموذج الأمثل على ذلك هو (**اسحق جينسبرج**» الذى يرأس الكنيست اليهودى الموجود فى **مقبرة سيدنا يوسف فى نابلس** ، وهو تجمع يهودى صغير داخل المنطقة التى يسيطر عليها الفلسطينيون .« **وجينسبرج**» المولود فى الولايات المتحدة والمنتمى لطائفة **الهاسيد** كان قد أعلن قبل عشر سنوات بعد أن قامت مجموعة من تلاميذه باثارة الاضطرابات فى قرية بالضفة الغربية وقتلوا فتاة صغيرة أعلن أن هناك **فرقاً بين الدم اليهودى والدم العربى»** كما أصدر **جينسبرج** كتابا عن **جولد شتاين** قائد مذبحة الخليل لتخليد ذكراه. وبينما تمت محاكمة مؤلفين آخرين للكتاب بتهمة التحريض لم تتم محاسبته . ولكن تم اعتقاله اداريا لمدة شهرين عام ١٩٩٦ ويقول **دومب** إنه يشعر بالقلق الشديد تجاه **جينسبرج** والصمت الذى يلتزم به حاخامات المستوطنين خاصة وانهم لم يستجيبوا لنداءاته المتكررة بإدانة التطرف. ويضيف أن حالة الصمت هذه« ستجعل المتشددين هؤلاء يشعرون بأن قياداتهم الدينية تقر ما يقومون به أو تتفهمه على الأقل».

ولكن إذا ما قرر المتشددون البدء فى توجيه ضرباتهم فماذا ستكون أهدافهم ؟.

الاحتمال الأول أن يكون ضحاياهم من العرب وبعدهم القادة الاسرائيليون أو واحد من الاماكن المقدسة لكل من المسلمين واليهود.

ويرى معظم الخبراء الذين التقتهم المجلة أن الهجمات الثأرية ضد العرب هى الأكثر توقعاً **.والأهداف فى الغالب ستكون الفلسطينيين العاديين كضحايا عشوائيين** لان المتشددين يرون فى ذلك انتقاما من كل العرب . ولكن بعض الخبراء يحذرون من أن المتشددين قد يستهدفون كذلك رجال الشرطة الفلسطينية وربما القيادات الفلسطينية . ومن ناحية أخرى ، فإن الغالبية ترى أن احتمال اغتيال شخصية يهودية بارزة أمر مستبعد. وفى مزرعة **ايتزار** حيث يسكن **بوسيه** يفرق المستوطنون هناك بين جولد شتاين وعامير. ويقول بوسيه «لن أقول إن الناس هنا شعروا بالحزن لمصرع رابين. رابين أعطى الأسلحة للأعداء وكان يقول إنه لا يهتم بنا . ولكننى شعرت بصدمة عميقة أن يهوديا قتل يهوديا آخر».

وعلى النقيض من ذلك ، فإن المستوطنين ينظرون إلى **جولد شتاين** على أنه بطل . ويعتقد **بوسيه** مثل غالبية المتشددين أن الفلسطينيين فى الخليل كان لديهم مخزن كبير من الفئوس والسكاكين فى الحرم الابراهيمى وكانوا ينوون القيام بمذبحة ضد اليهود المقيمين في المدينة . ويدعى هؤلاء ان **جولد شتاين** منع وقوع المذبحة . «لقد قام بإنقاذ حياة اليهود. وحينما تكون هناك حرب ، يتم قتل أناس أبرياء ، ذلك إذا كان هناك أناس أبرياء بينهم».

وما قام به جولدشتاين يزيد من الشعور باحتمال القيام باعتداء على أحد الاماكن المقدسة ، وذلك كطريقة للتعبير عن الامعان فى الثأر من العرب والمسلمين . وإذا كان هناك من هدف ذو أهمية فائقة للمسلمين واليهود فلن يكون أفضل من **قبة الصخرة (المسجد الأقصى)** وفى منشور بثته«**حركة أبناء أرض إسرائيل والهيكل المخلصين»** أعادت التذكير بقرب الخلاص والذى لن يتم الا ببناء الهيكل الثالث والذى يعتقد المتشددون أنه يقع أسفل قبة الصخرة.

أجهزة الأمن الإسرائيلية من ناحيتها تتعامل بجدية مع التهديدات بمحاولة الهجوم على المسجد الأقصى وقبة الصخرة حيث تم زيادة الاجراءات الأمنية هناك.

ويرى الخبراء الأمنيون أن القيام بالهجوم على هذه الأماكن سيمثل أقصى ما تتمنى هذه الجماعات المتشددة القيام به من أعمال الارهاب ويقول **ايدو ايزرا** عضو الكنيست عن حزب الليكود ونائب الرئيس السابق للشين بيت أن مثل هذا الهجوم لن يؤدى فقط إلى

رد فعل فلسطيني ولكن إلى رد فعل إسلامي عالمي ومظاهرات جارفة ومحاولات للقيام بعمليات إرهابية.

وإذا انتقلنا لتقييم نجاح أجهزة الأمن في السيطرة على جماعات الارهاب اليهودية ، فاننا سنجد أن سجلها تملأه الثقوب فلقد استغرقت هذه الاجهزة أربع سنوات في مطلع الثمانينات للكشف عن أعضاء الجماعات اليهودية السرية التي قامت بعدة هجمات ثأرية ضد العرب لإفشال الانسحاب من سيناء . وحينما قام **جولد شتاين** بمذبحته في الخليل قال زعيم حزب العمل **ايهود باراك** والذي كان رئيس أركان الجيش في ذلك الوقت أن هذا العمل «يشبه البرق في يوم صاف» .وحينما نجح عامير في قتل رابين ، اتضح أن أجهزة الأمن كانت مهتمة أكثر بالبحث في احتمالات قيام شخص عربي باغتيال رئيس الوزراء السابق.

ولكن التقارير الأخيرة ذكرت أن تلك الاجهزة زادت من جهودها لاختراق دوائر المتطرفين. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الخبراء يقولون إن الجماعات المتشددة قد اصبحت أكثر حرصا وصعوبة في الاختراق.

وما يزيد الأمر سوءا من يقومون بالاعمال الارهابية اليهودية لا يكونون بالضرورة من سكان المستوطنات حيث تتركز جهود أجهزة الأمن مثلما كان الحال مع ايجال عامير الذى كان يقيم مع أسرته في مدينة هيرتزيليا وكذلك أحد المستوطنين الذي تم احتجازه أخيرا بتهمة محاولة تخريب مأذنة مسجد كان يسكن في مدينة صفد.

كما أن الاجهزة القائمة على تطبيق القانون تخضع للضغوط السياسية . وإثر اضطرابات عنيفة شهدتها مدينة الخليل عقد كبار المسئولين عن الادعاء (النيابة) اجتماعا في سبتمبر الماضي لمراجعة الاجراءات القانونية المتحدة لمحاسبة اليهود المقيمين في الأراضي (المحتلة) . وأدى ذلك الاجتماع إلى احتجاجات فورية من مؤيدي المستوطنين داخل الحكومة . واعترض وزير النقل **شاؤول ياهالوم** قائلا« اجراءات خاصة ضد اليهود؟ ليس تحت أي ظرف من الظروف »كمان اليهود الذين تتم ادانتهم بالعنف أو التحريض يتم الافراج عنهم سريعا وبشكل متكرر . وأخيرا تم الافراج عن **تاتيانا سوسكن** التي رسمت الكاريكاتير الذي صور نبي الإسلام محمد على أنه خنزير وكذلك مستوطن آخر ألقى براد شاى ساخناً في وجه أحد أعضاء الكنيست من حزب العمل.

ونذكر نحن في اليسار الإفراج عن أحد المستوطنين في شهر سبتمبر الماضي رغم أن الطب الشرعي أثبتت أن رصاصة انطلقت من مدفعه الرشاش قتلت شاباً فلسطينياً عمره ١٥ عاما كان يسير في الشارع مع مجموعه من زملائه بعد انتهاء اليوم الدراسي).

> **مستوطن «متشدد»: «في حالة الحرب يقتل أناس أبرياء .. هذا إذا كان بينهم أبرياء في الاساس (الفلسطينيون)»**

ودليل آخر على الليونة التي يتعامل بها السياسيون مع المتشددين بقاء قبر باروخ **جولد شتاين** في مكانه كمزار في مستعمرة كريات أربع وترددت حكومة العمل وحكومة الليكود في إزالته. ويقول **سبريتزاك** استاذ العلوم السياسية أنه لا يشعر أن «وزير الشرطة يتعامل بقسوة مع المتشددين أو أن قوات الشرطة في كريات أربع والخليل يتصرفون بطريقة تختلف عما هو عليه النظام بشكل عام». ويضيف **سبريتزاك** «ان المستوطنين لديهم خطوط هاتف تصل سريعا إلى مؤيديهم في الحكومة والكنيست»».

وإذا كانت المشاعر ساخنة بالفعل بين المستوطنين فإن احتمال قيام **نتنياهو** بسحب قواته من المزيد من أراضي الضفة الغربية والذي من شأنه أن يحول عشرين مستوطنة يهودية إلى جيوب معزولة داخل الأرضي التي يسيطر عليها الفلسطينيون فان ذلك يكفي لاشعال الحرائق ، خاصة في حالة قيام فلسطينيين بدورهم بالهجوم على هذه المستوطنات.

ويرى **جيلون** نائب رئيس الشين بيت السابق أنه كلما تحقق تقدم في مسيرة السلام أو علامات تدل على حدوث تقدم يعود المتشددون إلى الظهور على الجانبين».

ويحذر عضو الحزب الوطني الديني «**هانان بورات** من «أن التوتر سيزيد وستكون هناك مظاهرات واسعة و الكلمات ستكون أكثر قسوة وآمل ألا يؤدي ذلك إلى العنف».

أما في **مزرعة ايتزار** فإن المستوطنين قد بدأوا بالفعل في تحضير أنفسهم ذهنياً للمعركة القادمة. ويقول بوسيه«**دعونا نضع أوراقنا على الطاولة .نحن نريد كل أرض إسرائيل والعرب يريدون كل الأرض. إنها الحرب**».

الحريق القادم من اليمين

العنف الذي يقوم به المتطرفون اليهود استمر بلا توقف على مدى العقدين الماضيين:

* ٨٠- ١٩٨٤ : ٢٧ عضواً من جماعة يهودية سرية تقوم بتفخيخ سيارات العمد الفلسطينيين في الضفة الغربية مما أدى لاعاقة اثنين منهم وإصابة أحد الاسرائيليين بالعمى .كما قاموا بمهاجمة جامعة الخليل الاسلامية وقتلوا ثلاثة طلاب وجرحوا ٣٣ ووضعوا متفجرات في الباصات العربية وخططوا لتفجير المقدسات الاسلامية في الحرم القدسي الشريف.

* **الان جودمان** : يهودي مولود في الولايات المتحدة قام بقتل اثنين من العرب بعد أن فتح نيران مدفعه الرشاش على المصلين في الحرم المقدس.

* يوناه أفروشمي: قامت بالقاء قنبلة على مظاهرة لحركة السلام الآن عام ١٩٨٣ مما أدى لمقتل أحد المشاركين اليهود).

* ديفيد بن شيمول: قام باطلاق صاروخ مضاد للدبابات على باص في القدس عام ١٩٨٤، مما أدى لمقتل شخص وإصابة عشرة.

* نيرافروني وايبي فانونو: قاموا بقتل عربي في محطة للبنزين عام ١٩٨٤.

*أعضاء عصابة ليفتا: حاولوا تفجير الحرم القدسي ولكن أمسكهم أحد الحرس.

* تلاميذ من الكنيس الموجود في قبر سيدنا يوسف في نابلس قاموا باثارة الاضطرابات في قرية كفر حارث العربية عام ١٩٨٩ وقتلوا طفلة ودمروا الممتلكات.

* أمي بوبر: قتل سبعة فلسطينيين في نقطة لتجمع العمال بالقرب من مدينة ريشون ليتزيون عام ١٩٩٠.

* أربعة من الشباب من أعضاء حركة كاهانا خاي ألقوا قنبلة في البلدة القديمة في القدس مما أدى لمصرع شخص عربي .

* يورام شولنيك: قام بقتل أحد الفلسطينيين وهو معصوب العينين بعد قيامه بطعن مستوطن عام ١٩٩٣.

* باروخ جولدشتاين : قتل ٢٩ فلسطينيا وجرح ١٢٥ أثناء قيامهم بالصلاة في الحرم الابراهيمي في الخليل.

* إيجال عامير: اغتال رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحق رابين في ٤ نوفمبر ١٩٩٥.



حلقة تلفزيونية فى قناة فضائية تثير ضجيجاً عاليا فى الأردن..



الملك حسين.. والامير الحسن

رسالة عمان

صلاح يوسف

لم يكن الأردن في حاجة إلى هجوم عليه وعلى قيادته وعلى دوره منذ إنشائه في العام ١٩٢٢ فى برنامج تلفزيونى تبثه فضائية شهيرة مثل محطة الجزيرة ذات التمويل القطرى حتى يقف متصديا للدفاع عن نفسه **.فقد اعتبر الأردن نفسه دوما «مستهدفا» ، مما جعله على الدوام فى موقف الدفاع عن النفس أمام الهجمات** .وما بثته القناة الفضائية الشهيرة لم يكن أكثر من تكرار لمقولات طالما وجهت إلى الأردن بغض النظر عن صحتها . وإذا اعتبرنا ما ورد فى محطة الجزيرة هجوما منسقا ومخططا له وهجمة أخرى فى سلسلة هجمات تستهدف الأردن ، وهو رأى عبر عنه عدد من كبار المسئولين الاردنيين فإن هذه الهجمة حتما لن تكون الأخيرة.

ففى اليوم الثانى لبث هذه الحلقة من برنامج «**الاتجاه المعاكس**» شن الاردن حملة مضادة بدأها رئيس الوزراء الدكتور **فايز الطراونة** الذى اتهم سوريا بأنها وراء هذه الهجمة التى يتعرض لها الاردن. وكذب الاعلامى **ناصر جودة** الاتهامات وأعرب عن أسفه لما جاء فى الحلقة التلفزيونية. وسارع المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر **اياد القطان** باتخاذ قرار باغلاق مكاتب محطة الجزيرة في عمان ، وطالب رسميون كثيرون المحطة بالاعتذار عما ورد فيها.

وكان اتهام سوريا الذى ردده كثير من الكتاب والصحفيين والرسميين الاردنيين قائما على أن الباحث الذى صب هجومه على الاردن سوري الجنسية .ولم يلتفت الكثيرون إلى أنه مقيم فى السويد كلاجئ سياسى وليس فى سوريا . وأن معد البرنامج ومقدمه الدكتور **فيصل القاسم** سورى أيضا على الرغم من أنه فلسطيني. **ولدى سؤال الأخير عن الحلقة وما جاء فيها كان رده إن المناظرة بين الباحث السوري محمد خليفة وبين الدكتور كامل أبو جابر وزير الخارجية الأسبق كانت عادلة تماما وأن حضور ممثل للأردن على هذا المستوى فى الحلقة كان ضمانا للنزاهة** ،حيث كانت هناك إمكانية لعرض وجهة النظر الاردنية فى البرنامج والرد على كل ما قاله الباحث السورى.

فعل سورى

الجديد هذه المرة إذن هو اعتبار الاردن أن ما جاء فى البرنامج التلفزيونى الذى بثته المحطة الفضائية إنما كان فعلا سوريا مخططا له، وجزءا من حملة تقودها سوريا ضد الاردن الذى وصلت علاقته مع جارته الشمالية إلى أدنى مستوياتها ، ربما منذ العام ١٩٧٠.

كان موضوع البرنامج التلفزيونى المثير للجدل **اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية** بعد أربعة أعوام على توقيعها . وقد شارك فى هذا النقاش الباحث **محمد خليفة** ،وهو سورى يقيم فى السويد لخلاف بينه وبين النظام الحاكم فى بلاده ، والدكتور **كامل أبو جابر**، الذى كان عميدا للدبلوماسية الاردنية يوم توقيع اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية فى العام ١٩٩٤ فى وادى عربة، فضلا عن مقدم البرنامج الدكتور **فيصل القاسم** وهو فلسطينى يعيش فى سوريا وليس سوريا كما اعترض كثيرون.

وكان يمكن للأمور أن تكون عادية فى برنامج تقوم فكرته الأساسية على الاثارة ..

لكن ما أعطى الأمر ابعاداً أخرى جديدة جعلت **من البرنامج ومقدمه وما قيل فيه قضية القضايا في الأردن ،أنه جاء في أعقاب الأزمة التي نشبت في شهر سبتمبر الماضي بين سوريا وتركيا على خلفية دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني . وخلال هذه الازمة ، وقف الاردن على الحياد**، على غير ما افترضت سوريا من ضرورة وقوف الأردن كبلد عربي إلى جانب شقيقتها العربية من دون قيد أو شرط.

وقبل تلك الازمة بنحو شهر كانت الصحافة العالمية قد نسبت إلى وزير الدفاع السوري **مصطفى طلاس** تصريحات يهاجم فيها الاردن ودوره في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي قال فيها **أن الأردن منع الجيش السعودي من المشاركة فيها ،كما أعيد في الأردن نشر تصريحات لطلاس** نفسه اتهم فيها العشائر الأردنية بالانسياق نحو التطبيع مع إسرائيل ، وهو ما أثار عاصفة ضده من جانب العشائر الاردنية التي سارعت إلى نشر اعلانات في الصحف الاردنية تهاجم فيها **طلاس** . ولم يشفع لطلاس ما أعلن من أن ما جاء على لسانه قد أسئ فهمه بسبب خطأ مطبعي في تصريحاته.

وخلاصة القول أن العلاقات السورية الأردنية أصبحت في أسوأ مراحلها منذ ١٩٧٠ كما ذكرنا ، برغم أنه قد مضى وقت في أواسط السبعينيات كانت فيه العلاقة بين البلدين العربيين على أحسن ما يرام حتى وصلت حد دمج مركزي الحدود بين البلدين في مركز واحد.

غير أن العلاقة عادت إلى التوتر في مطلع الثمانينات حين اتخذ الاردن وسوريا موقفين متباينين من الحرب العراقية الايرانية ، فوقف الأردن إلى جانب العراق بقوة وحماسة ووقفت سوريا إلى جانب إيران . وكان مما فاقم الأمور **تصعيد الاخوان المسلمين السوريين عملهم المسلح ضد النظام، ولجوء أعداد كبيرة منهم إلى الاردن هربا من مجابهة النظام السوري لعنفهم بعنف أكبر.**

غير أن العلاقات بين البلدين عادت إلى الانفراج في أواسط الثمانينات **وبقيت على درجة مقبولة من الهدوء حتى العام ١٩٩٤ حين وقع الأردن اتفاق السلام مع اسرائيل في وادي عربة** في شهر أكتوبر من ذلك العام . عندها بدأت سوريا في تقليص علاقاتها مع الأردن إلى أدنى حد ممكن حتى أنها لم تعين سفيرا سوريا في عمان بدلا من السفير الذي غادر الاردن في العام ١٩٩٤.

وزاد من توتير العلاقات الاردنية السورية تحسن العلاقات الاردنية مع تركيا التي قامت هي الأخرى بتوثيق علاقاتها مع اسرائيل والتضييق على سوريا في مجال المياة. فرأت سوريا في التقارب الأردني مع تركيا من جهة ومع إسرائيل من جهة أخرى دخولا غير معلن في ما تسميه سوريا **«الحلف الاسرائيلي التركي الاردني»** وخاصة بعد أن شارك الاردن الدولتين المذكورتين في مناورة بحرية رأت فيها سوريا تهديدا لها، مما **يعني أن الاردن قد تحول في نظرها إلى حليف لعدويه اللدودين.**

وجهة نظر الاردن

وجهة النظر الاردنية تقوم على أن السلام الذي أبرمه الأردن مع إسرائيل كان في **إطار خيار عربي للسلام مع إسرائيل وسوريا غير مستثناة منه . وأن علاقة الأردن الجيدة مع** إسرائيل ومع تركيا يمكن استخدامها للتوسط لديهما إن لم يكن للضغط عليهما حين تشتد الخلافات بينهما وبين أي بلد عربي بمن في ذلك سوريا . ومن ثم جاء ترحيب الأردن بالوساطة المصرية بين تركيا وسوريا والتي نجحت في نزع فتيل الازمة بين البلدين.

أما المناورات البحرية المشار إليها فيقول الأردن أن مشاركته فيها كانت رمزية من خلال ضابط واحد وأن هذه المناورات التي جرت مقابل الشواطئ الاسرائيلية كانت للتدريب على عمليات الانقاذ ولم تكن مناورات عسكرية بحرية.

وبغض النظر عن مدى وجاهة الرأي الأردني وقوة منطقة فإنها تشكل حجر الزاوية في السياسة الاردنية في الوقت الراهن **وهي سياسة غير قابلة للمراجعة أو لمجرد المناقشة بالنسبة للنظام الاردني**. ومن هنا جاء رد الفعل العنيف على ما أدلى به وزير الدفاع السوري ،وعلى ما جاء في حلقة تلفزيونية بثتها قناة فضائية كان يمن له أن تمر مرور الكرام دون أن تثير كل هذا الضجيج.

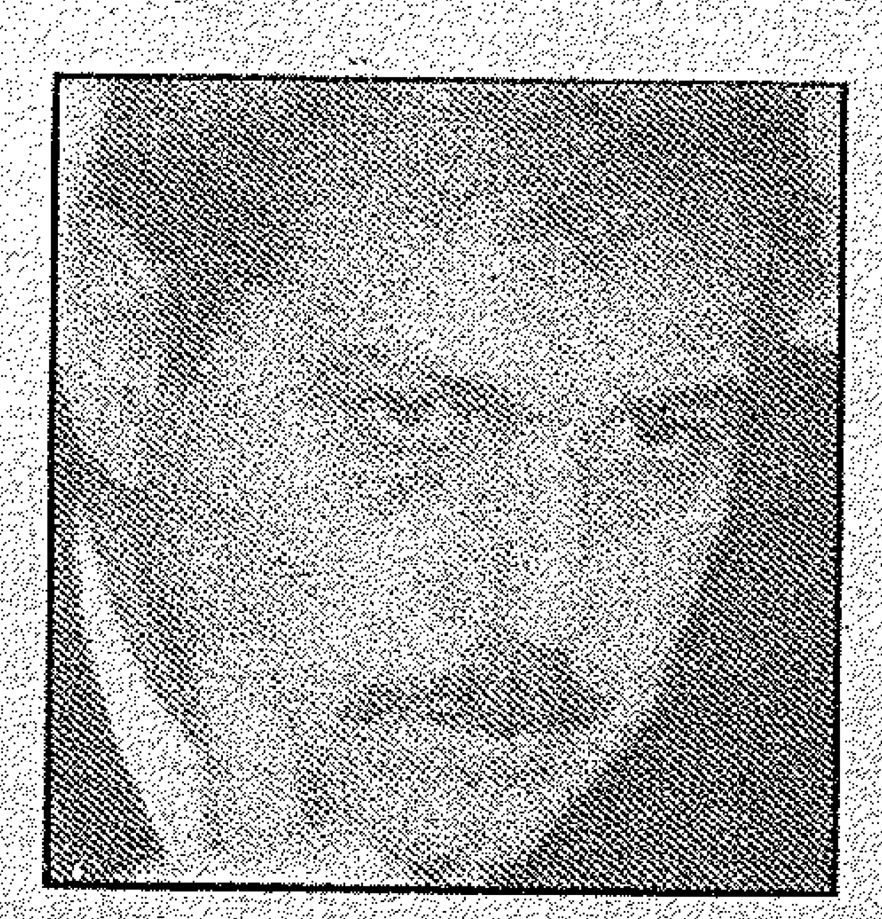
وإن كان رد الفعل العنيف ضد تصريحات العميد طلاس مبررا ، فإن العنف الذي ووجهت به الحلقة التلفزيونية ومعدها والمتحدث فيها لا يتناسب اطلاقا مع ما يمكن أن يقال في برنامج تلفزيوني من شخص وصف نفسه أنه باحث وليس أكثر ، فهو لا يمثل رأي دولة أو تنظيم أو حزب أو فصيل.

ولقد امتلأت الصحف الأردنية جميعا بالتعليقات والتعقيبات والردود على ما جاء في الحلقة المذكورة. كما تحولت إلى حدث المدينة حقا .أما أعنف رد فعل فقد جاء من جانب دائرة المطبوعات والنشر التي اتخذت كما ذكرنا قرارا باغلاق مكاتب محطة الجزيرة الفضائية في العاصمة الأردنية.

وبالطبع فإن **مثل هذه الخطوة لم ترق لكثيرين رأوا فيها مبالغة في رد الفعل على ما جاء في برنامج تلفزيوني إشكالي** وعودة إلى أيام الخمسينات والستينات ، فيما طالب ممثلون عن أحزاب المعارضة الأردنية باللجوء إلى لغة الحوار الهادئ بدلا من لغة التخوين والاتهام والادانة التي كانت سائدة في مراحل سابقة يفترض أن تكون الشعوب والحكومات العربية قد تجاوزتها منذ زمن.



قائد البحرية الاردنية على سفينة حربية تركية.. يراقب المناورات الاسرائيلية التركية



فايز الطروانة

المؤتمر التحضيرى للمسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف



فريدة النقاش

رسالة مونتريال

خبز وورود.. ضد الفقر والعنف

*** تضرب الرأسمالية المتوحشة وسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وتخفيض الخدمات الاجتماعية لا شعوب الجنوب وحدها وإنما أيضا القوى العاملة والمهمشة فى الشمال خاصة النساء الفقيرات.**

*** يتجاوز العنف الواقع على النساء فى البلدان الفقيرة كل تصور ، لكنه عنف مسكوت عنه ومغطى وقلما تحظى الضحايا بالاعتراف بينما يقع العنف الرمزى فى أوروبا وأمريكا ضد الجنسيين المثليين من الرجال والنساء فتنشأ المنظمات للدفاع عنهم لتكون هذه نقطة افتراق جوهرية بين عالمين .**

ما هى أفقر دولة فى العالم؟

أطلقت السؤال امرأة **من موزمبيق** ، وصمتت قليلا متوقعة أن ترد عليها امرأة افريقية أو أسيوية لتقول إحداهما إنها بلدى ، ولتكن بنجلاديش أو النيجر على سبيل المثال.

لكن جاءت المفاجأة حين انطلقت امرأة انجليزية مهاجرة إلى كندا لتقول إن أفقر بلد هى العالم هى الولايات المتحدة الأمريكية . ضحكنا جميعا لظننا أنها تسخر.. ولكن ملامحها الجدية نبهتنا إلى أنها كانت تعنى ما تقول.

حدث ذلك يوم افتتاح أعمال **المؤتمر التحضيرى للمسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف** فى مونتريال عاصمة كيبيك فى كندا مساء ١٦ أكتوبر أى قبل سنتين بالتمام والكمال على قيام المسيرة الكبرى سنة ٢٠٠٠.

شاركت فى الأعمال التحضيرية **وفود من سبع وستين دولة ومندوبات لعشرين منظمة عالمية.**

وقد أطلق الفكرة وبدأ تنفيذها على نطاق محلى **اتحاد نساء «كيبيك» فى مونتريال ،** وهو منظمة كبيرة تضم ١٣٠ جمعية ومنظمة مع ٧٠٠ شخصية عامة.

جاء هؤلاء جميعا للمشاركة فى التحضير لأعمال المسيرة العالمية المزمع عقدها فيما بين ٨ مارس و١٧ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ لتقدم مطالب النساء إلى المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية حول **الفقر والعنف** فى كل مكان.

وكنا نظن نحن النساء القادمات من بلدان العالم الثالث أن الفقر يخصنا نحن فقط؟ صحيح نحن نعرف أن مجتمعات الشمال تعانى من ظواهر عنف منظم ومتصاعد، وأن بها نوعا من الفقر، فإذ بنا نجد أن **الفقر قد طال أسرا حتى من الطبقة الوسطى الصغيرة فى بلدان الشمال لا فحسب الطبقة العاملة والمهمشين والمهاجرين من جنوب العالم،** وأن بعض المدارس والبلديات فى إقليم « كيبيك » الكندى شديد الغنى قررت أن تقدم للأطفال وجبة فى الصباح لأنهم يأتون إلى المدرسة دون أن يأكلوا ،وكثيرا ما يستغرق الأطفال فى النوم أثناء الفصل الدراسى، ويعجزون حتى إذا استيقظوا عن الاستيعاب، فالبرد شديد ويحتاج إلى طاقة متجددة لا يملكها هؤلاء الأطفال الذين لا يأكلون كفايتهم، خاصة فى الأسبوع الأخير من الشهر حين تكون ميزانية الأسرة قد استنفدت.

بلا مأوى

وفى كل شوارع **مونتريال**- وهى واحدة من مدن العالم الجميلة الواسعة والآمنة- يلقاك المشردون الذين يطلبون عونا لأنهم بلا مأوى ولا موارد ، وذلك بعد أن طردوا من مساكنهم حين عجزوا عن دفع الايجار أو فقدوا أعمالهم ويموت بعضهم متجمدا فى الشتاء القارس بسبب التشرد ،وكثيرا ما تخرج شاحنات ترسلها البلديات إلى الشوارع لتلتقط هؤلاء المعرضين للموت ، وقد فتحت ملاجئ عديدة لاستقبالهم، ونشطت جماعات

النساء الواعيات والتقدميات وذوات الحس الإنسانى العالى لإنشاء المطابخ الجماعية التى تقدم وجبات ساخنة ومغذية للفقراء والمهاجرين والمشردين والمطرودين من العمل والنساء العائلات لأسر. وهى تقدم هذه الوجبات بسعر التكلفة مع هامش ربح محدود جدا لدفع أجور العاملين، لأن أحد أهداف إنشاء هذه المطابخ الجماعية هو خلق فرص عمل فى ظل البطالة المتفاقمة.

ولابد من أن نسجل هنا أن الاعانة الحكومية للعاطلين عن العمل هى ٨٠٠ (ثمانمائة) دولار كندى شهريا تدفع الأسرة ما يزيد على نصفها من أجل إيجار المنزل فى حى فقير.

أعرف أن الكثيرين فى البلاد الفقيرة سوف يعلقون ساخرين: يا **ليتنا كنا فقراء لنحصل على مثل هذه الاعانة الضخمة؟** ولكن واقع الأمر أنها لا تكفى لكى يبقى الانسان على قيد الحياة متماسكا ومعافى.

ويمكننا أن نتذكر فى هذا الصدد قضية المهاجر المصرى إلى كندا الذى قام قبل عامين بقتل زوجته وخمسة من بناته ونجت بنتان حين هربتا وحاول هو قتل نفسه ولم يفلح. وقد هزت الجريمة كلاً من مصر وكندا وخاصة مجتمع المهاجرين فى«مونتريال» والمصريين الراغبين فى الهجرة إلى هذه البلاد الغنية التى استقبلت بالفعل مهاجرين من ثمانين دولة.

كان الرجل قد أفلس، وأخذ يتقاضى إعانات حكومية ولم يجد عملا وملأه الرعب من أن تتحول بناته إلى داعرات لأن الإعانات الحكومية لم تسد حاجاتهم وإن أبقتهم أحياء.

يحدث هذا فى كندا التى هى واحدة من أغنى دول العالم قليلة السكان (٣٠ مليون نسمة)، وإحدى الدول السبع الكبرى التى تتحكم فى الاقتصاد العالمى وتسيره عن طريق المؤسسات المالية الدولية والشركات عابرة القارات وطبقا لمصالح الأثرياء ورجال المال فيها.

من هنا كانت المطالب التى توافقت عليها النساء لإزالة الفقر من على هذا الكوكب، وتعبئة الرأى العام المحلى والاقليمى والعالمى للدفاع عنها فى كل الساحات والمحافل وإقامة المسيرات التى كانت عند بدايتها قد أطلقت شعار **الخبز والورود** عام ١٩٩٥ فى مونتريال، وكان **اتحاد نساء كيبيك** قد بلور بعضها كمقترحات دارت حولها نقاشات واسعة لمدة يومين فى ورش عمل بالانجليزية والفرنسية والأسبانية، وقد ساهمت فيها بفعالية كبيرة نساء من آسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية والوطن العربى، وكانت هذه المطالب موضع اتفاق واسع.

وقد طالبت المشاركات حكومات العالم كافة بخلق إطار قانونى واضح المعالم يستهدف استئصال الفقر، وتنفيذ **برامج وطنية لمحاربته مع التركيز بشكل خاص على فقر النساء اللاتى يشكلن ٧٠٪ من فقراء العالم**. وحتى تتمكن جماهير النساء من الدفاع عن حقوقهن ومصالحهن فلابد من أن تنفتح أمامهن أبواب الانضمام إلى النقابات والجمعيات حتى ينظمن قواهن المشتركة ضمن الجماهير الفقيرة عامة، ويمارسن أشكال التضامن بصورة فعالة ليحصلن على عمل كريم، وسكن لائق ومياه نظيفة، وتعليم ورعاية صحية وغذاء كاف. على أن تكون كل هذه الاجراءات الحكومية قابلة للقياس، ومتوائمة مع جدول الفقر البشرى فى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة١٩٩٧.

كذلك تدعو الوثيقة كل الحكومات لتحصيل **ضريبة على معاملات البورصة على أن يوضع عائد هذه الضريبة فى صندوق للتنمية الاجتماعية تجرى إدارته ديموقراطيا مع تمثيل عادل للرجال والنساء على قدم المساواة فى إدارته وأن يحصل الفقراء من الرجال والنساء فى العالم على معاملة** تفضيلية.

إسقاط الديون

ولعل أخطر وأهم مطلب تضمنته هذه الوثيقة التى من المنتظر أن يوقع عليها ملايين النساء والرجال وتقدم لمئات الجهات المتنفذة أن يكون مطلب إلغاء ديون العالم الثالث كلها فى المدى القريب.

أما الإجراء الآنى والعاجل حول هذه القضية فقد تمحور حول **ضرورة إلغاء ديون أفقر ٥٣ دولة فى العالم** على أن تنشأ آلية يرعاها المجتمع الدولى كله لمراقبة عملية إلغاء الديون، والتأكد من أن الأموال الناتجة عن هذا الإلغاء للديون وفوائدها سوف يجرى **استثمارها فى برامج لإستئصال الفقر وتطوير مستوى معيشة الفئات**



فريدة النقاش و أمل محمود و جيهان وفد مصر فى المؤتمر التحضيرى

والطبقات التى أصابتها برامج التكيف الهيكلى فى مقتل وغالبيتها من النساء.

والجديد فى هذا الصدد أن نساء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد غيرن الفقرة المقترحة حول سياسات التكيف الهيكلى وطالبن بالغاء هذه السياسات وإتاحة الفرص لبلدان العالم الثالث لاتباع السياسات التى تكفل الرفاهية لشعوبها وكان التغيير جذريا تماما فى صياغة القضية برمتها.

أما القضية الأخرى التى لا تقل أهمية فهى المطالبة بإلزام الدول ب**إتخاذ إجراءات لمقاومة الفساد عبر المحاسبة والشفافية والديمقراطية والرقابة الشعبية الفعالة**، ومرة أخرى جرى إدخال هذا المطلب من قبل نساء إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اللاتى عانت بلدانهن فى ظل القيود الواسعة على الديمقراطية فى فترات كثيرة من تاريخها من انتشار الفساد على نطاق واسع، ولعل أبرز نماذج هذا الفساد أن يكون«**ماركوس**» رئيس الفيلبين السابق وزوجته، ولم يكن غريبا أن تكون مندوبة الفيلبين من أعلى المشاركات صوتا فى المطالبة بوضع حد للفساد وخلق آلية دولية لمراقبته، ثم هناك فساد «**موبوتو سيسيسيكو**» فى الكونغو الذى مات وفى حسابه البنكى فى الخارج ستة مليارات من الدولارات، و«**سوهارتو**» فى أندونيسيا الذى أطاحت به انتفاضة شعبية هائلة بعد أن استولى هو وأسرته على جزء هائل من ثروات البلاد.

كما تدعو الوثيقة إلى تنفيذ الاتفاق المبدئى بين الدول المانحة والدول التى تتلقى المساعدات من المعونات الدولية ليجرى بمقتضاها تخصيص ٢٠٪ من المنحة للتنمية الاجتماعية، وفى المقابل تخصص الدول التى تتلقى المساعدات ٢٠ ٪ من إجمالى إنفاقها للبرامج الاجتماعية.

وتنشأ منظمة سياسية عالمية تمثل فيها جميع البلدان على قدم المساواة وبصورة ديمقراطية تماما، وأن يكون تمثيل النساء مساويا لتمثيل الرجال فيها، وأن تتوفر لهذه المنظمة قدرة حقيقية على اتخاذ القرار وسلطة لتنفيذه بحيث تستطيع أن تخلق نظاما اقتصاديا عالميا ينهض على العدل والمشاركة ويلعب التضامن بين الشعوب فيه دوراً أساسيا.

ومن أجل تنفيذ مثل هذا البرنامج فإن مجموعة من الاجراءات الفورية تبقى ضرورية وعلى رأسها:

- **إنشاء مجلس أمن اقتصادى ومالى** يكون مسئولا عن تحديد القواعد لنظام مالى عالمى قائم على المساواة والتوزيع العادل لثروات الكوكب بين البلدان جميعاً مع تركيز خاص على تطوير مستوى معيشة شعوب العالم على أسس من العدالة الاجتماعية والمساواة وأن توجه برامج خاصة للنساء اللاتى هن الأفقر والأقل تعليما وتدريبا فضلا عن أنهن يشكلن ما يزيد على نصف سكان العالم.

ومرة أخرى لابد من مراعاة تمثيل متكافئ للرجال والنساء على قدم المساواة فى هذا المجلس.

-وتدعو الوثيقة لأن يخضع التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات لمعايير حقوق الانسان الأساسية جماعية كانت أو فردية ، أى أن التجارة يجب أن تخضع لحقوق الانسان وليس العكس كما هو حادث الآن.

-كذلك تدعو إلى **إعلان الحسابات البنكية وإلغاء سريتها** وهو مطلب يرتبط أيضا إرتباطا وثيقا **بفساد غالبية النظم الاستبدادية فى العالم الثالث عشائرية** كانت أو قبائلية أو ملكية أو جمهورية ، لأن هذه النظم استفادت إلى أقصى درجة من نظام سرية الحسابات فى البنوك لتحافظ على الثروات التى نهبتها من بلادها وأودعتها فى حسابات سرية فى بنوك الغرب عامة وسويسرا على نحو خاص.

شاركت كل وفود افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية (لم يكن هناك وفد إسرائيلى) فى مناقشة الوثيقة التى تحولت بنودها من نداءات شبه إصلاحية وإن كانت قوية إلى مطالب جذرية . مثل وقف برامج التحرر الاقتصادى المسماة بالتكيف الهيكلى، والتى ألحقت أضرارا بالغة بالفقراء على امتداد العالم، وتسببت فى انتشار الجهل والمرض والبطالة بسبب إصرار البنك الدولى على سياسة استرداد التكاليف فى الصحة والتعليم والسكن وقطع الاعانات عن العاطلين والمسنين والنساء .

كان عقد هذا اللقاء التحضيرى عملا فذا بكل المقاييس إذ أعدت له بجهد مخلص ود ،وب منظمة غير حكومية-اتحاد نساء كيبيك- لينعقد فى بلد من أغنى بلاد العالم فى الشمال وهى كندا ،وفى اقليم من أغنى أقاليمها وهو كيبيك للوصول إلى توافق بين هذا العدد من الحاضرات ممثلا لمنظمات نسائية وعاملة فى ميدان التنمية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمى ..و هو بحد ذاته وبصرف النظر عن النتائج النهائية رسالة لهؤلاء الذين ينظرون إلى الغرب أو شمال العالم باعتباره كتلة واحدة متجانسة غنية ومعادية لجنوب العالم، ولا يفرقون بين الحكومات والشعوب ، وهو ما أسماه كل من «صادق جلال العظم» و«مهدى عامل» بالاستشراق المعكوس إذ أن مؤسسة الاستشراق فى القرن الماضى والتى كرست جهدها لخدمة الاستعمار قد نظرت إلى الشرق هذه النظرة باعتباره كتلة واحدة متجانسة ساكنة خاملة غارقة فى الخرافات منقادة بالعواطف وذات عقلية مستعصية على تقبل العلم الذى هو أوروبى وغربى بالضرورة.

كذلك فهو إعلان لنا نحن القادمين من جنوب العالم أن **مشكلات مشابهة لتلك التى تعانى منها قد تولدت هناك عن توحش الرأسمالية وإنفلاتها من عقالها بعد هزيمة التجربة الاشتراكية** وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم وعلى الأمم المتحدة. فهناك فى الشمال فقراء وجائعون ومشردون وأطفال يخرجون من المدارس لكن المسائل نسبية.

ولعلنا نفهم فى هذا السياق صيحة المرأة الانجليزية المهاجرة إلى كندا حين قالت إن أمريكا هى أفقر بلد فى العالم، وكانت تعنى أنها وهى أغنى بلد فى العالم قد **تسبب نظام الاستغلال الرأسمالى المتوحش فيها فى طرد ملايين البشر القادرين على العمل. إلى البطالة ،ومئات الآلاف إلى التشرد فى المدن الكبيرة بسبب العجز عن دفع أجور المساكن ،والتمييز الصارخ ضد المهاجرين فى البلدان الأوروبية والأمريكية وإنبعاث النزعات العنصرية والنازية الجديدة والتطرف الدينى.**

إن أمريكا وهى أغنى بلد فى العالم حين تكون مسرحا لمثل هذه الظواهر ،وحين يسمح النظام فيها بأن يكون هناك جائع واحد فإنها تكون **أفقر بلد فى العالم لأن ثراها مجرد من الروح الانسانية ومعاد للبشر.**

كانت الوثيقة التى أصدرها المؤتمر التحضيرى حول الفقر موضوعا للإجماع السهل، على العكس من الوثيقة الأخرى حول العنف التى استغرقت وقتا طويلا فى النقاش ودار حولها جدل واسع خاصة فيما يتعلق بحقوق الجنسين المثليين الذين يختارون العيش مع أقران من نفس الجنس ويعاشرونهم ويريدون من المجتمعات الاعتراف بحقهم فى الاختيار وإلغاء كل أشكال التمييز ضدهم، وهو ما تحفظ عليه العرب والمسلمون والافريقيون.

عنف ضد من؟

لم يرتفع صوت النساء، لم يعل كثيرا ويصبح الخلاف الجذرى حارا وصاخبا حتى أنه هدد بانفجار المؤتمر كله إلا عندما عرضت رئاسة المؤتمر نتائج عمل الورش التى انعقدت على مدار يومين حول العنف ضد المرأة بعد أن تم الاجماع على وثيقة الفقر مع تعديلات جذرية أدخلتها نساء العالم الثالث.

سوف أعرض للوثيقة حول العنف ضد المرأة أولا ثم أحكى لكم بعد ذلك حكاية الانفجار الذى كان وشيكا ، أسبابه وكيف

تجيبته النساء بروح عالية وإحساس راق بالمسئولية والتضامن.

تحمل الوثيقة عنوانا قويا هو : «**من أجل إلغاء كل أشكال العنف ضد المرأة : نطالب ..**» وقد صيغ العنوان على غرار الاتفاقية الدولية لالغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة التى أصدرتها الأمم المتحدة وجرت الاشارة إليها فى أكثر من موضع وفقرة فى كل وثائق المؤتمر..

تبدأ الوثيقة بالقول إنه يتعين على الحكومات التى تدعى الدفاع عن حقوق الإنسان أن تنأى بنفسها عن أى سلطة سياسية كانت أو دينية ، اقتصادية أو ثقافية تفرض وصاية على النساء والفتيات، كما أنه يتعين عليها إدانة أى نظام -أيا كان- ينتهك الحقوق الأساسية لهن.

ويتعين على الحكومات أيضا أن تعترف فى تشريعاتها وقوانينها وأفعالها أن كل أشكال العنف ضد النساء تشكل **إنتهاكا لحقوق الانسان الأساسية كما أنه لا يمكن ولا يجوز تبريرها باسم العادة أو الدين أو التقليد الثقافى.**

وعليه **فإن كل الحكومات مدعوة للاعتراف بحق المرأة فى السيطرة على حياتها ومصيرها وجسدها وصحتها الانجابية وحريتها واختياراتها.**

وعلى الحكومات أن تنهض بانجاز خطط عملية وسياسات وبرامج فعالة تخصص لها ميزانيات ووسائل للتنفيذ لالغاء كل أشكال العنف ضد المرأة.

وتتضمن خطط العمل هذه منع وتجريم العنف المباشر، من خلال رفع الوعى والتعليم العام ومعاقبة وعلاج هؤلاء الذين يمارسون العنف فى آن واحد، وإجراء الأبحاث والوصول إلى إحصائيات تزداد دقة يوما بعد يوم عن العنف الذى يقع على المرأة، مع تقديم يد العون والحماية للضحايا ، **وتنظيم حملات ضد المواد الاعلامية الداعرة التى تتاجر بجسد المرأة وتستغلها**، وتطوير التعليم حتى لا يكون متحيزا جنسيا، ومساعدة النساء الضحايا على الوصول إلى المحاكم الجنائية وتقديم دورات تدريبية للقضاة ورجال الشرطة فى هذا الميدان حتى يحسنوا التعامل مع الضحايا دون استخفاف أو تعال.

دعوة للتصديق

وفى هذا الصدد فإن الأمم المتحدة مدعوة لممارسة كل ألوان الضغوط على الدول الأعضاء لحثها على التصديق- دون تحفظ- على الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق النساء والأطفال وتنفيذ بنودها. وحثها أيضا على احترام الاعلانات العالمية وبخاصة الاعلان العالمى للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لالغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة وإتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز العنصرى ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان، وإعلان الغاء العنف ضد المرأة ، وإعلانى القاهرة وفيينا الصادرين عن المؤتمرين الدوليين للسكان وحقوق الانسان، وإعلان بكين الصادر عن المؤتمر العالمى الرابع للمرأة وبرنامج العمل الخاص به.

وعلى الحكومات خلق الانسجام بين القوانين الوطنية وهذه المنظومة العالمية لحقوق الانسان وأدواتها.

كما أن الحكومات مدعوة لأن تقوم بأقصى سرعة بتوقيع البروتوكولات الخاصة بهذه الاتفاقيات والمواثيق والاعلانات وإنشاء آليات التنفيذ الملائمة وعلى وجه خاص فيما يتعلق باتفاقية الغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وإتفاقية حقوق الطفل ، وأن تسمح فى ذات الوقت للأفراد والجماعات بمقاضاة حكوماتهم.

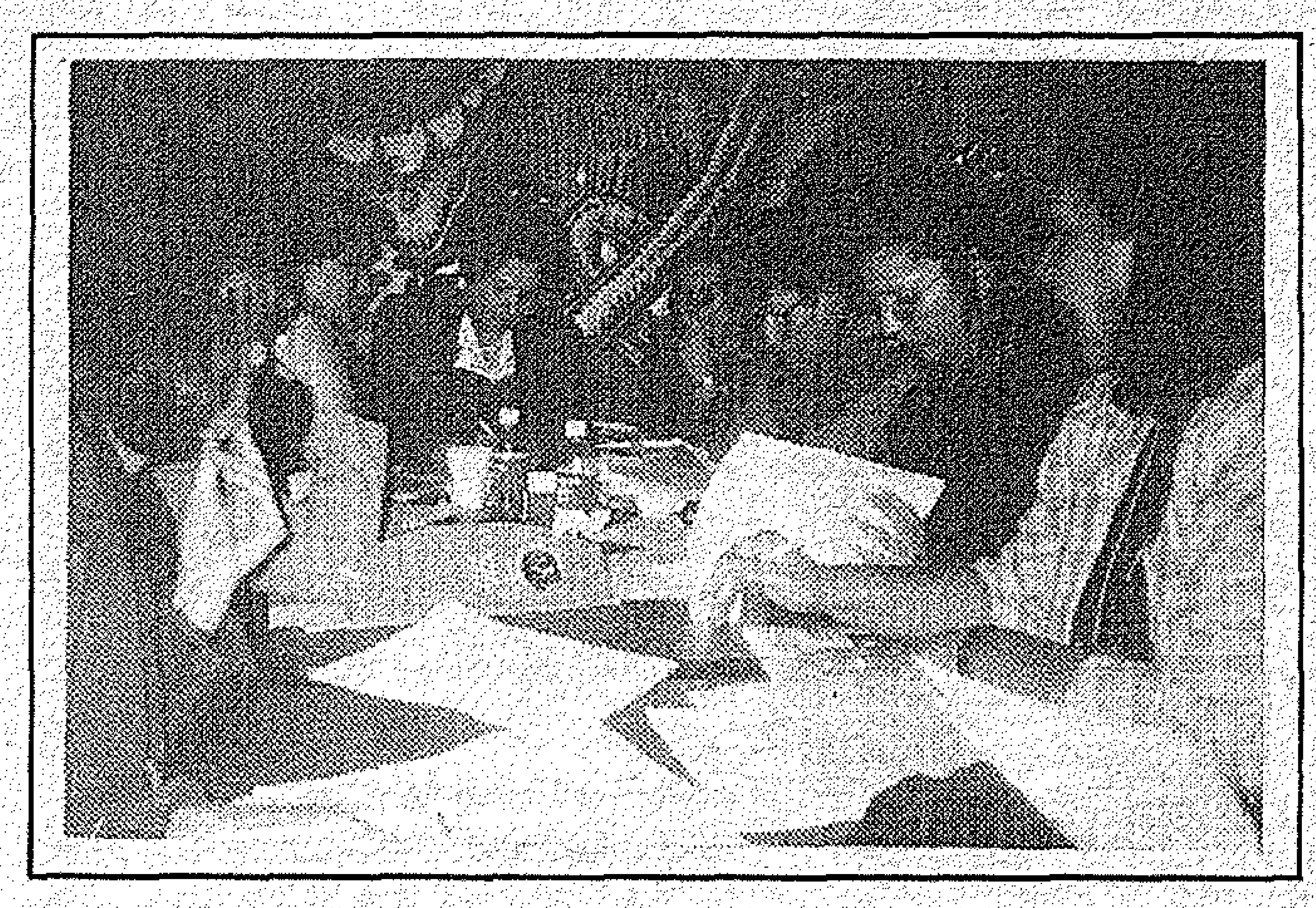
وتمثل هذه البروتوكولات أدوات للضغط العالمى على الحكومات لاجبارها على تنفيذ الحقوق المنصوص عليها فى هذه الاتفاقيات والمواثيق والاعلانات. وفى هذا الصدد لابد من بحث إمكانية معاقبة الحكومات التى لا تقوم بتنفيذ ما تعهدت به من التزامات.

وفى مجال **التضامن مع النساء من ضحايا تجارة الجنس** دعت الوثيقة إلى اعادة النظر فى الاتفاقية الدولية التى صدرت سنة ١٩٤٩ والتى تناهض التجارة فى الأشخاص واستغلال الآخرين فى أعمال الدعارة أو استغلال دعارة الغير، وتدور الفكرة المحورية فى إعادة النظر هذه حول تنفيذ الحكومات للقرارين اللذين أصدرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٦ والمتعلقين بالتجارة فى النساء والفتيات والعنف ضد النساء المهاجرات اللاتى يتعرضن لأشكال معلنة ومخفية من العنف الاضافى.

كما يتعين على الدول أن تخضع لقانون المحكمة الجنائية الدولية وأن تلتزم على نحو خاص بأحكام **النصوص التى تعرف الاغتصاب والايذاء الجنسى باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية** لابد من العمل



اميلى نفاع .. تقود الغناء فى الصورة العليا
وتشارك فى حلقة نقاش فى الصورة السفلى



بكل جدية على وقفها نهائيا.
كما تدعو الوثيقة إلى إلغاء كل أشكال الحصار على الشعوب والدول والتى تفرضها القوى الكبرى خاصة وأن هذا الحصار يؤثر تأثيرا كبيرا على النساء والأطفال ويلحق بهم أذى أكثر مما يلحق بكل الفئات الأخرى.
وتدعو جميع الدول للتوقيع على اتفاقيات لنزع السلاح وتنفيذها خاصة فى مجال الأسلحة النووية والبيولوجية والمبادرة بالتوقيع على الاتفاقية الدولية -ضد الالغام الأرضية.

الجنسيون المثليون

ونأتى الآن إلى الفقرتين الشائكتين واللتين أثارتا جدلا واسعا حول الوثيقة التى لم يستطع الحاضرون الوصول إلى توافق بشأنها كما حدث بشأن الوثيقة الخاصة بالفقر وهما الفقرة الثامنة والحادية عشرة.

تقول الفقرة الثامنة أنه على أساس من مبدأ المساواة بين كل البشر والأشخاص فانه يتعين على الأمم المتحدة والدول المنخرطة فى المجتمع الدولى الاعتراف بأن الميول والاتجاهات الجنسية للانسان لا ينبغى أن تقف عائقا أمام تمتعه وممارسته لكل الحقوق التى نصت عليها الآليات الدولية المختلفة وخاصة الاعلان العالمى لحقوق الانسان ،والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ،والعهد الدولى للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،والاتفاقية الدولية لالغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة.

أما الفقرة الحادية عشرة فتدعو إلى تأمين حق اللجوء للنساء من ضحايا التمييز والعنف الجنسى، وهو الحق الذى أقرته اتفاقية جنيف، وكذلك تأمين هذا الحق نفسه لضحايا التمييز والاضطهاد بسبب ميولهم الجنسية.

وسوف نلاحظ هنا أن الدفاع عن حقوق من يمارسون الجنسية المثلية من النساء والرجال قد صيغ بطريقة هادئة ومبهمة دون أن يسمى الفعل الذى تعتبره كثير من الجماعات بل والمجتمعات منافيا للدين، ولا تعترف بما يقوله بعض العلماء من أن **الاتجاهات الجنسية المثلية سواء بين النساء أو بين الرجال ناتجة عن التكوين البيولوجى وليست اختيارا خاصا شاذا ومنافيا للطبيعة البشرية، أو للطبيعة ذاتها.**

وقد كانت هذه الصياغة المبهمة نتاجا للمناقشات داخل ورش العمل حيث قدمت النساء الافريقيات والعربيات والمسلمات أفكارا أساسية حول الموضوع ، ورفضن من حيث المبدأ أن تتضمن الوثيقة إشارة صريحة للموضوع ، وإنفجر النقاش الواسع فى الجلسة الختامية بين المدافعات من أوروبا وأمريكا عن حقوق الجنسيين المثليين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان من جهة وبين ممثلات العالم العربى والاسلامى وافريقيا.

وكانت حجج الرافضات لادراج هذه النصوص فى الوثيقة الأساسية قوية وواضحة للغاية.
فسوف نتعرض للعزلة فى مجتمعاتنا ، **ولن تلتفت القوى المحافظة لجوهر الوثيقة التقدمى بل ستقف عند هذين النصين وتشهر بنا وبقضية العنف الواقع على النساء وتعتبرنا ببساطة منحلات وداعيات للشذوذ كما يسمون العلاقات المثلية** هكذا قالت إحدى المندوبات.

وأضافت أخرى : إذا عدنا بهذه الوثيقة إلى بلادنا ستصدر قطعا فتوى تديننا ، وسوف ننشغل حينئذ بالدفاع عن أنفسنا وتوضيح موقفنا ويجرى تهميش الوثيقة ذاتها وموضوعها الأصلى وهو العنف المخفى ضد النساء والذى لا تعترف به المجتمعات رغم إدراكها جيدا أنه موجود على نطاق واسع، وأن النظام الأبوى- الطبقى سوف يدافع عن امتيازاته دون هوادة وأحد أدواته تشويه النساء المدافعات عن حرية المرأة ودعوتهن لسماع صوت النساء المقهورات، وإزاحة الستار عن المسكوت عنه فى كل من العلاقات الطبقية والأسرية.

توافق وافتراق

وكان الوصول إلى حل وسط وتوافق عام مبادرة من قبل نساء مدافعات بقوة عن الفقرتين، فجرى بناء على اقتراحهن حذفهما من الوثيقة الأساسية التى ستوقع عليها كل الوفود وتعمل على أساس منها فى بلدانها ، ثم ادراجهما بعد ذلك فى وثيقة مستقلة ليوقع عليها من يوافق على البندين من بين الوفود ، وقد وقعت عليها بالفعل وفود أوروبا وأمريكا ، فأصبحت هناك وثيقتان احداهما تدافع عن حقوق الجنسيين المثليين وترفض كل أشكال التمييز ضدهم، وأخرى لا تذكر الموضوع على الاطلاق لا بالتأييد ولا بالادانة.

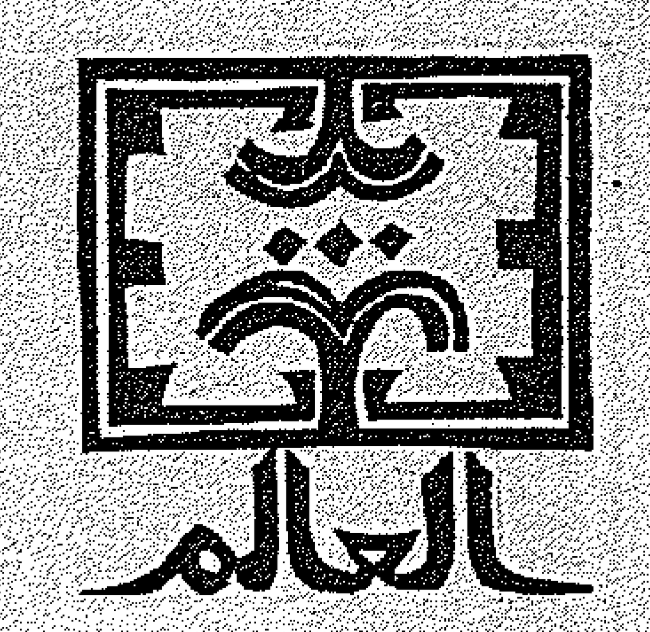
وبقيت نقاط التقاطع الجوهرية بين جماهير النساء فى كل من شمال العالم وجنوبه هى حقيقة **أن الفقر يولد العنف**، وأن الطريق الوحيد أمام هذه الجماهير لمواجهة كل من الفقر والعنف هو التضامن على أسس محلية واقليمية وعالمية ، **لتصبح النساء اللاتى يمثلن ٧٠٪ من مليار وثلاثمائة مليون آدمى يعيشون فى فقر مدقع قوة فاعلة يوازى فعلها قدر نسبتها العالمية بين السكان فى كل أنحاء العالم.**

ولم تكن الجنسية المثلية هى نقطة الافتراق الوحيدة بين المنظمات الأوروبية والأمريكية من جهة وغالبية منظمات العالم الثالث من جهة أخرى، فقد كانت هذه على أى حال نقطة ايديولوجية لها طابعها العملى على صعيد العلاقات بين المنظمات السياسية والنقابية والنسائية والديمقراطية بعامة وبين الجماهير التى تعمل فى أوساطها من جهة أخرى. أقول لم تكن الجنسية المثلية هى نقطة الافتراق الوحيدة ولا حتى الجوهرية، بل لعل الافتراق الجوهرى والحقيقى أن يكون هو تلك المسافة -الشائعة فى غالب الأحيان- بين الحقوق الأساسية التى تتمتع بها شعوب العالم فى الشمال،وتواضع ان لم يكن غياب هذه الحقوق فى الجنوب حيث السعى المضنى والتضحيات الهائلة التى تدفعها شعوب الجنوب من أجل هذه الحقوق نفسها ، أى **حقوق التعبير والتنظيم والمعرفة وحرية الرأى والاعتقاد والتظاهر ، بل وحتى الحق فى الدعاية الاجتماعية والاقتصادية** .وكانت المناقشة التى دارت بين مندوبة الهند ورئاسة الجلسة حول تأمين حق المرأة فى الوصول إلى الائتمان دالة للغاية فى هذا الصدد، إذ قالت المرأة إن الحديث عن الائتمان لنساء فقيرات فقراً مدقعا سيكون نوعا من الترف .علينا قبل ذلك أن ندعو لتأمين المياه النظيفة والسكن اللائق والغذاء الكافى وحق الكلام.

إن تمتع شعوب الشمال بالحقوق الأساسية لحد التشبع جعل مطالبتهم بحقوق جديدة من قبيل حقوق الجنسيين المثليين مفهومة ومشروعة ، كذلك كان تحفظ الجنوب الذى ما يزال يكافح من أجل حق الحياة ذاتها -كان بدوره مفهوما ومشروعا حتى وهو يرى فى بعض الأحيان أن **انتشار ممارسات الجنسية المثلية فى هذه المجتمعات قد يكون ضجرا من الحريات الجنسية الواسعة لا فحسب ميلا طبيعيا بيولوجيا لدى قطاع من الناس.**

وكانت تجربة المؤتمر الذى تواصلت أعماله ليومين كاملين بكل ما فيها من وثائق وشعر وغناء خبرة غنية وجديدة لكل المشاركات والمشاركين ، وبروفة لمسيرة أخذت المنظمات النسائية فى كل البلدان المشاركة تعد لها بحماس لكى تقول النساء للأمم المتحدة وللمؤسسات المالية العالمية التى تسير اقتصاد العالم لصالح أصحاب الملايين.. **إننا هنا وأننا أحياء ونرفض الصيغة القائمة لتوزيع الثروة وسوف نناضل من أجل عالم أفضل جديد وحر ملؤه الخبز والورود.**

وفى ختام المؤتمر شهدت مدينة «مونتريال» الجميلة مسيرة ضخمة ضد الفقر والعنف اخترقت المدينة فى حماية الشرطة الشئ الذى حسدنا أهل كندا عليه نحن **القادمات من بلدان تقوم الشرطة فيها عادة باطلاق الرصاص على المتظاهرين حتى أن صحفية صديقة أخذت طيلة المسيرة تصور عربات الشرطة التى علقت بعضها شعاراتنا ضد المؤسسات المالية الدولية.**



الانتخابات الأمريكية قليل من كل شئ

مكاسب «تقدمية» .. وانتكاسات «يمينية»

شر البلية ما يضحك. إنها قاعدة لا تنطبق علينا وحدنا . انها أقرب إلى أن تكون قانونا عاما إنسانيا شاملا.

كثير من الأزمات الطاحنة التى يتعرض لها النظام السياسى الأمريكى فى الفترة الحالية يثير الضحك بقدر ما فيه من مأس ،حيث يتصارع الحزبان بضراوة لم يسبق لها مثيل على السلطة ،ينسيان خلال الصراع كل هموم الناس والرأى العام واتجاهاته- التى ينفقان سنويا مئات الملايين من الدولارات لاستطلاعها- وينسيان حتى كرامة أمريكا أمام العالم الخارجى .. وأمام ذاتها.

بالمثل يتصارع التياران العقائديان الرئيسيان السائدان فى الحياة الأمريكية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. والدينية أيضا ،**يريد كل منهما أن يشوه صورة الآخر ،أن يجعله يبدو مسخا أو شيطانا على الأقل.**

«المحافظون تبنوا التطرف إلى حد جعل شرائح منهم تحمل السلاح وتكون ميلشيات بعضها يرفع الاعلام الوطنية وبعضها الآخر يحتضن أفكار الأصولية الدينية».

والليبراليون فى مواقع الدفاع يصورون أنفسهم المدافعين عن حرية أمريكا والديمقراطية والوئام العنصرى ، لكنهم لا يقتربون أبدا من الاعتراف بمسئوليتهم أو نصيبهم من المسئولية فيما آل إليه حال النظام وما انتهى إليه من فقدان ثقة الرأى العام خلال سنوات طويلة كانوا خلالها هم القوة السياسية والفكرية الغالبة.

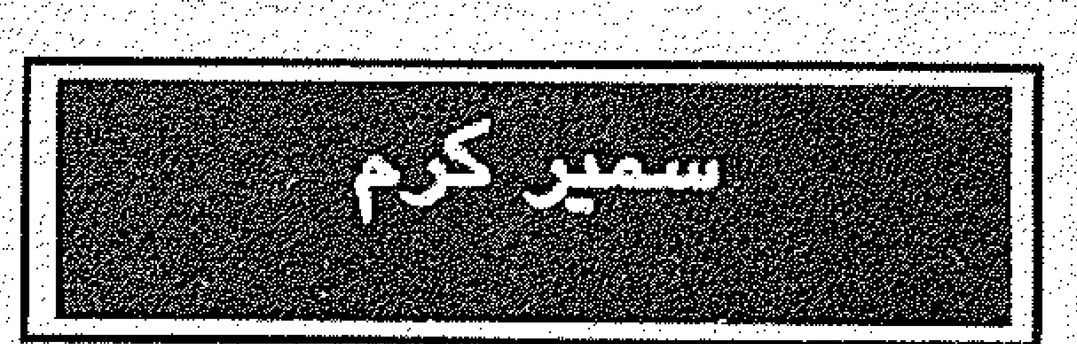
فى هذا الجو الصراعى المشحون بتبادل «**قذف الطين على الهواء**» ،وهو التعبير الأمريكى الذى يصف إعلانات الحملة الانتخابية على شاشات التلفزيون حيث السب والتجريح والكذب بعيون وقحة هى أساليب الوصول إلى عقول الناخبين- جرت الانتخابات العامة الأمريكية يوم ٣ نوفمبر الماضى.

أرادها الجمهوريون أن تكون حكم الاعدام لرئاسة «**الفاجر» بيل كلينتون** الذى انتخبه الأمريكيون مرتين متتاليتين .. فى المرة الثانية في نوفمبر ١٩٩٦ بأغلبية كبيرة على الرغم من أربع سنوات متوالية (فترة رئاسته الأولى)من التحقيقات والفضائح والاتهامات بلا تحقيقات . لهذا وقتوا بداية العملية المنهكة لملاحقته باتهامات تفضى فى رأيهم إلى محاكمته وعزله.

وأرادها الديمقراطيون أن تكون صيحة الرأى العام الأمريكى فى وجه الحزب الجمهورى بأن أمريكا غير معنية بخيانة كلينتون لزوجته (خاصة وقد سامحته ووقفت إلى جانبه ووقفت إلى جانب المرشحين الديمقراطيين) وأن **أمريكا لا تريد التطرف اليمينى أن يعود لا تريد دولة بوليسية تلاحق الساسة والمسئولين بسبب تصرفاتهم الشخصية . لا تريد عودة أوضاع الحقوق المدنية إلى الوراء إلى ما قبل الستينات ، لا تريد أن يفرض على المرأة -بحجة دينية- أن لا تجهض نفسها ،حتى لو كانت قد حملت نتيجة جريمة اغتصاب.**

الجمهوريون أشاحوا بوجههم .. طوال فترة الحملة الانتخابية التى طالت كالعادة وأكثر عن نتائج استطلاعات الرأى العام التى دلت على أن فضيحة الجنس فى البيت الأبيض لا تهم الأمريكيين كثيرا .. خاصة والأحوال الاقتصادية أفضل مما كانت طوال سنوات الرئاسة الجمهورية من بداية الثمانينات حتى انتخاب **كلينتون** ، قالوا : هذا البلد لا يحكم بنتائج استطلاعات الرأى العام .. يحكمه دستور والدستور يقضى بالتحقيق مع الرئيس ويمنح الكونجرس حق توجيه الاتهام إليه

رسالة واشنطن



ومحاكمته.**ولم يكن موقف الديمقراطيين ليختلف أبدا لو أن الوضع كان معكوسا** . فلو أن نتائج استطلاعات الرأى العام دلت على أن غالبية الأمريكيين تدين **كلينتون** وترى وجوب محاكمته أو استقالته إذا أراد أن لا يتعرض لمحاكمة .. لقال الديمقراطيون : **وما أهمية الاستطلاعات ؟** أنها لا تدل على شئ . إنها تتغير يوماً عن آخر بتغير الامزجة . وهى لا تأخذ سوى «عينات» من الرأى العام .وهى قابلة للخطأ . بل وهى أداة يمكن التلاعب بها فى صياغة الأسئلة وفى النتائج.

هكذا كان الحال دائما.

لكن ماذا قالوا عن نتائج الانتخابات .. خاصة انتخابات الكونغرس؟.

لقد حيرت النتائج المراقبين والمحللين المتخصصين بالقدر نفسه الذى حيرت به الرأى العام للناخبين وكأنها ليست من صنعهم . إذ جاءت قابلة لكل التفسيرات .الأمر الذى اعتبره بعض المحللين تعبيرا عن اتجاه الناخبين الأمريكيين نحو«الوسط» .كان هذا رأى اليمين السياسى .**أما اليسار فقد اعتبر النتيجة فى إجمالها دليلا جديدا على فقدان ثقة الناخبين الأمريكيين بالحزبين التقليديين وبرامجهما ومرشحيهما .. بل وبالنظام السياسى ككل.**

أما كيف استقبل الحزبان النتائج فكان استعراضا واضحا للغموض .. إذا جاز التعبير.

لقد قدر كل من الحزبين الجمهورى والديمقراطى كل حسب ما يرضيه . خاصة فى البدايات الأولى ، وقبل أن تبدأ عملية محاسبة القيادات ، خاصة على الجانب الجمهورى الذى توقع انتصارا كاسحا فجاءت النتائج لتلقى« **دشا باردا** » على الحزب ومرشحيه وتقلص أغلبيته فى الكونجرس.

هكذا استطاع الديمقراطى أن يقول: من كان يحلم أو يخطر بباله قبل أسابيع قليلة وفى غمرة الهجوم الجمهورى على الرئيس (الديمقراطى) بيل كلينتون وشظايا فضيحة «**مونيكا جيت**» تتطاير فى كل إتجاه ، أن يخرج الحزب الديمقراطى دون خسائر جسيمة .. بل ببعض المكاسب ؟.

وحاول الجمهوريون طمأنة أنفسهم ومؤيديهم حينما قالوا:

لقد نجحنا لأول مرة منذ ٧٠ عاما فى أن نحتفظ لثالث انتخابات على التوالى بأغلبيتنا فى مجلس النواب والشيوخ .**وكان نيوت جينجريتش** رئيس مجلس النواب وزعيم الجمهوريين الأبرز هو الذى قال- قبل أن يجبره حزبه على الاستقالة من رئاسة المجلس ،فأختار أن يستقيل كلية من عضوية الكونجرس -إننا نذكر كل من يظن أن الحزب الجمهورى قد خسر أننا نحن الجمهوريين سنكون الأغلبية فى الكونجرس القادم: وسنبقى فى رئاسة كل لجان الكونجرس بمجلسيه -اللجان الرئيسية والفرعية : القضائية والأمنية والدولية والمالية.. كلها.

واستطاع الحزب الديمقراطى أن يعلن بلسان زعيم الأقلية في مجلس النواب «للمرة الأولى في تاريخ الكونجرس تمكن الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس وفى السنة السادسة من رئاسته من الفوز بعدد إضافى من المقاعد.. وكانت العادة أن يخسر ما بين ٢٥ و٣٠ مقعدا.

الأقليات أيضا لها نصيبها -وهو نصيب كبير بصورة غير عادية-لقد فقد «الرجل الأبيض» هيمنته على الانتخابات الأمريكية . الذين فازوا في هذه الانتخابات فازوا بأصوات النساء والأقليات (السود واللاتينيين والأسيويين والعرب واليهود) لم يفز واحد منهم بفضل أصوات أغلبية الرجال البيض. وهذا تحول تاريخي مهم.

ولقد لعبت **أصوات السود** دورا لم تلعبه من قبل ،وعلى الرغم من أن إقبالهم على الانتخابات لم يكن ضئيلا كما هى العادة ، إلا أنه لم يكن كاسحا . ولو كان يكفل للديمقراطيين استعادة أغلبيتهم فى مجلس النواب على الأقل.

اللاتينيون الذين كانت تتوزع أصواتهم فى الانتخابات عادة بالتساوى بين المرشحين

الشيوعيون تياران..

أحدهما رأى أن الصوت التقدمى أزاح اليمين للخلف.. والرأسمالية الكبيرة سعت للهدف نفسه لدوافع مختلفة..

والثانى رأى فى النتائج تأكيداً لنجاح استراتيجية الائتلاف بين العمال والنساء والأقليات..

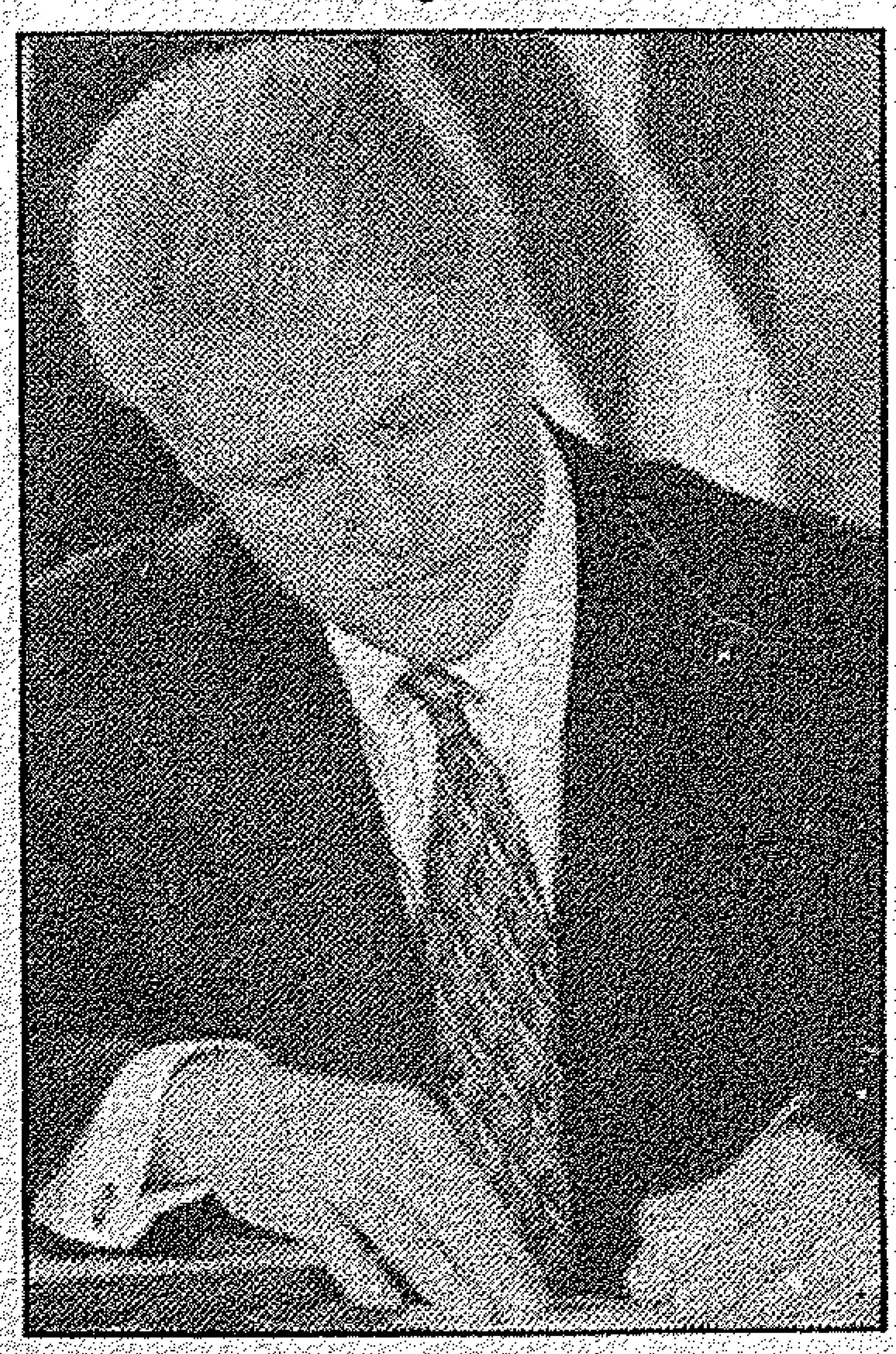
الديمقراطيين والجمهوريين .. **مالوا هذه المرة بنسبة ٦٠ بالمائة نحو المرشحين الديمقراطيين،** فلعبوا أيضا دورهم فى الحد من الغالبية التى كانت للجمهوريين فى الكونجرس قبل هذه الانتخابات.

كل هذا والنتائج الفعلية كما تعبر عنها الأرقام لا تتجاوز الحقائق التالية:

*** مجلس النواب: كان الديمقراطيون يشغلون ٢٠٦ مقاعد فأصبحت ٢١٠ مقاعد. وكان للجمهوريين ٢٢٨ مقعدا أصبحت ٢٢٣ ، مقعداً .مقعد آخر خسره الجمهوريون لمرشح مستقل.**

*** مجلس الشيوخ لم تتغير فيه النتائج الرقمية .كما فى الكونجرس السابق فى الكونجرس الجديد ٥٥ عضوا جمهوريا و٤٥**

كلينتون



عضوا ديمقراطيا.

*** حكام الولايات كانوا ١٧ ديمقراطيا و٣١ جمهوريا ،فأصبحوا بنتيجة الانتخابات ١٧ ديمقراطيا و٣٢ جمهوريا .. وبقى اثنان من المستقلين كما كان الحال قبل الانتخابات.**

والأرقام لا تشهد بحدوث تغير كبير فى الموازين.

مع ذلك فإن اليمين الجمهورى غاضب لأن الحزب لم «يكتسح» الانتخابات كما كان ينبغى بنظر قادته أن يحدث. والسبب فى رأيهم أيضا أن الحزب بقيادته الحالية مال إلى الاعتدال وتراخى فى استخدام «الفضيحة» كما ينبغى ضد **كلينتون** وضد المرشحين الديمقراطيين .. ولم يخاطب الناخبين باللغة الوحيدة التى تستميلهم : **خفض الضرائب. باختصار لقد استسلمت الزعامة الجمهورية التقليدية أمام حملة كلينتون فخسرت أصوات الناخبين(..).**

وأما المعتدلون من الحزب الجمهورى فيقولون إنهم هم الذين أنقذوا ما أمكن إنقاذه من مقاعد الحزب.. وأنهم لو طاوعوا حملة المتطرفين واستمروا فى الصراخ باسم **مونيكا لوينسكى** فى أسماع الناخبين لكانت النتائج أسوأ كثيرا للحزب الجمهورى ومرشحيه . **بل ان بعض الجمهوريين عزا المكاسب القليلة التى حققها الديمقراطيون إلى المحاولة التى بذلت فى حملات المرشحين الجمهوريين لاحياء دعايات الفضيحة الجنسية** . ويقولون إن النتائج كان يمكن أن تكون أفضل للجمهوريين لولا هذه الجرعة الأخيرة من سم الفضيحة.

وبدورهم الذين حاولوا رؤية دلالات أعمق للنتائج الانتخابية دون التقيد بحدود الانتماءات الحزبية قالوا إن من الضرورى أن نلاحظ أن **المرشحين «العقائديين»** -وهم

ثلاثة أبعاد للمنظور اليسارى الأمريكى إلى نتائج انتخابات الكونجرس

هل يمكن استرداد العملية الانتخابية ممن حولوها إلى سلعة يشتريها القادرون؟

المرشحون ذوو المواقف المتصلبة المبنية على قناعات فكرية ودينية -قد سقطوا جميعا.

وفى مواجهتهم نجح المرشحون المعتدلون أصحاب الميول «**البراجماتية**» العملية ،ولأن «العقائديين» أكثر عددا بين المرشحين الجمهوريين كانت خسارة حزبهم من ورائهم أكبر.

أما هواة البحث عن «**عامل حاسم وحيد**» لعب الدور الفاصل فى الاتجاه الذى سارت فيه النتائج فقد عثروا على مبتغاهم فى عامل سلبى . عامل لم يلعب دورا . عامل لم يكن له وجود.. وهو العامل الذى ظن كثيرون أنه سيفرض وجوده بكل كثافة على هذه الانتخابات . لقد «**غاب**» **عامل الفضيحة عن لعب أى دور مؤثر فى الانتخابات** ودفع هذا بعض المعلقين إلى القول بأن **هذه الانتخابات لم يكن لها موضوع**. لم تكن تدور حول أى شئ . لهذا فان الجمهوريين -وقد احتفظوا بموقع الأغلبية -اعتبروا أن الأمريكيين راضون بقسمتهم ولهذا لم يسعوا إلى إحداث تغيير . أما الديمقراطيون فقد «قرروا» أن يبتهجوا بالنتائج لأنها أحسن من أسوأ توقعاتهم فى أسوأ عام مر به الحزب فى القرن الحالى كله(..).

فماذا عن المنظور اليسارى للانتخابات؟ نعنى بسؤال منظور اليسار الأمريكى على وجه التحديد.

حتى خصوم الحزبين -سواء كانوا من **اليسار الشيوعى** أو المستقلين الذين يقولون إن الديمقراطيين والجمهوريين لا يستحقون الثقة معا ، وأنهما فى الحقيقة حزب احد .. لا خلاف بينهما سوى الصراع على السلطة- وجدوا فى انتخابات شهر نوفمبر الماضى ما يعتبرونه تأكيدا لوجهات نظرهم: الناخب الأمريكى فقد الثقة بالحزبين ولهذا فانه حريص على إبقائهما فى موقعيهما يكبل كل منهما الآخر. موقع الرئاسة للديمقراطيين وموقع السلطة التشريعية أبقاه للجمهوريين حتى لا يظن أى منهما أن لديه تفويضا من الناخبين.



مونيكا

وقد يوحى هذا بان اليسار الأمريكى كان فى مواقع المتفرجين فى هذه الانتخابات وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .. على الأقل من أحد أوجهها . الوجه اليسارى الذى تمثله الآن الحركة العمالية الأمريكية . وهو الأمر الذى استوجب هجوما ضاريا بدأ منذ بداية الحملة الانتخابية على«**تدخل الحركة العمالية وبالأخص الحركة النقابية فى العملية السياسية .. فى الانتخابات العامة بأموالها وطاقاتها التنظيمية والبشرية**».

هذه طبعا وجهة نظر اليمين الجمهورى .. وكأنه ليس من حق العمال أن يلعبوا دورا فى الانتخابات كغيرهم . وكأن أصحابها لا يستخدمون نفوذهم السياسى والاجتماعى وأموالهم فى الحملات الانتخابية ويمارسون عملية شراء الكونجرس والمرشحين .. وفى أحيان كثيرة الناخبين.

لقد لعب الاتحاد العام للعمال الأمريكيين دورا أساسيا فى تراجع أغلبية الجمهوريين فى انتخابات الكونجرس الأمريكى فى الأسبوع الماضى ، وقالت مصادر الحزب الجمهورى ان «جيشا غير مرئى» من العمال النقابيين خاض الحملة الانتخابية لحض الناخبين على التصويت للمرشحين الديمقراطيين فى أكثر الدوائر أهمية.

وأكد قادة الاتحاد العام للعمال أن جانبا كبيرا من الفضل فى ترجيح كفة الديمقراطيين فى هذه الانتخابات يرجع إلى النشاط الكثيف الذى لعبه النقابيون فى المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية ، والتى تركزت على إقناع أكبر عدد ممكن من الناخبين بالادلاء بأصواتهم ، فضلا عن **التزام أكثر من ١٣ مليونا من العمال المنتمين لنقابات الاتحاد بأداء واجبهم الانتخابى.**

وكان الاتحاد العام للعمال قد اعتمد مبلغا كبيرا من ميزانيته للمشاركة فى الحملة الانتخابية والتى وجهت بشكل خاص نحو **تضييق فرص انتخاب مرشحين جمهوريين معروفين بعدائهم للطبقة العاملة والحركة النقابية.**

كما عمد الاتحاد العام للعمال إلى السماح لعدد من قيادييه فى الولايات المختلفة بالتفرغ تماما لتنسيق جهود الحملة الانتخابية لصالح المرشحين الديمقراطيين ..كما شارك الاتحاد باعلانات تلفزيونية ضد المرشحين الجمهوريين.

وأكد **ادوارد كيلجور** مدير البرامج السياسية فى مجلس القيادة الديمقراطية أن جانبا كبيرا من الفضل فى ارتفاع أعداد الناخبين الذين اقبلوا على الادلاء بأصواتهم -على غير ما كان متوقعا -يرجع إلى جهود **الاتحاد العام للعمال** . وقد تبين أن ستة ملايين ونصف مليون من الأصوات التى حصل عليها المرشحون الديمقراطيون هى لأعضاء نقابيين وأفراد أسرهم .

ويتوقع المراقبون أن يلعب الاتحاد العام للعمال دورا أكبر فى **انتخابات عام ٢٠٠٠** التى ستشمل الرئاسة ومجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ ونحو ثلث مناصب حكام الولايات.

وكان الاتحاد العام لعمال أمريكا قد انتخب قيادة يسارية له لأول مرة منذ أواخر الخمسينيات بعد أن كانت أعداد العمال المنتمين لنقابات قد تراجعت إلى أقل من النصف خلال السنوات التى خضع فيها الاتحاد لقيادة يمينية أيدت الحكومة الأمريكية فى سياساتها اليمينية داخليا وخارجيا، بما فى ذلك حرب فيتنام .**وفى ظل القيادة الجديدة ينتهج الاتحاد سياسة تقدمية تعارض التدخل العسكرى والميزانيات العسكرية الضخمة وتدافع عن الحقوق المدنية للأقليات الأمريكية.**

وأعلن **جون سوينى** رئيس الاتحاد فى

أعقاب إعلان النتائج النهائية للانتخابات أن عمال أمريكا وأسرهم برهنوا بدورهم فى هذه الانتخابات على أنهم يملكون القوة اللازمة للتغيير . وقال موجها حديثه إلى العمال **رأى أعضاء النقابات أن النخبة الحاكمة تملك السلطة أما نحن فلدينا الشعب** . وقد نجحتم فى أن تنتخبوا أشخاصا يستطيعون الوقوف إلى جانبكم حينما تثار قضايا التأمينات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية وتوفير الوظائف المناسبة.

وأعرب **سوينى** عن اعتقاده بأن الانتخابات الأخيرة قد بدأت «**حقبة جديدة في الحياة السياسية تتميز بقوة الشعب**» بعد أن خرج أعضاء النقابات بأعداد قياسية للادلاء بأصواتهم واستطاعوا بالتحالف مع الأمريكيين الافارقة والأمريكيين اللاتينيين -الذين يشكلون معا أكبر الاقليات فى أمريكا -أقوى الأدوار فى صنع نتائج الانتخابات.

وعندما جاءت مرحلة نتائج النتائج- وقد جاءت بأسرع مما توقع الجميع -كان من الواضح أن **الحزب الجمهورى بقياداته اليمينية قد فقد توازنه على الرغم من احتفاظه بأغلبية عددية فى مجلس الكونجرس** .وخلال هذه الهزة خرج زعيمه **جينجريتش** منسحبا ومهزوما مع أنه فاز فى معركة الاحتفاظ بمقعده بمجلس النواب.

وقد فسرت صحيفة «**حزب العمال العالمى**» الشيوعى (ثانى أكبر الاحزاب الشيوعية فى الولايات المتحدة) هذا الانقلاب تفسيرا جدليا واضحا قالت: **إن الصوت التقدمى من أسفل قد لعب دورا فى دفع الجناح اليمينى إلى الوراء لكن القوى العاتية فى المؤسسة الرأسمالية قد حققت الهدف نفسه إنما لأسباب مختلفة**».وقالت :«**إن من الحماقة ومن التضليل أن يعلن-كما أعلن بعضهم- أن هذه الانتخابات تمثل انتصارا كبيرا للطبقة العاملة**. فمثل هذه المزاعم مبنية على حقيقة أن الحزب الديمقراطى استطاع أن يحول دون اجتياح انتخابى لليمين الجمهورى وأن الحركة الرامية إلى توجيه الاتهام إلى **كلينتون** ومحاكمته (بسبب فضيحة «**مونيكا جيت**») قد تراجعت بدرجة كبيرة . كذلك يبرر اعلان الانتصار بحقيقة الدور الكبير الذى لعبه السود واللاتينييون والنساء فى دفع الجمهوريين للخلف وانقاذ الديمقراطيين من المهانة.. إلا أن **مثل هذا التحليل يوحد تماما فى الهوية مصالح الطبقة العاملة وكافة المقهورين مع مصالح الحزب الديمقراطى. وينتهى فى الواقع إلى تسليم بيل كلينتون شيكا على بياض** . وهو بالاضافة إلى هذا يتجاهل تماما الديناميات الحقيقية للعملية السياسية الرأسمالية فى الولايات المتحدة فى الظرف الراهن».

ويستكمل التحليل الماركسى الذى نشرته صحيفة «**عالم العمال**» الأسبوعية ما بدأه فيقول إنه بعد أن انقشع الدخان بعد الانتخابات أظهرت النتائج أن ما يسمى بالتيار الأساسى من الجمهوريين -أمثال **الأخوين بوش (نجلا الرئيس جورج بوش) وجورج باتاكى** محافظ ولاية نيويورك قد كسبوا قوة داخل حزبهم ، فى الوقت الذى زادت فيه قوة الوسطيين وتعززت مراكز هم فى الحزب الديمقراطى .**وتتفق هذه النتائج وتلك مع أهداف الرأسماليين الكبار فى الطبقة الحاكمة**.

والواقع الذى يؤكد صحة هذا التحليل- ان قطاع الرأسمالية الكبرى أظهر فى السنوات الأخيرة ميلا واضحا إلى تأييد «**الاعتدال**» داخل الحزب الجمهورى الذى كان يعد تقليديا حزب الرأسمالية الكبيرة . وعندما مالت الكفة داخل الحزب إلى اليمين وحتى إلى اليمين المتطرف وبات من المتوقع أن يقع فى قبضة اليمين الدينى بالتحديد كان رد فعل الرأسمالية الكبيرة الطبيعى هو النفور من هذا التطور والابتعاد عن تأييد الحزب . خاصة وقد **أظهرت سنوات كلينتون فى الرئاسة إخلاصه لوضع الحكومة والحزب وكل اهتماماتها الداخلية والخارجية فى خدمة الشركات والمؤسسات الكبرى الأمريكية**. ووصل الأمر إلى حد أنه اعتبر المهمة الأساسية للدبلوماسيين الأمريكيين فى الخارج تسهيل مهمة رجال الأعمال ودعم الصادرات الأمريكية والعمل من أجل تنمية الاستثمارات الأمريكية فى الخارج.

كذلك فقد وجدت الرأسمالية الكبيرة الأمريكية أنه لا مصلحة لها فى عملية توجيه الاتهام إلى الرئيس والسعى إلى محاكمته بسبب فضيحة الجنس، لأنها «**عبث قانونى وسياسى لايفيد**» وليس من شأنه إلا أن يهز الثقة ومعها الأسواق ومعها الأوضاع المالية التى بدت طوال السنوات الخمس الماضية ملائمة للرأسمالية الأمريكية الكبيرة أكثر مما كانت ملائمة فى أى وقت ربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من ناحية أخرى فان «**الحزب الشيوعى الأمريكى**» تبنى وجهة نظر الاتحاد العام للعمال الذى رأى فى نتائج الانتخابات انتصارا للقوى الديمقراطية التقدمية وهزيمة لليمين والتطرف والعنصرية ،واعتبرها تأكيدا لنجاح «استراتيجية الائتلاف» بين القوى الديمقراطية والتقدمية والأقليات والنساء والطبقة العاملة ومحدودى الدخل خوض الانتخابات فى كل مستوياتها وإثبات القدرة على التأثير فى نتائجها لصالح الجموع.. أى انتزاعها من أيدى الذين حولوها إلى عملية تخضع بأكملها لقدرتهم المالية على شراء الانتخابات : بالانفاق بمئات ملايين الدولارات على الحملات الانتخابية وحملات التشهير ، ثم بشراء مواقف النواب بعد انتخابهم.

وقد لا يتجاوز الاختلاف بين تحليل نتيجة الانتخابات من جناحى اليسار الشيوعى حدود الاختلاف بين من يرى النصف الملآن من الكوب ومن يركز بصره على النصف الفارغ. فالأمر المؤكد أن الانتخابات الأخيرة أعطت نتائج ايجابية .. على الأقل فى انتكاس اليمين الجمهورى . لكن **المؤكد أيضا أنها لم تكن انقلابا لصالح الطبقة العاملة ،فضلا عن أنها لم تكن ثورة فاليمين لا يزال قويا فى أمريكا .. وداخل الحزب الديمقراطى الذى صفق التقدميون للنجاح النسبى الذى حققه فى أصعب الظروف**.

وأهم من هذا أن العملية الانتخابية نفسها كشفت عن عبثيتها وأيضا بسرعة فاقت كل التوقعات .كيف؟.

انتهت الانتخابات وأعلنت النتائج واتضحت دلالاتها للجميع ، وأولها أن الرأى العام الأمريكى غاضب من اجتياح فضيحة **مونيكا جيت** كل ما عداها سياسيا وإعلاميا . وعرف الجمهوريون أنهم خسروا -بالقدر الذى خسروا به- لانهم أرادوا استخدام أغلبيتهم فى الكونجرس فى دفع الأمور باتجاه محاكمة كلينتون..

ولكن ما كادت العملية الانتخابية تنتهى وينتخب الجمهوريون زعماءهم الجدد حتى عادوا إلى السير فى الطريق نفسه .كأن الناخبين لم يقولوا شيئا ، أو كأنهم لم يسمعوا ما قالوه . أو بالأحرى كأنهم سمعوه وقرروا تجاهله.

إن الناخبين الأمريكيين -أو الرأى العام أو الشعب الأمريكى (أيا كانت النتيجة)- ينعدم دوره تماما عندما تنتهى الانتخابات .ويصبح من حق أولئك الذين انتخبوهم أن يتجاهلوه طول الوقت ،إلى أن يقترب موعد الانتخابات التالية.

والنتيجة أن الأشهر القادمة ستشهد مزيدا من «**مونيكا جيت**» وحديث الاتهامات .. ضد **كلينتون** والسير نحو إجراءات محاكمته .. وقليلا جدا من كل ما عدا ذلك.

ربما إلى أن تقرر إدارة **كلينتون** أنه لا مفر من هجوم عسكرى واسع النطاق على العراق(...).

فعلا ، إن شر البلية ما يضحك.



السياسة الروسية..

من تحرير الكويت

إلى تدمير العراق

رسالة موسكو

أحمد الخميسى



بريماكوف

وجد الاتحاد السوفيتى نفسه - وروسيا من بعده- أربع مرات طرفا مباشرا فى الأزمة العراقية- الأمريكية منذ غزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ . المرة الأولى فى الفترة التى أعقبت الازمة مباشرة ، ثم عندما تجددت الأزمة فى أوائل سبتمبر ١٩٩٦ . ثم فى أزمة ٢٩ نوفمبر ١٩٩٧ . وللمرة الرابعة وجدت موسكو نفسها طرفا فى نفس العلاقة العدائية بعد إعلان العراق فى ٣١ أكتوبر هذا العام وقف تعامله مع لجنة المفتشين الدوليين.

وتوارثت القيادة السياسية الروسية الحالية أسس الموقف السوفيتى الأول عام ١٩٩٠ دون تعديلات تذكر على جوهر ذلك الموقف . وعندما تراجع شبح الضربة العسكرية الأمريكية -بقبول **صدام حسين** -عودة المفتشين دون قيد أو شرط، رحبت موسكو بتلك الخطوة.

وصرح **سيرجى لافروف** الممثل الدائم لروسيا فى الأمم المتحدة بأن تراجع شبح القصف :«**انتصار دبلوماسى لكافة الأطراف أمكن تحقيقه بعد الرسالة التى بعث بها الرئيس الروسى إلى** صدام حسين» .هذا على حين أن رسالة الرئيس الروسى **لصدام** تضمنت شيئا واحدا صريحا إلى حد الفجاجة وهو أن «**إن المخرج الوحيد للعراق هو التزامه** بالقرارات الدولية» ولم تشمل على أية مبادرة دبلوماسية من أى نوع ، وكان المقصود بها أن يعلم صدام أنه من الخطأ أن يتوقع شيئا من أحد.

هذا بينما أعلن **فيكتور بوسفاليوك** نائب وزير الخارجية الروسية أن روسيا: «قامت بدور حاسم فى تغيير موقف بغداد أى أنها أقنعت بغداد بمواصلة الانصياع للقرارات الأمريكية الجائرة! **ولو أن بوسفاليوك أعلن أن موسكو «قامت بدور حاسم فى تغيير موقف واشنطن »لأمكن الحديث عن دور دبلوماسى روسى ما.**

وخلال الأزمة قام **إيجور إيفانوف** وزير الخارجية بزيارة ليس لبغداد بل إلى ماليزيا حيث عقد مؤتمر دول المحيط الهادى وآسيا فى إشارة أخرى واضحة إلى أن **الدبلوماسية الروسية غير معنية بالموضوع العراقى.**

وفى ١٥ نوفمبر بعثت روسيا بطائرتين لترحيل أكبر عدد من دبلوماسييها من العراق. وكان إيفانوف قد صرح فى ١ نوفمبربأنه لابد مع عودة لجنة المفتشين لعملها من مراجعة خطط عمل اللجنة لاغلاق ملف القضايا التى تم بحثها ومواصلة النظر فى القضايا الأخرى التى لم تنته منها اللجنة.

ومع انفراج الأزمة لم يعد **ايفانوف** إلى هذا المعنى بحرف . وقد كان «الرأى» الروسى منذ بدايات الأزمة الأخيرة هو رفض الحل العسكرى . والرأى السياسى موقف لا يريد صاحبه أن يتحمل تبعاته ، بينما المواقف آراء يريد صاحبها أن يتحمل مسئوليتها وأن يدافع عنها ،**وقد اكتفت موسكو برأيها فى حل الأزمة، دون أن يرقى هذا الرأى لموقف ضاغط يبحث عن حلول ، مما يدفع للتشكك فى صدق هذا الرأى.**

ولذلك كتبت صحيفة **نيزافيسميا** :«**إن ثمة انطباعا سائدا بأن روسيا إشاحت بوجهها عن العراق** » بينما كتبت ازفستيا أنه:« مع إدانة روسيا للحل العسكرى فإن روسيا لا تبدى نشاطا دبلوماسيا لحل الازمة» . وكان الدور الدبلوماسى الذى أرادت قيادة **يلتسين** أن تتباهى به هو إقناع العراق بتنفيذ القرارات الدولية .. **أى اقناع المظلوم بقبول الظلم ،وحتى من دون وعد بأن لكل شئ نهاية.**

ومع استنكار روسيا للحل العسكرى كل مرة، فإنها فى كل مرة كانت تضع الأساس لشرعية الحل العسكرى .فقد أدانت موسكو فى الازمة الأخيرة الموقف العراقى معتبرة أن العراق «انتهك اتفاقيات سابقة» ، وبذلك أضعفت من قوة خلافاتها على الاسلوب.. وهو الموقف الذى توارثته القيادة الحالية من الاتحاد السوفيتى عهد **جورباتشوف** الذى وافق فى ٦ أغسطس ١٩٩٠ على قرار مجلس الأن بفرض الحظر على العراق وبعد شهر واحد

تقريبا عقد الرئيس جورباتشوف والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لقاء قمة في ٩ سبتمبر ١٩٩٠ في هلسنكي، وهناك اتفق الرئيسان على «**مبدأ التصدي للعدوان**» وتضمن البيان الصادر عن القمة الاشارة إلى أنه : «**إذا فشلت الخطوات السلمية الراهنة فسوف يبحث الجانبان إمكانية خطوات أخرى اضافية**». وكان ذلك أول بيان سوفيتي أمريكي مشترك منذ نصف قرن يوجه فيه الطرفان معا إنذارا إلى طرف ثالث.

وكان البيان من حيث المبدأ قبولا سوفيتيا مبكرا بإمكانية استخدام القوة قبل استنفاد الجهود الدبلوماسية لدورها . وأكد جورباتشوف في المؤتمر الصحفي المشترك نفس المعنى بقوله: إذا رفض العراق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فسوف نبحث عن حلول أخرى.

واعتبرت الصحافة السوفيتية حينذاك أن قمة هلسنكي كانت اختبارا للطرفين تجاوزاه بنجاح.

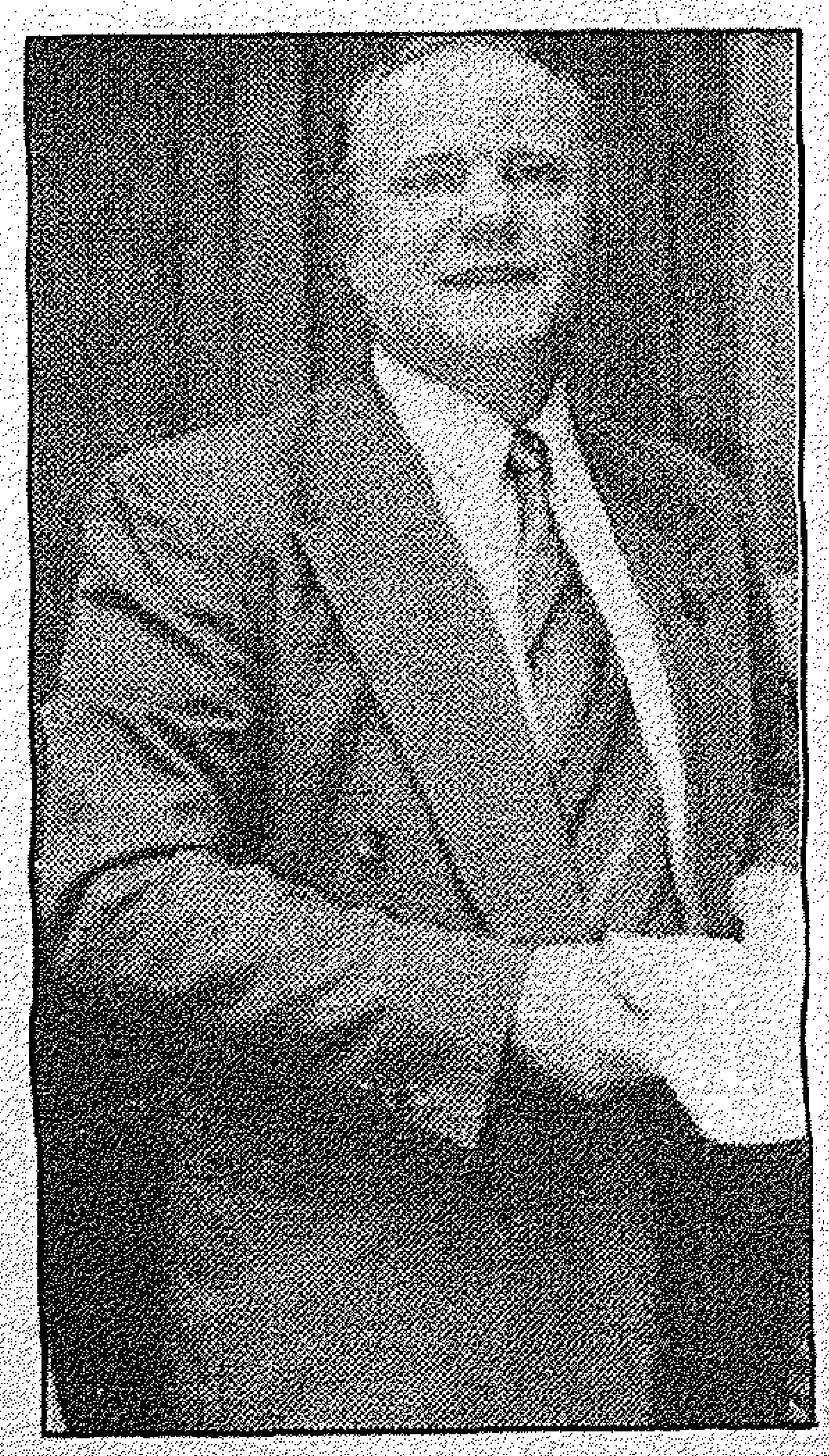
وفي ١٤ سبتمبر نفسه صرح **ادوارد شفيرنادذة** وكان وزيرا للخارجية السوفيتية بالمدى الذي وصل إليه الاتفاق السوفيتي الأمريكي حين قال في خطاب أمام مجلس السوفيت الأعلى : «وإذا اقتضت الظروف فسنكون مضطرين لاتخاذ المزيد من الاجراءات المتشددة!» . وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠ صرح **شفيرنادذة** في حديث لشبكة تلفزيونية أمريكية بأن الاتحاد السوفيتي إذا اقتضى الأمر سيرسل بالعسكريين السوفيت إلى المنطقة». وعندما تصور البعض أن موسكو لن تقبل بصدور قرار من مجلس الأمن يفوض أمريكا بعمل عسكري صرح جورباتشوف في ٩ نوفمبر ١٩٩٠ في مؤتمر صحفي بموسكو مع **جيمس بيكر وزير الخارجية بقوله:« لا ينبغي لأحد أن يعقد أمله على إحداث شرخ في الموقف السوفيتي الأمريكي الموحد».**

وفي أواسط ديسمبر ١٩٩١ **أكد فيتالي تشوركين** باسم الخارجية السوفيتية أن التاريخ (وضع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة جنبا إلى جنب مرتين الأولى في الحرب العالمية الثانية، والثانية الآن. وفي المرتين اتحدنا في مواجهة الشر» (١) .وفي اليوم الأول من يناير ١٩٩١ وكان شبح الحرب يقترب هنأ الرئيس جورج بوش الشعب الأمريكي بمطلع العام وأشاد في خطابه : «بالتحركات الحازمة للاتحاد السوفيتي من أجل التصدي القوى للعدوان العراقي».

وفي الوقت نفسه ظلت المبادرات الدبلوماسية السوفيتية ديكورا باهتا يزين خلفية مسرح العمليات العسكرية التي جرى الأعداد لها على مرأى من العالم . وقبل أيام من الحرب برزت دعوات عراقية تطالب بتمديد مهلة مجلس الأمن الدولي الممنوحة للعراق لكي ينسحب ، لكن **فيتالي تشوركين** الناطق باسم الخارجية السوفيتية أعلن في ١٠ يناير قبل خمسة أيام من شن الحرب أن موسكو : « **لا ترى ما يدعو لتمديد هذه المهلة**».

واستنكارا للاستعدادات العسكرية الأمريكية التي لم تجد مقاومة سوفيتية كتب **يوري جفوزديف** يقول: إن الخامس عشر من يناير يقترب دون أن يقوم أحد بخطوة جدية لوقف خطر الحرب القادمة. ومن المؤسف أن يجد الاتحاد السوفيتي نفسه جنبا إلى جنب مع أولئك المتعطشين للحلول العسكرية . وإني لأتساءل: هل ينبغي على الانسان إذا وقفت ذبابة على جبينه أن يهشها بأعنف مطرقة»(٢) وكان جوهر التساؤل الذي طرحه جفوزديف هو: **هل يتطلب تحرير الكويت أن ندمر العراق**؟ .وبعبارة أخرى : هل كان من الممكن الاكتفاء بتحرير الكويت دون تدمير بلد آخر؟.

لقد رفض السوفييت عمدا أن يميزوا بين الهدفين الأول وهو تحرير الكويت الذي اتفق عليه المجتمع الدولي ، الثاني تدمير الطاقات الصناعية والعسكرية والبنية التحتية للعراق. وتعمدت واشنطون أن تخلط بين الهدفين بحيث يبدو التدمير ضرورة للتحرير ، وبحيث تنزلق المهمة الأولى على قضبان الحرب إلى المهمة الثانية . هذا مع أن الخلط الأمريكي بين المهمتين كان أمرا واضحا للسوفيت وفقا لرواية **يفجيني بريماكوف** عن لقائه **بمرجريت تاتشر** التي قالت له بنص حديثها: لا يمكن **الاكتفاء بسحب القوات العراقية من الكويت بل يجب كسر ظهر صدام حسين وتدمير قدرات العراق العسكرية كلها بل وقدراته الصناعية أيضا**»(٣). فهل كان لهذا الحديث صلة بتحرير الكويت؟. وهل غابت أهدافه عن السوفيت؟.


زيوجانوف

وفيما بعد رفض السوفيت- وما زالت روسيا ترفض- الدفاع عن المطلب العراقي بالغاء قرارات مجلس الأمن الدولي المرتبطة بغزو الكويت والتي ينتهي مفعولها بعد تحرير الكويت . ولم يدافع السوفيت في حينه كما لم يتبنوا -باستثناء المقترحات الأمريكية -أي مقترح آخر مثل:

- **الاقتراح الداعي لتحرك عربي إقليمي يترك حل الأزمة لدول المنطقة وحدها.**
- **المشروع العراقي بالبحث في حل مترابط لاحتلال الكويت واحتلال إسرائيل للأراضي العربية.**

وعندما وجه صدام حسين سؤاله إلى **يفجيني بريماكوف** : «هل هناك اقتراح بصيغة محددة تربط بين انسحابي من الكويت وحل القضية الفلسطينية ؟ لزم **بريماكوف** الصمت لأنه لم يكن ثمة اقتراح سوفيتي بهذا الشأن أو استعداد لبحث الازمة على هذه الأرضية (٤).

وفي ٢٧ نوفمبر ٩١ صرح **جورباتشوف** بعد لقاء مع **طارق عزيز** في موسكو بأن: الحديث عن الحل المترابط للأزمة ليس مقنعا لأحد». ولسبب ما لم تقرأ بغداد مبكرا الموقف السوفيتي الجديد من المنطقة والذي صاغه جورباتشوف بقوله: إننا لا نريد بأية حال لعملية التسوية في الشرق الأوسط أو أهداف هذه العملية أن تؤدي إلى المساس بطريقة ما بمصالح الولايات المتحدة والغرب»(٥).

- **مشروع الانسحاب المتزامن للقوات العراقية والقوات الدولية من الكويت** والذي تقدمت به أربع من دول عدم الانحياز أواخر نوفمبر ١٩٩٠، وكان التبرير الوحيد الذي قدمه السيد **بيلانوجوف** المبعوث السوفيتي لموقف موسكو السلبي من هذه المبادرة هو: «إصرار أمريكا على الانسحاب العراقي أولا».
- **حل الازمة انطلاقا من مبدأ «الأرض مقابل السلام»** أي بالانسحاب العراقي من المناطق الكويتية مقابل السلام وهو نفس المبدأ الذي طبقه السوفيت والأمريكيون في

اتفاقيات «**أوسلو**» مع إسرائيل.

ومع تقاعس السوفيت عن تقديم أية مبادرات حقيقية فإنهم تجاهلوا معاهدة الصداقة الموقعة مع العراق عام ١٩٧٢ التى ينص البند الرابع منها على« **الكفاح المشترك ضد الامبريالية والصهيونية**» وبرر **جورباتشوف** ذلك بأن **صدام حسين** مزق المعاهدة فعليا فى إيران والكويت . وكف السوفيت عن إمداد العراق بالأسلحة .وقطع الغيار، فسلبوا العراق أوراقه العسكرية دون أن يتحركوا لسحب القوات الأمريكية من الخليج.

وقد استمر الموقف الروسى على نفس تلك الأسس لمدة سبع سنوات من حصار لا علاقة له بتحرير الكويت! ولكن ما كان «مأساة فاجعة» فى الموقف السوفيتى أصبح «ملهاة» عهد الرئيس الروسى بوريس يلتسين.

المبادرة الوحيدة التى تقدم بها الاتحاد السوفيتى كانت فى ٥ أكتوبر ١٩٩٠ قبل الحرب بشهرين تقريبا حين قرر **ميخائيل جورباتشوف** إيفاد مبعوثه الخاص **يفجينى بريماكوف** إلى العراق . والقارئ لمذكرات **بريماكوف** عن لقاءاته مع صدام حسين وقادة الدول الغربية لن يجد مبادرة واحدة من أي نوع.حتى أن **طارق عزيز** -بعد لقاء بريماكوف مع صدام قال له: «**يحب صدام حسين أن يحصل على مقترحات محددة**» (٦).

وعندما عاد **بريماكوف** إلى موسكو لم يستطع أحد أن يعرف شيئا عن« **المبادرة السلمية**» ،وفى مؤتمر صحفى عقده **ايجناتنكو** الناطق باسم **جورباتشوف** فى ١٩ أكتوبر قال إن زيارة **بريماكوف** أسفرت عن نتائج هامة لا يسعنا التعرض لها الان لأنها تتطلب مزيدا من الاتصالات **وكانت تلك العبارة الغامضة تعنى غياب أية مبادرة** .وفى ٢٧ أكتوبر عاد **بريماكوف** ثانية إلى بغداد بعد جولة أوروبية معلنا من تلقاء نفسه أنه لا يحمل أية «رسائل خاصة للعراق»، ولكن أمامه مهمتان هما على حد قوله : «الوصول لاتفاق بشأن ترحيل الخبراء السوفييت الذين أعربوا عن رغبتهم فى مغادرة العراق، والمهمة الثانية التأكيد لصدام حسين على أنه ليست هناك أية آفاق لمحاولته

عدم الخضوع لقرارات مجلس الأمن أو رفضها» (٧) .وهو نفس الدور الروسى مؤخرا.

وقدر **آندريه كوزيريف** وكان حينذاك وزيرا لخارجية روسيا الاتحادية جوهر الجهد الدبلوماسى السوفيتى بقوله : «**لم يقم أحد فى أزمة الخليج بدور مستقل سوى العراق وأمريكا ، بينما انجرت الدبلوماسية السوفيتية إلى السلبية وفلك المقترحات الأمريكية**»(٨).

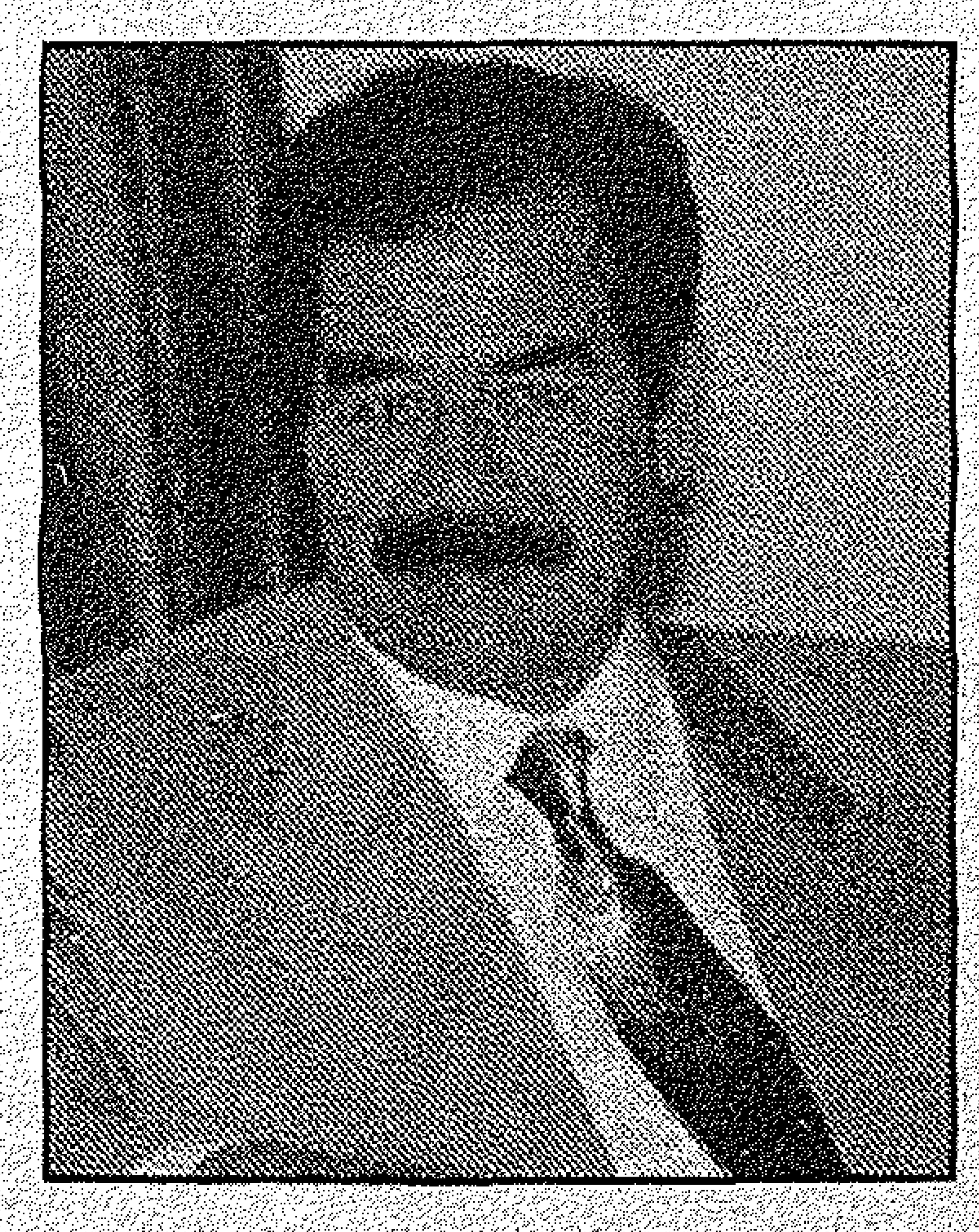


يلتسين

وعندما صوت الاتحاد السوفيتى فى ٣ أبريل ١٩٩١ مع قرار مجلس الأمن الدولى رقم **٦٨٧** كان بذلك **يضع الأساس لشرعية المهمة الأمريكية الطويلة المدى التى تقنعت بالتفتيش عن أسلحة دمار لتفرض حصارا إجراميا طال ثمانية أعوام لم يتعرض شعب آخر لمثله فى القرن العشرين.**

وعندما قصفت أمريكا العراق مرة أخرى أوائل سبتمبر ١٩٩٦ بدعوى ملاحقته للشعب الكردى فى الشمال أدانت الخارجية الروسية القصف وصرح **بريماكوف** بقوله إن قرارات من هذا النوع تبيح استخدام القوة لابد أن تتخذ فى مجلس الأمن الدولى بشكل جماعى» .وكأن جماعية اتخاذ القرار قد تكسبه شرعية

صدام حسين



بغض النظر عن مضمونه! وعندما وقع العدوان أكد **ديمتري ريوريكوف** في حينه وكان مساعدا للرئيس الروسى أن موسكو لم تكن تعرف شيئا عن نوايا القصف.

وفيما بعد اتضح **أن موسكو كانت على علم بذلك المخطط منذ البداية!** فقد صرح **ايجور ايفانوف** وكان فى حينه نائبا لوزير الخارجية بأن واشنطون كانت على اتصال مستمر بموسكو وأنها أبلغتها قبل القصف بأنه «**لا مفر من الضربة العسكرية**»وأكدت مصادر أمريكية أن موسكو كانت على علم .وعندما توقف القصف كتب **ليونيد فيليخوف** في صحيفة **ديلوفوى مير** أن القصف على حد قوله : «توقف ليس لأن روسيا تصدت له ولكن القوات الأمريكية حققت الاهداف الموضوعة لها ولم يعد من معنى لمواصلة القصف».

وقد امتد هذا الموقف الروسى ليشمل العلاقات الروسية- الليبية ، والروسية السورية ، والروسية الفلسطينية ليشكل لوحة عامة من سياسة خارجية روسية تبدلت تبدلا عنيفا نحو الغرب. ولم يكن ذلك التبدل للحفاظ حتى على مصالح روسيا الخاصة ، بل للحفاظ على المصالح الشخصية للنخبة الحاكمة فى روسيا.

وللمرة الثالثة نشبت الازمة العراقية- الأمريكية بعد قرار العراق فى ٢٩ أكتوبر ٩٧ طرد المفتشين الأمريكيين ثم منع لجنة المفتشين من الدخول لبعض المواقع خاصة الرئاسية. وأعلن المتحدث الروسى الرسمى أن موسكو «ستقوم بخطوات نشطة لحل الازمة» . وخلافا «لتحرير الكويت» فى ١٩٩١ ، والضربة الأمريكية الخاطفة أوائل سبتمبر ٩٦ ، فإن

الاستعدادات الأمريكية لقصف العراق هذه المرة قوبلت بالاستياء الشديد على الصعيدين العربي والدولي .**وكانت واشنطون تعاني من مأزق حقيقي بين احتمالي التراجع المهين عن تهديداتها أو تقدمها العسكري في مواجهة العالم بتكلفة أدبية باهظة .وفي هذه الظروف تحديدا برزت مبادرة روسية .**

وبعد مشاورات مع الجانب الأمريكي طرح **بريماكوف** مبادرة روسية من شقين:

الأول يقضي بأن يسمح العراق للجنة المفتشين بالعودة لممارسة عملها وفتح كافة المواقع أمامها.

والشق الثاني يقضي بالنظر لاحقا في إمكانية رفع العقوبات الجائرة عن العراق.

وأنقذت المبادرة أمريكا من مأزقها .

وكتب فلاديمير نادين في ديسمبر ١٩٩٧ بعد شهر من المبادرة -تحت عنوان «**روسيا ساعدت أمريكا**» قائلا : «يرى **بيل جيرتس** المعلق السياسي لصحيفة واشنطون تايمز الأمريكية أن مبادرة بريماكوف التي منعت في اللحظات الأخيرة مخططات واشنطون لقصف العراق تمت على الأرجح **بالاتفاق والتنسيق الكامل بين الدبلوماسية الروسية والأمريكية** . ويعتمد **جيرتس** في ذلك على مصادر مطلعة في إدارة الرئيس الأمريكي **كلينتون** «٩»

وفي ٤ فبراير ٩٨ فاجأ الرئيس الروسي العالم بتصريح قال فيه «**أن كلينتون قد يرتطم بحرب عالمية ثالثة**» لكن النسيان سرعان ما طوى التصريح معنى او لفظا خاصة بعد أن رد عليه متحدث أمريكي بقوله إن «لا» **الروسية لا تعني «لا»** لواشنطون .

وفي ٨ فبراير أوضح **بريماكوف** في حديث تلفزيوني أن : موقفنا إننا لا نسمح بضرب العراق. ولا يعني ذلك كما يشاع أننا سياسة معادية للأمريكيين. فنحن نتفق معهم في الكثير ونعمل معا لابادة أسلحة الدمار الشامل.

ويكتب **ستانسيلاف كوندراشوف** قائلا عن جوهر مبادرة **بريماكوف** الروسية : «يبدو أن موسكو وواشنطون تختلفان بسبب الوسائل المقترحة لحل الازمة العراقية ، لكن الهدف يبقى مشتركا بينهما و هو فرض رقابة الأمم المتحدة دون قيد أو شرط على العراق. وحينئذ يبرز بديهيا السؤال التالي: **هل أن ثمة خلافا حقا بين موسكو وواشنطون؟.**

وهنا لا يملك المرء إلا أن ينتبه للمفارقة الغريبة القائمة في أن العصا الأمريكية الغليظة التي تتأرجح فوق بغدادهي بالضبط الحجة الأساسية لدى **بوسفاليوك** المبعوث



جورباتشوف

الروسي إلى العراق ! ولا شك أن **بوسفاليوك** ينصح **صدام حسين** ويقول له: **اسمع ما يقال لك وإنظر إلى هذه العصا المرعبة وفكر أن وضعك سيصبح أسوأ بكثير** . وهكذا فإن نجاح الدبلوماسية الروسية مرتهن أساسا بخضوع بغداد للتهديدات الأمريكية .**ولا يتجاوز الدور الروسي في حقيقة الأمر طلاء العصا الأمريكية بألوان تخفي قبحها».(١٠).**

وباختصار اعتبر كوندراشوف أن إنجاز الأهداف الأمريكية كان بحاجة إلى الترتيب الذي قامت به واشنطون وإلى الترغيب الذي تولته موسكو «لتغطية حبة الدواء المرة» على حد قول الكاتب ، أو تحلية ما كان جيمس روبنسون الناطق باسم البيت الأبيض يكرره وهو أن المطلوب من العراق :**الخضوع ، فالخضوع ، ثم الخضوع ! وأسفرت المبادرة الروسية عن تنفيذ الشق الأول فقط الذي ينفع أمريكا أي عودة لجنة المفتشين لمواصلة استبدادها ، بينما طمر الشق الثاني النافع للعراق أي النظر في رفع العقوبات ، وعلاه غبار من التجاهل والاهمال.**

وخلال الأزمات الثلاث العراقية-الأمريكية وحتى الأزمة الأخيرة لم تحاول القيادة السياسية الروسية طرح القضية طرحا صحيحا بالقول بأنه :**ما دمنا نطالب بنزع أسلحة الدمار العراقية فلنطالب أيضا بأن تصبح المنطقة كلها خالية من أسلحة الدمار بما في ذلك إيران وإسرائيل وغيرها**. أو القول بأنه لابد لإسرائيل في هذه الحالة أن تنضم على

الأقل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، أو أنه من حق الدول العربية أن تمتلك حتى السلاح النووي ما دام مسموحا به لغيرها . **ولا طرح الكرملين أن ثمة فارقا كبيرا بين منع العراق من التسلح وتجويع الشعب العراقي بأكمله عبرة للعرب.** ولم تحاول النخبة الروسية الحاكمة أن تقول أن سبعة أعوام من التفتيش تكفي ،خاصة أن أمريكا بقدراتها التكنولوجية ليست بحاجة للتفتيش عما تعرف سلفا إن كان موجودا أم لا !.

ولم تحاول روسيا حتى خلال الازمة الرابعة مؤخرا : أن تربط التفتيش بجدول زمني محدد وهو أضعف الايمان ،أو بجدول لرفع العقوبات التي أدت على حد قول **جينادي زوجانوف** في كلمته أمام الدوما إلى أنه :«**على مرأى من العالم يموت يوميا أربعمائة وخمسون طفلا عراقيا ، وتجرى العمليات الجراحية في بغداد دون مخدر**،على حين نفذ العراق كل قرارات مجلس الأمن، وقد تمت **٢٤٠٠** عملية تفتيش ووضعت **٣٨ كاميرا** تسجل وتصور كل شئ، وأكد كافة الخبراء أنه لم تعد هناك أسلحة في العراق»!

إن الموقف الروسي يتضح بجلاء إذا ما تذكرنا كيف انزلق ذلك الموقف من ثغرة التحرير إلى هدف التدمير الرئيسي والأهم بالنسبة لواشنطون ،بحيث لم يعد لموسكو من دور سوى إقناع المظلوم بالانصياع للظلم.

هوامش:

تشوركين- صحيفة سوفيتسكايا روسيا -١٣ ديسمبر ١٩٩٠.

(٢) يوري جنفوزديف صحيفة سوفيتسكايا روسيا في ٣ يناير ١٩٩١.

(٣) أسرار المباحثات السوفيتية العراقية في أزمة الخليج- بقلم بريماكوف ترجمة أحمد الخميسي -القاهرة مكتبة مدبولي -١٩٩١.

(٤) المصدر السابق.

(٥)جورباتشوف كتاب: «البيروسترويكا تفكير جديد» القاهرة دار شروق ١٩٨٨ ص٢٠٩.

(٦) بريماكوف -المصدر السابق.

(٧) بريماكوف -المصدر السابق.

(٨)كوزيريف تصريح لصحيفة نيزافيسميا جازيتا في ١٧ يناير١٩٩١.

(٩)فلاديمير نادين-صحيفة ازفستيا- ١٠ ديسمبر ١٩٩٧.

(١٠) ستانسيلاف كوندراشوف-صحيفة ازفستيا-١٢ فبراير ١٩٩٨.

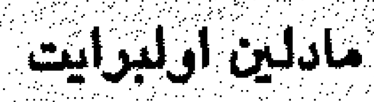


البث الموجه إلى إيران والعراق يثير الخوف وسط المواطنين فى براغ

رسالة براغ

د. محمد مراد الحاج




مادلين اولبرايت

من المعلوم أن **إذاعة أوروبا الحرة»** التى تمولها الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت وعلى مدى أربعين عاماً دوراً كبيراً في الهجوم على أنظمة المعسكر الاشتراكى السابق وأسهمت من خلال بثها الاذاعى لتلك البلدان فى عملية الانهيار التى منى بها ذلك المعسكر.

المسئولون فى براغ وفى مقدمتهم السيد رئيس الجمهورية **فاتسلاف هافل** الذى يعتبر رمزاً للنضال ضد النظام الشيوعى السابق فى بلاده وضد الشيوعية على المستوى العالمى، يقدرون عاليا الدور الذى لعبته« **اذاعة أوروبا الحرة»** فى دعم كفاحهم ويأملون أن تواصل دورها لخدمة أهدافهم وأغراضهم فى الظروف العالمية الجديدة بعد انهيار المعسكر الشيوعى . لذلك قرر المسئولون فى الجمهورية التشيكية بسند من **الرئيس هافل** عام ١٩٩٤ الموافقة على نقل المقر الرئيسى للاذاعة من ميونيخ إلى براغ وتخصيص مبنى البرلمان- الفيدرالى السابق كمقر لادارة الاذاعة مقابل إيجار رمزى لا يزيد على واحد كرون.

ما تجدر الاشارة إليه فى هذا الإطار أن **أولى الاجراءات التى اتخذتها السلطات الحاكمة بعد انهيار النظام الحاكم السابق فى مجال الاعلام كان تصفية القسم العربى فى اذاعة براغ العالمية وتسريح العاملين من العرب.** هذا على الرغم من أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا كانت تربطها آنذاك علاقات اقتصادية وثقافية قوية ببلدان العالم العربى.

طيلة السنوات الثلاث الماضية ، لم يعر المواطنون أو السياسيون التشيك إنتباها لعملية إنتقال اذاعة أوروبا الحرة من **ميونيخ** واتخاذ مركز لها فى مبنى البرلمان الفيدرالى الذى يقع فى قلب العاصمة **براغ.**

اليوم وبعد موافقة الحكومة الجديدة- **حكومة الحزب الاجتماعى الديمقراطى برئاسة** السيد **ميلوش زيمان-** على تأسيس قسم خاص داخل «إذاعة أوروبا الحره» للبث الاذاعى الموجه إلى العراق باللغة العربية وإلى **ايران** باللغة الفارسية، توجهت أنظار المواطنين والسياسيين إلى **هذه المسألة التى أثارت العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام والمخاوف حول توجهات الحكومة الجديدة وحول مصداقيتها واستقلالية قرارها** ومواقفها فى إطار السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية.

الحزب الاجتماعى الديمقراطى وقبل أن يصل إلى سدة الحكم كان يوجه انتقادات لاذعة للسياسة الخارجية للحكومة الائتلافية واصفا تلك السياسة بأنها حطت من شأن أهمية السياسة الخارجية بصفة عامة وإضعاف الموقع الدولى للدولة التشيكية وفرص تحقيق مصالحها.

ورد فى **«الكتاب الأزرق»** الصادر عن **الحزب الاجتماعى الديمقراطى** مطلع هذا العام والذى يتضمن دراسة نقدية تحليلية للأوضاع فى الجمهورية التشيكية بعد ست سنوات من حكم الأحزاب الليبرالية ، **أن الحزب يعتقد بأن العلاقة بين السياسة الخارجية والتطورات السياسية الداخلية ستزداد تشابكا وعمقا ،** الأمر الذى يعنى أن الاستقرار الداخلى والسيرة الديمقراطية والازدهار الاقتصادى لدولتنا ستصبح جميعا أكثر اعتمادا على السياسة الخارجية (العدد ٣٨٠ الصادر فى ٩٨/٩/١٦ من « **أنباء براغ»** ، دار بابليون للاعلام والدعاية والنشر»

بناء عليه فان الحزب الاجتماعى الديمقراطى يدعو إلى اتخاذ إجراءات وخطوات باتجاه تبنى **فكرة الوفاق والحلول الوسط فى القضايا والشئون الرئيسية للسياسة الخارجية** . وإنطلاقا من هذا المفهوم أعلن الحزب الاجتماعى الديمقراطى أنه سيولى اهتماما خاصا بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وسيتوجه إلى العمل على كسب تأييد أوسع من الرأى العام التشيكى للسياسة الخارجية.

يتضح اليوم وبعد **وصول الحزب الاجتماعى الديمقراطى** إلى الحكم ، أن وضع برنامجه والسياسات التى يدعو لها فى حيز التنفيذ ، مسألة لا تخلو من المصاعب والمتاعب وأن الطريق ليس ممهداً بما فيه الكفاية لتحقيق أهداف الحزب وتطلعات المواطنين الذين صوتوا له فى الانتخابات

البرلمانية الأخيرة.

السيد وزير الخارجية الجديد **يان كافان** ذكر أثناء اللقاء الذي تم بينه ولجنة العلاقات الخارجية في البرلمان أهمية تبني موقف خاص في السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية وعدم اللجوء إلى التعامل مع مواقف وتصورات الاخرين (المقصود هنا أوروبا وأمريكا).

عندما جوبه بالسؤال الذي يشغل بال المواطنين والسياسيين حول **المدى الذي يمكن أن «تذهب إليه الجمهورية التشيكية في دعم سياسات حلفائها الغربيين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وما قد تتعرض له بسبب ذلك من مخاطر أمنية واقتصادية** »(العدد ٣٨٣-٧/١٠/٩٨ أنباء براغ -بابيلون- للاعلام). أجاب السيد وزير الخارجية على هذا السؤال بأهمية دعم واحترام قضايا حقوق الانسان حتى وإن أدى ذلك إلى أن تتعرض البلاد لخسائر اقتصادية محدودة(نفس المصدر السابق).

بصورة عامة لابد من الاشارة إلى أن **الحزب الاجتماعي الديمقراطي ومنذ وصوله إلى** السلطة تسعى حكومته إلى **تبني سياسة خارجية مستقلة عن أمريكا وأكثر قرباً إلى السياسة الأوروبية خاصة بعد وصول عدد** من الاحزاب الاجتماعية الديمقراطية إلى السلطة في أوروبا. كما أنها تسعى إلى البعد عن المواجهات في إطار السياسة الخارجية.

المتتبع إلى مجريات الأمور والسياسة في الجمهورية التشيكية ، يلاحظ أن حكومة الحزب الاجتماعي الديمقراطي تتعرض إلى الكثير من الضغوط الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبا على توجهاتها والحد من قدراتها وإرادتها في تنفيذ ما وعدت به في برنامج الحزب الانتخابي الأخير.

الملاحظ كذلك أن حكومة الحزب الاجتماعي لم تكن في بادئ الأمر موافقة على عملية البحث الاذاعي لراديو أوروبا الحرة لكل من العراق وإيران بل كانت متحفظة . **البعض من وزراء الحكومة يخشى أن يضر البث الاذاعي لايران بالعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين** . ومن الناحية السياسية فان الحزب يخشى أن تؤثر عملية البث سلبا على التيار الاصلاحي الايراني بقيادة **خاتمي** المتنامي النفوذ.

موقف الحكومة تغير تماما بعد أن تقدمت إدارة إذاعة راديو أوروبا الحرة بطلب رسمي يقضي بتأسيس قسم خاص داخل الإذاعة للبث الموجه إلى **العراق وإيران** حيث تراجعت واكتفت بالتركيز على الجانب الأمني الخاص بتخصيص مبنى بديل لمقر الاذاعة الراهن الكامن في قلب العاصمة براغ.

وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب المتعلق بأمن الجمهورية التشيكية إلا أنه يعتبر شكليا ازاء مجمل القضية التي تشكل أحد المحاور الهامة في السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية خاصة الجزء المتعلق بالتحالف التشيكي الغربي في إطار حلف الأطلسي.

في هذا السياق يبدو موقف رئاسة الجمهورية مثلا في السياسة التي ينتهجها الرئيس **فاتسلاف هافل** وبعض السياسيين من حوله أكثر وضوحا في **التنسيق مع الدوائر الغربية وخاصة الأمريكية والعمل على تنفيذ رغباتها ومتطلباتها**.

يستشف من الخطاب الذي وجهه الرئيس الأمريكي **كلينتون** إلى الكونغرس الأمريكي **إن اذاعة أوروبا الحره تملك حق إنشاء أقسام خاصة بها وحدها وبالتالي فان هذا الأمر يصبح أمراً خاصاً ولا يخضع للإجراءات التشيكية.**

في هذا السياق أكد الرئيس **هافل** أنه لم يضع أي شروط على بث إذاعة أوروبا الحره من براغ يوم عرض على نظيره الأمريكي عام ١٩٩٤ نقل مقر الاذاعة من ميونيخ إلى براغ بالاضافة إلى ذلك فإن موقف السيد رئيس الجمهورية لا يأتي من فراغ أو رغبات ذاتية مجردة .

في الوقت الحاضر يوجد عدد من المستشارين السياسيين في مقر الجمهورية الذين عملوا في إذاعة صوت أوروبا الحرة أثناء فترة الحكم الشيوعي .من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر وزير الثقافة الأسبق ومستشار رئيس الجمهورية في الوقت الحاضر **بافل تيفرير** الذي عمل أثناء الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢ رئيسا لقسم البث التشيكوسلوفاكي في« أوروبا الحرة» . **وتذهب بعض الصحف إلى اتهام بافل تيفريه بالعمل لحساب وكالة المخابرات الأمريكية** .ما تجدر الاشارة إليه أن **وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تتولى عملية تمويل إذاعة أوروبا الحرة حتى نهاية الستينيات ،حيث تولى الكونغرس الأمريكي عملية التمويل.**

من هنا جاء الضغط على الحكومة التشيكية التي أعلن وزير خارجيتها **يان كافان** في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٠-٩-٩٨ أنه تسلم رسالة من الحكومة الأمريكية تطلب فيها السماح لاذاعة أوروبا الحرة توجيه إرسال خاص للعراق وأن حكومته لا تفكر في التدخل أو مراقبة إرسال الاذاعة الموجه إلى إيران والعراق ، إلا أنه أشار إلى **أن حكومته ستقوم بتقييم الآثار الاقتصادية والأمنية للإرسال على بلاده.**

ردود الأفعال

كما أسلفنا سابقا فقد تفاوتت ردود الأفعال الرسمية والسياسية بين مؤيد ومتحفظ بالنسبة للبث لاذاعة أوروبا الحرة الموجهة من براغ لكل من العراق وإيران.

وزير الداخلية الأسبق **سيرل سفوبودا** نائب رئيس الحزب الاتحادي المسيحي الديمقراطي -حزب الشعب ، صرح بان الارسال الموجه إلى إيران والعراق لا يشكل خطرا أمنيا على الجمهورية التشيكية.

حزب اتحاد الحرية الذي تكون حديثا بعد الانشقاق الذي حدث في الحزب المدني الديمقراطي أعلن أنه لا يعارض مبدأ الارسال ، إلا أنه ينبه إلى ضرورة توفير الظروف الأمنية اللازمة لعمل الاذاعة.

أما الحزب الشيوعي التشيكي المورافي فيعتبر الحزب الوحيد الذي يقف ضد عملية الارسال بحجة أنها تهدر أموال دافعي الضرائب التشيك التي تذهب لحماية أمن الاذاعة حسب تصريحات رئيس الكتلة البرلمانية للحزب فويتيخ فيليب.

الجانب الأخير الذي يثير قلق وتحفظات الدوائر السياسية والاستثمارية التشيكية هو **الجانب الاقتصادي في العلاقات مع إيران والعراق.**

حسب التقارير الخاصة لوزارة الصناعة والتجارة التشيكية ان **إيران تعتبر أهم شركاء الجمهورية التشيكية في البلدان النامية**. بعض المؤسسات التشيكية تقوم ببناء مصنع للألومنيوم ومحطة حرارية لتوليد الطاقة الكهربائية ومشروع آخر خاصا بشبكة النقل وأن قيمة الصادرات التشيكية إلى إيران **بلغت في العام الماضي ٣٣ مليون دولار** (ثلاثة وثلاثون مليون دولار) ، كما أن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الجمهورية

هافل .. أمريكا .. أمريكا



«راديو الحرية» من براغ يشكك فى استقلالية «تشيكيا»

التشيكية منذ العام ١٩٩٦ حيث أنه يسجل فائضا يلغ **٦٨ مليون دولار**.

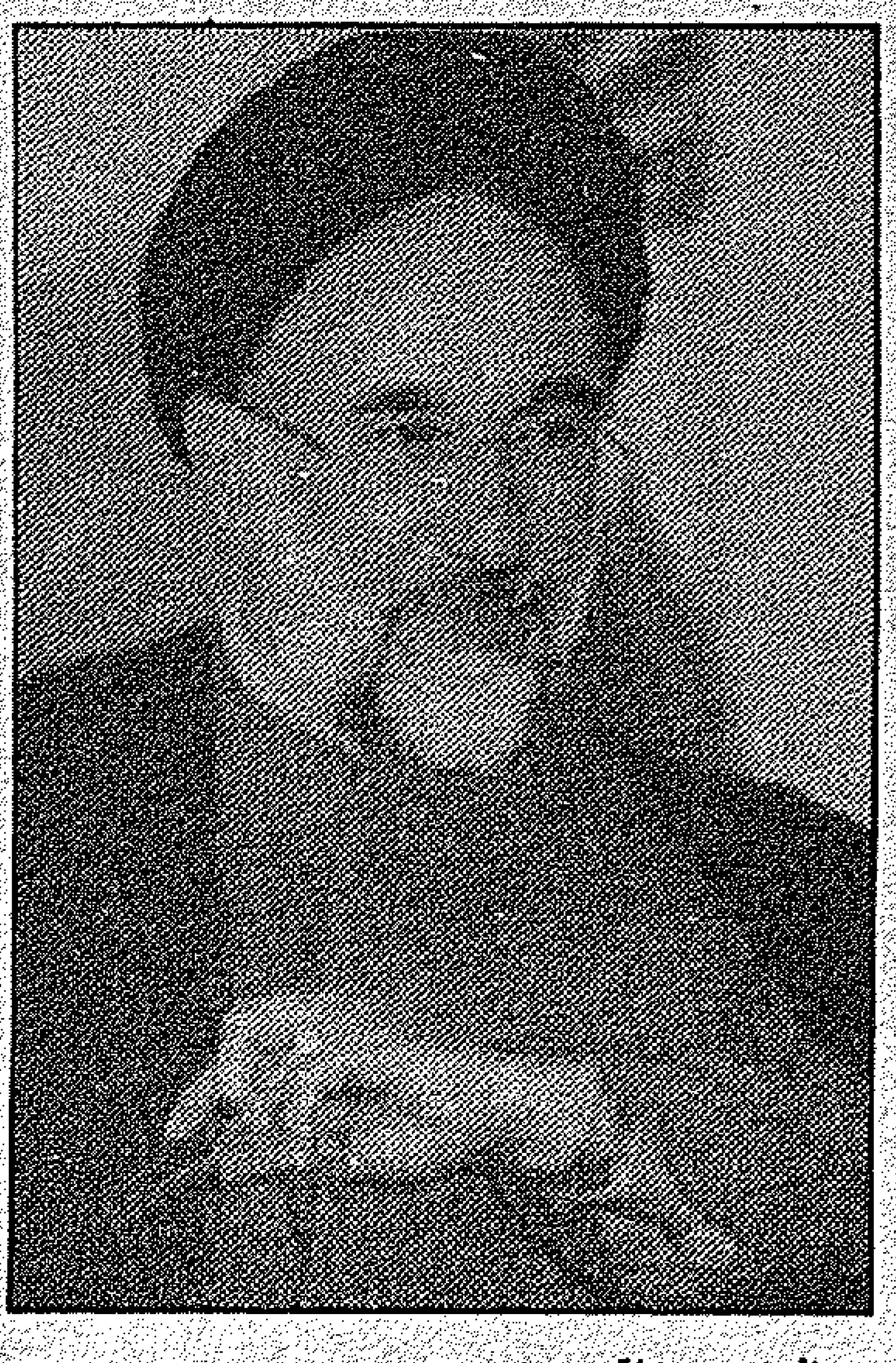
أما بالنسبة للعراق نكتفى هنا بالاشارة إلى زيارة قام بها رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى وزارة الخارجية التشيكية **السيد هينك كمونيتشيك** إلى بغداد فى شهر يونيو من هذا العام حيث طلب أثناء اللقاء الذى تم بينه وبين وزير الصناعة العراقى **عبد المجيد الصافى** فتح أبواب المسابقات التجارية التنافسية للفوز بالعطاءات العراقية أمام الشركات التشيكية. أما الجانب العراقى فقد أعرب عن ترحيبه بمساهمة الجمهورية التشيكية ومشاركتها فى إعمار القطاع الزراعى وحل القضايا الخاصة بالكهرباء وإنتاج الطاقة وتوزيعها.

على الرغم من ذلك صرح السيد وزير الخارجية التشيكى يان **كفافمان** فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بتاريخ ١٠-٩-٩٨ بأن علاقات بلاده مع بغداد ليست فى مستوى الأهمية التى هى عليها مع أمريكا.

وكنتيجة لموقف الجمهورية التشيكية المعادى لايران حسب تصريح أدلى به السفير الايرانى فى براغ فان الحكومة الايرانية تهدد بقطع علاقاتها مع الجمهورية التشيكية وتقول إن بلدانا اسلامية أخرى قد تعيد النظر فى علاقاتها الاقتصادية مع براغ لأن لايران نفوذ كبيراً فى كل العالم الاسلامى.

على الصعيد الشعبى تزداد مخاوف المواطنين التشيك حيال عدم الاستقرار الأمنى وأعمال الارهاب المتنامية خاصة بعد سلسلة التفجيرات التى شهدتها العاصمة براغ فى الآونة الأخيرة، والتى لم تتوصل تحقيقات سلطات الأمن التشيكية فيها إلى نتيجة محددة. وقد لا يستبعد أن تكون لها أبعاد سياسية خارجية أو دولية.

بالاضافة إلى ذلك فإن موقف الحكومة نفسه من تحديد مكان الارسال الاذاعى لمحطة أوروبا الحره حيث اقترحت الحكومة أن يكون مقر التحرير فى مكان خارج العاصمة أو أن يكون فى أحد المواقع العسكرية المحصنة، **جعل المواطنين أكثر توجساً وخوفا من النتائج غير المرئية فى الوقت الحاضر** والتى قد تترتب



الرئيس خاتمى

على هذه العملية، خاصة وأن المؤسسات التابعة لامريكا فى الخارج مهددة من قبل منظمات الارهاب الدولية.

ما تجدر الاشارة إليه فى هذا الاطار أن وزير الخارجية التشيكى نفسه تحدث عن **تواجد شخص من الشرق الأوسط له ارتباطات «ارهابية» سابقة فى الجمهورية التشيكية.** بالاضافة إلى ذلك فإن صحيفة **ليدوفى نوفينى** أكدت أن **إرهابيا من بلد إسلامى يدرس ويتابع اذاعة راديو أوروبا الحرة.** والخطير فى الأمر أن هذه المعلومات تسربت إلى الرأى العام فى الوقت الذى تتابع فيه أجهزة الأمن النشاط الذى يقوم به «الارهابى» المذكور.

خاتمة:

يلاحظ المتتبع للتطورات والأحداث التى تشهدها الجمهورية التشيكية من خلال سعيها الحثيث للانضمام للمؤسسات الأوروبية فى إطار الاتحاد الأوروبى ثم نيلها عضوية حلف الناتو، **تأرجح السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية ما بين الانسياق وراء السياسة الخارجية الأمريكية وتأييد المواقف التى تتخذها الأخيرة على الصعيد العالمى، والتوجه نحو خلق علاقات أوثق مع بلدان أوروبا فى ظل حكومة الحزب الاجتماعى الديمقراطى التى تسعى إلى تنسيق سياساتها ومواقفها مع الاحزاب الاجتماعية الديمقراطية الحاكمة وتلك البلدان.**

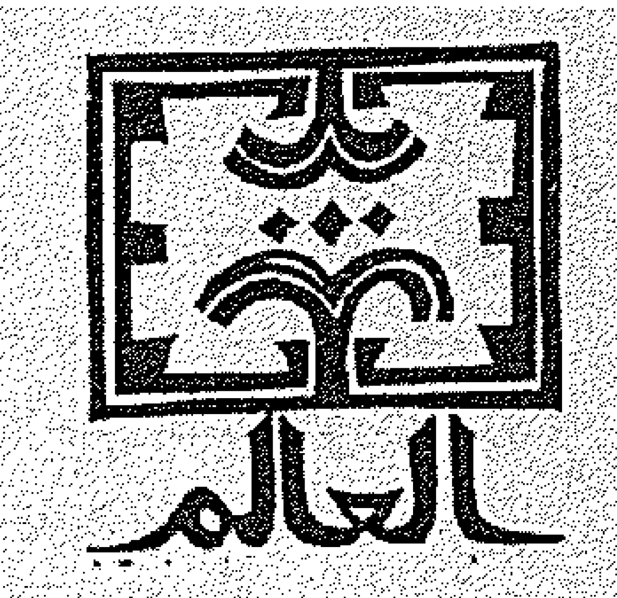
وينعكس ذلك الوضع على عدة مواقف اتخذها السيد رئيس الجمهورية فى الآونة الأخيرة. من بين تلك المواقف أن الرئيس هافل بعد عودته من زيارته الأخيرة مطلع شهر أكتوبر من هذا العام لأمريكا على رأس وفد رفيع المستوى، صرح بأنه يرى فى السيدة **مادلين أولبرايت** ذات الأصل التشيكى ووزيرة الخارجية الأمريكية **بديلا مناسبا لتحتل منصب رئيس الجمهورية التشيكية خلفا له.** وقد قوبل هذا التصريح بالاستهجان من قبل عدد كبير من السياسيين والمواطنين التشيك، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية نفسها لم ترحب بهذا الاقتراح.

وفى حديث له أمام قادة هيئة الأركان المسلحة للجيش التشيكى فى شهر نوفمبر الحالى، دعا **هافل إلى تغيير ميثاق حلف الناتو كى يتحول إلى حلف هجومى بدلا من كونه اطارا للدفاع الجماعى**، الأمر الذى أثار استياء العديد من العسكريين والسياسيين لأن مثل هذا التصريح يعتبر تدخلا فى أسس الناتو فى الوقت الذى لم تصبح الجمهورية التشيكية عضوا فيه بعد.

وكما أسلفنا فإن مواقف السيد رئيس الجمهورية ومن حوله من السياسيين تجئ متطابقة لما تريد فعله أمريكا فى سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية. وفى هذا الصدد أدلى السفير الأمريكى الجديد لدى براغ **جون شاتوك** بتصريح صحفى أشار فيه إلى أن مواقف الجمهورية التشيكية تجئ متطابقة مع العديد من المواقف الأمريكية فى قضايا العراق والبوسنة وغيرها.

إزاء ذلك التوجه الذى تمثله رئاسة الجمهورية التشيكية يجعل من العسير على حكومة الحزب الاجتماعى الديمقراطى تحقيق الاهداف التى تريد إنجازها فى علاقاتها الخارجية مع وجود واستمرارية الضغوط الداخلية والخارجية التى تتعرض لها. من بين تلك الاهداف والأولويات التى أعلنها السيد وزير الخارجية الجديد: **صياغة سياسة خارجية خارج نطاق الايديولوجيات وعلى أساس الاجماع الوطنى العام وحده وتحت رقابة أكبر من البرلمان.**

إضافة إلى ذلك لابد من الاشارة هنا أن مسألة البث الاذاعى لاذاعة أوروبا الحره من براغ ستبقى مثار خلاف ونزاع بين الحكومة ومعارضيها فى إطار ما أعلنه أيضا وزير الخارجية التشيكى من أن حكومته تسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع القوى العظمى وإعادة جسور الثقة مع بلدان العالم الثالث الأمر الذى اعتبره المراقبون والسياسيون فتحا جديدا فى سياسة براغ الخارجية.



المقاومة بالحيلة

كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم؟!

«يا أبنائي، لا تقتحموا الأشياء مباشرة، أنتم ضعفاء جداً ،خذوها مني، أقتحموها جانبياً .. تظاهروا بأنكم أموات ،ألعبوا دور الكلب النائم!!.»

من وصية فلاح فرنسي عجوز لابنائه «بلزاك- الفلاحون»

«حين يمر السيد العظيم ، ينحني الفلاح الحكيم. انحناءة عميقة ، بدهاء ،ثم يذهب بصمت».

مثل أثيوبي

«المجتمع حيوان غامض جدا ، مكتنف بالأسرار له وجوه وإمكانات مخفية عديدة.. .. ومن قصر النظر البالغ أن تعتقد أن الوجه الذي يعرضه المجتمع لك في لحظة من اللحظات هو الوجه الصحيح الوحيد . لا أحد منا يعرف جميع الامكانات التي تكمن نائمة في روح السكان».

فاتسلاف هافل

رسالة لندن

أحمد جوده

هذا كتاب جديد في بابه ، فريد في موضوعه ، نادر المثال في المكتبة العربية حسب علمي، ليس لفرادة موضوعه فقط، بل لندرة الطريقة التي كتب بها ،والجهد العلمي المدهش الذي بذل فيه، وهو ليس مجرد كتاب« نظري» يتناول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو مجرد تجريد ذهن يحاول أن يسجن هذه العلاقة في قالب مجرد جامد، بل كتاب من طراز آخر يندر مثله في المكتبة العربية ، وصدوره يكشف مدى الفقر المدقع في الدراسات الاجتماعية في العالم العربي التي تدور حول العلاقة بين **الحاكم والمحكوم .. بين المالك والأجير.. بين الغني والفقير .. بين السلطة والشعب.**

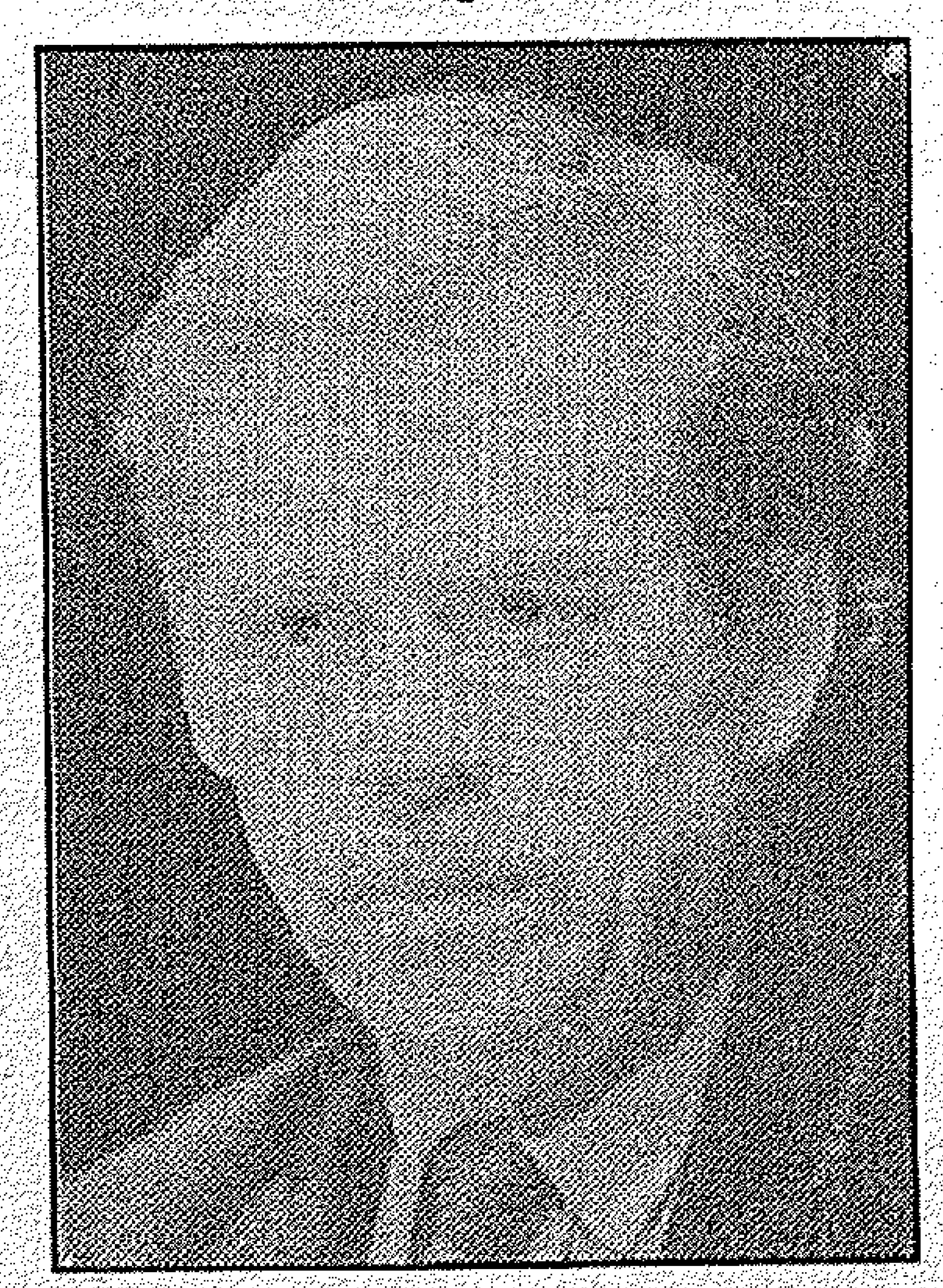
الكتاب أسمه« **المقاومة بالحيلة-كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم**» ، لعالم الاجتماع الأمريكي المعروف **جيمس سكوت** وصدرت ترجمته العربية « **لابراهيم العريس ومخايل خوري** » عن دار الساقي للنشر بلندن.

والكتاب ، الذي يقع في ٨ أبواب على مدى ٣١٢ صفحة من الحجم المتوسط ، يتناول من خلال ٨ دراسات تطبيقية، **أشكال المقاومة الفردية والجماعية للطبقات والشرائح والمجموعات الإنسانية -في مجتمعات متنوعة-** للسلطة.. المقاومة التي تخلو من العنف المباشر ، ووسائل وتقنيات «الاحتيال» التي ابتكرتها الجماهير لمقاومة السلطات وأجهزة الحكم العامة أو الخاصة «السلطات بمعناها الواسع الذي يشمل السياسي والاقتصادي.. الأخلاقي والديني.. الثقافي والبوليسي .. إلخ.

السلطان والحقيقة

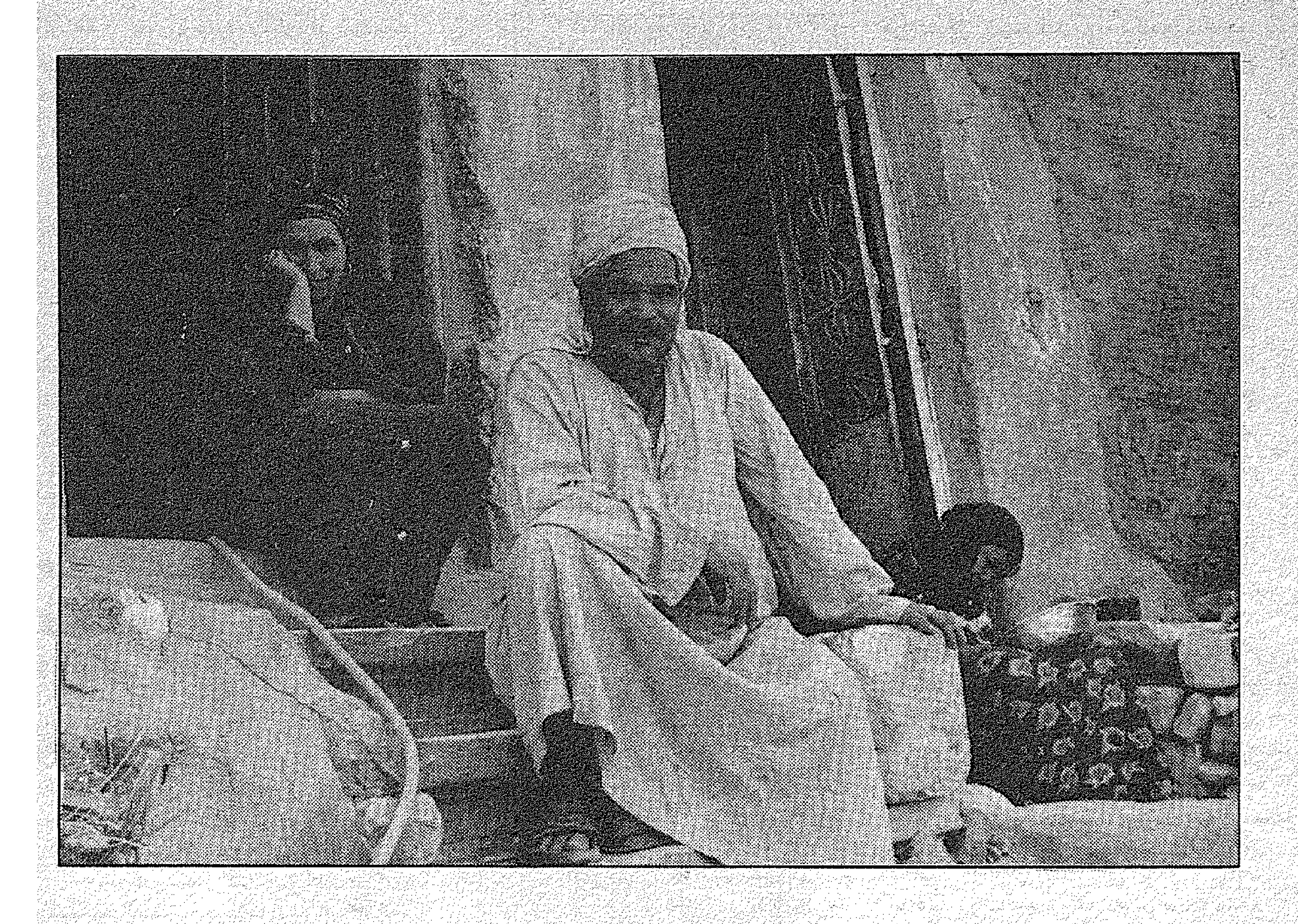
والمؤلف يبدأ كتابه بفقرة مفاجئة عندما

هافيل



يقرر «**إذا كان قول الحقيقة أمام السلطان» لا يزال حتى في زمن الديمقراطية الحديثة هذه، يحمل رنة طوباوية ، فما هذا إلا لأنه نادراً ما يمارس بالفعل**، فمن المؤكد أن التمويه الذي يبديه «الضعيف» في حضرة« القوي» لايفاجئنا ، لأنه منتشر انتشارا كبيرا ، هو من الانتشار بحيث يظهر في كافة المواقف التي يقيض فيها لنوع السلطة الممارسة أن يوسع من الإطار المعتاد لمفهوم السلطة ، إلى مدى يخرج عن المألوف.

وما يسميه المؤلف «**تمويها**» من الضعيف يبديه في حضرة القوي، شكل واحد من مئات إن لم نكن آلاف الأشكال التي يحتال بها الضعفاء والمقهورون والمستبعدون، والمظلومون .. إلخ لمقاومة جبروت السلطة فإذا كانت أشكال السلطة الإنسانية تتنوع وتتعدد بتنوع السياقات والظروف(**سلطة دينية- ثقافية- اقتصادية- سياسية- بطريركية -عائلية -طبقية- أخلاقية..إلخ**) فإن أشكال مقاومتها تتعدد وتتنوع بالمقابل . وإذا كانت- يقول المؤلف- لدى الضعيف أسباب بديهية ومبررة تجعله يسعى للعثور على ملجأ له خلف القناع حين يكون في حضرة السلطة، فإن القوي أيضا له أسبابه الوجيهة التي تجعله يرتدي بدوره قناعاً في حضرة الخاضعين. **ومن هنا ،بالنسبة**



للقوى كما بالنسبة للضعيف يوجد نوع من التفاوت بشكل نمطى، بين الخطاب العلنى المستخدم خلال ممارسة السلطة صراحة وبين الخطاب المستتر المعبر عنه بكل أمان خارج المسرح».

«فالمجتمع الانسانى حسب- فاتسلاف هافل -حيوان غامض جدا، مكتنف بالأسرار، له وجوه وإمكانات مخفية عديدة. ومن قصر النظر البالغ أن تعتقد أن الوجه الذى يعرضه المجتمع لك فى لحظة من اللحظات هو الوجه الصحيح الوحيد ، فلا أحد منا يعرف جميع الامكانات التى تكمن نائمة فى روح السكان».

فالمعروف أن لكل مجتمع، ولكل طبقة ، بل لكل فرد خطابان تجاه السلطة .. **خطاب معلن وآخر مستتر**، ويقرر المؤلف أن العلاقة بين الخطاب المستتر والخطاب العلنى «علاقة جدلية شديدة الوضوح» فالخطاب المستتر «التصرف -الكلام- الممارسات» الذى يكون بشكل اعتيادى مستبعداً خارج المسرح، أى خارج الخطاب العلنى الذى يمارسه الخاضعون والمحكومون بفعل ممارسة السلطة.

من هنا فإن ممارسة السيطرة هى التى تخلق الخطاب المستتر ، فإذا كانت السيطرة ذات قوة استثنائية من الممكن لها أن تنتج خطاباً مستترا ذا ثراء يزداد طردا بازدياد قسوتها ،وبالمقابل يكون للخطاب لمستتر الذى تمارسه الجماعات المحكومة رد فعل مضاد على الخطاب العلنى ، عبر إنتاج ثقافة تحتية، وعبر وضعه لشكل السيطرة الاجتماعية الخاص به فى تعارض مع السيطرة الاجتماعية للجماعات الحاكمة». فالمعروف أن الحياة السياسية للجماعات المحكومة، قديما وحديثا ، لا تقوم على التحدى الجماعى المكشوف لأصحاب السلطة ، ولا -بالطبع- فى الرضوخ والاستسلام التام لسيطرتها ، بل تكمن -يقول المؤلف-فى ذلك الحيز الواسع بين قطبين : **سيطرة الحكام من جهة وتحدى هذه السيطرة من جهة أخرى.**

من هنا نستطيع أن نفهم ما يقوله أهل المدن فى مصر عن «خبث الفلاحين» الذين اكتشفوا عبر آلاف السنين من القهر منقطع النظير - منذ العصر الفرعونى وربما قبله- وسائل وتقنيات وأساليب غير عادية لمقاومة الظلم المركب الواقع عليهم ، فالمؤلف يؤكد أن«الجماعات المحكومة قد كسبت سمعة بأنها حادة الذهن ،وهى حدة ينظر إليها الحكام باعتبارها براعة وخداعاً ،والسبب فى ذلك أن ضعف الجماعات المحكومة لم يتح لها إلا فى النادر متعة المواجهة المباشرة.

ثم يخلص إلى قانون لم ينتبه إليه كثير من السياسيين والمثقفين الثوريين ، وهو «**أن السيطرة على الذات والمواربة المطلوبتين من الذين لا سلطة لهم تتواجهان بحدة مع المباشرة الأقل تكتما لدى الأقوياء**».

لذلك ليس عاراً قومياً أن توجد فى تراثنا الشعبى أمثال، يعتبرها البعض أمثالا سلبية ، وحكما شعبية تفتقد إلى الروح القتالية.. أو حتى إلى الكرامة، أمثال مثل«**اللى يتجوز أمى أقوله يا عمى** » و«**إن كان لك عند الكلب ذله قل له يا سيدى**» إلى آخر قائمة الأمثال التى يستشهد بها المثقفون الثوريون فى معرض أحاديثهم عن سلبية الشعب المصرى التى« ألصقت به» بدون ادراك أو فهم لأساليب المقاومة التى ابتكرها هذا الشعب على مدى آلاف السنين من القمع والذل والقهر والاستبداد، عبر خطاب مستتر لم يكلف أحد نفسه من علماء الاجتماع لدينا بدراسته، والكشف عن مكوناته وملامحه.

ويقرر المؤلف أن«**الحذر التكتيكى يضمن أن الجماعات الخاضعة سوى لا تكشف عن خطابها المستتر كشفاً مباشراً فى حضور**

السلطة الا بصورة نادرة، ولكن، اذ تستفيد من كونها نكرة وسط جمهور، أو لمناسبة حادث غامض، سنجدها تسعى، بألف حيلة وحيلة، للبرهنة على أنها تتعمد عدم إظهار ما تخفى».

وهذا كله يدفعنا إلى أن نفهم القصد الحقيقى لجورج أليوت فى كتابه «دانيال دوروند»، عندما يقرر.. «**وما الكراهية الأشد صلابة سوف تلك التى تجد جذورها فى الخوف**، والتى تتكشف عبر الصمت.. الصمت الطويل، **وتحول شعور العنف إلى نوع من شعور الرغبة فى الانتقام**،.. إلى الغاء متخيل للشئ المكروه، إلى شئ يشبه طقوس الثأر الخفية التى تؤجج غضب الانسان المضطهد».

الثقافة الشفهية

والمعروف، والمستقر لدى الكثير من علماء الاجتماع المنصفين أن الثقافة الشفهية هى الثقافة الحقيقية للجماعات المحكومة، وهى- وحدها- التى تعبر بصدق وأمانة ودقة عن آلام وآمال وطموحات وأحساسيس هذه الجماعات، والمؤكد أن القسم الأكبر من التعبير الثقافى لدى الطبقات الدنيا اتخذ شكلا شفهيا أكثر منه كتابيا، وهذا ما دفع سكوت إلى أن يعتبرها- أى **الثقافة الشفهية -«شكلا من أشكال المقاومة للسلطة »** ويقول: .. وبفضل وسائل انتقالها السريع تقدم التقاليد الشفهية ببساطة نوعاً من العزلة، والضبط، حتى الغفلية، وتحميل الحكاية الشعبية والنكتة، والموال الشعبى، وألحان الوالدة الحنون عبئا ثقيلا من المعانى التخريبية ضد سلطة الحاكم».

ومن هنا نستطيع أن نفهم دوافع الفلاحين المصريين الذين أبدعوا ملحمة أدهم الشرقاوى وحولوه من مجرد قاطع طريق لأنه سخر من الحكام ومن الشرطة، إلى بطل شعبى ليس له نظير، كما يمكننا أن نفهم النكت السياسية التى سخر من خلالها الشعب المصرى من حكامه على مدى العصور، باعتبارها شكلاً من أشكال مقاومة الجماعات المحكومة لظلم الحكام، وربما كانت النكتة «الغريبة» التى أطلقها المصريون على الشرطة أثناء صراعها مع الجماعات الارهابية، خير دليل على رأى المصريين فى« البوليس » الذى أذاقهم المرار فى كل العصور، تقول النكتة (وهى بالمناسبة نكتة حديثة جداً:

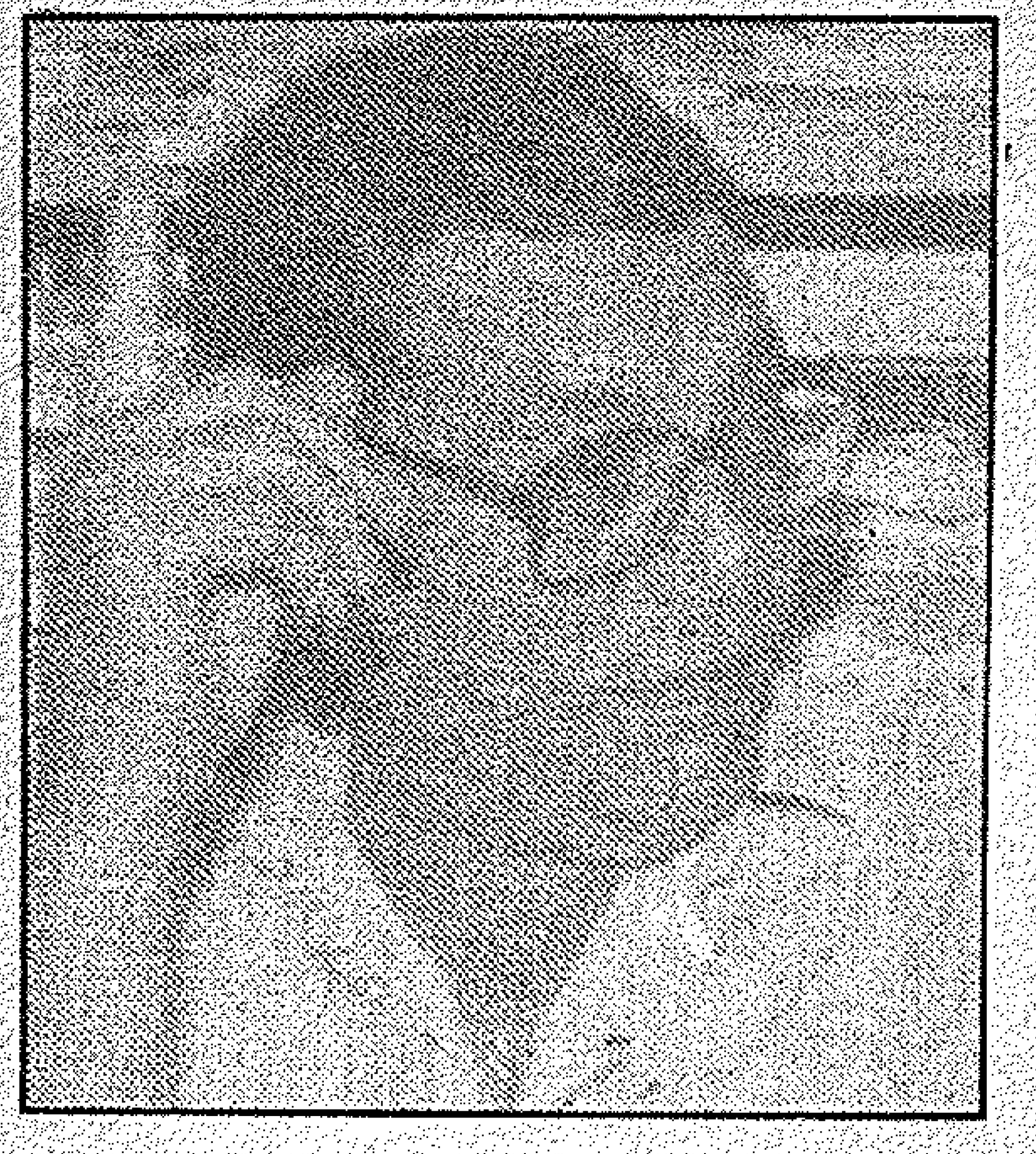
«الكمسارى : تذاكر يا بيه؟!.

الراكب: أنا شرطة.

الكمسارى : طيب اتفضل أقعد.

ويأتى راكب آخر:

الكمسارى : تذاكر يا بيه.



صلاح عيسى

ديمقراطية التنفيس

الراكب : إرهابى.

الكمسارى يميل على الشرطى ويقول له: تدفع وإلا أقول له؟!».

ديمقراطية التنفيس.

وبالطبع فإن السلطات، أى سلطات، لا تملك أن تصادر الثقافة الشفهية أو التحتية للجماعات المحكومة، لكنها -على العكس- ترفع الغطاء لتسمح للتوترات الاجتماعية بالتسرب، والتنفيس ويؤكد المؤلف أن«أغرب شئ فى نظريات صمام الأمان فى أشكالها المتعددة هو أن إغفالها أسهل ما يكون كلها تبدأ بالافتراض الشائع بأن الخضوع المنتظم يولد ضغطا من تحت، وتفترض أن ذلك الضغط، إذا لم يجر أى شئ لتخفيفه أو للتخلص منه، يتراكم، ثم يحدث بالتالى انفجارا من نوع ما، أما كيف يتولد هذا الضغط بالضبط، ومن أى شئ هو فنادراً ما يصار إلى تحديده، وذلك الضغط الناشئ عن الظلم عندمالا يواجه، يجد التعبير فى التراث المخفى.. فى حجمه.. وخبثه.. وزخرفته الرمزية».

لذلك كله تلجأ السلطات -كما هو الحال فى مصر -إلى اعتماد شكل من أشكال الادارة السياسية الأكثر أمانا لها، أسماه صلاح عيسى ذات مرة «ديمقراطية التنفيس».

حيث يسمح للصحافة بتوجيه النقد فى حدود هامشية، ويسمح بانشاء أحزاب ورقية وهشة للتخلص من بعض «البخار» وتقليل الاحتقان الاجتماعى وتلطيف حدة «الصراع الطبقى».. وبالطبع فإن المقاومة السياسية، أو المادية المباشرة والصريحة للسلطة ليست هى الشكل الأوحد لمقاومة المحكومين للحاكم، بل **إن التراث المخفى يشكل حالة مهمة من حالات المقاومة العملية.**

ويشير المؤلف إلى «تراكم الآلاف فوق الآلاف من أعمال المقاومة الصغيرة ذات التأثيرات الاقتصادية والسياسية الكبيرة، وفى ميدان الانتاج مثلا، سواء فى المعمل أو المزرعة يمكن لذلك أن يؤدى إلى إنجازات ليست رديئة إلى حد كاف للحث على إنزال عقوبة، ولا هى جيدة إلى حد كاف أيضا لنجاح العمل، إن **العمل البطئ غير المنتج للملايين غير المهتمة هو الهدر الضخم المحسوب، الخفى، الذى لم يستطع أى نظام ديكتاتورى وشمولى تجنبه**، كما أن تهرب الفلاحين من الضرائب على نطاق واسع أدى إلى أزمات هددت الدولة كما أن فرار الأقنان والفلاحين والمجندين بأعداد كبيرة أسهم فى اسقاط أكثر من نظام قديم، وفى الظروف الملائمة، يمكن لتراكم الأعمال الصغيرة أن تتحول ككرات الثلج على جانب جبل شديد الانحدار إلى انهيار جليدى يجرف أمامه كل شئ».

فالسياسة التحتية للجماعات المحكومة، والتى لا تستطيع السلطة مقاومتها، أو حتى إيقافها، بالتأكيد، واقع معاش يوميا، يقع تحت أنظارنا، بل وربما نمارسه جميعا، **فالثورات تصبح أسهل بفعل سرية السياسات التحتية للجماعات المحكومة:**

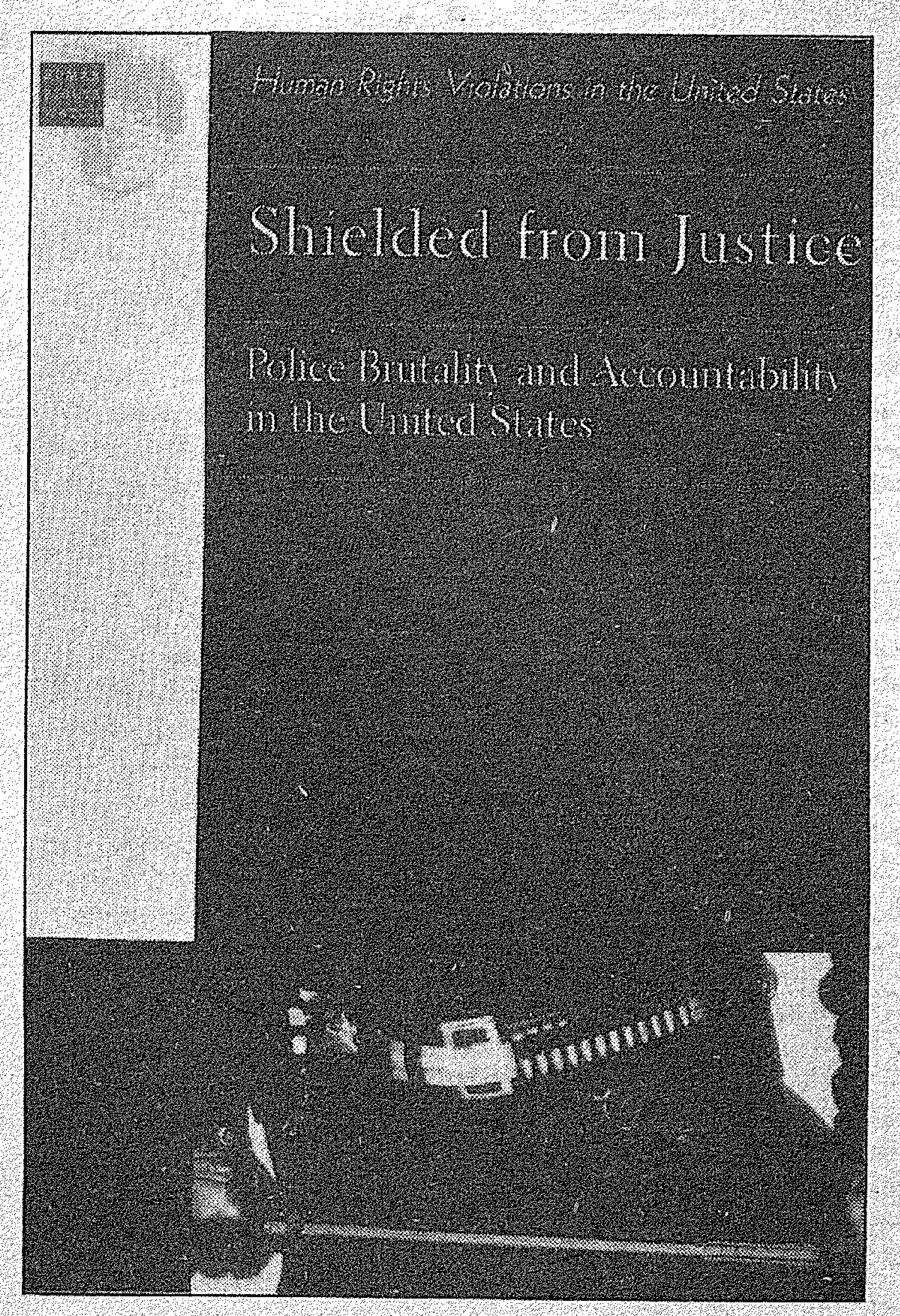
حقوق الملكية ترسخ من حيث الواقع ثم تواجه التحدى، والدولة تواجه أزمات مالية حين يؤدى تراكم «الأحداث الصغيرة» من قبل رعاياها إلى حرمانها من العمال والضرائب، فالثقافات التحتية المقاومة بما فيها من كرامة وأحلام ناقمة تنشأ وتنمو، والنقاش المضاد لهيمنة الحكام يتعزز، وبالتالى تقوم باستمرار بالضغط، بالاختبار، بالبحث عن أقصى حدود المسموح به، وأى استرخاء فى الرقابة أو العقوبة يهدد بأن يتحول إلى إضراب معلن، كما أن الحكايات الشعبية بعدوانيتها غير المباشرة، تهدد بأن تتحول إلى ازدراء متسم بالتحدى وجهاً لوجه».

فالاحلام السعيدة، أحلام العدل والحرية، تهدد -بفعل الثقافة التحتية- بأن تتحول إلى سياسة ثورية، وعلى كل حال تبقى أشكال الثقافات التحتية للمحكومين فى بلادنا (للأسف لا نعرف عنها الكثير) -دفاعا فى العمق عمن لا سلطة لهم.

كتب

حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة الأمريكية

الشرطة عنصرية..
وتسيئ استخدام سلطاتها..
وتمارس العنف..



نقوم بعمل عرض لهذا الكتاب لأنه يؤكد المقولة الخالدة التي تقول بأن من كان بيته من زجاج لا يحق له أن يقذف بيوت الآخرين بالحجارة.. حكمة ذكرها الانجيل«**من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر**» ويرددها المصرى البسيط بقوله «**اللى بيته من ازاز مايحدفش الناس بالطوب**» .أمريكا التى تدعى قيادة الحركة العالمية للمطالبة باحترام حقوق الإنسان وأنها تخوض الحروب لحماية الاقليات التى تعانى الاضطهاد سواء الدينى أو العرقى ، هى نفسها مرتع لسجل حافل من انتهاكات حقوق الإنسان والتى تلعب العنصرية فيها دوراً بارزاً .. عنصرية ضد السود والأقلية من أصول أسبانية وأى جنس آخر بما فى ذلك المسلمون والعرب والذى يكفى ذكرهم الآن لتنطلق على الفور الاتهامات بالارهاب والتخلف والجهل.

ولا شك بل من المؤكد أننا فى مصر بيتنا أيضا مصنوع من الزجاج بل وزجاج شديد الشفافية ، لدرجة أنه أصبح من المسلم به ان أى معتقل سياسى اسلامياً كان أم شيوعياً وكذلك المشتبه فى قيامهم بأعمال اجرامية ،كلهم يتعرضون لكافة أشكال وأنواع التعذيب، لان ذلك قد أصبح روتينيا ، ويبدو أن رجال الشرطة فى بلادنا اضحوا مقتنعين أنهم لا يمكنهم العمل بدونه . فإن لم يكن التعذيب لمحاولة الحصول على اعترافات فهو

خالد داود

نوع من العقاب لأن الضحية يشتبه فى قيامها بمعارضة النظام وهذا أمر يستحق العقاب بكل تأكيد ولو لم يكن مقترنا بارتكاب أية مخالفة للقانون.

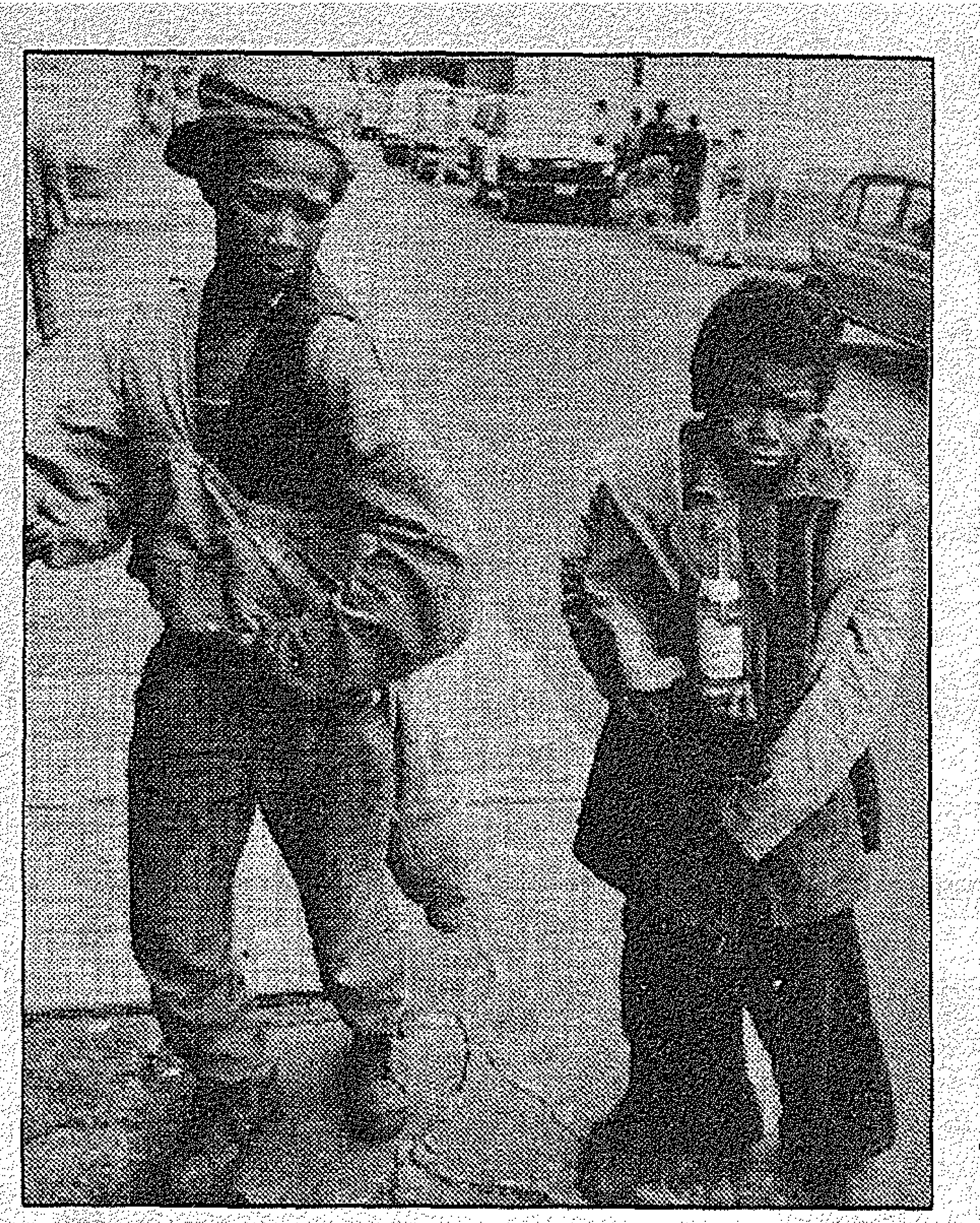
ولكن الفرق كل الفرق أننا فى مصر لا نزعم أننا سادة احترام حقوق الإنسان ونسمى ما يحدث «**تجاوزات**». والغريب أن هذا هو **نفس التعبير الذى تستخدمه قيادات الشرطة فى الولايات المتحدة حينما يتم تضييق الحصار عليها ومواجهتها بسجلها الاسود فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان**. والفرق المضحك المبكى كذلك فى هذه الحالة هو أن أمريكا تستغل السجل السئ للعديد من الدول فى مجال حقوق الإنسان لاغراض سياسية بحته ،وبانتقائية شديدة.فواشنطن **على استعداد للتحالف مع الشيطان وتجار المخدرات بل ومجرمى الحرب إذا كان ذلك يخدم مصالحها ولا تتحدث فى هذه الحالة عن سجل تلك الدول فى حقوق الانسان**.

ومما يزيد المشكلة تعقيدا أنه اذا كانت الولايات المتحدة تسعى لفرض عقوبات على الدول التى تتهمها بانتهاك حقوق الانسان وذلك كغطاء لأغراضها السياسية فى معظم الأحوال فمن الذى سيطالب بفرض العقوبات على الولايات المتحدة لارتكابها نفس جرائم انتهاك الحقوق الاساسية للإنسان ؟ الأمم المتحدة ؟ الجمعية العامة؟ أم مجلس الأمن الذى تسيطر عليه واشنطن من خلال ممارسة حق الفيتو .وهل ستخاطر العشرات من المنظمات الأمريكية التى تعمل فى مجال حقوق الانسان بالدعم الحكومى السخى الذى تتلقاه وتنتقد سجل واشنطن فى هذا المجال؟ الاجابة فى الغالب ستكون بلا على معظم هذه الأسئلة.

ولكن منظمة مراقبة حقوق الانسان «هيومان رايتش واتشى» أصدرت مؤخرا كتابا يزيد عدد صفحاته عن الاربعمائة تحت عنوان «**محميون من يد العدالة**» تتحدث فيه بالتفصيل عن إنتهاكات حقوق الانسان فى الولايات المتحدة وخاصة فيما يتعلق بوحشية رجال الشرطة والقدرة على محاسبتهم على ما يقومون به من انتهاكات.

وهذا الكتاب- التقرير اعتمد على دراسة أوضاع حقوق الانسان فى أربع عشرة مدينة أمريكية كبيرة رأى من قاموا بالبحث انها تمثل ما يجرى فى انحاء الولايات المتحدة وذلك على مدى ثلاث سنوات تقريبا من أواخر عام ١٩٩٥ إلى بداية عام ١٩٩٨.

وهذه المدن اغلبها معروف بالنسبة لنا



السود
ضحايا
الشرطة

كمصريين وعرب سواء من خلال الافلام الأمريكية أو ما نقرأه عن الولايات المتحدة فى الصحف وهى :**اتلانتا وبوستون وشيكاغو وديترويت وانديانا بوليس ولوس انجليس وميننا بوليس ونيواورليانز ونيويورك وفيلادلفيا وبورتلند وبروفيدنس وسان فرانسيسكو وأخيرا العاصمة واشنطن دى .سى**.

وأثبت البحث فى كل هذه المدن أن إساءة استخدام الشرطة للسلطات الممنوحة لها تبقى أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها تحديدا فى الولايات المتحدة الأمريكية .كما ان الممارسات المتعارف عليها مثل الاستخدام الزائد عن الحد للقوة من قبل ضباط الشرطة بما فى ذلك **الاستخدام غير المبرر لاطلاق الرصاص والضرب المبرح والخنق المؤدى للقتل والمعاملة القاسية** كلها امور تستمر فى الحدوث لوجود العديد من العوائق التى تمنع محاسبة المسئولين ، وهو ما يسمح للضباط المهتمين بانتهاك حقوق الانسان بالهروب من العقوبة الواجبة وغالبا ما يقومون بتكرار هذه الجرائم.

وتتعامل الشرطة والجهات المسئولة مع كل تقرير جديد عن وحشية المسئولين عن النظام بسيل من ادعاءات النفى أو القول بأن ما حدث يخالف ما هو معهود ، بينما تقوم الانظمة الإدارية والجنائية التى من المفترض ان تردع مثل هذه المخالفات من خلال محاسبة المسئولين عنها بضمان الحماية لهم بدلا من ذلك.

ويؤكد التقرير أنه من خلال دراسة العديد من حالات إساءة استخدام السلطة ثبت ان عدد من تمت محاسبتهم أقل بكثير من عدد مثل هذه المخالفات. كما أن **العنف الذى تمارسه قوات الشرطة موجود فى كل المدن الرئيسية التى شملها البحث وكذلك الفشل فى ملاحقة المسئولين ومحاسبتهم**. وفى كل مدينة تم بحثها وجد الباحثون ان من يتقدمون بالشكوى من إساءة معاملة الشرطة يواجهون كمية هائلة من العوائق فى سعيهم لملاحقة الذين قاموا بذلك سواء إداريا أم جنائيا . وفيما عدا الحالات التى نجحت فى جذب اهتمام الاعلام الأمريكى النشط وبالتالى الرأى العام الأمريكى ، فإن الاصلاحات التى تم القيام بها لمحاولة إنهاء ممارسات انتهاك حقوق الانسان تكاد تكون معدومة.

كما أن ضباط الشرطة المعروف عنهم استخدام العنف (والذين عادة ما يمثلون نسبة صغيرة من بين قوة الشرطة) والذين تم تقديم عدة شكاوى باستخدام العنف ضدهم عادة ما يلقون الحماية من قادتهم فى جهاز الشرطة والمسئولين المحليين .كما أن وزارة العدل فشلت فى التصرف بحزم للحد من أو معاقبة هذه التصرفات أو حتى الاعتراف بالحجم

الحقيقي للمشكلة.
كما أن الذين يقومون بتقديم شكاوى يواجهون العوائق عند كل مرحلة من مراحل هذه العملية. وتتراوح **هذه العوائق بين محاولة اهانة هؤلاء المتقدمين بالشكاوى أو تقاعس المحققين المحليين والفيدراليين عن تناول القضايا المتعلقة باساءة استخدام العنف**.ولذا فان مثل هذا السلوك يستمر بسبب العوائق الكثيرة التي تمنع محاسبة المسئولين عنه وهو ما يعني أن الضباط الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الانسان سوف يتمكنون من التهرب من العقوبة المناسبة وسوف يستمرون في سلوكهم المخالف للقانون.

وللتدليل على كل واحدة من هذه النقاط يستخدم التقرير العديد عن الأمثلة من مختلف المدن التي شملها البحث ليوضح أشكال العنف التي يستخدمها رجال الشرطة وكيف ان ذلك **أدى لوفاة عدد من الضحايا** ، ولكن درجة الحماية التي يتم توفيرها لهم تمكنهم من إما التهرب تماما من تحمل المسئولية والاستمرار في العمل ، وتلقي عقوبة غير مناسبة لحجم الانتهاك الذي ارتكبوه في حق المواطنين.كما أن أقسام الشرطة في سياستها للتوظيف لا تضع في اعتبارها السجل السابق لمن تقوم بتعيينهم من ضباط الشرطة والذين قد يكون من بينهم من تلقى عقوبة في السابق لاساءة استخدام العنف.

وتقول **هيومان رايتس واتش** إنها تقر أن رجال الشرطة مثلهم مثل كل البشر يرتكبون أخطاء ،وأن المواقف الخطرة التي يواجهونها تتطلب منهم اتخاذ قرارات سريعة (عدد رجال الشرطة الذين لقوا مصرعهم في أمريكا أثناء الخدمة ١١٦ لاسباب مختلفة مثل اطلاق النار والاعتداءات والحوادث وأسباب طبيعية) . ولكن التقرير يثبت كذلك أن الثمن الذي يتم دفعه بسبب استمرار اساءة استخدام العنف من قبل قوات الشرطة هو شئ هائل إذا وضع في الاعتبار **عشرات الملايين من الدولارات التي تدفعها السلطات المحلية ودافعي الضرائب لضحايا العنف بعد رفعهم لقاضايا مدنية** كما أن استمرار هذه الممارسات يؤدي إلى **تفشي السلوك الاجرامي بين رجال الشرطة والفساد في الخدمات العامة** وكذلك فقدان الثقة بين الشرطة والجماهير خاصة في المناطق التي تقطنها أقليات عرقية.

ويقر تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان أن **العنصرية تبقى العامل الأبرز وراء العنف الذي يمارسه رجال الشرطة في الولايات المتحدة** .وعلى الرغم من العديد من المميزات التي تم الحصول عليها بسبب حركات الحقوق المدنية في الخمسينيات والستينيات فان أحد الأمور التي بقت دون تغيير ويعتاد هي الطريقة التي يتعامل بها رجال الشرطة مع أفراد الاقليات العرقية ،وفي كل المدن التي شملها التقرير بالبحث فان **الاقليات شكت من وقوع انتهاكات لحقوق الانسان من قبل رجال الشرطة أكثر بكثير مما شكا سكان نفس المدن من البيض وبطريقة** لا تتلاءم مع النسبة الصغيرة التي عادة ما يمثلها السود في تلك المدن من بين غالبية السكان . وعادة ما تتعرض الاقليات لمعاملة تقوم على التفرقة من قبل رجال الشرطة والذين يقومون كذلك باساءة استخدام العنف الجسدي ضدهم وسبهم بكلمات عنصرية .وكل قضية جديدة تتعلق بقيام الشرطة باساءة معاملة أمريكيين من أصول أفريقية أو أسبانية أو أية أقليات أخرى (وخاصة تلك التي تنجح في جذب اهتمام وسائل الاعلام) تؤكد الاعتقاد السائد بان قطاعاً معيناً من السكان يتعرضون بشكل خاص للمعاملة القاسية المبنية على أساس عنصري.

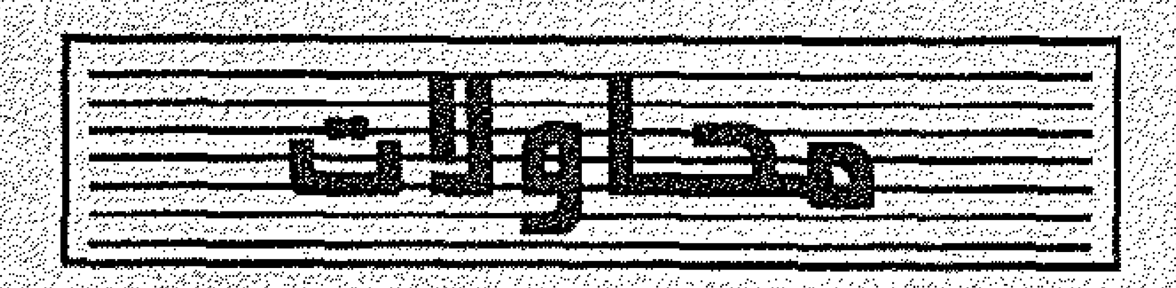
ويرى التقرير أنه إذا تم التخلص من العوائق الكثيرة التي تمنع محاسبة المسئولين عن إساءة استخدام العنف فان عدد القضايا من مثل هذا النوع سوف تقل كثيرا .وعلى الرغم من ذلك فان الإجراءات الإدارية والقانونية التي من المفترض أن تضمن المحاسبة مائعة بشكل جدي وأظهرت مقاومة شديدة في المحاولات التي تمت لتغييرها.

ومما يثبت ذلك أن العديد من المشاكل التي يتناولها هذا التقرير تمت الاشارة إليها في دراسات سابقة تتعلق بممارسات الشرطة في الأعوام ١٩٦٨ و١٩٨١ والعديد من الدراسات الأخرى الحديثة .وعلى الرغم من ذلك فان كل أقسام الشرطة التي شملها البحث التي قامت به المنظمة تستمر في عملها «اليومي» بشكل معتاد من ناحية إساءة استخدام العنف وذلك حتى تتفجر فضيحة كبيرة.

ويشدد التقرير على أن أولئك الذين يدعون بعد تفجر كل فضيحة تجذب انتباه الرأي العام أن ما حدث هو «تجاوز» قام به ضابط غير مسئول لا يدركون حقيقة الموقف : وهو أن **انتهاكات حقوق الانسان تستمر في الغالب لان نظم المحاسبة القائمة سيئة للغاية**. ويذكر التقرير حالات عدد من رجال الشرطة ممن تم اتهامهم في قضايا إساءة استخدام العنف ضد الاقليات رغم أن سجلهم يثبت أن **لهم صلة بالجماعات اليمينية المتطرفة المعادية للاقليات وخاصة السود.**

وضحايا العنف الذي تمارسه الشرطة لديهم العديد من البدائل للتقدم بشكاوى باساءة المعاملة من قبل الضباط ولكنهم لديهم القليل من الفرص لكي يروا أولئك الضباط وقد تمت معاقبتهم أو ملاحقتهم قضائيا . فجماعات حماية حقوق المواطنين المدنية غالبا ما يكون لديها العديد من الشكاوى في الوقت الذي تعاني فيه نقصاً في عدد الموظفين ، وقد يؤدي التقدم بشكوى إلى مثل هذه المكاتب إلى البدء في تحقيق ولكن هذا التحقيق لن يؤدي في الغالب إلى معاقبة الضابط المسئول .كما أن محاولة التقدم بشكوى إلى وحدة الشئون الداخلية في جهاز الشرطة قد يكون أمراً مهينا : كما أن الاجراءات السرية المفرطة التي تتبعها تلك الأجهزة غالبا ما يعني أن المتقدم بالشكوى لن يعرف الإجراء التأديبي الذي تم اتخاذه ضد الضابط الذي تم اتهامه . وقد يكون رفع القضايا المدنية إحدى البدائل بالنسبة لبعض الضحايا ولكن معدلات النجاح تختلف بشكل كبير بين مدينة وأخرى .وفي الغالب وكما يحدث عادة فإن **السلطات المحلية هي التي تقوم بدفع التعويضات التي تقررها المحاكم وليس الضباط المسئول** . ويلحظ معظم ضحايا العنف وهم محقون في ذلك أن الملاحقة الجنائية سواء كانت على المستوى المحلي أو الفيدرالي نادراً ما تكون إحدى البدائل القائمة إلا في القضايا التي تجتذب اهتماما إعلاميا كبيرا . ونتيجة ذلك فان مشاعر **الاحباط والحزن عادة ما تفوق المعاملة السيئة التي تلقاها الضحايا في البداية** . ولأنه أضحى سراً مكشوفاً فإن اجراءات مراقبة سلوك رجال الشرطة وإساءة استخدامهم للعنف لا تعمل بشكل فعال ، فان العديد من الضحايا لا يهتمون أصلا بالتقدم بشكوى من الأساس . وهذه العوامل مجتمعة تسمح لضباط الشرطة مرتكبي العنف بالاستمرار في وظائفهم.

ويخلص التقرير إلي أنه في كل المدن التي شملها البحث فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها رجال الشرطة والعوائق التي تمنع القيام بالتحقيق ومخاطبة الأمر والملاحقة القضائية تشابهت أوجه التقصير في هذه المجالات. ويمكن تقسيم هذه المجالات إلى ثلاثة أقسام رئيسية: **عدم وجود نظام للمحاسبة العلنية والشفافية والفشل الدائم في التحري عن معاقبة الضباط الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الانسان والعوائق التي تواجه النظام القضائي** أو نظام العدالة . ويشدد التقرير في توصياته على ضرورة مراجعة وإصلاح اوجه القصور في كل تلك المجالات وعلى كل المستويات الإدارية والمحلية والفيدرالية مؤكدين أن القيام بذلك هو الطريق الوحيد لمحاولة السيطرة على الانتهاكات التي يقوم بها رجال الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الديمقراطية.

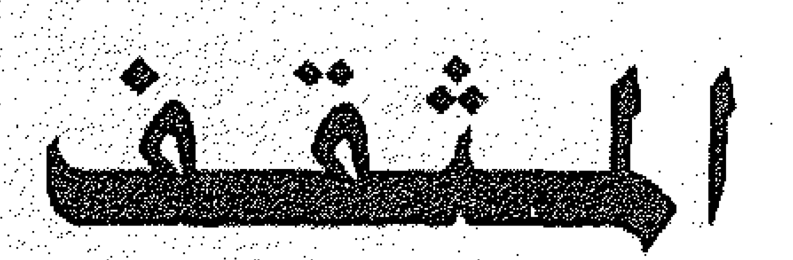






سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته.فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة

د. رفعت السعيد



المثقف المصرى عيوب خلقية

د. رفعت السعيد

عندما حاول **محمد على** بناء دولة حديثه على أرض مصر.. تطلع نحو ثلاثة آفاق ، ربما كانت مركبة داخل بعضها البعض بحيث نظر إليها كمترادفات.

تحديث- تغريب- بناء رأسمالية.

.. وفى إطار عملية التحديث استند محمد على إلى عناصر أجنبية(فرنسيون فى الأغلب).. **لكن المثير للدهشة انه استند أيضا إلى مجموعة من السان سيمونيين (ذوى نزعة اشتراكية طوباوية،(وصلوا عام ١٨٣٣ وكانوا حوالى ٦٠ رجلا وسيدة)** وقد توزعت اهتماماتهم حول مهام عده «بناء القناطر الخيرية، اعداد إحصاء جغرافى وسكانى. إنشاء حظائر صحية للماشية، التدريس فى مدارس الألسن و الطب ، تأسيس مدرسة للزراعة ، إنشاء نفق بمنطقة شبرا- إدارة مدرسة الهندسة العسكرية والمدفعية ، إنشاء مجلس للتعليم العام، عمل تمثال نصفى للوالى ،إنشاء مدرسة للرسم الهندسى والصناعى .. إلخ» . إنها مهمة تحديث متكاملة خاصة إذا أضيف إليها حفلاتهم الموسيقية ،ومساجلاتهم الأدبية . واهتمامهم بنشر اللغة الفرنسية إلى درجة أن كثيرا من مشايخ الأزهر «بدأوا يتكلمون باللسان الفرنساوى».

وكانت عملية **«التغريب»** تعتمد على هذا «الاستيراد» للنماذج والأفكار والممارسات ، وإلى أرسال بعوث إلى دول أوروبا.

- **بعثة محمد على الأولى(١٨٢٦) ضمت ٣٧ طالبا منهم ٣٥ مصريا** تخصصوا فى ا«لادارة العسكرية والكيمياء وصناعة الأسلحة ، ومسابك الحديد، وعلوم الطب والجراحة» وتوالت بعوث كثيرة أكثرها إلى فرنسا وقليل منها إلى النمسا وإيطاليا.. ومن بين العائدين لمعت أسماء بارزة كالمهندس **بهجت باشا** (عثر مؤخرا فى إنجلترا على مجموعة رسائل تبادلها مع **توماس مور** ومع غيره .. وكانت تخوض أساسا فى فلسفة الرياضيات العليا) والنبراوى بك وعلى البقلى باشا..

وأقام **محمد على** جيشا حديثا .. تطلب امتلاك معارف علمية حديثه ،كما أقام عديداً من المصانع (٢٩ مصنعا) امتلكها بنفسه ولنفسه **(أقام رأسمالية دون رأسماليين . ألم نسمع فيما بعد بالقول بإقامة اشتراكية دون اشتراكيين؟).**

وهذه المحاولات جميعا كانت تضرب فى عمق المجتمع المصرى بسبب اتساعها واستيعابها لعديد من شباب هذا الزمان .. ونتأمل الارقام:

- عام ١٨٣٩ كان تعداد الجيش المصرى ١٦٦ر٢٧٧ جنديا وبحاراً.

-عام ١٨٣٧ كان عدد المصانع ٢٩ يعمل فيها ٠٠٠ر٣٠ عامل.

-عام ١٨٣٢ كان تلاميذ مدرسة القصر العينى وملحقاتها ٢٢٠ر١ طالبا.

إنها إذن محاولة جادة ،خاصة إذا ما قارنا هذه الأرقام بعدد السكان الذى كان حوالى خمسة ملايين أو أقل.

***

هذه الأرقام هى النواة الأساسية لفئة المثقفين المصريين التى نهضت بعد قليل بنموذج الدولة المصرية الحديثة، وقامت على أكتافها الأجهزة الادارية المختلفة لهذه الدولة.

هناك كتابان أساسيان يقدمان لنا كشف حساب دقيق لكيفية اختيار وصعود أبناء هذه الفئة. أولهما: **لصالح بك مجدى: «حلية الزمن فى سيره خادم الوطن» ، رفاعه بك رافع. والثانى : الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك).**

نتأمل الأسماء .. السيرة الذاتية لمئات .. من الذين أصبحوا مثقفى هذا الزمان ، والذين سيطروا فى فترة وجيزة على مجمل السلم الادارى والتعليمى والعسكرى فى مصر . ونتأمل القاسم المشترك .. الذى شملهم جميعا.

ولكى يكون الأمر سهلا سنتخذ نموذجا للدراسة ، لعله يمثلهم جميعا ، لأن أغلب أبناء الجيل الأول تتلمذوا على يديه .. **رفاعه بك رافع الطهطاوى.**

ابن فلاح فقير (أمه باعت مصاغها لتجد

رفاعة الطهطاوى



ثمن رحلته بالمركب الصاعد بالنيل نحو القاهرة ليجاور فى الأزهر) .. وهم فى الأغلب وربما جميعا مثله: صالح بك مجدى : «حفظ سوره يسن فى مكتب **ابى رجوان** ، ثم أخذ إلى المكاتب الأميرية دون علم والده.. ثم .. ثم درس فى مدرسة الألسن (كان ناظرها رفاعه الطهطاوى) ثم أصبح ناظراً لمدرسة المهندسخانه ورقى إلى رتبه البكباشى».

.. أيضا **النبراوى بك** : ابن فلاح فقير أرسله والده ليبيع بطيخا فى القاهرة . تعثر الحمار وتكسر البطيخ خشى العوده ، وجاور فى الأزهر ..ثم .. ثم أصبح واحداً من أشهر أطباء العصر .. مات وهو يمتلك ١٧٠٠ فدان.

والسلم الادارى فى الدولة الحديثة التكوين خال تماماً.. والمتعلمون الجدد يصعدون فيه بسرعة سريعة ليصبحوا موظفين كباراً.

وهناك بعد ذلك ما أسمى بالانعامات.

يقول **جابرييل باير** (تاريخ ملكية الأراضى الزراعية فى مصر -ص٤٥ .. الطبعة الانجليزية) «طول الفترة الممتدة منذ قيام **محمد على** بالغاء نظام الالتزام وحتى طرد إسماعيل، كان حاكم مصر هو أكبر مالك للأرض.. وكان هو المنبع الوحيد لتملك الآخرين. وهكذا كان نشوء الملكيات الزراعية الكبيرة يعتمد أساسا على منح الوالى »و يقول : « وفى هذه الفترة لم تكن ملكية الاراضى الزراعية تنتقل إلى أشخاص أغنياء وإنما بالتحديد إلى أشخاص محددين (موظفين) يريد لهم الوالى أن يصبحوا أعيانا.. بهدف خلق طبقة أرستقراطية زراعية يمكنه الاعتماد عليها عند الحاجة» (وقد اعتمد عليها توفيق عند الحاجة فى مواجهة ثورة عرابى).

هل نقدم نماذج؟

-بهجت باشا منحه محمد على ١٨٠٠ فدان وجاء عباس ليمنحه ٤٠٠ فدان.

- حامد أبو ستيت منحه الوالى ٧٠٠ فدان على دفعات.

وعندما تولى اسماعيل «أمر بمنح خمسمائة فدان لكل واحد من الباشوات، ولكل من أمراء الآليات بمائتى فدان ، ولكل واحد من القائم مقامات بمائة وخمسين فدانا .. وهكذا.

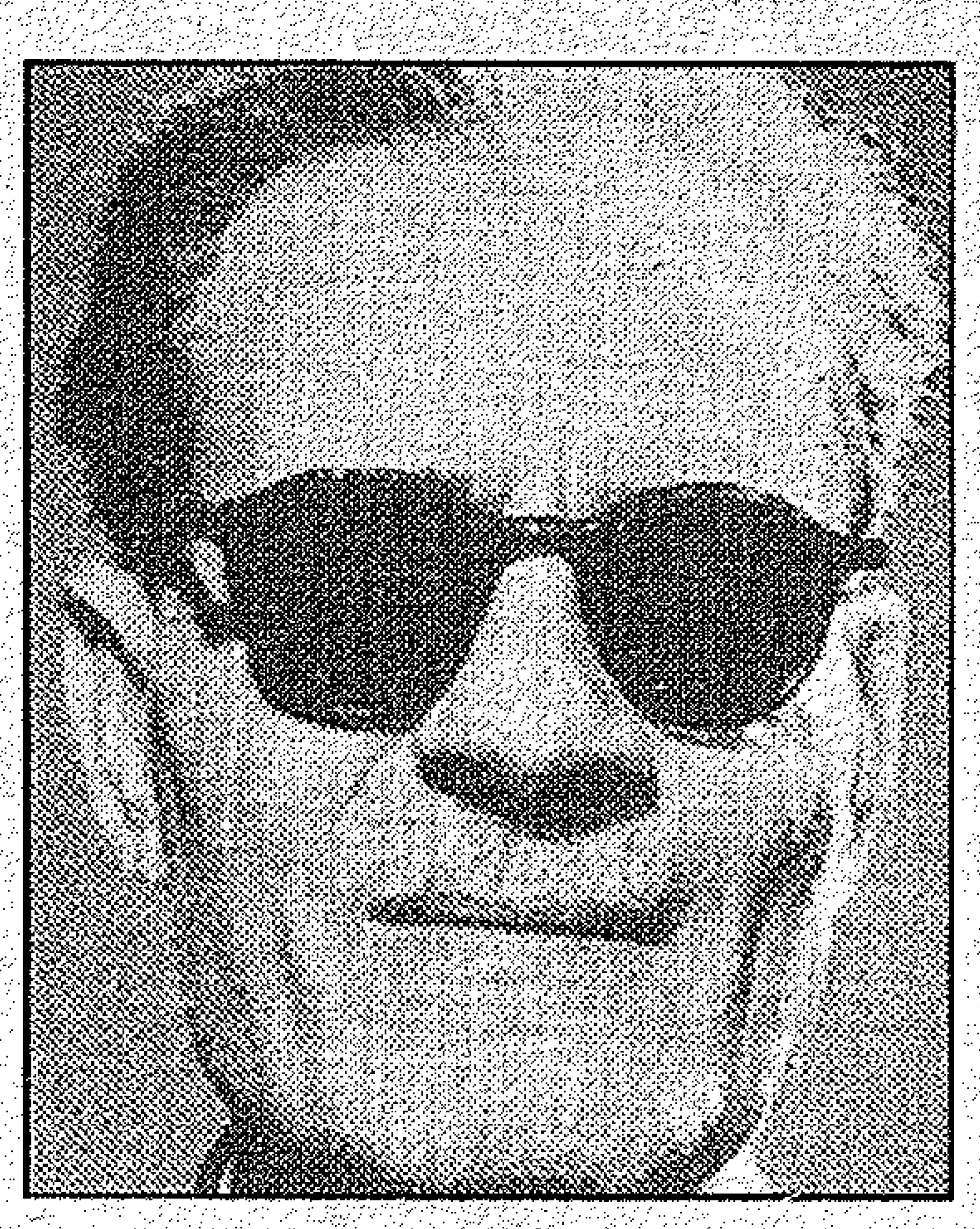
ثم نعود فنتأمل .. هؤلاء المثقفين ، ومسيرتهم.

-أبناء فلاحين فقراء -تعلموا- توظفوا - صعدوا فى السلم الادارى الخالى فأصبحوا كبار موظفين- نالوا انعامات فأصبحوا كبار ملاك.

ولكن.. أليست هناك سمة أخرى؟.



نجيب محفوظ



طه حسين

هم جميعا بدأوا رحلة التعلم من الأزهر.

فالاتراك والمماليك (الذين لا يجيدون العربية) كانوا غير حريصين على التعلم .وكانوا يعتمدون طوال العهد العثمانى والمملوكى على مهاراتهم العسكرية فحسب أما حفظ القرآن .. والعلم الشريف فقد تركوهما للمصريين الفقراء.

.. وإذا كنا قد ارتضينا **رفاعة الطهطاوى** نموذجا فاننا نكتشف أنه قد عبر المساحة الفاصلة بين التعليم الأزهرى والتعليم الحديث محتفظا بالتراث الازهرى .. وأسلوب التفكير الازهرى ،وحتى طرائق الكتابة الازهرية .. وحتى الحجج الازهرية.

رفاعة.. لا يتجاسر على اجتياز الحاجز الأزهرى فقط يمد يده نحو عملية التحديث والتنوير والتغريب بحماس ميزه عن الآخرين.

وكانت الحجج الدينية والاستناد إليها عتاداً له فى كل حوار.

وحتى فى قضية شائكة (أو كانت كذلك فى زمانه) مثل كروية الأرض.. أفلت من المأزق بأن قال «أن بعض علماء الدين يقولون أنها منبسطة والبعض يقول أنها كرة) .. ومن القائلين بكرويتها الشيخ **محمد المناعى** وله كتب فى المعقول والمنقول وهو شيخ جامع فى أرض أزوات» .. **وتتأمل الحيلة الطهطاوية ونكتشف أنها لم تزل ماثلة فى تصرفات مثقفينا ، فلا أحد سمع عن الشيخ المناعى ولا عن أرض إزوات.**

***

نعود إلى المثقف المصرى الذى تكون مع مصر الحديثة .. لنكتشف عيوبا خلقية عدة..

-هو موظف حكومى . هل سمعتم عن مثقف لم يكن موظفا ؟ وحتى فى زماننا الحديث نراجع أسماء **العقاد، طه حسين ، الحكيم ، محفوظ** .. ومهما اجتهدنا فى التعداد سنجد الجميع موظفين حكوميين.

ومن يعرف أثر الالتزام الوظيفى يعرف حقيقة القيد.

-توالت عليه الانعامات (فى البدء كانت أطيانا ، ثم أصبحت رتبا ، ومناصب وغيرها) ويتضاعف القيد.

- ثم هناك اللجوء الدائم إلى الحجج الدينية أو شبه الدينية فى كل حوار وجدال.. وباختصار.

بقدر ما نتأمل حالات وتطورات المثقف المصرى .. منذ نشأته الأولى نكتشف أنه كان وعلى الدوام **طهطاوى الانتماء وطهطاوى الاسلوب.**

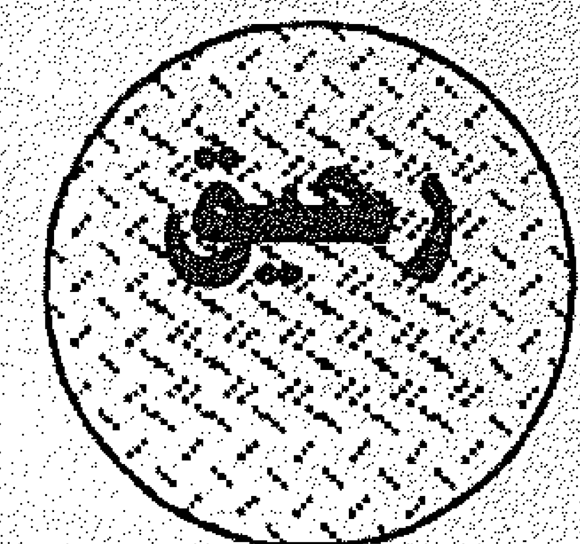
فرفاعة الذى بث أنغام الليبرالية فى الوجدان المصرى ، وتكلم عن الحرية والديمقراطية والدستور والبرلمان والجمهورية، الجرنالات التى تصدر دون قيد. وحرية المرأة .. غلف ذلك كله بغلاف دينى ، ثم ما لبث أن توج ذلك كله بكتاب ردئ هو **«أنوار توفيق الجليل فى سيرة بنى إسماعيل»** .

.. ونراجع كيف تراجع مثقفونا العقاد.. من التمرد على الملك إلى الخضوع له.

وطه حسين من كتاب فى الشعر الجاهلى .. إلى ما هو غير ذلك.

.. وأمثلة كثيرة تعود فى الأغلب إلى القيود **الطهطاوية** التى فرضت نفسها على المكون الاجتماعى -الاقتصادى- السياسى- الفكرى للمثقف المصرى.

.. ولعلنا نكتشف- وإن بعد حين- أننا **بحاجة كى نتقدم فعلا ، كى نتحرر فعلا ،كى يكون لنا دور ثقافى فاعل .. فعلا إلى أن نتجرد وبشكل كامل من الغلاف الطهطاوى الذى كان ولم يزل يغلف المثقف المصرى.**



القرن العشرون (٢)

الفقر .. ومراحل الاستعمار الثلاث

سمير حنا صادق

ناقشنا فى المقال السابق ما حققه العلم فى القرن العشرين من انتصارات انعكست على صحة ورخاء وسعادة الإنسان، ولكن لابد لنا أن نتذكر أن هذه الصحة وهذا الرخاء وهذه السعادة لم تعم على الإنسانية ككل بل حرم منها بلايين من البشر يعيشون فى بلاد أطلق عليها أحيانا اسم «**الدول المتخلفة**» أو «**العالم الثالث**» أو «**الدول النامية**» أو «**دول الجنوب**» وهى أسماء لا تغير من طبيعة أحوال مواطنى هذه الدول.

يتميز الفكر العنصرى بالبعد عن الموضوعية والعلم بداية من **جالتون (ابن خالة داروين)** مرورا بفكر النازية الارية ونهاية بفكر اليمين الرأسمالى الرجعى الذى يتمثل فى أمثال **سيريل بيرت**، ذلك النصاب الذى اختلق عشرات من التجارب ليثبت أن الذكاء خاصية موروثة فكرمته الرأسمالية البريطانية بأن منحته لقب«**سير**» ثم اكتشف العالم فى عام ١٩٧٩ بعد وفاته أن أبحاثه العلمية كانت عملية غش، وإذا تخلينا عن هذا الفكر العنصرى المتمسح بالعلم الزائف، فإننا لابد أننا سنكتشف أن «**فقر**» **أو تخلف**» **الدول الفقيرة لم ينشأ عن تخلف ذهنى أو إنحطاط وراثى فى الجينات، إنما نشأ عن ظروف اقتصادية انتهت إلى أن تستولى الطبقات الرأسمالية فى بعض بلدان العالم على بلدان أخرى بأكملها وتعيق تقدمها وتمتص دمها لتحل بذلك تناقضاتها ومشاكلها الاقتصادية**.وهى الظاهرة الوحشية التى نطلق عليها اسم«**الاستعمار**».

ولقد مر «الاستعمار» خلال القرن العشرين فى ثلاث مراحل:

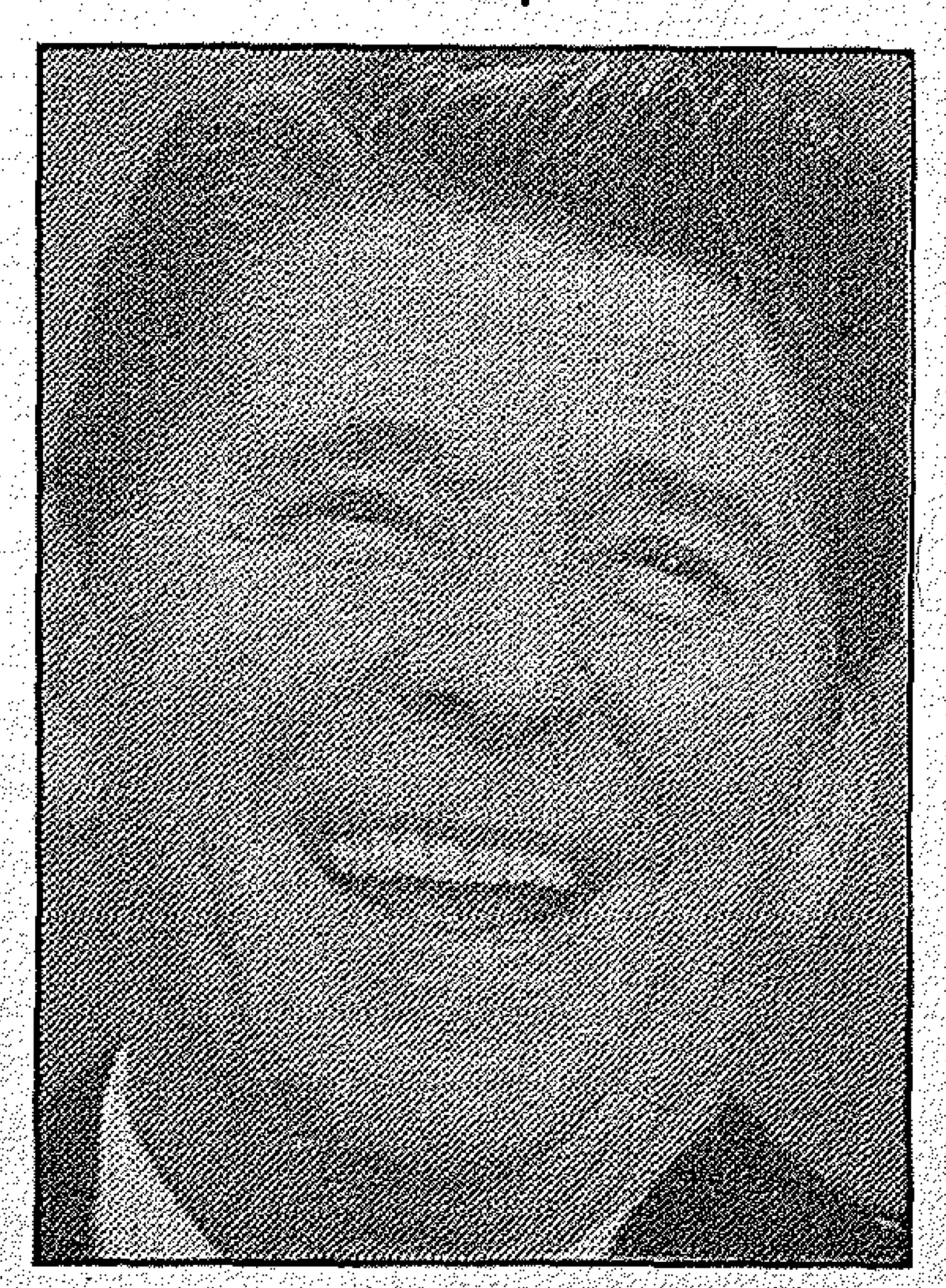
المرحلة الأولى:

امتدت هذه المرحلة خلال الفترة ما بين بداية القرن العشرين ونشوب الحرب العالمية الثانية.

كانت صورة الاستعمار فى هذه الفترة هى امتداد لصورته خلال القرن التاسع عشر: حكم أجنبى للدولة يوفق أوضاعه حسب مصالحه وحسب الظروف المحلية ويحكم بخليط من سياسة الارهاب العنيف بالحديد والنار وبسياسة فرق تسد وبسياسة تكوين طبقة من المنتفعين المحليين المدربين على خدمة القوة المستعمرة.

وفى بعض البلاد مثل **مصر والهند**، تمكنت القوة الحاكمة من تكوين طبقة متوسطة وطبقة عليا فى حالة ميسورة نوعا ما ولكن الملايين الفقيرة كان يعتصرها فقر مدقع وكانت أقرب إلى العبودية منها إلى العمل المأجور.

رونالد ريجان
الحقبة الضائعة



.وكان أغلب سكان مصر- **وقد عشنا نحن هذه الفترة -من الحفاة**.

كان التعليم يهدف إلى تكوين طبقة من الموظفين لخدمة أغراض المستعمر (**دانلوب فى مصر**) وكانت تفرض قيودا قوية على التصنيع. ولقد سقطت فى مصر عدة وزارات حاولت مجرد كهربة خزان أسوان (القديم قبل التعلية وقبل السد) وكانت الزراعة توجه لما يخدم مصالح الاستعمار.

وقامت خلال هذه الفترة الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وكان السبب فى نشوب الحرب فى المرتين هو المطالبة بإعادة توزيع المستعمرات.

المرحلة الثانية :

انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة الفاشية وصحب هذا بزوغ روح المقاومة فى البلاد التى حررت من نير الحكم الفاشى وبزغ نجم الاتحاد السوفيتى كدولة غير رأسمالية ليست فى حاجة إلى الاستعمار لحل مشاكلها الاقتصادية.

وقد أدت الحرب إلى تغييرات هامة فى توازن القوى: فقد ضعفت القوى المتستعمرة (بكسر الميم) نسبيا وتكونت فى كثير من البلاد الفقيرة طبقة متوسطة متعلمة تنشد النمو والرقى والاستقلال.**كما أدى ظهور الاتحاد السوفيتى كقوة معادية للاستعمار إلى مزيد من التغيير فى توازنات القوى**: ولقد بدأت فترة ما بعد الحرب بتفوق الدول الرأسمالية على الدولة الاشتراكية عسكريا بالقنبلة الذرية ولكن الاتحاد السوفيتى تمكن بعد فترة قصيرة من صنع القنبلة الذرية(الانشطارية) ثم سبق الدول الرأسمالية بصناعة القنبلة الهيدروجينية (الاندماجية) وتوالت الانتصارات باطلاق أول قمر صناعى «**سبوتنيك**» وأول رائد للفضاء «**جاجارين**» **وهكذا تمكن الاتحاد السوفيتى بمفرده من**



نهرو
و
سوكارنو
و
عبدا لناصر

الوقوف فى وجه القوى الرأسمالية المتوحشة.

ما إن إنتهت الحرب حتى أعدت القوى الرأسمالية نفسها لمواجهة الموقف الجديد على جبهات متعددة . فأقامت **مشروع مارشال** لحماية غرب أوروبا من المد الاشتراكى الذى نما أثناء حركة المقاومة. واستعملت القوى الفاشية التى كانت حتى الماضى القريب من الأعداء ، فى غزو اليونان حربيا لقمع المد الاشتراكى بها حماية لاستراتيجياتها فى البحر الأبيض المتوسط وفى الشرق الأوسط وظهرت المكارثية فى أمريكا لوأد نمو ما زرعه **روزفلت** من اتجاه نحو العدل الاجتماعى.

وكان أهم ما فعلته الدول الرأسمالية فى هذا المجال هو محاصرة الاتحاد السوفيتى وإثقال كاهله بميزانيات التسليح الباهظة التكاليف على دولة خارجة للتو من الحرب . ولقد كان تأييد الاتحاد السوفيتى لحركات التحرر فى العالم هو السبب الوحيد فى معاداة الغرب له وفرض ستار حديدى حوله. ولقد ظهر هذا بوضوح فى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، ويبرز فى هذا المجال رسائل **تشرشل إلى دالاس** التى فضحها ونشرها ناعوم **تشومسكى** فى العديد من كتبه. **فلم يكن عداء الغرب للاتحاد السوفيتى وحربه الباردة ضده ناتجا عن كراهية للدكتاتورية أو حبا للديمقراطية أو تأييداً لحرية الرأى كما زعم، إنما كان السبب الوحيد هو رغبته فى تحجيم دور الاتحاد السوفيتى فى مساعدة الدول الفقيرة على الخروج من ربقة الاستعمار.**

ورغم وحشية الاستعمار وخسته- وتاريخ هذه الفترة يزخر بما يملأ آلاف الصفحات- ورغم إنشاء **وكالة المخابرات المركزية** التى بلغت ميزانيتها **٤٠ مليار دولار سنويا** والتى قامت بأشنع الجرائم لتحقيق أهداف الرأسمالية العالمية (يكفى أن نتذكر ما حدث فى **جواتيمالا وشيلى ونيكارجوا واندونيسيا** لنعرف كيف تعمل هذه الوكالة المجرمة) . ورغم هذا كله ، فقد تمكنت العديد من البلاد من الحصول على استقلالها ومن اتباع سياسة مقاومة للاستعمار وبزغت نجوم قادة متحررين مثل **عبد الناصر وسوكارنو ونكروما ونهرو وسيكوتورى ولومومبا والبندى وكينياتا وهوشى منه وكاسترو وبن بلا** .. وبلغت هزيمة الرأسمالية ذروتها فى معارك **ديان بيان فو ثم سايجون فى فيتنام وفى خليج الخنازير فى كوبا.**

المرحلة الثالثة :

أخذ اليمين الأمريكى زمام الأمور فى يديه وبدأت وكالة المخابرات الأمريكية فى حصد ثمار ما زرعته من عملاء فى البلاد المستقلة حديثا. وساعد ظهور طبقات ثرية فى هذه البلاد على تكوين مجموعات من «المنتفعين» **.فبدأ تساقط الزعماء الأحرار واحدا بعد الآخر واستبدالهم بغيرهم من العملاء:** سقط **سوكارنو ونكروما ولومومبا والبندى** وغيرهم وحل محلهم فى أغلب الأحيان عملاء فاسدون لوكالة المخابرات الأمريكية أمثال **سوهارتو وموبوتو وبينوشيه** ممن اتضح فى أغلب الأحيان إجرامهم وفسادهم وإن تأخر ذلك.

وبدأت قوة انتصارات اليمين الأمريكى تزدهر فى فترة حكومات **تاتشر وريجان** حيث تمكنت الطبقات الرأسمالية الغربية من السيطرة الكاملة على مصير العالم. مما أدى بالبنك الدولى- وهو من أشد الهيئات خضوعا للرأسمالية الغربية- **إلى إطلاق اسم« الحقبة الضائعة»** the lost decade **على فترة الثمانينات لما صاحبها من ظلم اجتماعى وضعف فى التنمية ونقص فى الاهتمام بالصحة والتعليم فى بلاد العالم الفقير ، وتم ذلك بتقييد بلاد العالم الفقير بقيود من الديون والسياسات التى فرضتها سلطات صندوق النقد والبنك الدولى.**

ولقد بلغت هذه الفترة ذروتها باعتماد تريليونات من الدولارات فى الميزانية الأمريكية إعدادا لحرب الكواكب التى أدى التهديد بها مع السياسات الخاطئة للقادة السوفييت وزرع العملاء بينهم إلى سقوط الاتحاد السوفيتى وإنهاء أول تجربة اشتراكية والايقاف المؤقت لأحلام البشرية بالتخلص من الرأسمالية المتوحشة المجرمة.

ولما خلا الملعب من أى قوة منافسة ، أتم اليمين الأمريكى سيطرته على مصائر الأمور بحرب الخليج التى خططت لها وكالة المخابرات الأمريكية فى فترة حكم رئيسها الأسبق **جورج بوش** والتى انتهت بتجربة أقصى وسائل القتل الوحشية الحربية تحت راية الأمم المتحدة وتحطيم القومية العربية وبوقوع دول الخليج البترولية تحت السيطرة الأمريكية التامة وبلغت صفاقة اليمين أن أدعى نهاية التاريخ وبدأت سياسة الجات والعولمة!!.

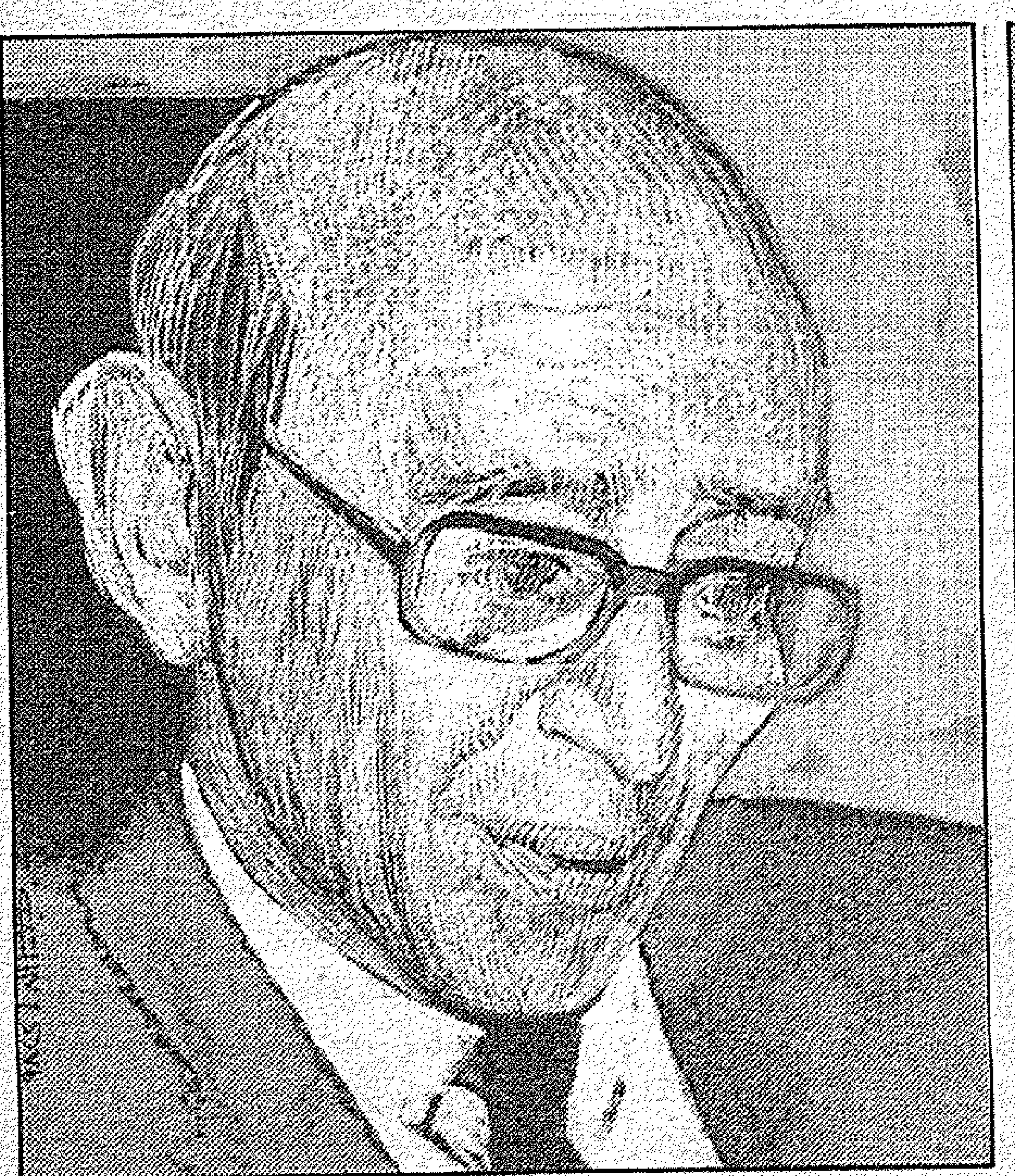
ولكن التاريخ لا ينتهى.



الماركسية اليوم

★ **عادل غنيم: الماركسية هى فلسفة الممارسة الثورية التى وضع أسسها ماركس وانجلز وطورها الماركسيون وما زالوا يطورونها.**

★ **نبيل الهلالى: لا سلفية فى الماركسية .. وقافلة الماركسية اللينينية سوف تواصل مسيرتها حتى تحقق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه إنسانى.. وذات محتوى ديمقراطى.**



نبيل الهلالى

عادل غنيم

عقدت لجنة الاحتفال بمرور ١٥٠ عاماً على صدور البيان الشيوعى» ندوة يوم الاثنين ٩ نوفمبر تحت عنوان «**الماركسية اليوم**» وذلك ضمن سلسلة ندواتها والتى تعقدها للاحتفال بهذه المناسبة.

تحدث فى الندوة كل من:

عادل غنيم .. ونبيل الهلالى المحامى المعروف حول رؤيتهما للماركسية بين اليوم والأمس وهل هى صالحة للتطبيق لدينا أم لا.؟ وأثارت مداخلاتيهما -والتى تنشرهما اليسار فى هذا العدد- نقاشات ساخنة تأمل اليسار نشرها فى اعدادها القادمة:

ادار الندوة **صلاح عدلى** والذى بدأ بتقديم المتحدثين.

صلاح عدلى:

هذه الندوة تأتى ضمن سلسلة ندوات تعقدها اللجنة المصرية للاحتفال بمرور ١٥٠

عاماً على البيان الشيوعي والتي كان آخرها الندوة التي عقدت حول كتاب د. **رفعت السعيد «كتابات عن الماركسية»** . تناقش ندوة اليوم موضوعاً هاماً وكبيراً وهو «الماركسية اليوم» سيتحدث الاستاذ عادل غنيم ويطرح علينا عدداً من الأسئلة حول الماركسية وهل تصلح لنا؟ أما الأستاذ نبيل الهلالي فسيحدثنا عن الماركسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وتأمل اللجنة أن تكون هذه الندوة بداية لحوار جاد حول الماركسية ومستقبلها والآن أترك الكلام للاستاذ **عادل غنيم** :

عادل غنيم

سأتكلم حول موضوع الماركسية وهل تصلح لنا وأنا فى البداية أتساءل ماذا تعنى الماركسية؟ **وماذا نقصد بصلاحيتها** ؟. أهى كتلة النصوص التى أبدعها ماركس وانجلس ؟ أم هى المادية الجدلية؟ أو هى فلسفة الممارسة؟ أم هى الاشتراكية العلمية؟ أهى المادية التاريخية أم الماركسية اللينينية؟ أم هى هذا كله؟.

إنها فى رأينا فلسفة الممارسة الثورية التى وضع أسسها ماركس وإنجلس وطورها الماركسيون وما زالوا يطورونها والماركسية بهذا المعنى فى أزمة بنيوية ويعاد بناؤها.

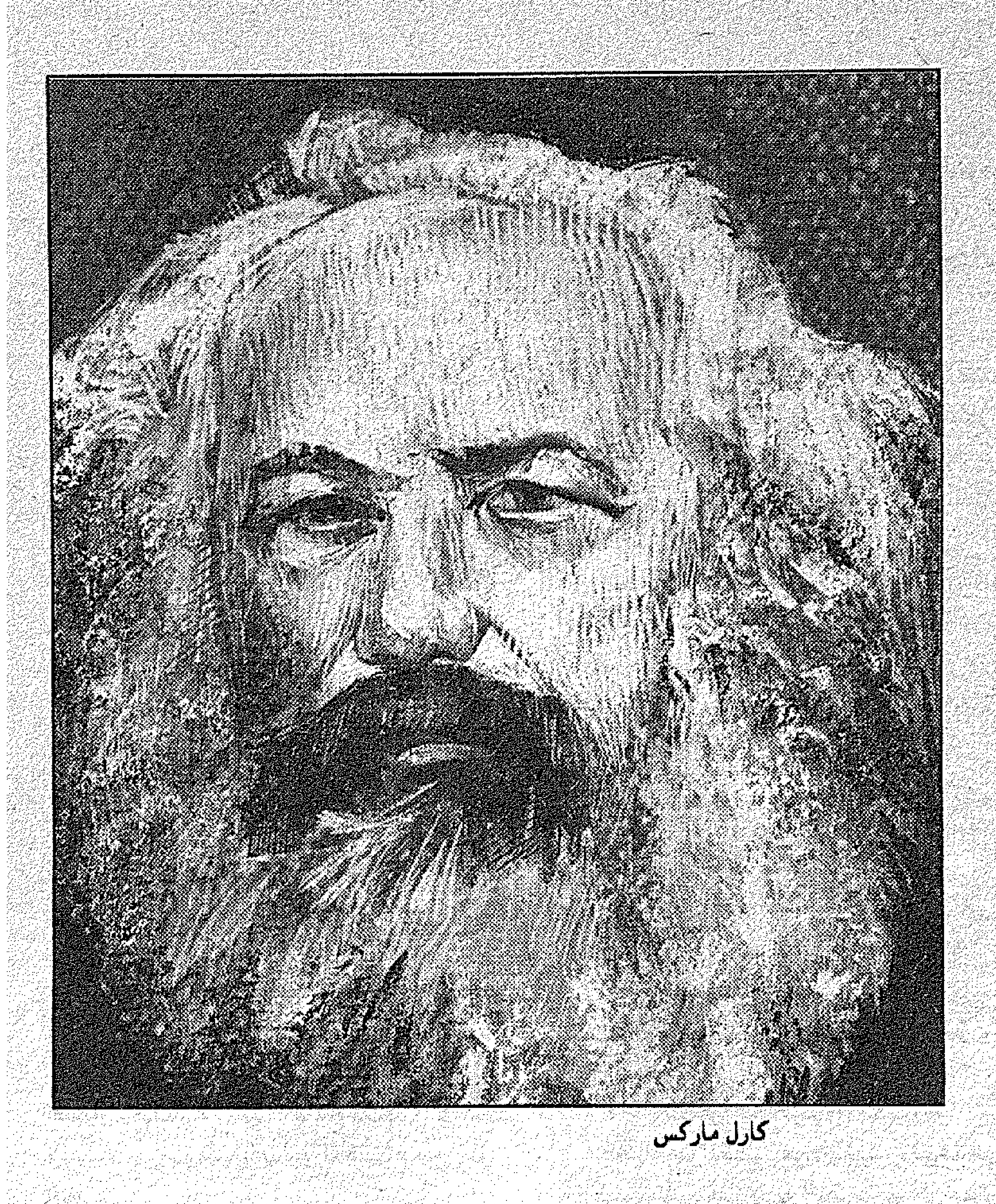
وتنعكس هذه الازمة على الماركسية المصرية -فتعمق أزمتها . ونعنى بالماركسية المصرية التى نتساءل اليوم عن صلاحيتها- **جهاز تصورات ومفاهيم الماركسيين المصريين الذى تشكل تاريخيا فى خضم المعارك الوطنية والطبقية من خلال تفاعل ثقافتهم الوطنية مع الفكر الماركسى**. وهم يستخدمون هذا المركب الايديولوجى فى محاولة تحليل الواقع المصرى وفى النضال من أجل تغييره .

ترى ما هى **مكونات هذا المركب الفريد؟ وما هى خصائصه المميزة؟ وهل يصلح حقا لفهم واقعنا المعاصر وتغييره ؟ أيصلح لابداع اشتراكية مصرية القسمات؟.**

هذا هو محك صلاحية الماركسية المصرية ، وتقاس بقدرتها على ممارسة النقد الذاتى لممارساتها النظرية والعملية وحل القضايا الكبرى التى يطرحها الواقع المعاصر وتشكل تحديا لها. ولعل أبرزها:

أولا، قضية التحليل الطبقي للمجتمع المصرى فى خصوصيته التاريخية وما تثيره هذه القضية من إشكالات نظرية ومنهجية.

ثانيا: منهج تحليل الطبيعة الطبقية للدولة المصرية بمركزيتها الطاغية واستقلاليتها النسبية الكبيرة . ودراسة علاقات القوى الطبقية داخل مؤسساتها.



كارل ماركس

ثالثا، قضية عدم صلاحية التصور الراهن للحزب الثورى(اشكالية الحزب الطليعى / حزب الكادر فى مقابل الحزب الجماهيرى . ومبدأ المركزية الديمقراطية والتنظيم الهرمى فى مقابل التنظيم الافقى/ الشبكى). ومن ثم ضرورة إبداع مفهوم جديد للحزب الثورى فى ضوء نقد الفكر والممارسة التنظيمية وانعكاسات الثورة المعلوماتية والاتصالية المعاصرة على مفهوم الحزب السياسى وأشكال التنظيم وأساليب العمل السياسى.

رابعا، قضية عدم صلاحية المفهوم الماركسى التقليدى للديمقراطية(إشكالية ديكتاتورية البروليتاريا- اشكالية الطريق البرلمانى إلى الاشتراكية- ضرورة إبداع ديموقراطية جديدة الجمع بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة: الادارة الذاتية والحكم الذاتى).

خامسا، وفى المجال الاقتصادى الاجتماعى: إشكالية إبداع النموذج المصرى للاشتراكية فى ضوء التحليل العلمى الملموس لمجتمعنا وخبرة شعبنا النضالية مستفيدين بدروس انهيار التجربة الناصرية والتجربة التاريخية للاشتراكية وفى مواجهة تحديات العولمة الرأسمالية .هل التفكير فى نموذج مصرى للاشتراكية تفكير طوبوى؟ .

سادسا، قضية الازمة الاقتصادية الهيكلية الراهنة .هل يمكن حلها فى إطار النظام الرأسمالى القائم؟.

سابعا، فى المجال الثقافى: ماهى طبيعة أزمة الثقافة المصرية المعاصرة فى مواجهة تحديات الأصولية الاسلامية والليبرالية الجديدة والعولمة الرأسمالية؟ وما هى مقومات إبداع ثقافة وطنية جديدة؟.

وأخيرا أليست الماركسية المصرية فى حاجة إلى منبر تطرح عليه همومها..؟.

نبيل الهلالى:

كان من الطبيعى أن يؤدى انهيار الاتحاد السوفيتى وإنفراط عقد المعسكر الاشتراكى إلى إطلاق العنان: لحملات من التشكيك المعادية للشيوعية ولموجات من التشكك حتى فى صفوف الشيوعيين . وراحت أعداد هائلة

من التساؤلات تطرح نفسها علينا:

هل الانهيار .. علامة على أن الشيوعية فى احتضار؟.

-هل سر هشاشة التطبيق .. هو فساد النظرية ذاتها؟.

- هل الثورة الاشتراكية ضد الرأسمالية مجرد سراب خادع؟.

-هل الخيار الاشتراكى كان منذ البدء اختياراً غير صائب؟.

والشيوعيون مطالبون اليوم أمام شعوبهم بالتصدى لهذه الحملات، وبالرد المقنع على هذه التساؤلات. **ومن غير الجائز أن ندفن رؤوسنا فى الرمال .. وأن نتعامى عن الأخطاء والخطايا وان نعلن بضمير مرتاح ان كل شئ فى الماضى كان صحيحا.**

ومن غير الجائز أيضا .. أن نستسهل الأمور بتعليق مسئولية الانهيارات على شماعة تخريب المخابرات المعادية.. أو على شماعة أخطاء فرد واحد.. سواء كان **ستالين** فى نظر البعض أو **جورباتشوف** فى نظر الآخرين.

وفى أى حديث عن الماركسية كماضى .. وكحاضر .. وكمستقبل لابد أن تكون نقطة البدء هى (تعريف بالماركسية).

والماركسية ليست أبدا عقيدة جامدة .. أو نصوصا مقدسة . انها: منهج لتحليل الواقع وتفسيره. ودليل عمل للكفاح من أجل التغيير.

إن الماركسية باختصار علم معرفة العالم وتغييره ثوريا .

ولقد أكد **انجلز:**

(إن فهم ماركس للعالم ليس مذهبا .. وإنما هو منهج .. فهولا يعطى عقيدة جامدة .. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت).

كما أكد لينين أن: (الماركسية ليست نموذجا نظريا للكون .. وليست رسما تخطيطيا ملزما للجميع .. وإنما هى طريقة وأسلوب لادراك كل ما هو موجود فى حركته وتغيره.

وهى برنامج لإعادة الترتيب الثورى للعلاقات الاجتماعية و أدوات النضال من أجل تحقيق هذه الإعادة فى الترتيب).

* وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتها. ترى **ما هى طبيعة هذه الأزمة؟. هل هى من أمراض الموت؟.. أم من أمراض النمو؟.**

وفى تقديرى أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو. لأن النظام الاشتراكى العالمى بحسابات التاريخ لا زال حديث الولادة بالمقارنة بالنظام الرأسمالى العالمى الذى احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع.

لذلك ليس شاذا أن **يتعرض النظام الاشتراكى العالمى لأزمة نمو بعد انقضاء ٧٠ عاما فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية فى التاريخ.**

وليس نشازا فى عرف التاريخ أن تنتكس الثورة الاشتراكية لان الثورات الاجتماعية عمليات طويلة معقدة مركبة والتطور الاجتماعى لا يسير فى إتجاه واحد.. بل تعترض مسيرته التعرجات وتصادفها النجاحات والاخفاقات.

ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة البرجوازية فى فرنسا ارتدت أكثر من مرة واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق انتصارها النهائى على الاقطاع .

باختصار..

فان الثورات الاجتماعية كالبحار يحكمها قانون المد والجذر.

ومهما اشتد او امتد الجزر.. فهو لا يعنى نضوب مياه البحر.

سؤال آخر يطرح نفسه :

أزمة الماركسية.. هل هى أزمة تطبيق .. أم أزمة نظرية؟.

الاجابات عن هذا التساؤل متضاربة.

-هناك من يغالى فى تحمسه دفاعا عن الماركسية إلى حد تنزيه النظرية بشكل مطلق من أى خطأ أو قصور.

-وهناك من يرى أن فى النظرية ثغرات ونقاط ضعف نابعة من بعض أحكامها التعميمية.. وأن بعض جوانب الماركسية قد شاخت.

-وهناك من يزعم أن واقع الحياة قد أشهر إفلاس الماركسية برمتها كنظرية.

ومن رأيى: **أن أزمة الماركسية وإن كانت فى الأساس أزمة تطبيقات إلا أن لهذه الأزمة بعدها النظرى أيضا** .ومن غير العلمى .. إحداث قطيعة كاملة بين النظرية والتطبيق. لأن التطبيق هو شكل خاص من ممارسة النظرية.

ويتمثل الجانب النظرى لازمة الماركسية فى الآتى:

أولاً- الفشل فى استيعاب النظرية

فالعديد من الأحزاب الشيوعية والشيوعين فى الحقبة الماضية كانوا يعانون من الفقر النظرى ولم يستوعبوا النظرية على الوجه الأكمل. كما كانوا يجهلون الواقع المحلى لبلدانهم مما أدى إلى عجزهم عن تطبيق النظرية على الواقع الحى تطبيقا خلاقا.

ثانيا: تشويه الماركسية كنظرية:

وذلك عن طريق:

١- تجميد الماركسية

بتحويلها إلى نظرية حبيسة داخل زنزانات النصوص ومسخها إلى قوالب جاهزة.

وأنا لا أنكر قيمة النصوص الماركسية ولا أدعو إلى التحلل منها. لكن المرفوض هو تحويلها إيقونات وتحول الشيوعيين إلى عبدة نصوص. علينا ان نتعامل دائما مع النصوص الماركسية دون انتزاعها من سياقها المنطقى والتاريخى.

٢- الانغلاق.

فخلال الحقبة الماضية مسخت الماركسية بتحويلها إلى نظرية منغلقة على نفسها. رغم أن الماركسية بالضرورة نظرية منفتحة على كل الاجتهادات العقلية للبشرية.

إن الماركسية لم تظهر فى عالمنا بصورة عفوية .. ولم تهبط على ماركس من السماء . وإنما هى وليدة استيعاب ماركس لكافة منجزات العصر العلمية والفكرية. **الماركسية هى خلاصة التفكير العقلانى والعلمى للبشرية على طول تاريخها.**

وليس سرا أن ماركس اعتمد فى بلورة نظريته على الدراسة النقدية لافكار ونظريات من سبقوه.

وللماركسية ثلاثة مصادر معروفة هى:

الفلسفة الألمانية.. ولم تكن فلسفة مادية .

الاقتصاد الانجليزى .. ولم يكن اقتصادا اشتراكياً.

الفكر الاشتراكى الفرنسى.. ولم يكن فكرا علميا بل كان فكرا مثاليا.

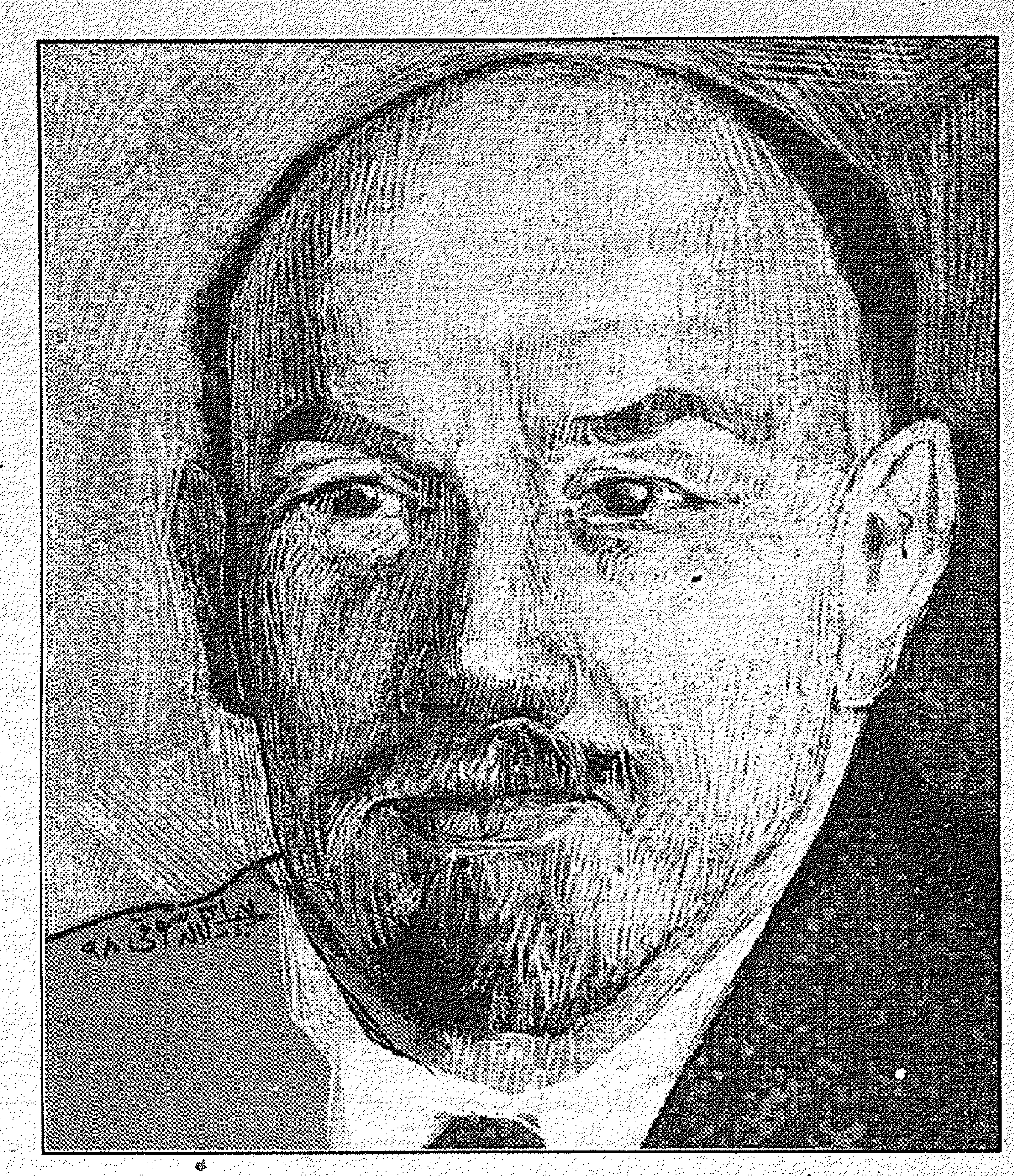
على الماركسية دائما أن تنفتح وأن تتفاعل مع الثقافات والنظريات التحررية الاخرى. ولينين له مقولة تقول: (**ان الشيوعى الذى لا يثقف نفسه بأ فضل ما انتجه العقل البشرى ويكتفى بدراسة الكتب الماركسية شيوعى بائس).**

٣- ابتذال الاشتراكية

سادت فى الحقبة الماضية نزعة لابتذال مفهوم الاشتراكية ومن بين مظاهر هذه النزعة.

أ- **الافراط فى التفاؤل بوصف العصر الراهن بانه (عصر الحتمية التاريخية لانتصار الاشتراكية) والانتقال العالمى من الرأسمالية إلى الاشتراكية).** وساد تصور- ثبت عدم واقعيته -بان ثورة أكتوبر هى بداية للمعركة الأخيرة والحاسمة والوشيكة ضد الرأسمالية.

وهذه الحتمية غير العلمية نوع من القدرية التاريخية الغريبة عن الفكر الاشتراكى. والوصف الادق للعصر الذى بدأ بانتصار ثورة



لينين

أكتوبر هو انه عصر (الخيار الاشتراكى) وليس عصر (الانتقال الحتمى للاشتراكية). باعتبار أن المقدمات الموضوعية للثورة الاشتراكية قد نضجت بحيث أصبحت مهمة الانتقال للاشتراكية مطروحة كخيار فى جدول أعمال القوى الثورية. لكن الاختيار الشعبى فى حد ذاته لا يحسم بالضرورة مسار التطور الاجتماعى للشعوب.

ب- شاعت استنتاجات نظرية خاطئة تقلل من أهمية العوامل الداخلية الضرورية لقيام الثورة الاشتراكية بحجة أن **المعسكر الاشتراكى يجسد دكتاتورية البروليتاريا على الصعيد العالمى.** وبالتالى فان الدور الذى يلعبه هذا المعسكر يعوض غياب حزب الطبقة العاملة وديكتاتورية البروليتاريا على الصعيد المحلى ومن هنا انتشرت المقولة التحريضية الشهيرة حول **النمو غير الرأسمالى .**

جـ- المبالغة فى إنجازات البناء الاشتراكى. فمنذ ١٩٣٨ أعلن **ستالين** اكتمال بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وكثر الحديث حول تحقق الاشتراكية المتطورة أو الواقعية فى شرق أوروبا.

وتمادى خروشوف فى أحلام اليقظة فبشر بانتقال الاتحاد السوفيتى إلى المجتمع الشيوعى على أعتاب الثمانينات .وتنبأ بالتفوق على الولايات المتحدة فى الانتاج والانتاجية قبل عام ١٩٨٠؟

السؤال الذى يطرح نفسه علينا الآن .

هل انهيار المعسكر الاشتراكى..

اندثار للماركسية اللينينية؟!

يصور منظرو الرأسمالية انهيار الانظمة الحاكمة فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا على أنه سقوط للنظرية الماركسية اللينينية ذاتها. وهذه مغالطة .. وتجن مكشوف على الماركسية.

ويتجاهل هؤلاء السادة أن النموذج السوفيتى- الذى انهار - هو أول اختبار .. للماركسية اللينينية على أرض الواقع. والاختبارات الأولى دوما تحتمل النجاح كما تحتمل الفشل. **ولذلك فان إخفاق النموذج السوفيتى للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية.** تماما كما أن موت المريض داخل غرفة العمليات بسبب خطأ الجراح لا يبرر .إلغاء علم الجراحة:

الأطباء يخطئون .. المرضى يموتون .. لكن يظل الطب قائما كعلم يواصل رسالته فى اكتشاف الجديد من خلال أخطاء الأطباء.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونة باريس فى القرن الماضى ,واعتبرت ذلك إسدالا للستار على حلم الاشتراكية غير أن ماركس رد على زعمهم بمقوله صادقة .. قال ماركس(**إن مبادئ كوميونة باريس خالدة .. فلا يمكن القضاء عليها. أنها سوف تعلن عن نفسها من جديد.. ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها).**

وقد كان.

وها هو ماركس يطل علينا من بين صفحات كتابة «١٨ برومير» الذى كتبه منذ ١٥٠ عاما ليقول لنا وكأنه يستشرف الغيب: **(إن ثورات الطبقة العاملة ينبغى أن تنتقد نفسها باستمرار وان تصحح أخطاءها فى أثناء مسارها وتعود إلى ما تعتقد أنه أنجز لكى تبدأ من جديد ، مدركة النواقص وعدم كمال المحاولات الأولى للقيام بالتحولات).**

وهنا يثور سؤال ثان

إذا كانت الماركسية فى أزمة فهل فى قدرتها .. تجاوز أزمتها؟.

استنتج ايديولوجيو الرأسمالية من انهيار التجارب الاشتراكية أن النظام الرأسمالى هو الشكل النهائى لحلم البشر.. وادعى **فوكوياما** ان الرأسمالية هى نهاية التاريخ.

* وبفعل قسوة الصدمة .. أو تحت وطأة التضليل الاعلامى البرجوازى .. أو بدافع من الانتهازية والوصولية ..هناك من غرق فى الاحباط.. وهناك من فقد الاتجاه.. وهناك من تنصل من ماضيه .. وهناك من هجر الماركسية.. وهناك من هرول إلى الخندق المضاد.. ليركب موجة معاداة الشيوعية وليسبح مع التيار الجارف.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت ..كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم. فالتاريخ ليس لقطة فوتوغرافية ساكنة .. للحظة راهنة.. وسوف تثبت الأيام إن عاجلا أو آجلا .. **أن ازمة الماركسية مجرد لحظة عابرة فى تاريخ البشرية..**

حقا إن الأوضاع والظروف السائدة لا تبشر بفرص ثورية فى الأمد المنظور لكن ها هى وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسسا موضوعية لاعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمى. **وان هناك امكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية**

متزايدة فى عملية طويلة معقده عبر مراحل وسيطة متعددة. ومع ذلك فمن المتوقع بالطبع أن يظل الماركسيون اللينينيون ولفترة من الزمن أسرى شبح ممارسات الماضى الخاطئة.

والجزم بأن الماركسية لن تندثر .. ليس مبنيا على اعتبارات عاطفية. ولكنه قائم على أساس علمى لأن الماركسية ظهرت فى أربعينيات القرن التاسع عشر كضرورة موضوعية كما نشأت الحركة الشيوعية العالمية استجابة لضرورة تاريخية لقيادة الصراع الطبقى ضد الاستغلال الرأسمالى.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسى غير الماركسى **جان بول سارتر** فإن **(الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التى ولدتها لم يتم تجاوزها بعد)** ولا زالت البشرية فى عالمنا اليوم تعانى من: **التفاوت الطبقى .. الاستغلال الطبقى .. القهر الطبقى ولم يحدث فى تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعى والافقار المستوى الذى وصل إليه اليوم.**

والرأسمالية تزداد توحشا وعدوانية ضد الإنسان وضد الطبيعة. ومهما حققت الرأسمالية بعض النجاحات فى التكيف مع المتغيرات فإن النظام الرأسمالى سيظل يفرز الازمات تلو الازمات فى كافة مناحى الحياة.

والتناقض الرئيسى بين العمل المأجور ورأس المال لا زال بغير حل. وهو يزداد تعمقا بفعل العولمة ويصبح تناقضا بين الرأسمال الدولى والطبقة العاملة العالمية **والماركسية هى النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعده البشرية فى حل هذا التناقض وارشاد البشرية فى كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالى.**

ان الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشرى. ويوم تزول الرأسمالية كنظام اجتماعى سائد ومسيطر على العالم يومها سيكون لكل حدث حديث. ويومها ربما تفرز لنا الحياة نظرية جديدة أكثر تقدمية من الماركسية.

السؤال التالى هو: إذا كانت أزمة الماركسية قابلة للتجاوز ؟ ترى ما السبيل لتحقيق هذا التجاوز؟.

أولا المطلوب: بادئ ذى بدء ممارسة نقد ذاتى جرئ لاشكاليات واخفاقات التجربة التاريخية للماركسية اللينينية وللحركة الشيوعية العالمية والانظمة التى حكمت باسم الماركسية اللينينية وهذا النقد يجب أن يتحاشى أى محاولة للتبرير.. وللدفاع عن أخطاء الماضى. كما يجب التخلى عن أية مقولات تجاوزتها مسيرة الحياة وحكم عليها التاريخ بالخطأ. وهنا يثور تساؤل هام. **هل يمتد النقد الذاتى المطلوب للماركسية اللينينية ذاتها. أم أن هذه النظرية محصنة ضد النقد؟.**

* **الماركسية اللينينية** ليست دينا سماويا .. بل هى من صنع البشر.. والبشر ليسوا معصومين من أخطاء البشر ولم يدع **ماركس** يوما ان الماركسية تجسد الحقيقة المطلقة. وأكد **لينين** دوما أن الماركسية (ليست مجملا للاستنتاجات التى لا تحتمل الخطأ).

* وإذا كانت الماركسية فكر انتقادى تجاه ما تتصدى له بالتحليل فهى بالضرورة فكراً انتقادياً أيضا تجاه ذاتها. والماركسية كأى علم تخضع لمحك الممارسة وامتحان الواقع.

والتاريخ لم يثبت صحة كل مقولات وافتراضات ماركس ولينين.

لقد كان **ماركس ولينين** ينطلقان فى تفكيرهما من العالم الذى امامهما. وصحح فكرهما فى مواجهة كل جديد يطرح نفسه عليهما وكل اكتشاف علمى جديد. ولم يتحرج **ماركس وانجلز** من نقد أفكارهما عن طبيعة مسار الثورة الاجتماعية فى باريس ١٨٤٨ والتى دلل التاريخ على خطئها.

ثانيا: المطلوب ماركسية عصرية:

أى تجديد الماركسية على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذى نعيش فيه ولكى لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكى نضمن أن يأتى التجديد: تطويراً فى الماركسية لا تطويحا بالماركسية. واغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهادا فى الماركسية لا ارتدادا عن الماركسية. يجب أن تحكم عملية التجديد مجموعة من القواعد والضوابط.

١- تطوير الماركسية بهدف استكمالها توصلا إلى مفهوم معاصر للاشتراكية.

وكان **لينين يؤكد دائما ان الشيوعيين لا يعتبرون نظرية** ماركس شيئا مكتملا لا يجوز المساس به وقال **لينين** فى كتاب **«فى برنامجنا»**.

(اننا لا نعتبر نظرية **ماركس** شيئا مقدسا اكتمل بل بالعكس نحن مقتنعون بانها أرست حجر الأساس للعلم الذى يجب على الاشتراكيين تطويره فى كل الاتجاهات إذا أرادوا أن يواكبوا الحياة).

* والماركسية كما صاغها ماركس ولينين لم تعد تستجيب لكل متطلبات العصر فركب الحياة يطرح كل يوم قضايا جديدة فى حاجة إلى ابداعات جديدة ويثير معضلات وإشكاليات لا سابقة لها ولم تخطر على بال **ماركس ولينين** ولذلك لن نجد فى أدبياتهما حلولا سهلة جاهزة لها. كذلك فان **باب الاجتهاد فى الماركسية يجب أن يظل مفتوحا على مصراعيه.**

* ولأنه لا سلفية فى الماركسية .. فلا يجوز حبسها داخل حدودها الأولى كما رسمها **ماركس.**

لان ذلك يفقد الماركسية جدلتها وبالتالى يفقدها ماركسيتها

إن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها..إنما تكف عن أن تكون نفسها.

* ولا شك أن مسيرة الحياة قد تجاوزت بالفعل بعض الافتراضات النظرية الماركسية. واثبتت عدم صحة بعض المقولات الماركسية ولاشك أيضا أن مسيرة الحياة مستقبلا سوف تتجاوز افتراضات ومقولات أخرى لذلك فان **الشيوعيين مطالبون دوما بإعادة الانتاج الفكرى للماركسية اللينينية على ضوء الواقع المعاصر المتحرك المتغير.**

مطلوب من الشيوعيين دائما إعادة قراءة **ماركس ولينين** بعيون وعقول العصر الذى يعيشون فيه وهو عصر لم يعشه ماركس ولا لينين.

وأنا لا أوافق على التعبير الذى يستخدمه البعض عندما تقولون ان بعض جوانب من الماركسية قد شاخت. **الماركسية علم والعلوم لا تشيخ**.وانما تتجدد وحاجة الماركسية إلى استبدال بعض استنتاجها على ضوء حقائق الحياة الجديدة لا يعنى ان الماركسية قد شاخت فى بعض جوانبها.

فالطفل عندما يبدل اسنانه اللبنية .. باسنان اقوى وامضى فهو ينمو ولا يشيخ.

ثانيا: التجديد انطلاقا من الماركسية وعودة إليها. أى أن المطلوب اعادة إنتاج الماركسية اللينينية على ضوء الواقع الجديد وفى إطار الاستمرارية التاريخية للماركسية اللينينية لذلك فان **نقطة البدء فى عملية التجديد لا يجوز أن تكون التجرد من الماركسية أو التمرد على الماركسية.**

فعندما نجدد النظرية .. نقدم على ذلك ونحن ملتزمين ومتحلين بالماركسية .. لا متخلين عنها أو متحللين منها. لذلك لا أوافق أبدا على الصياغة الواردة فى بعض البرامج الجديدة لبعض الاحزاب الشيوعية التى كفت عن تعريف نفسها بأنها أحزاب ماركسية لينينية اكتفاء بالقول بانها أحزاب (تسترشد بالمنهج الماركسى).

وأقول لدعاة الاسترشاد آسف. فالاسترشاد بالشئ شئ. والالتزام بالشئ شئ آخر. والرأسمالية ذاتها تسترشد أحيانا بالمنهج الماركسى فى حربها ضد الاشتراكية.

ولا أتصور كيف يكون المرء ماركسيا أو شيوعيا اذا ما فك الارتباط بين الماركسية وبين نفسه وتحلل من الالتزام بها؟!.

ثالثا، التجديد إنطلاقا من أرض الواقع.

تجديد الماركسية لن يتحقق على يد مفكرين ماركسيين يبدعون من داخل الابراج



إنجلز

العاجية فتطوير الماركسية مستحيل بمعزل عن الممارسة والتجربة على أرض الواقع لذلك فالشيوعيون مطالبون بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقا خلاقاً.

وبتطبيق الماركسية على أرض الواقع تعيد إنتاج نفسها بشكل اكمل وأرقى وتصبح قادرة على تلبية معطيات الواقع الجديد. فبذرة النظرية اذا ما زرعت فى تربة الواقع وإذا ما اختلطت بهذه التربة تكتسب قدرتها على الانبات والازهار والأثمار.

* والعالم اليوم يعيش فترة مخاض معقدة لمرحلة جديدة فى تاريخ البشرية. ومواجهة متطلبات المرحلة تتطلب من الشيوعيين جهدا خارقا على صعيد التنظير والبحث العلمى والواقع العالمى والمحلى الجديد يطرح قضايا جديدة عديدة لا يتسع المقال سوى لعرض عناوين بعض هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر.

-المضامين والاشكال الجديدة للصراع الطبقى فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية.

-آلية الاستغلال الرأسمالى فى مرحلة الأتمتة.

- الاهتداء لصيغة صحيحة للديمقراطية فى ظل النظام الاشتراكى.

-اكتشاف ودراسة قوانين الثورة المضادة ضد النظام الاشتراكى وإمكانية الارتداد إلى الرأسمالية.

-فهم التغيرات البنيوية التى تعرضت لها الطبقة العاملة وتأثيرها على التعريف الماركسى التقليدى للبروليتاريا.

- الدور القيادى للطبقة العاملة فى التحول نحو الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا.

إذا كان تجديد الماركسية مهمة عاجلة فما الموقف الصحيح تجاه التراث الفكرى والنظرى لمؤسسى الماركسية؟. هل نبدد هذا التراث .. أم نجدده؟.

وأعتقد أننا يجب أن نتجنب انحرافين. أولهما إنحراف عدمى مفرط يزعم أن مسيرة التاريخ أشهرت إفلاس .. كل هذا التراث .. ويدعو هذا الاتجاه إلى القاء كل النصوص الماركسية فى سلة المهملات. الانحراف الثان إنحراف جامد نصوصى يدعو لتقديس النصوص والالتزام الحرفى بها. وللمفكر الماركسى العراقى الكبير **هادى العلوى** مقولة يلخص فيها بدقة الموقف الصحيح من تراث الماركسية اذ يقول (**علينا ان نستند إلى النصوص دون أن نتكئ عليها.**

* ان أبواق الرأسمالية تزعم ان ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية كانت غلطة تاريخية كبرى وأنه آن الآوان لغلق ملفها وملف التجارب الاشتراكية إلى الأبد.

وهذه مغالطة تاريخية كبرى لان انهيارات الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا لا تفقد هذه التجارب قيمتها وأهميتها التاريخية.

ورغم كل ما شاب هذه التجارب من انحرافات وأخطاء وسلبيات فسوف تظل هذه التجارب مادة خام يتعين استيعابها والاتعاظ بدروسها عندما تقام أنظمة اشتراكية أرقى فى المستقبل.

* **وتاريخ البشرية يشهد بان مسيره الاشتراكية لم تكن ابدا مجرد مجموعة من الأخطاء والخطايا. بل حققت هذه المسيرة انجازات كبرى مذهلة ومبهرة.**

*وأخيرا هناك من يحاول هدم تراث الماركسية اللينينية على طريقة كسنجر أى خطوة خطوة. فبحجة رفض النموذج السوفيتى الفاشل للاشتراكية يدعو هؤلاء للتحلل من اللينينية برمتها. وحذفها من اسم النظرية بحجة ان **لينين** مجرد شخصية روسية ومقولاته كلها ذات طابع روسى وذات قيمة محلية بحتة.

ان هذا تشويه للحقائق لان **لينين** بابداعه اضاف للماركسية إضافات بالغة الأهمية عندما أعاد إنتاج الماركسية فى ظروف عصر الامبريالية.

إن الدعوى لشطب اللينينية والتحلل منها.. هى الخطوة الأولى على طريق يؤدى فى النهاية إلى شطب الماركسية ذاتها والتحلل حتى من ماركس.

ختاما إيها الاخوة..

ليست مهمة الشيوعيين اليوم البكاء على الاطلال.. وندب الحظ العاثر .. وترديد اغنية عبد الوهاب الشهيرة «**أنا من ضيع فى الأوهام عمره**» فالماركسية لم تتحول إلى أطلال .. ولم تصبح جزءا من التاريخ أهمله التاريخ. والشيوعيون لم يضيعوا عمرهم فى الأوهام أو الأحلام.

لقد حققت الماركسية اللينينية إنجازات ضخمة فى الماضى ولا زال وجودها وثقلها فى الحاضر. وتنتظر الماركسية افاقاً مبشرة فى المستقبل. وإذا ما بدت الافاق أمامنا مسدودة مظلمة. فليكن ذلك حافزا للشيوعيين لتكثيف النضال فى سبيل تجاوز الازمة ومواكبة ركب الحياة.

إن مسيرة الشيوعية سوف تمضى فى طريقها رغم كل ما كان.

-قد يهتز من مصاعب الطريق من يهتز.

-قد يهتز من تخرصات الاعداء من يهتز.

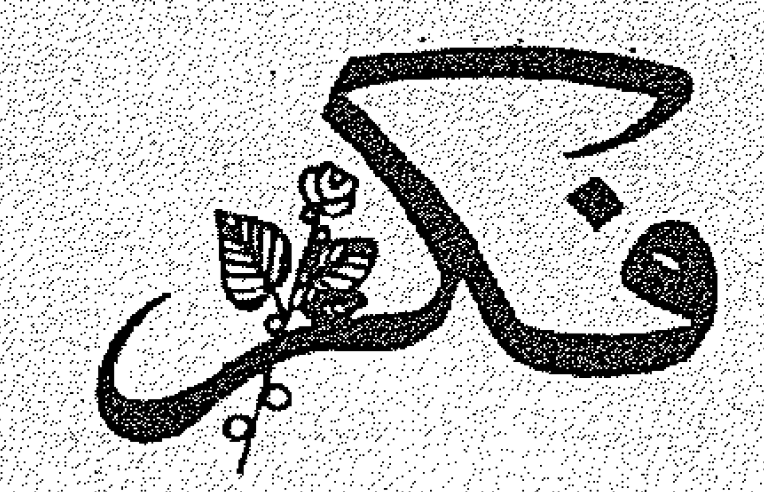
- قد يحبط من حجم الاخفاقات من يحبط.

قد يسقط فى خندق الاعداء بفعل الاغراءات من يسقط.

ومع ذلك فان قافلة الماركسية اللينينية سوف تواصل مسيرتها..

حتى تبلغ غايتها..

بتحقيق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه إنسانى.. وذات محتوى ديمقراطى.



بمناسبة ١٥٠ عاما على صدور البيان الشيوعى

الصراع ضد العولمة الرأسمالية .. والفكر" الماركسى" ....

د. شريف حتاته

فى البداية كان الصراع . صراعات عدد لايحصى من الرجال ، والنساء ، والأطفال من أجل حياة أفضل . لم تتوقف فى أى وقت ، أو فى أى مكان . آلاف الصراعات ، ملايين الصراعات يصعب أن تحتويها نظرية ، أو حركة بمفردها حتى وإن كانت تتميز بالقوة ، والشمول التى تميزت بهما الماركسية . وذلك نتيجة اتساعها ، وثرائها ، وتنوعها اللانهائى ، وانخراط الانسانية كلها فيها . ولأن الناس مازالوا يشاركون فيها بأساليب ، ووسائل لايوجد بينها بالضرورة تلاق ، أو اتفاق ، ولاتستقى مغزاها ، أو اتجاهها من الماركسية ، وإنما العكس هو الصحيح . فالماركسية بوصفها مرشداً للعمل استقت ، ومازالت تستقى مغزاها واتجاهها من هذه الصراعات.

فطالما أن البشرية مستمرة فى محاولاتها للتحرر من الظلم ، والتفرقة ، والاستغلال ، والقهر ، فى الجهد الجماعى المشترك بحثا عن السعادة التى لاتنفصل عن مشروع التحرير يمكن أن تحتفظ الماركسية بمغزاها ، وبدورها الحيوى.

إن الحركية السياسية ، والفكرية للماركسية ، وطابعها النضالى ، هما اللذان يحافظان على مكانتها فى التطور الاجتماعى ، فهى مازالت أداة نظرية وعملية للتعامل مع قضايا سياسية أساسية تطرح نفسها على البشرية وهى تقف على مشارف القرن الواحد والعشرين ، ولكن على الحركات السياسية التى تناضل من أجل الفقراء ، والمستغلين فى هذا العصر أن تضع فى حسابها حقيقة أن مواقع القوة ، والسلطة فى ظل الواقع الاقتصادى والاجتماعى الحالى ، وتحركاتها غير المنتظمة وغير المستقرة داخل هذه المواقع أصبحت متغيرة ومتنوعة إلى درجة يصعب التعامل معها ، والتصرف إزاءها باتباع تلك النظريات وممارسة تلك الأساليب السياسية التى كانت سائدة من قبل.

وعندما استخدم تعبير اتباع تلك النظريات ، أو ممارسة تلك السياسات التى كانت سائدة من قبل فأننى أقصد من ناحية المنظومة النظرية والسياسية التى أدت إلى التخطيط المركزى ، والتحكم السياسى اللذين كانا مطبقين فى" الشرق" أى فى الاتحاد السوفيتى ، وبلاد أوروبا الشرقية ، كما أقصد النظريات والسياسات المطبقة فى " الغرب" ، والمبنية على السوق ، ومشتقاتها الليبرالية الديمقراطية . فهذه النظريات والسياسات كانت مرتبطة ، حتى فى" الشرق" بمرحلة معينة من التطور الرأسمالى ، ولم تخرج عنه . مرحلة تميزت من بين ما تميزت به بطغيان سلطة الدولة ، والبيروقراطية المرتبطة بها وحصار حركة المبادرة الحرة للناس ، وتنظيماتهم.

لكن فى أيامنا هذه ، فى عصر العولمة رغم كل مظاهر الانحصار الشعبى ، والجماهيرى ففى رأيى أننا دخلنا فى مرحلة جديدة تتسم بفكر جديد ، بنوع جديد من التطلع السياسى ، والأساليب السياسية أخذت فى الظهور بالتدريج ، وان كان بوتيرة بطيئة تتميز بالتراجعات ، وحركات الالتفاف ، بجنوح نحو تحرر الأفراد ، والجماعات من القيود السلطوية والبيروقراطية المفروضة عليها فى الحركة والفكر . وهذه الظاهرة التى تتولد أمام أعيننا ، والتى يجب أن نراها فى بداياتها هى التى تجعلنى أتفاءل رغم الردة التى نعانى منها . فالجنوح نحو اختراق الأطر هو بداية الانطلاق إلى وعى جديد ، مهما كانت مواقع السقوط فى الطريق.

أين يقع الفكر الماركسى من بعض القضايا التى تطرح نفسها فى المرحلة الجديدة؟

إن التراث الماركسى مرتبط أولا بالمادية التاريخية ، أى بالاقتصاد السياسى للنظام الرأسمالى ، وعلاقة التعارض والصراع بين العمل ورأس المال . وثانيا بدراسة ، وتحليل التكوينات الاجتماعية ، والاستراتيجيات التى تبقى على هذه العلاقة المتعارضة ، وتعيد انتاجها . وهى تكوينات واستراتيجيات تمزقها الأزمات لأنها تؤدى إلى الحفاظ على هذا التعارض بين رأس المال ، والعمل ، بدلا من أن تتخلص منه .

إن الاكتفاء بدراسة علاقات الانتاج فى النظام الرأسمالى المعاصر المسمى عصر مابعد الحداثة وحدها لاتسمح لنا بمعرفة مايحدث فى عالم اليوم ، وبالتالى فى مجتمعنا المحلى . ومن هنا أهمية دراسة التكوينات الاجتماعية التى تتجسد فيها عمليات الانتاج الجماعى التى تتعدد وتتنوع بدءا من المستوى المحلى ، حتى المستوى الدولى . فقبل الانتاج توجد الحركات الاجتماعية ، والسياسية التى تؤثر فيه ، وتحدد مساره وهذا هو جوهر الفكر الماركسى الذى يسمح بمعرفة مواطن الصراع ، وبالتالى احتمالات النضال والتغيير . ومن أين يمكن أن تأتى.

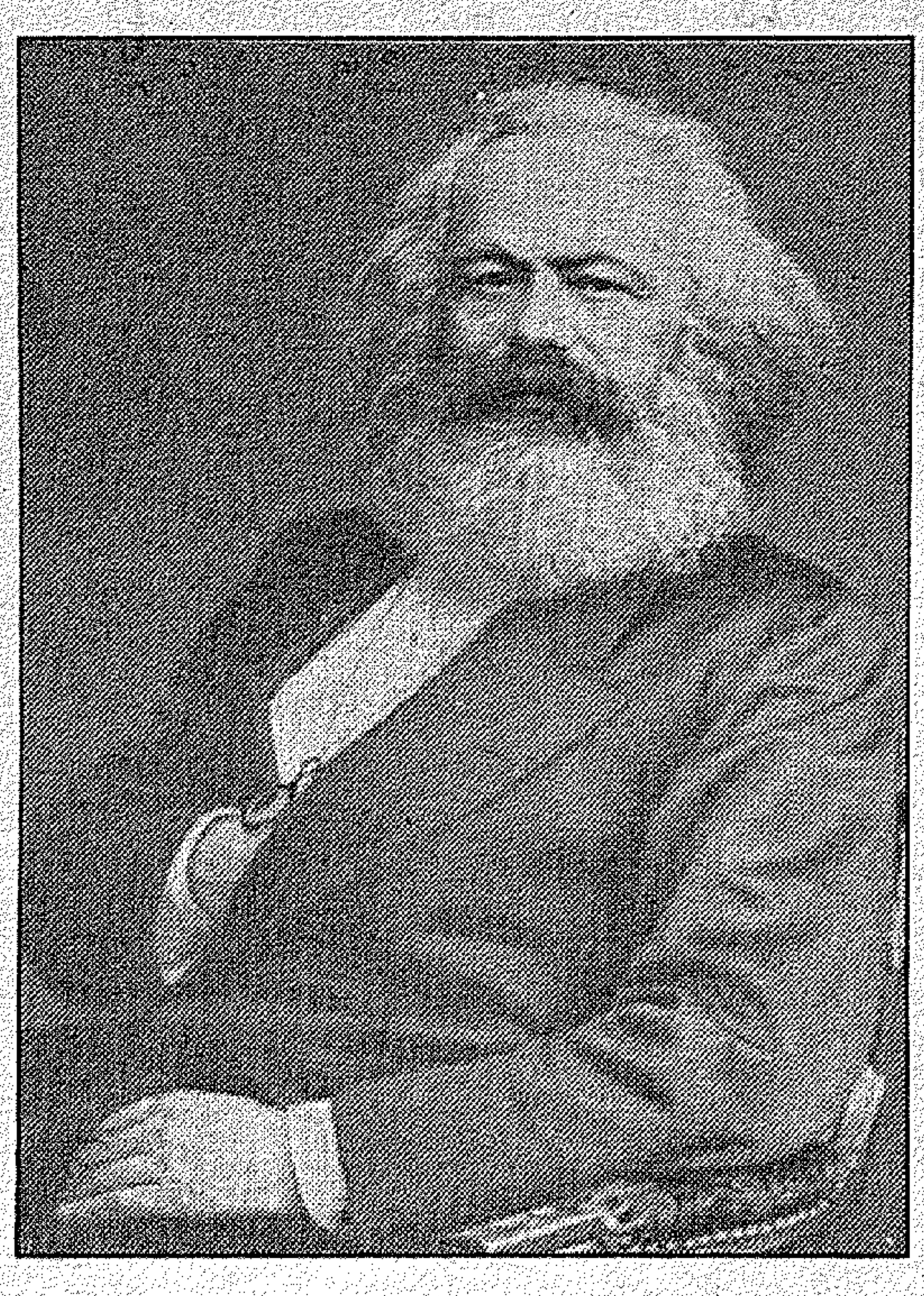
إعادة صياغة الرأسمالية فى عصرنا

تستلزم صياغات جديدة للفكر الماركسي.

مازلنا نعيش فى ظل النظام الرأسمالى الذى أوحى إلى ماركس بنظرياته وتحليلاته . ولكن الرأسمالية منذ أيامه لم تتوقف عن التحول والتبدل ، وتتسم الرأسمالية فى عصرنا بقدر متزايد من التجريد ، أى بقدر متزايد من التنقل ، والتنوع ، وعدم الارتباط بأطر ثابتة ، أو مواقع ثابتة ، وبمرونة شديدة جاءت بسبب التكنولوجية الحديثة فى وسائل الاتصال . من هنا صعوبة تحديدها ، ومحاصرتها ، ومن هنا أيضا قدرتها على أن تمتص فى دورتها جميع أنواع ، وأشكال ومراتب الانتاج، حتى ان كانت تنتمى إلى أساليب انتاج بدائية ، أو مرتبطة بعصور ماقبل الرأسمالية (زراعية ريعية ، حرفية ، منزلية ، ورشية إلخ) فهى بذلك تستفيد من كل منابع التراكم والربح ، ولاتترك أى نشاط دون أن تصبح عنصرا فاعلا فيه ، ودون أن تفرض عليه هيمنتها بشكل مباشر ، أو غير مباشر.

وقد أدت هذه التطورات الرأسمالية المعاصرة التى ترتبط بسعى الرأسمالية نحو خلق سوق عالمى ، والسيطرة على كل أجزائه إلى بروز ظواهر اقتصادية جديدة ، ومنها إعادة تنظيم رأس المال فى شكل الشركات العابرة للأوطان ، وخلق تقسيم دولى للعمل وتأنيثه فى كثير من المجالات ، وانتشار اقتصاد الدين ، وادخال أنظمة للانتاج والعمل مرنة ، ومتغيرة . والتوسع النمطى فى الأسواق وأشكال الاستهلاك لتشمل الاقتصاديات الوسطية ، والطرفية ، فى العالم ، ونمو الأنشطة الاقتصادية اللامركزية التى تمارس بعيدا عن رقابة الدولة وقوانينها (القطاع غير المنظم أو الأسود) وتكون أنظمة معقدة للاقراض ، الضمان ، والتحول فى شكل الدولة ، ووظائفها ، وفى النظرة إلى القيم ، واللغة المعبرة عنها ، وظواهر أخرى كثيرة

فترى ماهو أثر هذه التغييرات والظواهر على نظرتنا للفكر الماركسى ؟ انها نتيجة سلسلة من التغييرات المعقدة والمتداخلة أدت إلى تبدل الظروف الاقتصادية والتاريخية التى أقام ماركس تحليله للرأسمالية على أساسها. فأصبحت إعادة صياغة بعض تحليلات ماركس الأساسية مسألة يفرضها ادراكنا لهذا الواقع المتغير ، لظهور قوة وعلاقات انتاجية مختلفة عما كانت عليه أيام أن قدم تحليله للرأسمالية . اليوم لم يعد لرأس المال" النقى" الذى وصفه ، وقام بتحليله ماركس وجود. أن مايواجهنا الآن هو رأس مال يتكون من أشكال مختلفة ، تتحرك بسرعة ، هو تجميع فى إطار نظام شامل لرأس المال ، وهو رأس مال متضخم فقدت الأجزاء المكونة له ثباتها ، واستقرارها النسبى اللذين كان يتميز بهما فى عصر " الميدكانتيلية" ، أو الاحتكار ، والذى قام ماركس بدراسته ، وتحليله أثناء حياته . علما بالطبع بأن رأس المال " النقى" بالمعنى الحرفى لم يكن له وجود فى أى وقت من الأوقات



كارل ماركس

اليوم لايسير رأس المال أى منطق تراكمى موحد، يتبعه ولاينفصل عنه . فقد أصبح يعبد دوائر الماضى والحاضر التراكمية كلها ، ويتفرع فيها وفقا لقاعدة الحصول على أكبر ربح ممكن من مختلف المصادر . أنه اليوم يمتص الاقتصاد كله أيا كانت أساليب الانتاج ، وأيا كانت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه.

إن المنطق الذى يقود الوضع الحالى للنظام الرأسمالى العالمى يتميز بوجود سمات لم يكن لها مثيل فى النماذج السابقة للتراكم الرأسمالى . وينتج هذا الفارق أساسا من أن التحولات المرتبطة بالمرحلة الحالية تجعل من الممكن ، بل وتستلزم التفاعل المتبادل بين حركة التنظيم ، والتمركز الرأسمالى المكثفة للغاية، وبين حركة مضادة من التناثر، والتفتت المستمرة ، وتكوين منظومة فوضوية ، منفلتة من الاستثمار الرأس مالى، تجمع بين ماهو متصلب ، وجامد ، وبين ماهو متعدد ، ومرن.

هذه التحولات التى تجمع بين التنظيم ، والتمركز من ناحية ، وبين التعدد ، والتفتت ، والمرونة من ناحية أخرى تقف وراء مايحدث فى هذا العصر من هيمنة متسلطة لرأس المال المتمركز فى أيدى قلة من الشركات العابرة للأوطان ، وتضاعف مئات وآلاف من المشاريع الصغيرة ، والمتوسطة الخاضعة لسيطرتها فى مجال الانتاج ، والخدمات . كما تفسر السطوة السياسية ، والثقافية ، والاعلامية التى تمارسها قلة من الرجال فى ظل النظام الطبقى الأبوى العالمى ، وبين التفتت ، والانقسام على أسس دينية ، وعرقية ، واثنية ، وثقافية ، وجنسية الذى شمل عديدا من مناطق العالم ، وبلاده.

لذلك لم تعد نظريات ماركس ذات الطابع " الشمولى" ، والمتكامل" إلى حد كبير بكافية لدراسة كل المظاهر المتميزة للأجزاء الأصغر ، والأكبر للنظام الرأسمالى فى عهدنا وحتى الاضافات التى جاءت فى عهد لينين ، أو بعده لم تعد تفى بالغرض . هناك حاجة للصعود إلى القمة ، وحاجة مضادة للنزول إلى القاعدة ، إلى دراسة المظاهر الأكبر ، والأصغر فى عهد الألاعيب الدولية المالية لرأس المال المالى التى يخسر فيها اقتصاد فرنسا مثلا ٧٥ مليار دولار فى يوم واحد(سنة ١٩٩٣) أو تخسر فيها المكسيك ٥٠

مليار دولار سنة ١٩٩٥ ، أو تخسر فيها ماليزيا ثلث ناتجها القومى فى عدة شهود (سنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨) لابد من الإحاطة بالأكبر والأصغر حتى يمكن فهم الصورة الشاملة وتطوير الاقتصاد السياسى الماركسى ، والتعامل مع الاقتصاد وتفرعاته ، ومشتقاته ، على مستوى العالم ، والمنطقة ، والبلد ، والمحليات.

فالأزمات التى حدثت فى السنوات العشر الأخيرة هى ظاهرة عامة ، ولكنها تبدأ وتتجسد فى أجزاء من الاقتصاد العالمى ، فى عناصره المكونة له لتمتد إلى غيرها ، أو تبقى محصورة كامنة فيها لفترة من الزمن حتى تتجمع لتصبح شاملة .. وتدخل فى الأجزاء المكونة له عمليات تنظيم وتشغيل القوى العاملة ، والإدارة ، والعلاقات التأجيرية (الأجور) والعلاقات الاقتصادية السياسية ، ودور الدولة التخطيطى فى تنظيم العلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة بالمجتمع وغيرها.

القضايا المطروحة أمام تجديد الفكر الماركسى اذن عديدة نكتفى هنا بالإشارة إلى بعضها

الحاجة إلى إعادة التفكير فى مصطلح العمل ، والطبقة العاملة:

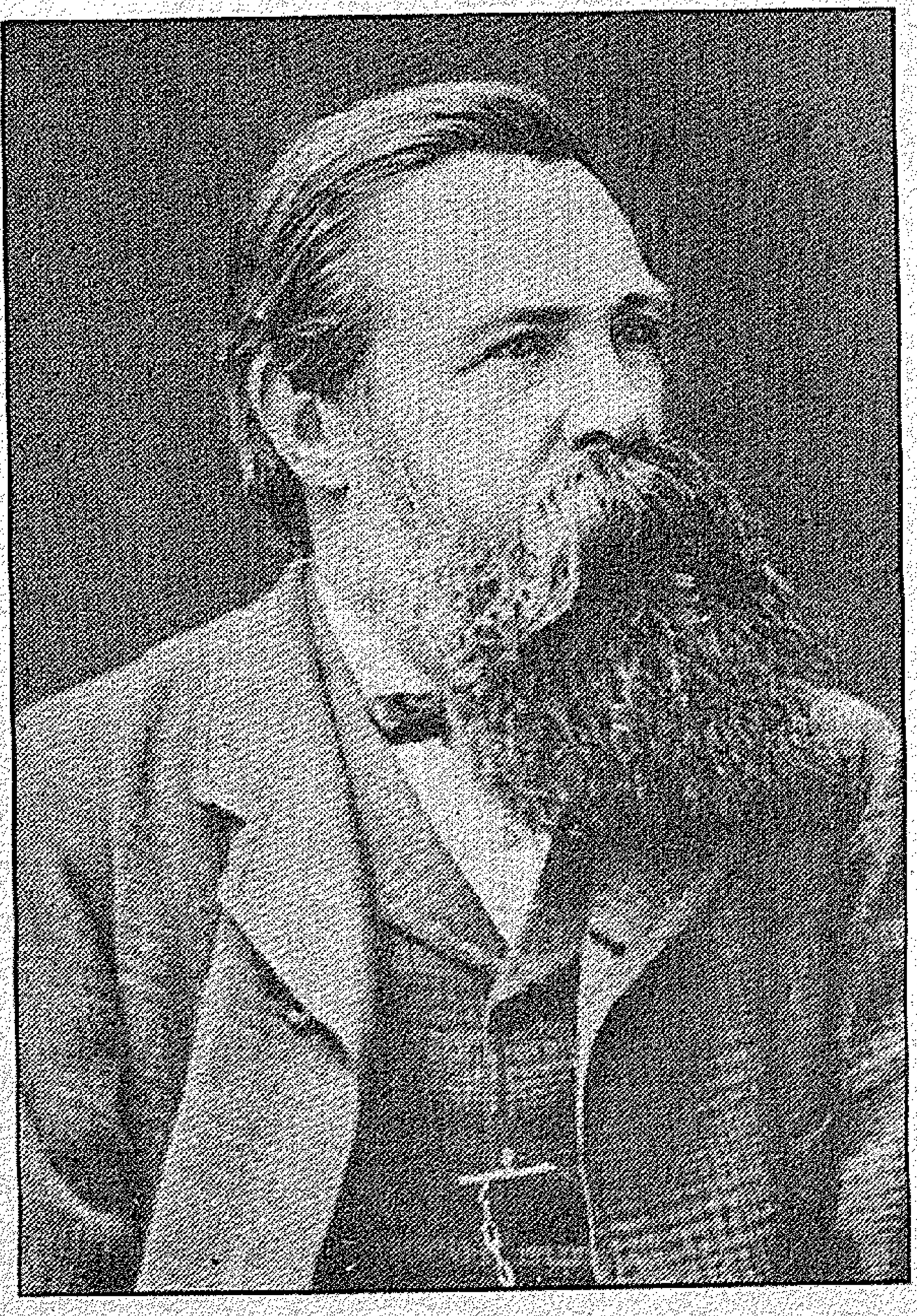
يكاد يجمع أنصار الحركة النسوية (حركة تحرير المرأة) من النساء اللائى تكتبن أو تبحثن فى قضايا المرأة ، أو من الاقتصاديين الرجال القليلين الذين يهتمون بشئونهن على أن الماركسيين فى دراساتهم ، ومناقشتهم لطبيعة الاقتصاد الرأسمالى، ووظائفه يتجاهلون المخزون الضخم من العمل غير المدفوع الأجر الذى تشكله أعداد لاتحصى من النساء العاملات خارج نطاق المواقع المعترف بها كأماكن للعمل .وهو مخزون يظل مستبعدا من الاحصاءات الرسمية. مثال ذلك العمل المنزلى الذى يلعب دورا جوهريا فى صيانة قوة العمل . أو الأعمال المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالزراعة التى تقوم بها نساء الريف ، أو الأعمال المساعدة فى الحرف ، والورش الصغيرة وغير ذلك.

إن الحركة الدينامية لأشكال رأس المال فى عصر العولمة وتنوعها تؤثر تأثيرا واضحا على تكوين أسواق العمل ، وإلى ظهور سوق عالمى للعمل له من الخصائص البنيوية التى تحول دون ادخاله فى النظريات الماركسية التقليدية ولايكفى إزاء الأوضاع الجديدة التى غيرت جذريا فى معالم سوق العمل ، أن نتوسع فى مصطلح العمل ليشمل هذه الاعداد الهائلة من النساء اللائى تعملن دون أجر فالتعريف الذى يستخدمه الماركسيون عندما يتحدثون عن العمل لا يمكن أن يشملهم . أنه أصبح فى حاجة إلى أن يتغير.

لقد أدت هذه المرحلة من التراكم الرأسمالى إلى نقلة كيفية فى طبيعة التجمعات العمالية ، وفى علاقاتها برأس المال وأصبحنا نواجه وضعا جديدا تحطمت فيه الأشكال التقليدية للتوزيع الطبقى ، والصراع ، أو التعارض الطبقى . ويلاحظ هذا بالذات فى البلاد الصناعية المتقدمة ، ولكنه شمل أيضا قطاعات هامة من العمل فى البلاد الطرفية أو شبه الطرفية التى تدخل فى عداد " الجنوب" فالطبقات لم تعد تشكل كتلا واضحة المعالم (البروليتاريا ، أو البورجوازية) تتفق فى تكوينها مع النظريات الموروثة عن الدولية الثانية. اتخذ توزيع قوى العمل شكلا آخر فيه قلب ، وأطراف . القلب مكون من عمال لهم مهارة عالية ، ويحصلون على أجور مرتفعة ، وضمانات اجتماعية . والأطراف تتكون من عمّال ذوى مهارات منخفضة يتقاضون أجورا منخفضة ، وليست لهم ضمانات تذكر . وهذا القطاع من العمال يعمل أساسا فى الخدمات ، والأعمال المنزلية ، ويتميز بوجوده أساسا فى مواقع العمل غير الرسمية (غير المنظمة) ، أو المؤقتة التى تقوم بتشغيل قوة عمل بلا ضمانات ليشكل فى البلاد الصناعية الغنية نوعا من " العالم الثالث" . لكنه فى الأطراف يظل هو شكل العمل السائد ، ويتقلص القلب العمالى المستقر ليصبح صغير الحجم محدود القوة والوزن.

داخل هذا الإطار يوجد واقع اجتماعى متغير ، وفئات ، أو مميزات اجتماعية متباينة بسبب الأشكال المختلفة والتكوينات التى يتجسد فيها رأس المال . لكن فى الوقت نفسه يوجد دائما تعارض بين هذه الأشكال المختلفة من قوة العمل ، وبين رأس المال ، تعارض يعبر عن نفسه فى مساحات الصراع المتاحة له فى عمليات التغيير الاجتماعى ، والتاريخى .

فريدريك انجلز



أحدث تحول رأس المال المتوطن ، إلى رأس مال عابر للأوطان هذا التناثر لقوى الانتاج ، كما أعاد التنظيم الاجتماعى ، والتوزيعى لقوة العمل فتح لرأس المال باباً للوصول إلى مصادر مختلفة ، ومتنوعة لقوة العمل ، لم يكن يصل إليها. وتوجد مناطق للعمالة الرخيصة فى البلاد الصناعية المتقدمة ، وفى بلاد الأطراف على حد سواء ، وإن كانت أوسع بكثير فى الأطراف . وبالطبع يختلف العمل فى المراكز المتروبوليتانية عنه فى الأطراف ، وكذلك فيما بين الأطراف نفسها من حيث نوع ، ومستوى كفاءة قوة العمل ، ولكن المهم فى كل ذلك أنه تتوافر للرأسمالية العابرة للأوطان الآن أسواق للعمل تنخفض فيها الأجور إلى حد بعيد ، وتستطيع أن تنتقل فيما بينها حسب مقتضيات الربح الأكبر ، والأسرع.

وفى السنين الأخيرة مع حركة الخصخصة ، وبيع القطاع العام ، وتحرير الاقتصاد انتشرت ظاهرة القوة العاملة الرخيصة فى مصر . فهناك الآن مايقرب من أربعة ملايين من

العاطلين حسب الاحصاءات الرسمية أغلبهم من الشباب ، يضاف إليهم العمال الذين يتم الاستغناء عنهم بمختلف الوسائل . وأصبح عدد الذين يعملون بأجر على نحو منتظم ، وبقدر من الضمانات يتقلص باستمرار ، ليشكلوا قطاعا أو قلبا متميزا مقارنة بالاعداد المتزايدة من العمال الذين يعملون فى القطاع غير الرسمى ، وبلا ضمانات ، أو الذين يقومون بأعمال عرضية ، أو ثانوية ، أو جزئية ، أو غير واضحة المعالم ، والذين تتضخم صفوفهم نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة.

لذلك نجد أن معالم الطبقة العاملة التى كانت تكونت فى مصر مع حركة التصنيع الرأسمالى الأولى قبل ، وأثناء ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، ثم فى عهد الثورة مع اتساع القطاع العام بدأت تتغير لتوجد أقلية من العمال بأجر احتفظوا إلى حد ما بصفات الطبقة العاملة كما توصف فى الأدبيات الماركسية ، يحيط بها بحر هلامى من ملايين العاملين الذين يكسبون قوت يومهم بطرق شديدة التباين غير خاضعة لأية قواعد ، أو لأى قدر من الاستقرار ، هذا فضلا عن الحثالة . التى تنخرط فى أعمال غير مشروعة برغبتها ، أو مدفوعة نتيجة العوز ، والتى تشمل التجارة الصغيرة فى السوق السوداء والتهريب ، والدعارة ، والمخدرات ، والسمسرة من مختلف الأنواع.

أن إحدى نتائج إعادة صياغة سوق العمل ليتفق مع احتياجات رأس المال العابر للأوطان هو الحفاظ على تخلف ، وتفتت سوق العمل فى بلاد العالم الثالث مثل مصر ، وغيرها من بلاد آسيا، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وفى الماضى كان العمال الذين يعملون فى بعض الصناعات المتقدمة نسبيا يشكلون جزءا من القوى العاملة المتميزة ، الماهرة . ولكن فى المرحلة الحالية أصبح من الممكن الاستعانة فى بعض هذه الصناعات بفئات متخلفة نسبيا من القوى العاملة ، مع الحفاظ على علاقتها برؤوس للأموال تستثمر فى قطاعات من الصناعة تعتبر متقدمة تكنولوجيا . ومثال ذلك الورش الصغيرة ، أو حتى العمل المنزلى فى تجميع رقائق الالكترونيات ، اللذان يدخلان فى إطار الانتاج غير المنظم . وهذا يؤدى إلى عكس ماتوقعه ماركس من تمركز للطبقة العاملة فى تجمعات كبيرة وقوية اقتصاديا وسياسيا . يضاف إلى ذلك أن استخدام وسائل الاتصال والإدارة المعتمدة على تكنولوجية الألكترونيات والحسوب الحديثة يسمح بتصغير حجم المنشآت ، وتناثرها فى أنحاء العالم . كما أن هناك ميلاً متزايداً من قبل المنشآت الرأس مالية الضخمة إلى تقسيم هذه المنشآت إلى وحدات مستقلة متخصصة ، أو شركات أصغر مستقلة ، أو الاستعانة بالأفراد أو المنشآت الخارجية فى القيام ببعض الخدمات التى كانت تتولاها هى لتوزيع منتجاتها ، أو تشغيل عمالها (النقل مثلا).



لينين

لكن فيما يتعلق بتشغيل فئات عمالية متخلفة نسبيا فى صناعات متقدمة تكنولوجيا فان هذا التطور مازال محدودا ويكاد يقتصر على الصناعات التى تعتمد على كثافة عالية فى قوة العمل ، وكثافة منخفضة نسبيا فى رأس المال مثل صناعة الملابس ، والألعاب ، والالكترونيات ، ولاينسحب على الصناعات ذات التشغيل الآلى المعقد البناء التى تعتمد على رأس مال كبير.

وتوجد مناطق العمل الرخيص هذه فى بلاد مثل ماليزيا ، وسنغافورة ، وهونج كونج والمغرب كما بدأت تظهر فى مصر . وهى كثيرا ماتعتمد على التعاقد مع مقاولين من الباطن يعملون لحساب المؤسسات الضخمة فى الغرب ، وتقوم بتصنيع " أجزاء" تدخل فى تكوين المنتج النهائى الذى يتم تصنيعه فى مصانع البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

والعمال الذين يعملون فى هذه " الورش" " العرقية" التابعة للقطاع غير المنظم يجدون صعوبة كبيرة فى الدفاع عن مصالحهم ، وتحسين ظروف العمل ، فالدولة " الوطنية" تفتح الباب لهذا النوع من الاستغلال ، وتباركه بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبى ، وهى تسعى إلى إضعاف قدرتهم على المقاومة ، وتعارض التشريعات الدولية التى تساعد على حمايتهم . كما أن تناثرهم وتفتتهم يقلل من قدرتهم على تكوين قوة منظمة فعالة ، واقامة إطار نقابى يوحد نضالهم . وفى السنين الأخيرة سمعنا الكثير عن تشجيع الصناعات والمشاريع الصغيرة عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وعن دور هذا الصندوق فى اقراض الشباب ، والنساء وصغار المستثمرين . كما سمعنا عن تكوين الصناعات ، والورش الصغيرة فى المناطق الحرة ، وكل هذا ليس إلا جزءاً من الاتجاه الى استغلال العمل الرخيص فى بلادنا لصالح الشركات العابرة للأوطان . وهذا يطرح موضوع التضامن الدولى بين العاملين فى مواجهة القوة الدولية لرأس المال التى تحرص السلطات الوطنية على خدمته بفتح السوق الوطنى على مصراعيه ، والدفاع عنه تشريعيا ، وأمنيا.

وفى هذا المجال فان عمل النساء يتناسب تماما مع نوع العمل فى هذه القطاعات غير المنظمة فمنذ نشوء الأبوية فى التاريخ تدربت المرأة عن طريق استغلالها فى العمل المنزلى على اكتساب الصفات التى تؤهلها له ، وهى

الرضى التام بأهداف العمل الذى تقوم به (أى فى هذه الحالات بالمنتج نفسه) والاستغراق التام فى الجهد الذى تبذله . فمثلا يمكننا أن نقرأ فى إحدى الكتيبات الخاصة بغرض الاستثمار فى ماليزيا مايلى: " المرأة الشرقية مشهورة عالميا بسبب مهارتها اليدوية . فيداها الصغيرتان تعملان بسرعة ، وتوليان اهتماما كبيرا للغاية إلى التفاصيل . فمن ياترى يمكن أن يكون مؤهلا أكثر منها بسبب الطبيعة ، والتقاليد للارتفاع بمستوى الأداء فى خط الانتاج.

وفى هذا المجال يجب أن نذكر أن أجر هذه العاملة" الماليزية" كان دولارا واحدا فى اليوم سنة ١٩٩٠ عند صدور هذا الكتيب وأن النساء تشكلن ٨٠٪ من قوة العمل النسائية فى الأسواق الحرة لآسيا ، وأن متوسط أجرهن اليومى هو ٢ دولار فى اليوم الواحد . ويتم الاستغناء عنهن عندما تصلن إلى سن الثلاثين لأن عيونهن ، وأيديهن تعجز بعد سن الثلاثين عن استيفاء مقاييس الأداء المطلوبة منهن . وفى هذه البلدان فان" تأنيث" العمل يرتبط ارتباطا وثيقا " بتأنيث" الفقر ، والبؤس.

وفى مصر يمكن أن نلاحظ تطورا مماثلا وان كان لايزال فى بداياته . فقد عكست احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ارتفاعا فى متوسط مشاركة قوة عمل النساء من ٩٪ إلى ١٥٪ فى العشر سنين الماضية (١٩٨٧ -١٩٩٧) أما أعلى نسبة لتشغيل المرأة فهو فى القطاع غير المنظم حيث تعمل به ٢٨١ ر٨٩١ امرأة بينما عددهن فى الصناعة والبترول ٧٥٠ر٥٥ فقط.

إن التقارب المتزايد بين العمل المنزلى للنساء ، والعمل فى ورش ومنشآت القطاع غير الرسمى والتى أصبحت تركز بشكل متزايد على الانتاج من أجل التصدير يستلزم تغيير النظرة الماركسية وتصورها عن العمل ، وقوة العمل وهو تقارب يلاحظ بالذات فى البلاد المتقدمة صناعيا ، وان كانت مظاهره تزحف بسرعة على بلاد الأطراف ، وهذا ناتج عن النمو الكبير فى العمل المرتبط بالخدمات وبالصناعات الحرفية ، والمنزلية بعد أن نالتها بعض التطورات التكنولوجية الحديثة . مثال ذلك عمل الفنادق ، مطاعم الوجبات السريعة ، مراكز المؤتمرات ، مؤسسات رعاية الطفولة ، بيوت المسنين ، بيوت التمريض والنقاهة ، أى كل المنشآت التى انتقلت اليها الوظائف ، والمهام التى كانت تقوم بها المرأة قبل ذلك فى البيوت .

وتعمل النساء فى هذه المؤسسات بأجور منخفضة وبلا ضمانات أو مميزات ، كما أنهن فى كثير من الأحوال لاتعملن سوى نصف أو جزء من الوقت . كذلك فان " التصغير" التكنولوجى للأدوات المستخدمة وسهولة نقلها (مثلا آلات الطباعة ، أو ماكينات التطريز ، والتريكو) تسمحان بتحويل عمليات انتاجية كثيرة إلى المنزل وهكذا نجد أن آلاف ومئات آلاف من المهاجرات فى أوروبا وأمريكا تقمن بالعمل الانتاجى فى بيوتهن ، وتجمعن بين العمل المنزلى بدون أجر ، والعمل المنزلى بأجر كذلك الحال بالنسبة للطبقات المتوسطة من النساء التى تتزايد بينهن أعمال متعلقة بالكتابة على الكمبيوتر ، أو صناعة الملابس ، أو الحلى ، أو الحلويات ، أو الوجبات ، أو صناعة الزهور الصناعية ، أو الترجمة أو مراجعة الكتب . وكل هذه الظواهر يمكن مشاهدتها الآن فى بلادنا.

هكذا فان الحدود الفاصلة بين مواقع الانتاج التى كنا نعرفها ، بين المكتب والبيت أخذت تتلاشى بالتدريج فى عدد متنام من مجالات الانتاج . وهذا التقسيم الجديد ،" المرن" للعمل لايلغى تأثير الطبقة أو الجنس ، أو العرق على وضع قوة العمل فهى لازالت تؤثر فيه بعمق ، وتتفاعل فيما بينها والماركسيون لايستطيعون الاستمرار فى تجاهل تأثير " التجنيس" عندما يحللون تركيب قوة العمل ، وخصائصه فى هذا العصر لأنه ذو أهمية جوهرية فى استخراج فائض العمل ، وفائض للقيمة اضافى ، وبالتالى فى تحقيق الأرباح الضخمة التى تجنيها الشركات العابرة للأوطان . كما أن كل هذا يتم فى إطار تقسيم للعمل يزداد تعقيدا ، ويرتبط بعوامل طبقية وعرقية وجنسية متداخلة.

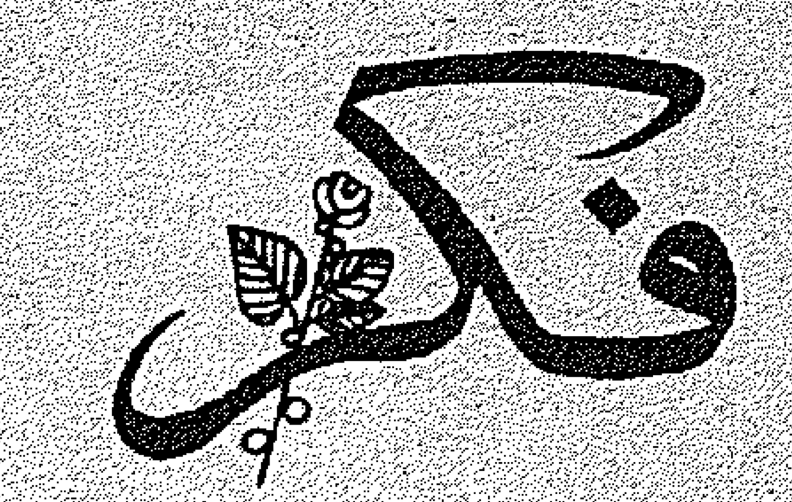
وتوجد تطورات أخرى تتعلق بقوة العمل يجب التنبه اليها . فظهور نظم انتاجية شديدة المرونة نتيجة اعتمادها الواسع أو المتزايد على استخدام الكمبيوتر ، والتكنولوجية الألكترونية أدى إلى تغييرات هامة فى تنظيم العمل ، إلى تجاوز المفهوم " التايلورى" السابق الذى كان يفرق بين العمل الذهنى ، والعمل اليدوى (أى العمل المعتمد على مهارات خاصة ، والعمل الذى يعتمد على التنفيذ الجسدى) وقد أدى هذا من ناحية إلى تقلص عدد العاملين ، وانتشار البطالة . كما أدى إلى تغييرات هامة فى تركيب الطبقة العاملة وعلى الأخص العمال الذين يعملون فى الصناعات الأساسية . كما ساعد فى تجاوز الهوة بين العمال من ناحية والفنيين والاداريين من الناحية الأخرى.

لكن بالاضافة إلى ذلك فان استخدام الحسوب والتشغيل الآلى ، وتغييرات تكنولوجية أخرى أدت إلى ظهور انماط من التخصص المرن التى تستلزم اشتراك العمال منذ مرحلة مبكرة فى التصميم والتخطيط للعملية الانتاجية . وهكذا تتزايد قدرة العمال فى الصناعات الحديثة على التحكم فى عمليات الانتاج الاجتماعى ، أى بمعنى آخر أصبحوا فى قلب العملية الاقتصادية ، الاجتماعية المتعلقة بالتعاون ، أو التناصر الطبقى . ومإينطبق على العمال فى الصناعات الكبيرة ، ينطبق على العاملات ، والعاملين فى الصناعات المنزلية ، أو شبه المنزلية فهم يتحكمون فى العملية الانتاجية الاجتماعية إلى درجة أكبر من السابق ، ويواجهون رأس المال بنوع من التفتيت لسيطرته ، رغم استمرار الطابع الاستغلالى لعمليات الانتاج .

وهذه الأبعاد المتعلقة بالتعاون ، والتناقض الاجتماعى ، بدور العمل الذهنى فى التنفيذ ، بأثر الجنس فى تقسيم العمل وتطوره تدخل فى العملية الانتاجية عوامل اجتماعية ، وثقافية هامة يجب الربط بينها وبين الجانب الاقتصادى ، والتخلص من ذلك الانحراف الاقتصادى الذى شاب الفكر الماركسى فى كثير من مراحله ، وساعد على استشراء الانحراف الحضارى أو الثقافى العكسى الذى تبنته الرأسماليه فى عصرها المسمى مابعد الحداثة ، لتصارع به الفكر المادى الجدلى للماركسية .

كما أن التركيبات الجديدة للطبقة العاملة ، وتفتتها ، وتناثرها ، والزوال التدريجى فى القطاعات الحديثة تكنولوجيا للحدود الفاصلة بين العمل الذهنى والعمل اليدوى ، أو تأكيدها فى بعض المجالات ، عن طريق خلق قلب متطور للطبقة العاملة ، محاط ببحر من العاملين تتداخل بعض تصنيفاتها مع المهمشين يتطلب تجاوز المجردات ، والشموليات فى الفكر والتحليل عن طريق ربطها بالواقع التفصيلى للتكوينات الاجتماعية فى ارتباطها بالثقافة والاقتصاد . أى بمعنى آخر يجب الاستفادة من فكر مابعد الحداثة فى بعض جوانبه ومنها تركيزه على أهمية الواقع التفصيلى.

إن الصراع الاقتصادى الاجتماعى ، الثقافى هو كل واحد لايمكن الفصل بين أجزائه ، ويتطلب تطوير الفكر الماركسى ليتفق مع مرونة ، وتعقيد ، وتعدد أشكال الحياة فى عالم يتطور ويتغير بسرعة مذهلة.



الطريق الثالث

أو محاولة إصلاح.. ما أفسده «الاصلاح»

العالم الرأسمالى مشغول بوصفة جديدة أسمها الطريق الثالث(١).. الحديث عن الوصفة الجديدة والذى لا زال يلفه الغموض يوحى باكتشاف طريق لحل مشكلة البطالة ولإعادة الطمأنينة لمئات الملايين من الناس القلقين على حاضرهم ومستقبلهم، بعد أن أتت السياسات التى أطلقوا عليها فى السبعينات والثمانينات اسم **«الاصلاح»** (الخصخصة و«تحرير التجارة» وترك الأسواق لتنظم الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية) أو كادت على منجزات اعتادوا الارتكان إليها : دار الحضانة للأطفال والتعليم والتدريب المهنى المجانى والرعاية الطبية المضمونة والتأمين ضد البطالة وبقية عناصر ما أطلقوا عليه اسم **«الدولة الاجتماعية»**.

وكان المواطنون قد استمعوا طوال سنوات للتفلسف الممل عن **اقتصاديات السوق التى هى صنو المجتمع الديمقراطى وشرط وجوده وضرورة «اعتماد المواطن على نفسه» كمقياس للحرية.**

من الولايات المتحدة أكبر بلدان الرأسمالية وأقواها إلى بلدان أوروبا الغربية الغنية وحتى أفقر البلدان النامية ،تجأر الشعوب بالشكوى من نتائج هذه السياسات. والجديد هو أن يصرح كل من كلينتون وبلير **وجوسبان وشريدر** بانتقادات شتى للسياسات النيوليبرالية وضرورة إعمال سياسة اقتصادية اجتماعية جديدة يطلقون عليها اسم **الطريق الثالث.**

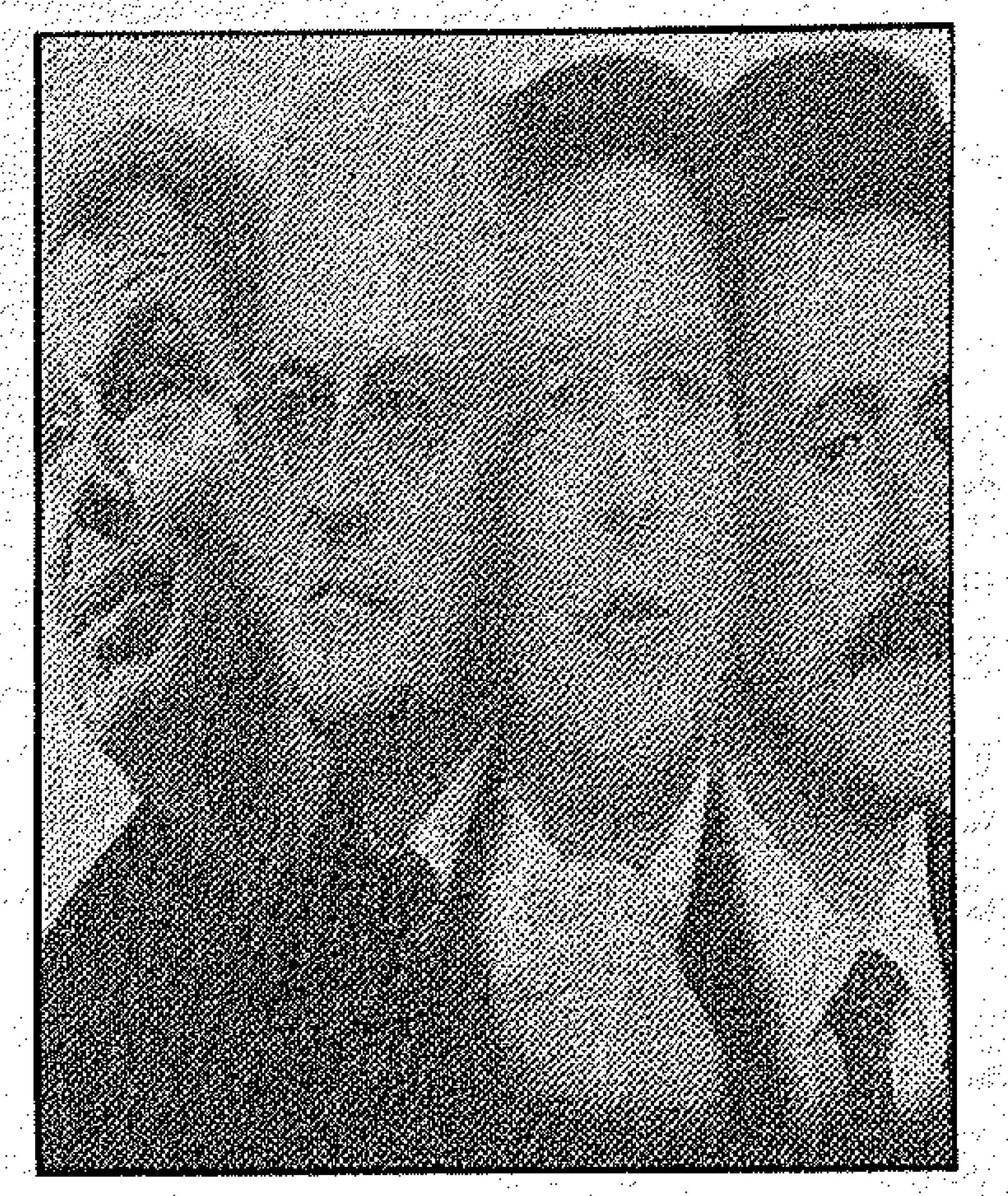
ولكن قبل أن نستطرد : من كان يتصور بعد النصر المدوى للرأسمالية على الاشتراكية منذ أقل من عقد من الزمن ، وبعد أن فرضت البلدان الرأسمالية الرئيسية على بلدان العالم كله تقريبا نهج ما يسمى بالاصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة والأسعار وإلغاء أشكال الدعم الحكومى أن يضطر قادة الرأسمالية للاقرار بالفشل ويبدأون من جديد البحث عن طريق ثالث؟

لهذا التحول مغزى تاريخى عالمى عميق يؤكد أن **الرأسمالية ليست نهاية التاريخ** وأنها لم ولا تملك الحل لقضايا التطور الاجتماعى الاقتصادى والثقافى فى العالم . وأن مستقبل البشرية يتطلب نظاما اجتماعيا أرقى ينقذ الاجيال القادمة من البربرية التى أطلت بوجهها حتى فى أغنى بلدان العالم.

ولا شك فى أن **انهيار نظام اشتراكية الدولة قد ساهم فى التمهيد لهذا التحول الجديد ، وذلك بالتحديد لأنه خلق ظرفا عالميا جديدا أغرى قيادات الرأسمالية العالمية بأن تخلع القناع الاجتماعى وتمارس الاستغلال والنهب بفجور كانت قد نسيته شعوب البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة.**

النهج النيوليبرالى ، نهج الرأسمالية المنفلتة ، الذى بادرت بتطبيقه حكومات **ريجان وتاتشر** فى عداء شرس للحركات الاجتماعية والنقابات ، وفرضته قوى الرأسمالية العالمية من خلال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عبر اتفاقات دولية وثنائية فرضت على معظم بلدان العالم ،**جعل هذا النظام الاجتماعى بعد تحرره من ضغط المنافسة مع الاشتراكية العالمية وضغط الحركة النقابية والعمالية التى كانت قوية يتخلص من سياساته القديمة التى تمثلت فى تقديم تنازلات اقتصادية وديمقراطية من أجل اكتساب ولاء جماهيرى يضمن استقراره السياسى.** وكان نموذج ما يسمى بدولة الرفاه (أو الرفاهية) أو الدولة الاجتماعية التى حصل فى ظلها العاملون على ضمان اجتماعى وصحى متقدم وعلى فرص التعليم، وحقوق سياسية وثقافية متقدمة كان بمثابة **الضريبة التى دفعها الرأسمال العالمى ثمنا لتطعيم العاملين ضد الأفكار الاشتراكية** .لهذه الحقيقة توصل محللون متعددو الانتماء الفكرى منهم مؤلفا كتاب **فخ العولمة** (الذى صدرت ترجمته العربية مؤخرا) وعلقا فيه على تردى السياسات الاجتماعية للرأسمالية بعد إنهيار أنظمة الاشتراكية بقولهم إن **«مشاركة العمال الواسعة فى القيمة المضافة تبدو فجأة كتنازل قدم أثناء الحرب الباردة تبدو بغرض سحب الأرض من تحت الدعاية الشيوعية».**

ولابد من تسجيل أن نهج النيوليبرالية بعد فترة من الاستقرار الاقتصادى والسياسى النسبى قد خلق حالة من الصراع بدأت فى أوروبا الغربية وأطاحت بحكومات المحافظين



ماسيمو داليما—جيرهارد شرودر
ليونيل جوسبان—تونى بلير
اليسار فى السلطة فى أوروبا

رسالة المانيا

نبيل يعقوب

،وانتشرت الآن فى العديد من بلدان آسيا التى تطحنها الأزمة مما أجبر قادة الرأسمالية العالمية على **إعادة التفكير والبحث عن مخرج يضمن السلام الاجتماعى فى بلدانهم ويقيهم السقوط فى أزمة اقتصادية عالمية تطرق أبوابهم.**

ويبين الجدال الحاد فى دوائر المفكرين الاقتصاديين والسياسيين والنقابات فى بلدان الاتحاد الأوروبى وأمريكا، أن الرفض الواسع للبدائل التى يطرحها منهج «الاستمرارية» الذى يدافع عنه النيوليبراليون . هذه البدائل لا تعدو أن تكون : إما بطالة مستفحلة مع هامش من الضمان الاجتماعى (أوروبا الغربية) أو توسيع العمالة مع العودة بمستوى المعيشة لعشرات السنين إلى الوراء (الولايات المتحدة).

نتائج عقدين من النيوليبرالية

أدت سياسات «الاصلاح» النيوليبرالية أساسا لاعادة تشكيل هامة للنظام الاجتماعى الرأسمالى فحررته من القيود التى مثلت تنازلات اضطر الرأسمال الاحتكارى العالمى إلى تقديمها فى ظل موازين القوى العالمية والموازين المحلية التى كانت قائمة وفرضت على حركته الكثير من القيود التى ذكرناها .

وبهذا مثلت النيوليبرالية استراتيجية «الحركة العالمية لتحرير الرأسمال» (التعبير مستعار من كتاب فخ العولمة) ، الاستراتيجية التى مكنت من فتح بلدان العالم بلا استثناء تقريبا وإخضاعها لاستراتيجية الربح والمنافسة الرأسمالية ولمذهب البقاء للأقوى .وفى الوقت الذى انسحبت فيه الدولة من وظائفها الاجتماعية ومن مهماتها فى التوجيه الاقتصادى **فرض السوق وفكره البائس ديكتاتوريته الشاملة ليصبح كل شئ سلعة تباع وتشترى:** الانسان بوصفه قوة الانتاج الرئيسية، الثقافة ، الفن، الاعلام ، المصالح الوطنية، الاخلاق وإلخ.

من ناحية حققت هذه السياسة للدول **الرأسمالية المتقدمة** تحجيم نسبة التضخم، واستقرار عملاتها ، ووضعت حدا للمديونية الداخلية، كما دفعت عملية الاندماج المطرد بين المؤسسات الاحتكارية العملاقة عبر القارات ، وحققت نموا انفجاريا للارباح الرأسمالية ، ونشرت حمى الاستهلاك الجنونى، وأعادت توزيع الثروة من أسفل إلى أعلى وذلك بالأخذ من الفقراء ومنح الاغنياء، واخضعت بلدان العالم لسيطرة اقتصادية شاملة لم يشهد لها التاريخ مثيلا.

ومن ناحية أخرى أدت هذه السياسة إلى انتشار البطالة بمستويات **غير مسبوقة إلا فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية** فى العشرينات من هذا القرن، **وانخفاض الأجور الحقيقية ،** وانحسار الموارد الضريبية للدولة بسبب الاعفاءات الممنوحة للمستثمرين ، وتردى مستويات المعيشة خاصة بالنسبة للمسنين فى أغنى بلاد العالم ،**وانتشار العنصرية** وازدياد نفوذ القوى اليمينية الراديكالية والنازية.

وفى **بلدان الاشتراكية السابقة** أدت النيوليبرالية إلى دمار للقوى المنتجة لم يوجد مثيلا له سوى فى الدمار الذى احدثته الحروب العالمية . وأصبحت المناطق الصناعية فى هذه البلدان تشبه مدن الاشباح حيث تحتل المصانع المتوقفة عن العمل مساحات شاسعة يتجنب الاقتراب منها البشر حيث تمرح فيها الجرذان ويعترى الصدأ آلاتها وسككها الحديدية ..

وبينما بشر أنصار مذهب اقتصاديات السوق برفع كفاءة الاقتصاد واعدين بان هذا هو الأساس الراسخ لتحسين مستوى المعيشة وإقامة نظام متقدم للضمان الاجتماعى سقط مئات الملايين من العاملين فى بلدان شرق أوروبا الاشتراكية السابقة فى بؤس لا يوصف.. وفى روسيا أكبر هذه البلدان أصبح عدم استلام الاجور ظاهرة عادية.

ولأن آثار النيوليبرالية فى **بلدان العالم الثالث** معروفة جيدا سنقتصر على تسجيل أنها قد حرمت هذه البلدان من إمكانية التطور وألحقتها باقتصاد البلدان الرأسمالية الكبرى كتابع اقتصادى وسياسى وثقافى يرزح فى البؤس ، والانقسام ، ومهدد بتفتت أممه ودوله ، على الرغم من كل مظاهر التحديث الجزئى هنا أو هناك.

لم يكن غريبا بعد كل هذا أن تحدث النيوليبرالية حالة من الاستقطاب الاقتصادى والفكرى والسياسى على المستوى العالمى وتؤدى إلى مواجهة كبرى بين الرأسمال من جهة وقوى العمل والثقافة من جهة أخرى خاصة فى المجتمعات الأوروبية. وقد بلغ التردى والسخط الشعبى حدا أصبحت معه إدانة النيوليبرالية التى تعنى ديكتاتورية السوق(اقرأ : ديكتاتورية الرأسمال) تضم **لا النقابات العمالية واليسار فحسب بل اتحادات الكنائس والبابا وعلماء الاقتصاد والعلوم الاجتماعية وهيئات المثقفين والفنانين ومؤسسات المجتمع المدنى** على اختلاف ميادين نشاطها . لقد أصبح **إصلاح ما أفسده الاصلاح النيوليبرالى** مطلبا جماهيريا فى أوروبا غربا وشرقا.

كنا فى عرضنا لكتاب فخ العولمة على صفحات اليسار فى نهاية العام الماضى قد



جيرهارد شرودر

جئنا بما استخلصه الكتاب عن أن ما يجرى يعنى **إلغاء للعقد الاجتماعى غير المكتوب** والذى كان يحد من اللامساواة الاجتماعية بضمان مستوى معين للدخول . وأن أنصار النيوليبرالية أصبحوا يقولون صراحة أن نموذج دولة الرفاه الأوروبية أدى غرضه وانتهى مما **جعل ريفكين** مؤلف كتاب«**نهاية العمل**» يكتب أن سؤال المستقبل سيكون:« أن يكون عندك ما تأكله أو أن تؤكل».

والباعث على البحث عن طريق آخر لا يكمن فحسب فيما جرى حتى الآن بالفعل بل يكمن أيضا ، **وربما بدرجة أكبر ، فى الآفاق المظلمة التى تنذر بها مؤشرات التطور** التى تقرأها فى إحصاءات البنك الدولى والعديد من مراكز البحث فى الاقتصاد العالمى وهى تشير إلى أن السنوات القادمة ستشهد تفاقم ظاهرة البطالة بشكل لا يمكن السيطرة عليه(فوق البطالة الراهنة فى بلدان الاتحاد الأوروبى يتوقع فقدان ١٥ مليون عامل وموظف لعملهم .مما **يعنى أن تتضاعف نسبة المتعطلين عن العمل لتبلغ نحو ٢١٪ (حاليا نحو ٩٫٧٪).**

فى مواجهة الخوف من المستقبل والشعور بعدم الأمن وتهلهل التضامن الاجتماعى بين العاملين الذين فرض عليهم أن يتنافسوا فيما بينهم على فرص الوجود، لم يعد عند الحكومات وقيادات الصناعة والمال سوى محاولة التبرؤ من المسئولية وتكرار المعزوفة الكاذبة عن التحولات المحتومة فى«البنية» والتى تؤدى للتخلص من أعداد هائلة من الوظائف . ويؤكد هذا عزم المسئولين فى الاقتصاد والسياسة لملايين الناس فى سبيل ضمان الأرباح الخرافية للرأسمال . وهذا هو السبب المباشر لسقوط حكومات المحافظين فى



جوسبان

كل بلدان الاتحاد الأوروبى (ما عدا أسبانيا وايرلندا).

الصراع حول طريق آخر

بالقطع لم يكن بلير ، **وكلينتون ، وبرودى ، وشرودر** هم المبادرون بالبحث عن طريق آخر .. الشارع كان هو المبادر بفرض هذا النقاش على القمة ، وقد مثلت التطورات المأساوية التى جرت فى مجتمعات الغرب الرأسمالية ضغطاً هائلا على السياسيين على المستوى القومى والمحلى . ويمثل **الصراع لكسب الناخبين** همـا دائمـا لكل الاحزاب والقـادة السياسيين فى الديمقراطيات الغربية . وتتيح **البنية الديمقراطية البرجوازية لهذه المجتمعات أن يدور الصراع المفتوح بشكل يومى على قضايا السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم.** ولا توجد حكومة تستطيع منع هذا الصراع رغم كل النفوذ وأدوات التأثير بيد حكومات جاءت بأغلبية شعبية.

ولكن هناك أيضا عوامل استراتيجية حاسمة أخرى فرضت على القمم السياسية أن تولى اهتماما جديا لمراجعة نهجها الذى تبين فشله.

من ناحية وصل فقدان الدول إلى أدوات التأثير على التطور الاقتصادى إلى درجة كادت تحولها إلى مجرد مكاتب خدمات للرأسمال الكبير وشركاته عابرة القارات. وتبينت خطورة الوضع لا بسبب الازمات المصنوعة داخليا فى كل دولة من الدول فحسب بل **أيضا فى ميدان المزاحمة العالمية** . الحكومة التى لا تستطيع أن تصوغ سياستها المالية مثل تكييف سعر الفائدة حسب احتياجات النمو الاقتصادى ، والتى لم يعد لها أدوات رقابة تسيطر بها على عمليات المضاربة الرأسمالية العالمية بما تعنيه من زعزعة النظام المالى للدول والعالم كله ، والتى ليس لديها حيلة إزاء قرارات الشركات الكبرى بنقل الانتاج إلى بلدان الاجور والضرائب المنخفضة ،والتى التزمت بان تفتح اسواقها بلا حدود للمنافسة الخارجية، **هذه الحكومة ماذا تبقى لها لتحكم؟ ماذا تبقى لها لتضع استراتيجية اقتصادية اجتماعية ؟ وكيف لها أن تنفذ وعودا قطعتها للناخبين لو عزمت على تنفيذها؟.**

بالتنازل عن قيادة الاقتصاد تركت الحكومات القدرة على توجيه التطور الاجتماعى للسوق.. أى للرأسمال . وبهذا فقدت وظيفتها السياسية الرئيسية ولم تعد سوى أداة للحفاظ على النظام . ويجوز أن نشبه هذه الحكومة بعسكرى المرور فى مدينة لم يعد بها تحديد لسرعة الحركة ولا نظام للسير ولا قواعد لتخطيط الشوارع.

ومن ناحية أخرى فان تقليص دور الدولة لحساب السوق يملك أيضا بعداً استراتيجيا يضعف من دورها السياسى الداخلى والخارجى . ولو نظرنا للدول التى يتحدث قادتها عن طريق ثالث لوجدناها من أقوى الدول الرأسمالية فى العالم وهى تمارس دور قوى عظمى أو تسعى لتعزيز هذا الدور كما فى حالة المانيا . ومن الصعب القيام بهذا الدور دون شرطين أساسيين: الأول ،هو **قدرة الدولة على تركيز عوامل القوة الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية لفرض مصالحها فى المجال الدولى،** والثانى هو قدرتها على **ضمان استقرار سياسى داخلى وولاء جماهيرى** خاصة فى مواجهة الازمات . توفير هذين الشرطين يتطلب **ليس إضعاف بل تعزيز ادوات التوجيه والتضبيط الاقتصادى ومن أهمها امتلاك الدولة لحصة كبيرة من الدخل القومى.**

الصراع الجارى حول الطريق الجديد أو الطريق الثالث فى ألمانيا يدور مباشرة حول **البحث عن حلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الآتية وعن دور كل من الدولة والسوق فى المجتمع** . وهكذا تشابك الجدال حول معالجة مشاكل البطالة ، المعاشات ، الضرائب ، التعليم بتقييم أثر تنازل الدولة عن مسئوليتها وادواتها لتوجيه عملية اعادة الانتاج الاجتماعى . . وإزاء كل قضية يبرز التناقض واضحا **بين أنصار الرأسمالية المنفلتة الذين يرون تحميل التكلفة للمواطنين وبين من يرون أن للدولة مسئولية ينبغى أن تقوم بها .** ولكن أيضا فى جانب الاخيرين نرى **الخلاف المعلن بين من يريدون تحقيق تغيير فعلى ذى وجهة اجتماعية ، وبين أنصار الاكتفاء بتهذيب النيوليبرالية وجعلها محتملة** . ويدور النقاش أمام ملايين الناس وبمشاركة النقابات وممثلى مختلف الاتجاهات فى إطار من العلانية والديمقراطية . ولا تستطيع الحكومات إخفاء الحقائق أو تجميلها بعد أن وصلت آثار السياسات لكل أسرة ولكل فرد.

وكمثال واحد لتأثير ضعف دور الدولة وترك الأمور ليقررها السوق نذكر أحد آثار هذه السياسة على القوة المنتجة الرئيسية .. الانسان ؛ تبدأ حلقة البطالة الشيطانية مباشرة منذ تخرج الاطفال من المدارس . لا توجد أماكن كافية للتأهيل المهنى . لماذا ؟ لأن أصحاب الصناعات يعرفون أنهم لن يحتاجوا لتوظيف كل طالبى التأهيل المهنى . والدولة التى قدمت مزايا واعفاءات ضريبية لأصحاب الصناعات لم يعد عندها ما تستطيع به اداء هذه المهمة تجاه الأجيال الجديدة . ومن ثم يدخل مئات الالوف من الذين ارادوا ولوج عالم العمل لأول مرة.. يدخلون فى جيش العاطلين . ثم يجيب أصحاب الصناعات أننا مستعدون لتوظيف اعداد كبيرة بشرط أن تكون مؤهلة تأهيلاً مهنياً حديثاً! هذا جانب واحد من أزمة التعليم فى المانيا وهى من أكثر بلدان العالم تقدما فى هذا المجال.

الاتجاه السائد لدى الرأى العام هو أن الخروج من الازمة يتطلب تفعيل آليات التضبيط (أو التنظيم الاقتصادى) ، ويتطلب قيام الدولة بمسئوليتها على نحو جديد وفعال.

فى الصراع حول نهج اقتصادى جديد طرحت لأول مرة على المستوى الحكومى فى ألمانيا بشكل جدى قضية التحدى الايكولوجى . وتتقدم المانيا بهذا النقاش على العديد من بلدان الرأسمالية الأخرى . وتعد الخطوات المزمع اتخاذها بداية لوضع سياسة للسيطرة على العلاقة بين الايكولوجيا والتنمية . وطالما ظل استثمار الطبيعة بلا حساب لا يمكن التعرف على حقيقة التطور الاقتصادى والاجتماعى . وقد كشف نادى روما عام ١٩٩٥ أن المنهج المتبع حاليا لحساب الناتج القومى الاجمالى يقدم نتائج زائفة . إذ بدون اجراء الحسابات القومية التى تراعى دمار الطبيعة لا نستطيع أن نحكم إن كان

الاقتصاد القومى لدولة ما ينمو فعلا ام انه يقوم فقط باستهلاك احتياطياته من رأس المال الطبيعى دون تحقيق نمو «ذى اثر باق» أو نمومستدامsustainable. وحسب المفهوم الحالى للناتج القومى الإجمالى» تدخل فى احصاءات العمل المنتج كل الأعمال «الانتاجية» بما فيها التى تدمر الطبيعة وتضر بحياة البشر.

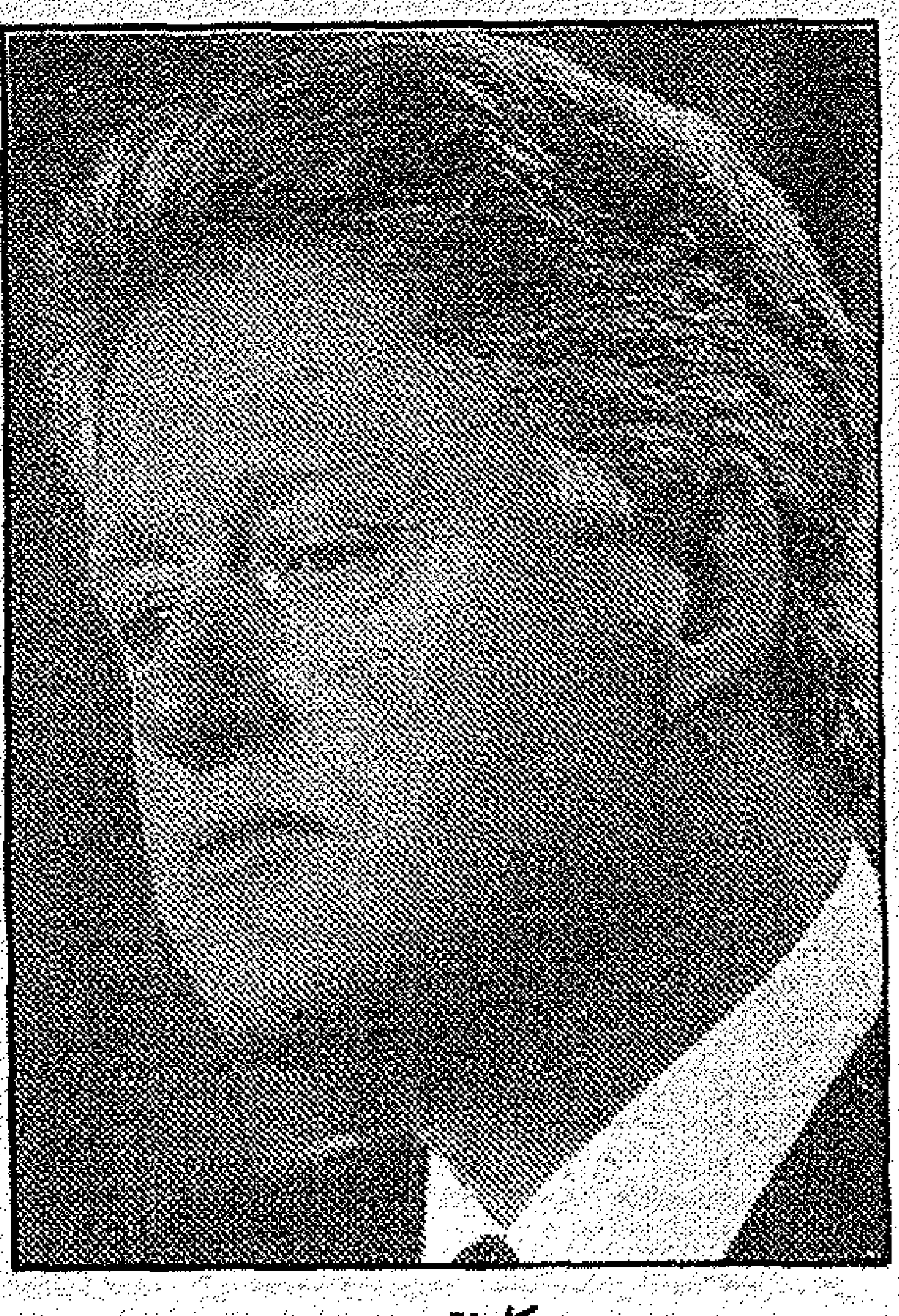
ولان السياسات الحكومية تنطلق من الضغوط والضرورات طرح برنامج حكومة شريدر قضية الضريبة الايكولوجية فى **محاولة لرفع سعر الطاقة لتقليل مزايا الاتمتة وزيادة الطلب على العمل البشرى، أى بهدف مكافحة ظاهرة البطالة.**

وفى المقابل يعد رفع أسعار الطاقة قضية معقدة قد تؤدى إلى رفع عام للأسعار . حول هذه القضية يدور صراع بين النيوليبراليين الذين يرفضون التدخل الحكومى وبين أنصار الضريبة الايكولوجية الذين لا زالوا يبحثون عن اجراءات فعالة لا تضر بالاقتصاد ولكنها تساهم فى زيادة العمالة.

العودة لكينز

الطريق الثالث هو محاولة لتكييف السياسات الاقتصادية مع المعطيات الواقعية من أجل تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية والحفاظ للدولة على حد ضرورى من القدرة على التوجيه الاقتصادى ومواصلة رفع الكفاءة الاقتصادية للنظام الرأسمالى خاصة فى ظل احتدام المنافسة العالمية. وتذكر المهمات التى يضعها أنصار الطريق الثالث نصب اعينهم بالفترة التاريخية التى ولدت فيها السياسة الاقتصادية المعروفة باسم الاقتصادى البريطانى كينز. وبالفعل أصبح شعار «**العودة لكينز**» يتردد بحثا عن مرشد نظرى للطريق الثالث.

لورد جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٥) مؤسس مدرسة اقتصادية جاءت رد فعل على الازمة الاقتصادية العالمية فى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينيات . وكانت تلك الازمة قد مثلت خطرا جسيما على النظام الاجتماعى الرأسمالى خاصة فى مواجهة الاقتصاد الاشتراكى المخطط الذى برزت نجاحاته فى تلك الفترة وفى مواجهة تناقضات حادة بين بلدان الامبريالية .وكانت نظريات التجارة الحرة التى سادت حتى بداية القرن العشرين قد فقدت الأرض التى وقفت عليها وجاء كينز ليدعو لاقتصاد رأسمالى منظم(أو موجه) .وفى الفترة ذاتها **جاءت سياسة روزفلت «النيوديل»** وقد استهدفت كل هذه السياسات تخفيف حدة التناقضات الداخلية وإعمال سياسة تواجه الازمات وترفع من كفاءة الاقتصاد الرأسمالى.



كلينتون

وتنطلق الكينزانية من أن الدولة **ليست عاملا خارجيا فى الاقتصاد وإنما قوة اقتصادية مسئولة عن تسيير عمليات الانتاج وإعادة الانتاج الاجتماعى الرأسمالى بشكل يتجنب الازمات الحادة.**

وقد مرت الكينزانية عبر أطوار عدة عبر **«الكينزانية الجديدة» و«الكينزانية اليسارية»** فى محاولة لتكييف الاستراتيجيات الاقتصادية الاجتماعية مع التطورات الواقعية تحت الاهداف المبينة أعلاه . وضمت اليكنزانية مجموعة من السياسات منها : تحقيق ضمان مستوى عال من التوظيف بسياسات تكافح البطالة الجماهيرية من هذه السياسات تطبيق «**سياسة النقود الرخيصة**» وتعنى توجيه سعر الفائدة بحيث ينشط الاستثمار. هذه الاستراتيجية لتدخل الدولة بشكل مباشر فى الاقتصاد وصلت أيضا لتفعيل آليات تراعى فى حدود معينة المصالح الاجتماعية والثقافية والسياسية للعاملين.

وأول الهجمات الكينزانية على السياسة النيوليبرالية تمثلت فى اثارة **لافونتين ، رئيس الحزب الديمقراطى الاجتماعى ووزير المالية** فى حكومة شريدر لمناقشة علنية حول سياسات البنك الفيدرالى الالمانى الذى يتمتع باستقلالية القرار فيما يخص السياسات النقدية بما فى ذلك تحديد أسعار الفائدة **.وطالب لافونتين بتخفيض سعر الفائدة لتنشيط الاستثمار فى إطار السياسات التى وعدت الحكومة الجديدة بتطبيقها لمكافحة البطالة** فواجهته حملة عاتية من دوائر المال وأصحاب الاعمال شارك فيها الاعلام بقوة وكأنه مس بقدس الأقداس. وكانت السياسات النيوليبرالية فى ألمانيا عبر عشرات السنين قد أقامت نظاما يضمن الحفاظ على نهجها وحصنته بأساس قانونى متين ، ناهيك عن سيادة فكر المدرسة النيوليبرالية فى الجامعات والسياسة الاعلام حيث ترسخ فكر أصولى المنهج يقدس السوق وحرية الراسمال ويعتبر تدخل الدولة من مخلفات الماضى.

ورافقت الحملة الاعلامية محاولات للدس والوقيعة بين المستشار **شريدر ولافونتين** تستهدف بصراحة إبعاد لا فونتين عن الحكم.

يبين هذا الصراع السياسى صعوبة التغيير فى ألمانيا وتداخل خطوط المواجهة فضلا عن تناقض سياسات الديمقراطيين الاجتماعيين. وبالفعل جاء ، هذا الضغط بأول نتائجه فى تأجيل شريدر لأول الاجراءات التى اتفق على تطبيقها مع حزبه وحليفه فى الحكم فيما يخص إدخال إصلاح ضريبى ايكولوجى، فأجل موعد البدء وعدل صياغته ليجئ هزيلا فحصد مديح دوائر رجال الأعمال من جهة واحتجاج النقابات من الناحية الأخرى.

ويدور الصراع ذاته فى فرنسا فى ظل نضال اجتماعى وسياسى أكثر حدة من ألمانيا .. وقد برزت كتابات عالم الاجتماع الفرنسى بورديو بنقدها الحاد لسياسات الديمقراطيين الاجتماعيين وهو يرى أن **بين «البديلين المتمثلين فى الليبرالية والبربرية ثمة طريق ثالث** » وهو الدفاع عن وظائف الدولة القائمة فعلا وقبل كل شئ فى المجال الاجتماعى» . ويكيل الليبراليون الاتهامات لبورديو حتى وصلوا لاتهامه بالتطرف والارهاب الفكرى.

كتبت استاذة الاقتصاد الالمانية **بيرجيت مانكويف(٢)** «القرن الديمقراطى الاجتماعى ينتهى بالسيطرة السياسية الشاملة للديمقراطية الاجتماعية . ولكن أية سيطرة هذه؟ وماذا تبقى ليسيطر عليه سياسيا؟.. وحتى حكومة الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر ستكون محتاجة للتعرض لضغوط منظمات المجتمع المدنى العالمى .. والأمر لا يتعلق فقط بحماية المنتجين فى دولة قومية معينة من المنافسة الطاغية، بل بحماية مواطنى الكرة الأرضية من المنتجات وعمليات الانتاج الضارة بالبيئة واتقاء التردى الاجتماعى نتيجة للSocial dumping. الصراع الاجتماعى هو الذى سيحدد فى النهاية أى طريق ثالث سيجرى اتباعه .. بعيدا عن النيوليبرالية أم فى ظلها.

(١) «لأن النقاش حول الطريق الثالث جار ومستمرا أبدا هنا بعرض ومناقشة بعض ملامح هذا الطريق وسأتابع هذا النقاش في مقالات لاحقة.

2-Birgit Manhnkpof,in: Blaetter Fuer detsche und internationale politik ,11/98.

مداخلات

حول مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع

كيف تناقش برنامجا لم تقرأه ؟!

عبد الغفار شكر

نشرت مجلة" **اليسار**" فى عددها الأخير(نوفمبر ١٩٩٨) مداخلة للأستاذ " **فؤاد النمرى**" حول مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع بعنوان (**كيف ولماذا تكون التنمية المستقلة والاشتراكية المستقبلية برنامجا عاما لشعوب الدول النامية؟**). ومن حق قارئ مجلة" **اليسار**" علينا أن نوضح له منذ البداية أن الأستاذ"**فؤاد النمرى**" لم يقرأ مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع ، وكل صلته به هو متابعته لما نشر فى مجلة "**اليسار**" من حوار حول اشتراكية المستقبل المطروحة فى البرنامج . من هنا فقد بنى مداخلته حول افتراض أن حزب التجمع يطرح برنامجا لبناء الاشتراكية فى مصر فى حين أن مشروع البرنامج يؤكد استحالة ذلك فى الظروف الدولية والاقليمية والمحلية الراهنة **ويطرح تمهيدا لبناء الاشتراكية مستقبلا برنامجا لبناء مجتمع المشاركة الشعبية** الذى يقوم أساسا على التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية . ولأن السيد النمرى لم يقرأ مشروع البرنامج فانه يدعونا الى تبنى مواقف نحن نطرحها بالفعل فى هذا البرنامج ويدين اللجنة التى وضعت المشروع ويحاسبها على مواقف هى لم تتخذها أصلا ، وجاء مقاله مليئا بالتجنى والمغالطة ، وهو موقف لايمكن أن ينزلق إليه كاتب يحرص على أن تكون له مصداقية لدى القارئ ، وسأكتفى هنا ببعض الأمثلة.

موقفنا من تاريخ الاشتراكية

يبدأ الكاتب مقاله بمغالطة واضحة حيث استند إلى فقرة فى مقال للأستاذ **محمد فرج** يقول فيها(إننا نعتقد أن البحث فى اشتراكية الماضى عن التراث الذى يجب أن نحدده واجب ، وأن البحث الجاد عن ملامح جديدة لاشتراكية المستقبل عبر نقاش موضوعى جاد ، ديمقراطى وطويل النفس ، ضرورى)

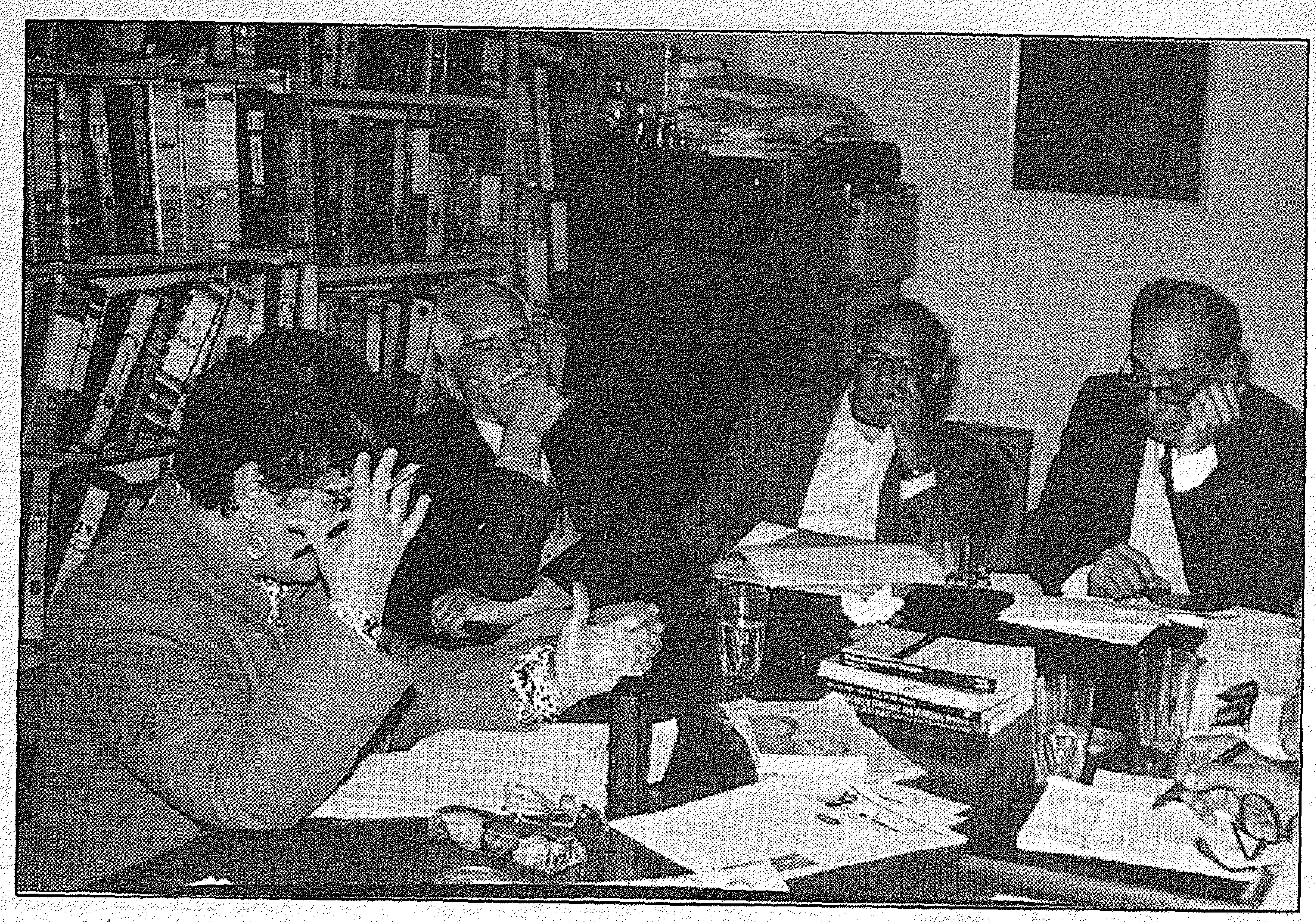
واستنتج من هذه الصياغة الشخصية للزميل **محمد فرج** ، مايدين الحزب كله بقوله: (وأول فكرة يطرحها البرنامج بدلالة عنوانية للبرنامج هى أن الحزب جاحد ، بتعبير السيد محمد فرج المشارك فى وضع البرنامج لتاريخ الثورة الاشتراكية لهذا القرن ومرتد عنها . هكذا وبكل بساطة وبضربة واحدة ينكر هذا الحزب تاريخ الانسانية لقرن كامل . لماذا ؟ لاأحد يعلم ولاحتى أعضاء اللجنة القيادية التى وضعت البرنامج اللهم إلا أن النهاية ، نهاية مسلسل الثورة الاشتراكية لم تكن سعيدة).

ويضيف أيضا: (والسؤال القضية هنا الذى بقى معلقا ولم تستطع اللجنة الاجابة عليه هو لماذا هذا الجحود وهذا الانكار ان جاز لأحد أن ينكر تاريخ الانسانية بقرن كامل ، أن لم نقل تاريخ نضالات الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية والاشتراكية)

ويخلص من ذلك إلى إصدار حكم قاطع (أعلنت اللجنة البرنامجية ارتدادها عن الاشتراكية الماضوية لأن تتبنى الاشتراكية المستقبلية وعن الديمقراطية الشعبية التى عرفت فى شرق أوروبا والصين لتتبنى التنمية المستقلة . والحق أن المرء يتعرف هنا لأول مرة - والأخيرة قطعا - على مرتدين لايعرفون سبب ارتدادهم).

هكذا يغالط **فؤاد النمرى** ويتجنى فمن جملة لمحمد فرج يصبح الحزب كله مرتدا ومنكرا لنضال الانسانية لقرن كامل ويصبح قياداته مرتدين لايعرفون سبب ارتدادهم . ولو كان قد قرأ مشروع البرنامج الذى يدعى أنه يناقشه لعرف أننا لسنا بهذا القدر من الفجاجة فكل ماجاء فى برنامجنا الجديد عن التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا هو بالنص (**تأزمت أوضاع المجتمع السوفيتى والمجتمعات الشبيهة بدءا من منتصف السبعينات مما طرح محاولة للاصلاح الجذرى للنظام والدولة تحت شعارى المصارحة وإعادة البناء ، إلا أن هذه المحاولة التى يتشكك البعض فى حقيقة نواياها لم يكتب لها النجاح)(أن انهيار الاتحاد السوفيتى رغم كل ماحقق من تقدم علمى وتكنولوجى وبناء صناعى وتوفير كل الخدمات الأساسية لكل الناس مجانا ، يرجع فى الأساس إلى غياب الديمقراطية .. لقد ظن الحزب الشيوعى أن سيطرته على بيروقراطية الدولة كافية لوضعها فى خدمة الشعوب ولكن الواقع أن هذا التداخل حول الحزب ذاته من وضع الطليعة المجددة الى بيروقراطية أخرى محافظة ، وهكذا كبست على أنفاس الملايين أكبر بيروقراطية عرفها التاريخ) (وقد عانت التجارب الاشتراكية من المركزية الشديدة ومن سيطرة المركز على توجيه النشاط الانتاجى والاجتماعى والثقافى . كما عانت من استخدام الأوامر الادارية كأحد السبل الأساسية للتوجيه بما فتح المجال واسعا لسيطرة بيروقراطية الحزب والدولة وتسلطها فى غيبة الديمقراطية والقدرة على التحاسب والمساءلة)**.

هذا التقييم للتجارب الاشتراكية السابقة يؤكد أننا لاننكرها كلية ، بل نؤكد على ماحققته من تقدم علمى وتكنولوجى وبناء صناعى وتوفير كل الخدمات الأساسية لكل الناس مجانا ، وأنها دخلت مرحلة الأزمة ابتداء من منتصف السبعينات وليس قبل ذلك ، وأن نقطة الضعف الأساسية فيها كانت غياب الديمقراطية وسيطرة البيروقراطية وعدم تجديد علاقات الانتاج بما يتناسب مع التطور



عبد الغفار شكر ود. محمد عبد الفضيل ود. ابراهيم سعد الدين وفريدة النقاش فى ندوة حول البرنامج

الذى أحدثته فى قوى الانتاج لتواصل نموها ، ومن الجدير بالذكر هنا أننا نرصد سلبيات التجارب الاشتراكية فى الماضى لنستفيد منها فى صياغتنا للملامح الأساسية فى بناء الاشتراكية مستقبلا وليس لادانة هذه التجارب أو التنكر لها ، فهل بعد هذا دليل على ماتسمت به كتابة فؤاد النمرى من تجن ومغالطة؟

رؤيتنا لمستقبل مصر

أنتقل بعد ذلك إلى قضية أخرى طرحها الكاتب فى مداخلته وهى اشتراكية المستقبل . فهو يحذرنا من طرح مهمة بناء الاشتراكية فورا (ليس بوسع أحد مهما كان طوباويا أن يقترح لبلد متخلف لم يعرف الرأسمالية الحقيقية بعد ، تنمية اشتراكية خاصة وأن المعسكر الاشتراكى لم يعد له وجود) ، ويؤكد أن(المبرر الوحيد الذى يمكن أن يقبله المرء لاقتراح برنامج "لاشتراكية المستقبل" اليوم أن تكون" صفة مستقبلية" لاتعنى أكثر من اعلان نوايا . نية التمسك بالاشتراكية تبعا لظروف يحددها المستقبل ، وأن لاتعنى محددات هجينة فى طبيعة الاشتراكية ذاتها) .

ولو كان السيد **فؤاد النمرى** قرأ مشروع البرنامج لعرف أن هذه هى الفكرة المحورية لهذا المشروع ، حيث تقوم رؤيتنا لمستقبل مصر على أن المتغيرات التى شهدها العالم والوطن العربى ومصر فى السنوات العشرين الأخيرة **لاتغير التزامنا بالحرية والاشتراكية والوحدة كأهداف استراتيجية ، وأن انهيار الاتحاد السوفيتى لايعنى فشل الاشتراكية فهى مازالت بالنسبة لنا فى مصر الطريق الوحيد لإخراج البلاد من أزمتها** . وأن الظروف ليست ناضجة للانتقال فورا إلى الاشتراكية ، لكنه لايعنى أن نؤجل نضالنا من أجل إقامتها ، بل يجب علينا أن نشرع فى ذلك فورا بالعمل من أجل إقامة مجتمع انتقالى يمهد الطريق للاشتراكية هو مجتمع المشاركة الشعبية . وفى هذا الصدد توجد صياغات واضحة فى مشروع البرنامج الجديد المقدم للمؤتمر العام الرابع للحزب وفى التعديلات التى أدخلت عليه مثل :(توضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا فى مصر صعوبة الانتقال الفورى إلى الاشتراكية ، وأن تحقيق مجتمع اشتراكى فى مصر سيتطلب أولا النضال من أجل تنمية اقتصادية اجتماعية مصرية مطردة تعتمد على الذات ، فى إطار تنمية اقتصادية ونهضة عربية تبنى بالتعاون المشترك بين أجزاء الوطن العربى على أساس من الاستقلال والاعتماد الجماعى على النفس ، تلك هى التنمية المستقلة) (إننا ندرك - فى ضوء التجارب السابقة للتطبيق الاشتراكى - أن إنجاز الاشتراكية مهمة نضالية شاقة ، تحتاج إلى وقت طويل وإلى نفس طويل . فهى تتطلب - ضمن ماتتطلب - بناء تحالف بين الطبقات المضارة من التطور الرأسمالى ، وإلى إدارة هذا التحالف بالأدوات الديمقراطية من أجل كسب ثقة الجماهير فى النظام الاشتراكى ومن أجل حشد قواها وراء هدف إقامته على أسس سليمة . وهذا كله يتطلب الكثير من الجهد والوقت ، وقد لايجدى فيه السعى لاختصار الزمن بحرق بعض المراحل أو القفز التعسفى على الواقع)

نحن إذن لانطرح فى مشروع البرنامج الجديد برنامجا لبناء الاشتراكية بل نعلن فقط تمسكنا بها وعزمنا على اقامتها مستقبلا عندما تنضج الظروف لذلك ونؤكد للمواطن المصرى أهم سماتها(أن النظام الاشتراكى الذى يسعى حزب التجمع إلى اقامته فى مصر لن يكون تكراراً لأى نموذج سابق بل ستتحدد معالمه وستتبلور ملامحه انطلاقا من

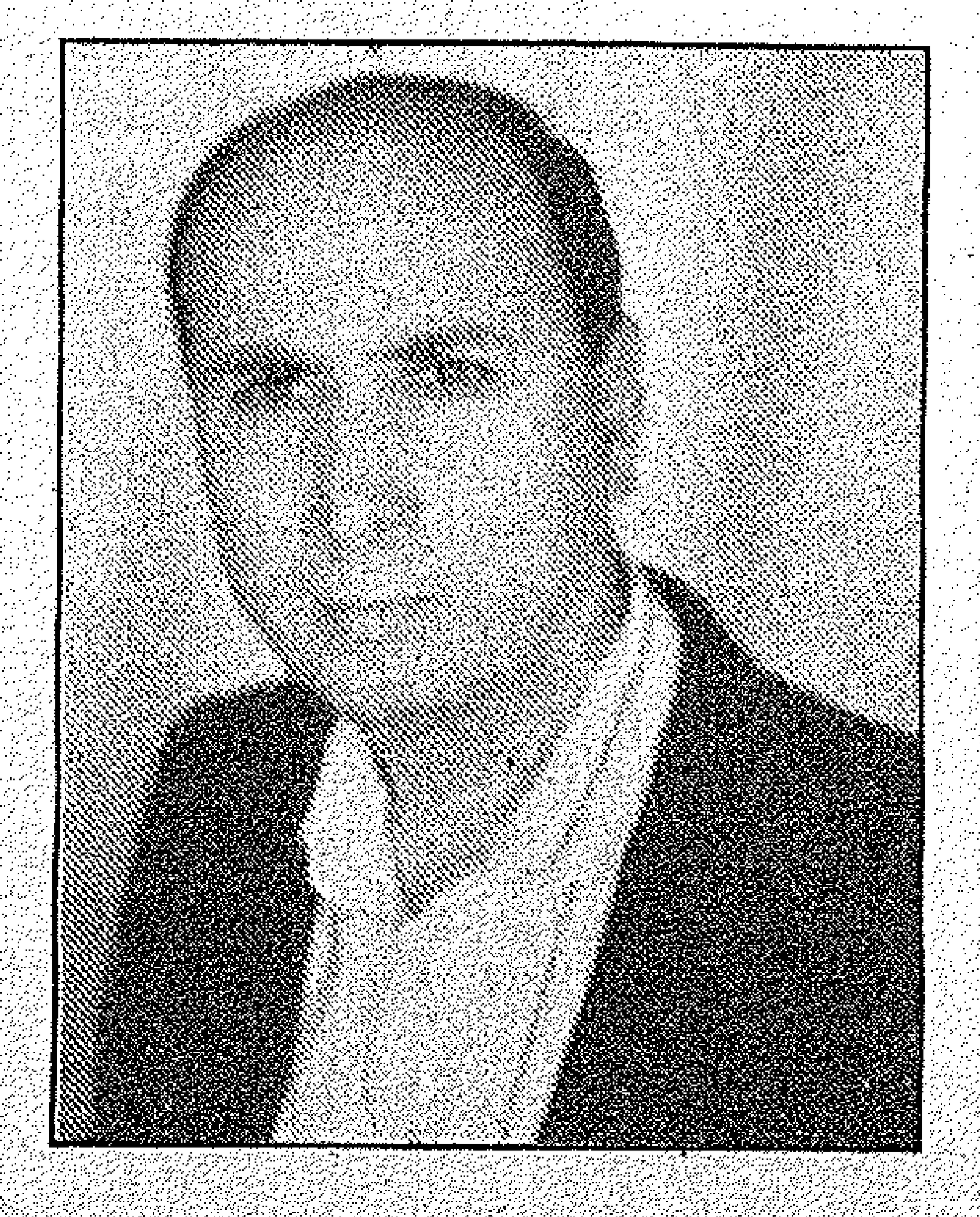
هذا الفهم النظرى للاشتراكية ومن ابداعنا فى فهم أوضاع المجتمع المصرى ومشكلاته الأساسية واحتياجات تطوره) ونؤكد من ثم أن هذا النظام سيقوم على الديمقراطية والتعدد الثقافى والفكرى والسياسى وتجنب الاقتصاد الأوامرى . وقد أضفنا إلى المشروع تعديلا بناء على توصية المؤتمر العام الرابع تحدد ماتقصده بالاشتراكية كجزء من إعلان النوايا الذى يجنده الأستاذ النمرى (**الاشتراكية عندنا هى مشروع للتحرر الانسانى الشامل والمتجدد باستمرار ، تسعى لتحقيق أقصى حرية للانسان فى مختلف مجالات المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهى من ثم رؤية انسانية للعالم ذات عمق أخلاقى فلسفى قيمى تتضمن الغاء الاستغلال والاغتراب والتفاوت الطبقى . والاشتراكية من جانب آخر نسق اجتماعى اقتصادى مناقض للرأسمالية تستند إلى سيادة الملكية المجتمعية لأدوات الانتاج وإلى توزيع الناتج القومى على أساس من المساهمة فى العمل ، وهى من ثمة النظام الأقدر على إدارة المجتمع والاقتصاد وضمان مزيد من الكفاءة فى الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والعقلانية** . والنظام الاشتراكى بهذا المعنى لاينمو فى أحضان الرأسمالية كنتيجة للتطورات التى تتم فى إطارها ، وإنما يبنى بواسطة القوى السياسية والاجتماعية التى تتبنى الهدف الاشتراكى وتسعى لتحقيقه بعد أن تتولى السلطة السياسية وتصفى أجهزة السلطة الرأسمالية القائمة وتقيم سلطة الطبقات الشعبية ذات المصلحة فى إقامة النظام الاشتراكى وفى القلب منها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون).

التنمية المستقلة

ومايطرحه الأستاذ **فؤاد النمرى** من أفكار حول التنمية المستقلة دليل آخر على أنه لم يقرأ مشروع البرنامج ، وأنه فى الحقيقة يطرح أفكارا كان من الممكن أن ينشرها فى أى وقت وبأى مناسبة دون أن يربطها بمشروع البرنامج الجديد للتجمع ويجنب نفسه حرج مناقشة وثيقة لم يقرأها . يحذرنا السيد فؤاد النمرى (استقلالية التنمية المقترحة هنا هى بالحصر فك روابط الاقتصاد الوطنى مع السوق الرأسمالية الدولية . هل مثل هذه الاستراتيجية متاحة فى ظل شرط الوضع الدولى الراهن؟ هل لاقتصاد بلد مهما كان واسعا وغنيا أن ينفصل تماما عن اقتصادات البلدان الأخرى والتى جميعها باستثناءات قليلة لاقيمة لها مندمجة فى سوق دولية واحدة تعمل بالآليات الرأسمالية. حقائق العصر تؤكد ذلك) (استقلالية التنمية كانت متاحة بسبب أن السوق الاشتراكية كانت البديل الجاهز للحلول محل السوق الرأسمالية آليا ورعاية الاقتصاد الوطنى بدل استنزافه . وهى لم تعد متاحة حاليا لغياب السوق الاشتراكى وخضوع العالم كله للاستعمار .. هذه الحقيقة المركزية تم تجاوزها من قبل اللجنة واضعة البرنامج بسهولة وكان عليها أن تأخذ بها ، فالقفز عن الحقائق من شأنه أن يفقد البرنامج المصداقية المطلوبة).

فهل صحيح أننا غفلنا عما يشير إليه **فؤاد النمرى** من حقائق حول الوضع الدولى الراهن؟ وهل نحن نقفز على حقائق الواقع؟ يقول مشروع البرنامج بالنص :(**استقلالية التنمية فى العالم المعاصر لاتعنى العزلة والانطواء أو الاكتفاء الذاتى ، إنما تعنى السيطرة على القرارات وتوجيهها لخدمة الصالح الوطنى والأمن القومى . إنها تعنى حرية اتخاذ القرارات الوطنية دون الاستسلام لضغوط خارجية ودون اذعان لأية قوى خارجية . والاستقلالية فى عالم تسوده الكوكبية وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة أمر نسبى بالضرورة.** فهى لاتعنى الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى . وإنما تعنى الاستقلالية أن ينتقل الاقتصاد الوطنى من حالة رد الفعل والسلبية إلى حالة الفعل والتفاعل الايجابى .. بعبارة أخرى ، فاننا نريد بالتنمية المستقلة إحداث تغيير جوهرى فى وضع مصر غير المتكافئ فى نظام تقسيم العمل الدولى والعلاقات السياسية الدولية الراهنة بحيث تصبح قادرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين بدرجات متفاوتة . إن استقلالية التنمية تعنى نفى التبعية ، وهو مالايتأتى إلا عن طريق التحسين المستمر لوضع الاقتصاد الوطنى على خريطة العالم الاقتصادية).

محمد فرج



أكثر من ذلك فاننا نعتقد أن التفاعل مع الاقتصاد الدولى سوف يستمر ويجب أن يستمر فى فترة البناء الاشتراكى (**إن تبنى الخيار الاشتراكى فى مصر مستقبلا لايعنى الاتجاه الى محاولة الاكتفاء الذاتى ولا إلى استبعاد الاستفادة من مزايا التجارة الدولية التى تبنى على تحسين القدرة التنافسية للبلاد.** لقد أصبح من المستحيل أن تنعزل دولة تسعى لبناء الاشتراكية عن السوق العالمى . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الحجم المتوسط أو الصغير ، على أن الارتباط بالأسواق الدولية والاستفادة من مزايا التجارة الخارجية لايمنع مصر من السعى المشترك مع غيرها من الدول حديثة الاستقلال لتعديل نظام التعامل الدولى ليصبح أكثر عدلا . فى هذا الإطار فان تنمية التعاون المشترك والاعتماد المتبادل على النفس بين الدول العربية وبعضها البعض وهى تطور مشروعات التكامل وخلق سوق عربية مشتركة وكذلك تنشيط العلاقات وتطويرها بين الدول النامية سوف يلعب دورا ايجابيا لخلق نظام اقتصادى عالمى جديد قائم على العدل والتكافؤ).

فهل بعد هذا الوضوح فى طرح قضية التنمية المستقلة وماتثيره من إشكاليات يجوز الحديث عن تجاهلنا لحقائق الوضع الدولى الراهن؟ أو أننا نقفز فوق حقائق الواقع ؟ اترك الحكم للقارئ.

إننا لم نكتف بطرح قضية التنمية المستقلة كفكرة عامة بل قدمنا برنامجا متكاملا لوضعها موضع التطبيق يعالج هذه الاشكاليات وغيرها واقترحنا أن يناضل الشعب المصرى مع حزب التجمع وباقى القوى الديمقراطية واليسارية من أجل اقامة مجتمع المشاركة الشعبية باعتباره مجتمع المرحلة الانتقالية التى تفصل بين الواقع الرأسمالى المرفوض وبين المجتمع الاشتراكى المنشود. وأوضحنا أن بناء **مجتمع المشاركة الشعبية** حافل بالصعاب والعقبات وأنه سوف يستغرق مرحلة تاريخية طويلة نسبيا ، وحددنا مقوماته الأساسية التى هى فى الواقع مقومات التنمية الوطنية المستقلة والمطردة التى نرى فيها بديلا أفضل للتنمية الرأسمالية التابعة والمشوهة التى تسعى

السلطة الحاكمة الى تحقيقها رغم أنها أسفرت عن تراجع التنمية وليس اطرادها.

المقومات الأساسية لمجتمع المشاركة الشعبية أى مجتمع التنمية المستقلة كما أوردها مشروع البرنامج هى **ديمقراطية الحكم وديمقراطية المشاركة ، وطنية التنمية واستقلاليتها أو اعتمادها على القدرات الذاتية للشعب المصرى ، تنمية الانسان المصرى جسما وعقلا وروحا وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، تنمية قوى الانتاج المادية والخيارات التكنولوجية ، التعاون كأداة رئيسية للتنمية بالمشاركة وحماية الفقراء ومحدودى الدخل ، العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر ، قيادة الدولة للتنمية فى إطار تعددية أشكال الملكية ، وتوظيفها للسوق فى إطار التخطيط الشامل ، العامل الرشيد مع البيئة الطبيعية ومكافحة التلوث ، التعاون العربى والتعاون مع الدول النامية ومحورية دور مصر فى تنشيطهما وتطويرهما.**

وغنى عن البيان أننا حددنا مهاما متعددة لتنفيذ كل مقوم من هذه المقومات التسعة.

الطبقة الوسطى وسكة التاريخ

على أن أغرب مايطرحه **فؤاد النمرى** فى مداخلته هو وصفه لعالم اليوم بأنه (عالم الطبقة الوسطى ، عالم الأزمة العامة ، عالم الانحلال وفقدان الهوية ، عالم المجاعات ، عالم الايدز والمخدرات ، وبكلمة : عالم الضياع .هذا هو عالم الطبقة الوسطى وليس عالم الرأسمالية القوية المتنامية كما يتوهم العامة ، إنه وهم مخالف للقانون العام لحركة التطور حيث تنامى الرأسمالية لايتحقق إلا بتنامى نقيضها الطبقة العاملة وهذا ليس حالهما اليوم أنه عالم خارج سكة التاريخ عالم الطبقة الوسطى . الاقرار بوجود عالم اليوم خارج سكة التاريخ بادارة وقيادة الطبقة الوسطى من شأنه أن يغير كثيرا فى مقترحات البرنامج واستراتيجياته إذ ستكون المهمة الأولى الملقاة على قوى التقدم الاجتماعى هى إعادة المجتمع موضوع برنامجها إلى مسار التاريخ الصحيح.)

هكذا وبجرة قلم يعفى فؤاد النمرى الرأسمالية العالمية من مسئوليتها عما يعانيه عالمنا المعاصر من ويلات نتيجة إصرارها على مواصلة استغلال شعوب العالم ونهب ثرواتها إنه يتجاهل مسئولية الدول السبع الرأسمالية الكبرى التى تعقد مؤتمرات قمة دورية لاحكام قبضتها على الاقتصاد الدولى ويتجاهل

فؤاد النمرى .. يعفى الرأسمالية من مسئوليتها عما يعانيه عالمنا المعاصر .. ويختلق لنا عدوا وهميا هو الطبقة الوسطى

السياسات التى تمارسها المؤسسات الرأسمالية الدولية وتجبر الشعوب على الانصياع لها وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتفاقيات الجات والنظام العالمى الجديد والعولمة الرأسمالية الجارية على قدم وساق والتى كان من نتيجتها تهميش معظم دول العالم الثالث وافقارها واغراقها فى المجاعات واتساع نطاق الفقر والبطالة والتهميش وتلوث البيئة وانتشار المخدرات والأمراض وغيرها .

وبدلا من ذلك يختلق لنا عدوا وهميا هو الطبقة الوسطى وكأنه مايزال أسيرا لأدبيات ماركسية القرن التاسع عشر. وعندما يفاجأ بالتطور الجارى فى بنية المجتمع الانسانى المعاصر على نحو لم يكن يتوقعه فأنه يسارع الى الحكم على هذا العالم بأنه وهم خارج سكة التاريخ . لقد تعلم **فؤاد النمرى** من ماركسية القرن التاسع عشر أن اتجاه التطور فى المجتمع الرأسمالى هو مزيد من الاستقطاب يؤدى إلى نمو مستمر فى حجم الطبقة العاملة مقابل الأقلية المالكة لوسائل الانتاج ، ولكن المجتمع الرأسمالى المعاصر يشهد عكس ذلك تقلصا فى حجم الطبقة العاملة واتساعا كبيرا فى حجم الفئات الوسطى وهو مايختلف مع ماتعلمه فؤاد النمرى ومايسميه القانون العام لحركة التطور ،حيث تنامى الرأسمالية لايتحقق إلا بتنامى نقيضها حسب تعبيره .

وبدلا من أن يبحث فؤاد النمرى عن أسباب هذه الظاهرة فيما حدث من تطور فى وسائل الانتاج واستخدام تكنولوجيا موفرة للعمالة وماترتب على الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة من تزايد دور الخدمات فى الاقتصاد فانه **يتجه إلى الحل السهل باعتبار مايحدث وهما وخروجا من سكة التاريخ . ناسيا أبسط قواعد الماركسية وهى أن التغير هو القانون الأول لحركة المجتمع الانسانى ، وأن البحث فى الظواهر المجتمعية الجديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية يجب أن يبدأ ببحث ماحدث من تغير فى البنية التحتية للمجتمع وأساسها أدوات ووسائل الانتاج.** وبدلا من أن يجهد **فؤاد النمرى** نفسه فى بحث كيفية نجاح الطبقة العاملة لكسب الفئات الوسطى إلى صفها والتحالف معها لبناء الاشتراكية فانه يتركها للرأسمالية ويدعو إلى تصفيتها وتجفيفها من المنابع ، ويدعو إلى تأجيل أى مهام أخرى فى برنامج الاشتراكيين إلى أن تتحقق هذه المهمة المقدسة التى لن يعود المجتمع الانسانى إلى سكة التاريخ إلا بعد انجازها!! ويبدو أنه قد تعب كثيرا فى صك هذا المصطلح الجديد (سكة التاريخ) بينما المجتمع الانسانى المعاصر يواصل تطوره فى اتجاه معاكس لما يتمناه تحت تأثير التطور الهائل فى وسائل الانتاج وانعكاس ذلك على طابع العملية الانتاجية والتكوين الطبقى للمجتمع المعاصر .

ولن يجدينا كثيرا تجاهل الجديد ، بل يتعين علينا أن نتعامل معه بكفاءة ، ومن أهم القضايا الجديدة فى عالم اليوم كيفية النظر إلى اتساع حجم الفئات الوسطى وتزايد دورها فى المجتمع الانسانى وبصفة خاصة فى مجال العلم والثقافة والابداع الانسانى والخدمات فكيف نتصرف تجاهها؟ طبعا نحن لسنا مع النمرى فى نظرته لها ونرى ضرورة كسبها لصف الطبقات العاملة واقناعها أن بناء الاشتراكية لايتعارض مع مصالحها.

كلمة ختامية

لقد سعينا فى حزب التجمع إلى أوسع مناقشة لمشروع البرنامج الجديد داخل الحزب وخارجه ونظمنا أكثر من ندوة شارك فيها ممثلون لليسار بكل اتجاهاته وكذلك باحثون ومفكرون من خارج اليسار لأننا نطرح برنامجا لمصر ومن المهم أن نعرف موقف كل القوى السياسية والاتجاهات الفكرية من هذا البرنامج ، وقد استفدنا بالفعل من هذه المناقشات وأجرينا تعديلا جوهريا فى مشروع البرنامج الجديد ستناقشه اللجنة المركزية للحزب خلال شهور قليلة. وكان يسعدنا أن يشارك السيد فؤاد النمرى فى هذه المناقشات بطرح نقدى لمشروع البرنامج الجديد لكنه فضل أن تكون مشاركته من خارج الوثيقة ودون الاطلاع عليها وهو أمر لايفيدنا كثيرا ، ولهذا فأننى أقترح عليه أن يقرأ هذا المشروع وأن يوافينا بملاحظاته عليه فما زال هناك متسع من الوقت لذلك ،وأرجو أن يكون ممن يرون أن الخلاف لايفسد للود قضية.

مداخلات

حول خلافات الشيوعيين الاردنيين

فيصل حوراني

استميح قارئ «**اليسار**» عذرا حين أشغله بتفاصيل ما ينشغل به الحزب الشيوعى الأردنى هذه الأيام، وذلك لأن التوصل إلى استخلاصات سديدة بشأن الخلاف الذى فجره الأمين العام السابق للحزب **الدكتور يعقوب زيادين** لا يستقيم ما لم تتضح التفاصيل ويجرى استعراضها بروية، فالخلاف يدور تحديدا حول هذه التفاصيل، والذين أرادوا تفجير أزمة لم يجدوا موضوعا عاماً يتكئون عليه فتوخوا أن يجعلوا من الحبات قباباً وأغرقوا المعنيين بالأمر بسيل من النمائم وركنوا إلى أن معظم المتتبعين لها لا ينشغل بالربط بين التفاصيل والوقائع المتباعدة.

أما انشغالى أنا **الكاتب الفلسطينى المستقل** بشأن يخص الحزب الشيوعى الأردنى فله أسباب عدة.

أول الأسباب أن الشيوعيين الأردنيين عزيزون على قلبى ،تابعت مسيرتهم منذ وجدتنى منخرطا فى العمل العام فى الخمسينات ، أسيت لكبواتهم، وسعدت بنهضاتهم المتعاقبة وأعجبت بدورهم المتصل فى العمل الوطنى والكفاح الاجتماعى، وأقمت علاقات شخصية حميمة بكل من تيسر لى الاتصال به من قادة حزبهم وأعضائه، وحظيت باعترافهم بى صديقا للشيوعيين يشركونه فى همومهم ومساراتهم بغير تحفظ. وبامكانى أن أقول ، على سبيل المثال، إن أمناء الحزب جميعهم،**فؤاد نصار، وفايق وراد، ود. يعقوب زيادين، ود. منير حمارنه** عاملونى كلهم بمودة لا تفارقنى حلاوتها وكانوا من بين أصدقائى الشخصيين الاثيرين إلى قلبى.

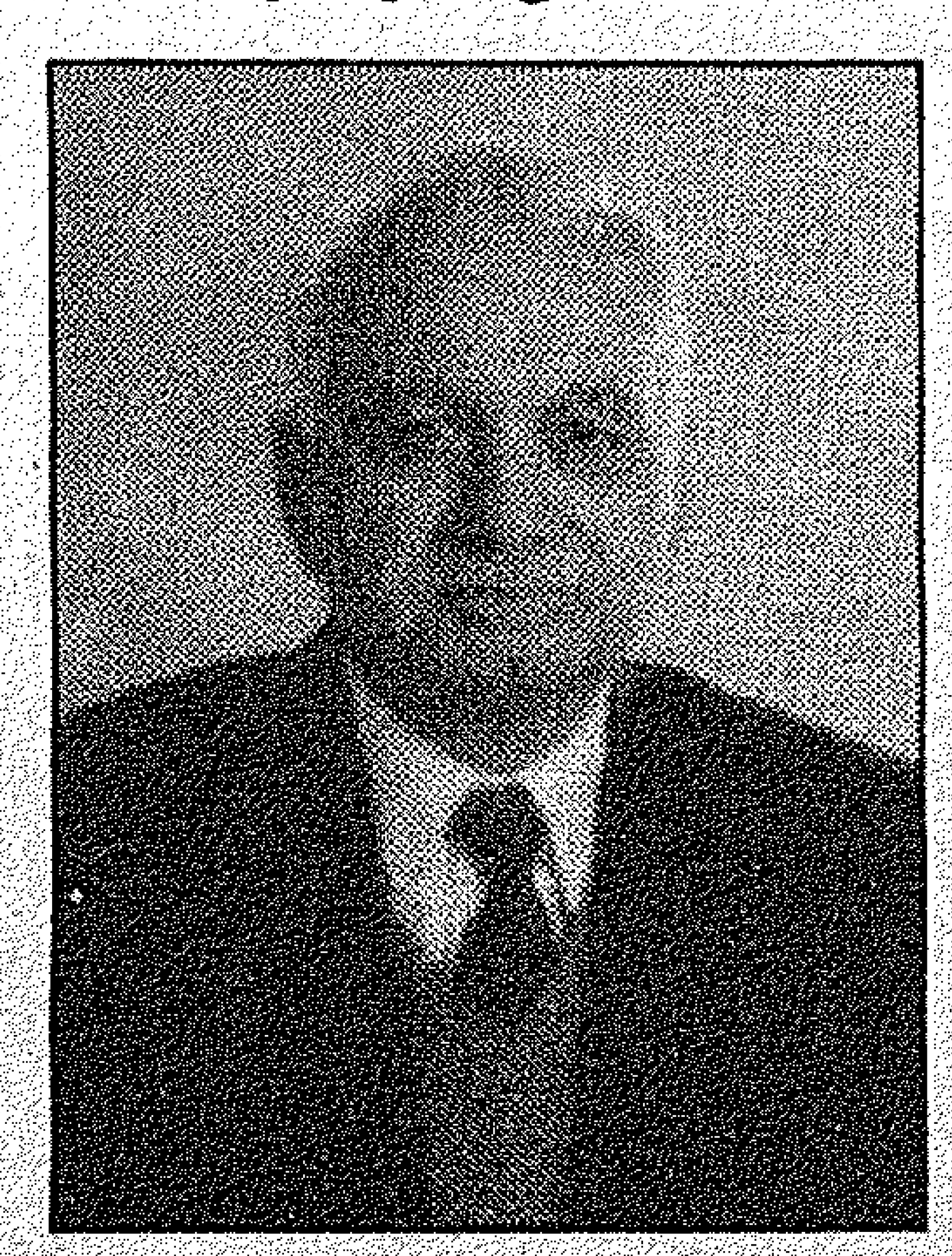
وثانى الاسباب أن الحزب الشيوعى الأردنى ظل **لصيق الصلة بالشأن الفلسطينى الوطنى والشأن العربى القومى** اللذين أنصرف لهما . أثر الحزب فى هذين الشأنين وتأثر بهما فى نحو بارز . وقد استفدت أنا من مواقف الحزب وتعلمت الكثير على أيدى أصدقائى فيه. وكثيرا ما ساعدتنى مواقف الحزب، وخصوصا موقفه من المسألة الوطنية الفلسطينية، على تصويب أخطاء ألغ فيها كما ساعدتنى على تحمل الآلام التى يفرضها السير على الطريق الصحيح فى هذا الشأن بالذات..

وثالث الأسباب أن الخلافات المتعاقبة التى هزت هذا الحزب وعرضته لعدد من الانقسامات **ارتبطت بالقضايا الصميمة التى يهتم بها لا الشيوعيون وحدهم بل الحركة الوطنية الاردنية وشقيقتها الفلسطينية وحركة التحرر العربى بأسرها**.وما أكثر بل ما أشد ما عكست هموم الشيوعيين الاردنيين هموم المحيط كله، وظل لحالات الخلافات داخل حزبهم تأثيرها البارز ، خصوصاً فى مجال التأكيد على ما هو خطأ وما هو صواب عند مواجهة هذه الهموم.

أما السبب الرابع ، وهو المتصل خصوصاً بالأزمة الأخيرة فنابع من أن الخلاف انفجر هذه المرة فيما الحزب يستعيد عافيته، بعد أن عقد أهم مؤتمراته وأوفرها دلالة على تعافى الحزب مستفيدا من العلنية ومنجزات التطور

د. يعقوب زيادين

الاعتماد على «النميمة» وحدها



الديمقراطى فى الأردن. وقد فجرت هذا الخلاف نوازع شخصية صرفة مما أوجد حالة فريدة، **حالة أزمة تبدو ساخنة ويريد البعض لها أن تصير كبيرة ، دون أن تكون كذلك فى الواقع** ، ودون أن تنشئ حوارات يستفيد منها أيما أحد، ودون أن يغتنى الحزب ونظراؤه فى المحيط وأصدقاؤهم والمعنيون بأمرهم بأى جديد مفيد . إنها أزمة مفتعلة ،وهى بهذا ، بانفجارها بدافع شخصى واتكاء مفجريها على النمائم وحدها ، تلحق الضرر بالحزب والحركة الوطنية ولا ينجم منها ما ينجم من الأزمات الكبيرة من تطوير للفكر السياسى وتقويم للممارسة وانعاش للحياة السياسية.

***

كنتُ فى **عمان** فيما كان الحزب يستعد لعقد أول مؤتمر علنى له، وحرصت على الالتقاء بأصدقائى فيه فيما هم مشغولون بالتحضير له، ولقيت بين الذين لقيتهم **الدكتور يعقوب زيادين** وحظيت كالعادة بضيافته الكريمة فى منزله الهادئ ، وأدرت معه على انفراد أو بحضور الذين يخاصمهم الآن حوارات تناولت شتى الموضوعات التى نتطرق لها فى العادة .**جرى هذا بيسر ومن دون أن أشعر بأن الأمين العام للحزب لاحدى عشرة سنة مستاء من أى شئ أو متخوف من أى شئ**.وقد عرفت بين ما عرفته أن د. زيادين يبارك التحضيرات الجارية فيما يتولى رفاقه فى قيادة الحزب إتمام التحضيرات التى توفر النجاح للمؤتمر **كما عرفت أن الرجل عازم على عدم ترشيح نفسه للأمانة العامة**.

وقد قدم **د. زيادين** فى تفسير عزمه هذا سببين كلاهما مقنع: حالته الصحية التى لم يفتنى أن ألحظ أنها لم تعد مسعفه ، وحرصه على إفساح المجال أمام غيره من القادة الأفتى والأكثر قدرة على حمل الأعباء والأوسع معرفة بالشأنين النظرى والعملى ، أى الأوفر قدرة على مواجهة متطلبات المرحلة التى

تعبرها الحركة الشيوعية العالمية بعد هزيمتها فى الحرب الباردة.

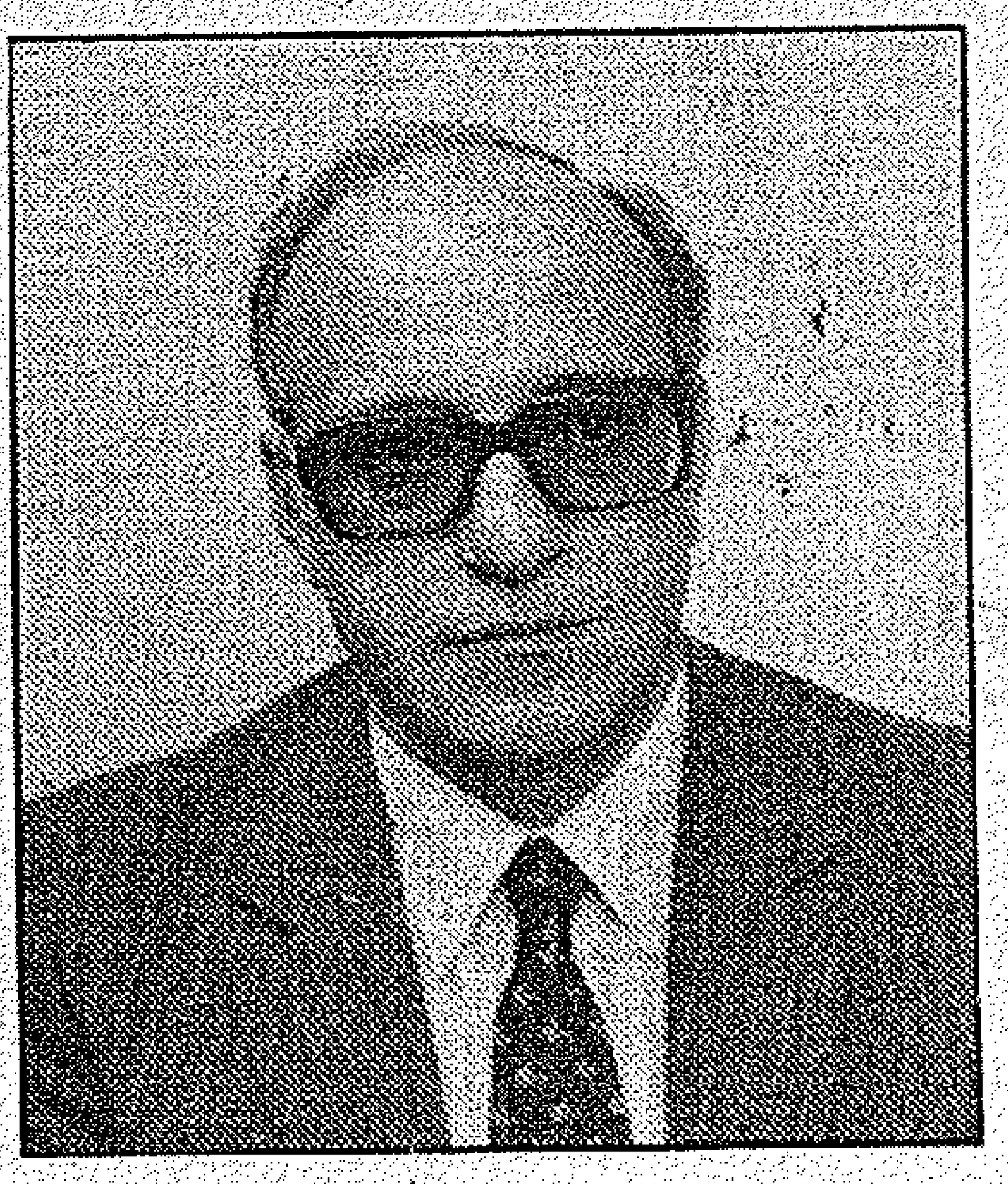
والواقع أنى ثمنت موقف د. زيادين بما يستحقه ورحت أنوه به حيث حللت . لكن تثمينى للموقف لم يلغ هاجسا انبثق بسبب معرفتى بشخصية صاحب الموقف . وقد سألت **د. منير حمارنه وهو من كان لصيق الصلة بصاحبه د. زيادين** ،كما سألت غيره: هل أنتم متأكدون من أن الأمين العام متشبث حقا بهذا الموقف، أليس من الحصافة أن تتأكدوا مما إذا كان عازما حقيقة على التخلى أم أنه يجهر بموقفه كى يحتكم على التوجه إليه ومناشدته البقاء أمينا عاماً؟.

وعلى هذا السؤال، تلقيت إجابات متماثلة: أعلن الرجل موقفه قبل أن يكون استبداله مطروحا ، وقد أعلنه فى مجالسه الخاصة ثم أكد عليه فى تصريحات أدلى بها للصحافة، وسواء كنا راغبين أو غير راغبين فى استمراره على رأس الحزب فليس لنا إلا أن نقر بحاجته إلى الراحة بسبب ظروفه الصحية الظاهرة ونحترم رغبته.

ثم انعقد مؤتمر الحزب وأنا بعيد عن عمان . ووصلتنى أصداء نجاح المؤتمر عبر المواد الشحيحة التى نشرتها صحف قليلة أتلقاها فى معتزلى البعيد الذى انصرف فيه إلى الكتابة . وأثار النجاح فضولى ، فاتصلت بمن أرسل إلى وثائق المؤتمر: وقائع جلسة الافتتاح وما ألقى فيها من كلمات بضمنها التقرير الذى قدمه د. زيادين والبرنامج الذى صادق المؤتمر عليه . وأثلج هذا كله صدرى . وقد ينبغى أن أقول هنا إنى **وقعت فى البرنامج على إجابات باهرة عن أسئلة عديدة كانت تشغل بالى وتعلمت الكثير من هذه الاجابات**.

كان هذا كله حسنا وباعثا على التفاؤل.

ولا أخفى أن تفاؤلى انتعش بانتخاب **د. منير حمارنه** أمينا عاما للحزب .فأنا أعرف منير وعلى أن أقول إنه صديق عمر وانه الانسان الذى تعلمت منه الكثير عن الشيوعية والوطنية والرابط بينهما . ود. منير عندى، مثلما هو عند كثيرين ،**شخصية شيوعية بارزة بمقدار ما هو شخصية وطنية أردنية بارزة** . وقد ثقف د. منير نفسه بمعرفة نظرية عميقة تأثر على تنميتها فى ظل الظروف وأضافها إلى المعارف التى راكمها خلال دراسته الاكاديمية المتميزة ثم خلال تدريسه للاقتصاد فى الجامعة الأردنية واستفاد منها وهو منصرف إلى النشاط العام العملى طيلة حياته . وقد تمتع د. منير بحصافة فى القول والسلوك عز نظيرها ، واتبع طيلة حياته خطا مستقيما صاعداً،



د. منير حمارنه
رمز لتطور الحزب الشيوعى

وواءم مواءمة فذة بين المعتقد والممارسة ، دون أن يكون جامدا أو متزمتا .بكلمات أخرى : **رمز حلول د. منير حمارنه فى الأمانة العامة للحزب الشيوعى الأردنى إلى التطور الذى حققه الحزب، وأكد عليه**. وبمقدار ما سعدت بهذا بمقدار ما توجست من ثقل العبء الذى ألقى على الأمين العام الجديد .فالصدام المحتوم بين العصرى والمتخلف ليس قليل الأعباء بأى حال من الأحوال.

بعد هذا ، لم يلبث أن برزت النذر ، وقد جاءت النذر هذه المرة من **د. يعقوب زيادين** : تصريحات اتهامية أفردت لها صحافة الاثارة مساحات لم تفرد مثلها لمؤتمر الحزب وانجازاته وتطوراته الكبيرة ذاتها . انه ، إذن ،كما حكمت على الأمر بالخبرة المكتسبة ، **تهليل هذه الصحف للضجيج المفتعل وحفاوتها بالنمائم التى تسيئ إلى الشيوعيين**. وإذا لم يكن فى الصحف التى أتلقاها ما يكفى لجلاء الحقيقة فقد حملت نفسى حملاً إلى عمان . وهناك ، صرفت وقتاً كافيا لقراءة المواد الاصلية والتصريحات الصحافية الكاملة وكتابات الذين انخرطوا فى المعمعة ووثائق الحزب والحزبيين المتصلة بالخلاف .كما صرفت وقتاً آخر فى تتبع خلفيات المواقف لدى أصحابها ولقيت كل من أمكن أن ألقاه.

إن أمامى الآن حصيلة ما تحريته بنفسى وملف ضخم يضم المواد المكتوبة كلها . فما الذى أراه وما الذى أستخلصه؟.

أرى أزمة ليست أزمة ، إلا لأن مفجرها أراد أن يكبر شأنا ليس كبيرا فى حد ذاته . وأرى خلافا افتعل افتعالا دون أن يكون فيه من بواعث الخلاف إلا ما هو شخصى . وأرى طروحات توخى بها صاحبها أن يستر الباعث الشخصى ، طروحات قد تتعاطف أو لا تتعاطف مع طارحها ولكنك لا تجد فيها إلا أوهن الصلات بالشأن العام.

فى أحاديثه كلها ، المنشورة أو المحكية فى المجالس ، لا يعترض الأمين العام السابق للحزب على سياسة الحزب التى كرسها المؤتمر ولا على البرنامج الذى صادق عليه ولا يشكك بشرعية عقد المؤتمر ولا يورد من الملاحظات على مجرياته ما يزيد عن أى ملاحظات عابرة يمكن أن تثار حول أى مؤتمر.

وفى ردود قيادة الحزب وأمينه العام الجديد على طروحات الأمين العام السابق تتجلى روح الاحساس بالمسئولية والحرص على توفير الفرصة لتحقيقات متأنية تتقصى الاتهامات التى أطلقها د. زيادين ضد أشخاص بعينهم فى قيادة الحزب وتتوخى أن يتم التقصى باتباع صارم لمستلزمات نظام الحزب الداخلى ومقتضيات الشفافية.

لقد طرح الأمين العام السابق اتهامين صارخين شكلا مادة مغرية للصحافة وحفزا كافيا أو أكثر من الكارهين للشيوعيين كلهم على الولوغ فى سيرهم الشخصية.

اتهم د. زيادين أغلبية المكتب السياسى المنتخب من المؤتمر بالتكتل ضده والعمل على إقصائه عن الأمانة العامة . روى مطلق الاتهام وقائع لا ترقى كثيرا فوق مستوى النمائم وأهمل الواقعة السافرة أى أهمل واقعة أنه هو نفسه الذى أعلن عزمه على التخلى ، وأنه غاب عن اجتماع اللجنة المركزية الذى انتخب الأمين العام الجديد وأنه لم يرسل إلى الاجتماع الذى غاب عنه طلبا بترشيح نفسه للأمانة العامة أثناء غيابه ، بل اكتفى بأن يجرى طرح اسمه من قبل عدد ضئيل من الحاضرين لم يأت أى منهم بما يثبت أن الرجل ألغى اعتزامه التنحى.

واتهم **د. زيادين** زميلته لعدة سنوات فى قيادة الحزب ، الشيوعية البارزة السيدة **إميلى نفاع** ، بأنها تلقت معونات مالية من جهات مشبوهة .وفى محاولة منه لجعل هذه النميمة مقبولة ، قال **د. زيادين إن المعونات المالية المشبوهة وردت إلى جمعية النساء العربيات** التى تعد السيدة إميلى من أبرز مؤسساتها وزعيماتها ، ثم أضاف لاحقا ان الزعيمة النسائية الشيوعية استأثرت بجزء من المال لنفسها . ثم وسع د. زيادين الاتهام فشمل به شيوعيات أخريات ينشطن فى إطار الجمعية.

ومع أن هذا الاتهام صارخ فى ظلمه ومجافاته للواقع وتعارضه مع طبيعة السيدة التى استهدفها والتى يعرف الاردنيون أنها وهبت عمرها كله ووقتها كله وبعض مواردها الشخصية للعمل العام ، فقد تعامل المكتب السياسى وأمينه العام الجديد مع هذا الاتهام، كما تعامل مع غيره ، بروية . وشكلت اللجنة المركزية للحزب لجنة تحقيق خاصة من ثلاثة أعضاء زكى د. زيادين نفسه اثنين منهم .هذه اللجنة أجرت تحقيقا متأنيا ، اطلعت أنا على وقائعه ، وصاغت نتائج تحقيقها فى تقرير

رسمي وقع عليه أعضاؤها الثلاثة وجرى تعميمه على أعضاء الحزب وتم نشره على نطاق واسع. وقد أظهر التحقيق أن السيدة إميلي والمتهمات الأخريات من الشيوعيات يقمن بدورهن في جمعية النساء على أتم وجه ويحرصن على الالتزام بتوجيهات قيادة الحزب ويطلعن القيادة على نشاطات الجمعية ويحصلن على مصادقتنا أولا بأول على ما يقمن به. كما أظهر التحقيق أن جمعية النساء التي هي جمعية خيرية فيها شيوعيات وغير شيوعيات مرخصة قانونا وهي تخضع لرقابة القانون الاردني ويفحص كل من وزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية واتحاد الجمعيات الخيرية الاردنية العام، كل في ما يخصه ، برامج عملها وميزانياتها ويصادق عليها. **وأوضح التحقيق أن موارد الجمعية تجيء من نوعين من المصادر : مصادر محلية تحرص الجمعية على توسيعها باستمرار حتى أنها صارت تغطي نصف أكلاف المشاريع الكثيرة التي أنشأتها ،ومصادر عالمية أكثرها مؤسسات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وأقلها جمعيات خيرية غير حكومية تتواءم برامجها للدعم مع أهداف الجمعية الاردنية ونشاطاتها.**

ووقفت لجنة التحقيق وقفة خاصة ازاء الاتهام بشأن المصادر المشبوهة ، فتبين أن السيدة إميلي وزميلاتها التزمن التزاما صارما برفض أي معونات تعرضها جهات أمريكية ، حكومية أو غير حكومية ، أو جهات معادية. أورد تقرير اللجنة واقعة ذات دلالة قاطعة في نفي الاتهام. فقد حدث مرة أن وافقت قيادة الجمعية على عرض معونة قدمته جهة أمريكية فيما كانت السيدة إميلي خارج البلاد ، ووقعت الجمعية عقداً مع الجهة الأمريكية بهذا الشأن . فلما رجعت السيدة إميلي إلى عمان وعرفت بما جرى ،اعترضت على العرض والعقد وأدى اعتراضها ونشاطها إلى فسخ هذا العقد.

**

أمام تأكيدات قاطعة كهذه التأكيدات ، برز عندي كما عند غيري التساؤل عن دافع د. زيادين إلى إطلاق اتهاماته. لقد كان د. زيادين على معرفة تامة بالوقائع التي أعاد التحقيق التأكيد عليها، فما الذي حمله، وهو من هو في مكانته ،على توجيه اتهام قبيح لزميلة ذات سمعة طيبة راسخة ولغيرها ممن لا يمس سمعتهن الشخصية حتى خصوم الشيوعيين ؟ **وها أنا أجازف بتعريض صداقتي لـ. د. زيادين للاهتزاز** حين أجدني مضطرا اضطراراً إلى الحديث عن الدافع الكامن وراء اتهامه الظالم . لقد قالها غيري وأنا أرددها: إني أحب صاحبي وأتمنى له كل الخير ،غير أني أحب الحقيقة أكثر وأتوخى أن تتم مناقشة أي أمر في ضوئها وحده.

والحقيقة ،كما أستخلصها من الوقائع المؤكدة ، يمكن ايجازها في ما يلي:

* **لقد شاء د. يعقوب زيادين أن ينتهي مؤتمر الحزب العلني بالتجديد له أمينا عاما للحزب**، ويبدو أن إعلانه عزمه على التخلي لم يكن إلا الوسيلة الملتوية لحث المعنيين بالأمر على التوجه إليه برجاء الاستمرار في هذا المنصب. فلما جاءت النتائج مخالفة لرغبة د. زيادين المضمرة ،حتى مع انسجامها مع رغبته المعلنة ، ولما لم يجد الرجل ما يأخذه على السياسة والبرنامج المقرين من المؤتمر، **فقد اتبع عادة قديمة اشتهر بها ، فعمد إلى توجيه الاتهامات الشخصية ليحدث بلبلة يستفيد منها لاستعادة الموقع.** ولكي أظل في حدود الانصاف، أجازف فأقول: إن مثل هذا المسلك مألوف حتى من قبل قادة وطنيين وشيوعيين . أما ما تجاوز به د. زيادين الحد المألوف ، ناهيك بالحد المقبول ، فهو توجيهه حربة الاتهامات الظالمة نحو السيدة **اميلي نفاع** وزميلاتها بالذات. لقد شممت في هذا التوجيه رائحة تخلف لا يطيقها أي تقدمي شيوعيا كان أو غير شيوعي .**ففي مجتمعاتنا يسهل تشويه سمعة سيدة أكثر مما يسهل تشويه سمعة رجل.** ولو لم يكن الأمر كذلك لوجّه د. زيادين حربته نحو خلفه في الأمانة العامة موضع النزاع ، وهو رجل.

* باتباعه النهج الاتهامي دون غيره ، **أحدث د. زيادين البلبلة** التي كان يعرف أن من اليسير إحداثها عند الولوغ في سير الناس الشخصية. لم يعبأ بالحقائق، ولم يتهيب أمام الاضرار التي تلحقها هذه البلبلة بسمعة الناس المعنيين بها وسمعة الشيوعيين وسمعة الحركة الوطنية الاردنية . وبهذه البلبلة ، قدم د. زيادين للذين يضيقون بالشيوعية والشيوعيين ولا يهنأ بالهم إلا حين يرون الشيوعيين وهم يتهارشون سلاحا يشهرونه في وجه الجميع ويستخدمونه لتسويغ الموقف المعادي للتقدم والمجافي لروح العصر وقيمه الايجابية.

* **وبهذا النهج ، تخطىّ د. زيادين الحاجة الجادة لمناقشة مسألة العمل الخيري ومساهمة المنظمات غير الحكومية فيه ، بايجابياتها وسلبياتها ، وطمس هذه الحاجة بابتسارها في مناقشة نمائم.** لقد خلفت اتهامات د. زيادين الانطباع بأن العمل الخيري للمنظمات غير الحكومية شر كله. نسى الأمين العام السابق لحزب شيوعي عريق أن توسع نشاط المنظمات غير الحكومية ودورها ظاهرة عالمية متزايدة البروز ،كما نسى **أن موجه نشاط هذه المنظمات، التي تجددت أوائل التسعينات ، اقترنت برغبة المنظمات اليسارية والديمقراطية فيها في توفير الدعم لانتفاضة الشعب الفلسطيني الكبيرة.** وأغفل د. زيادين ،المشغول بشأن شخصي واتهامات شخصية ،حقيقة **أن المنظمات غير الحكومية ليست كلها من طبيعة واحدة وأن دوافعها لتقديم العون ليست متجانسة.** وبهذا الاغفال ، أبهت د. زيادين الحاجة الماسة إلى استقصاء طبيعة الظاهرة وتفاصيلها وفرز سلبياتها وايجابياتها والتوصل إلى قواعد في التعامل معها بما يقلل السلبيات ويستفيد من الايجابيات.

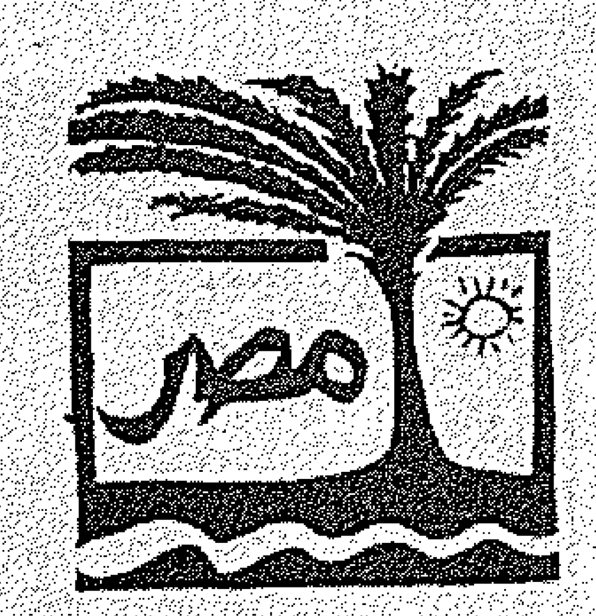


إميلي نفاع

اتهام صارخ في ظلمه

* الانطلاق من الدافع الشخصي أفضى بصديقي د. زيادين إلى **إنشاء مركز مواز للحزب الذي خرج هو من صفه** ، مركز انشأه صاحبه دون مراعاة لا للقواعد التنظيمية المعتمدة في الحزب ولا لقانون الأحزاب المعتمد في البلد. وبهذا انتهى الأمين العام السابق لحزب عريق وموحد إلى أن يصير أمينا عاما لمركز صغير وهامشي، وبعد أن كان الرجل أحد أقطاب العمل الوطني والتقدمي في البلد، رضي بأن يصير أمينا عاما لجماعة جمعتها نوازع متباينة لا يقر لها معظم أحزاب الحركة الوطنية بأنها بديل للحزب، لقد كان اعلان د. زيادين عزمه على التخلي هو السبب الأول الذي غيب فرصة التجديد ففقد منصب «الأمين العام» للحزب ، وها هو وقد فقد التفهم الذي حظي به بسبب اعلانه قد صار«**امينا عاماً» لمركز لم يستقطب من الشيوعيين ،حتى بعد أن انضم إليه شيوعيون سابقون نبذوا حزبهم، إلا نسبة لا يعتد بها.**

قلت مرة في السبعينيات ،في معرض الكلام عن أزمة جدية تعرض لها الحزب الشيوعي الاردني، إن من المؤسف أن نرى شيوعيين عاجزين عن التحرر من تأثير التخلف . وأجدني ،مع الأسف مرة أخرى ،مضطراً لإعادة القول ، وليغفر لي صديقي **د. يعقوب زيادين أني أقصده بهذا القول.**



تأملات حول فيلم «محامى الشيطان»

السينما امام محاكم التفتيش

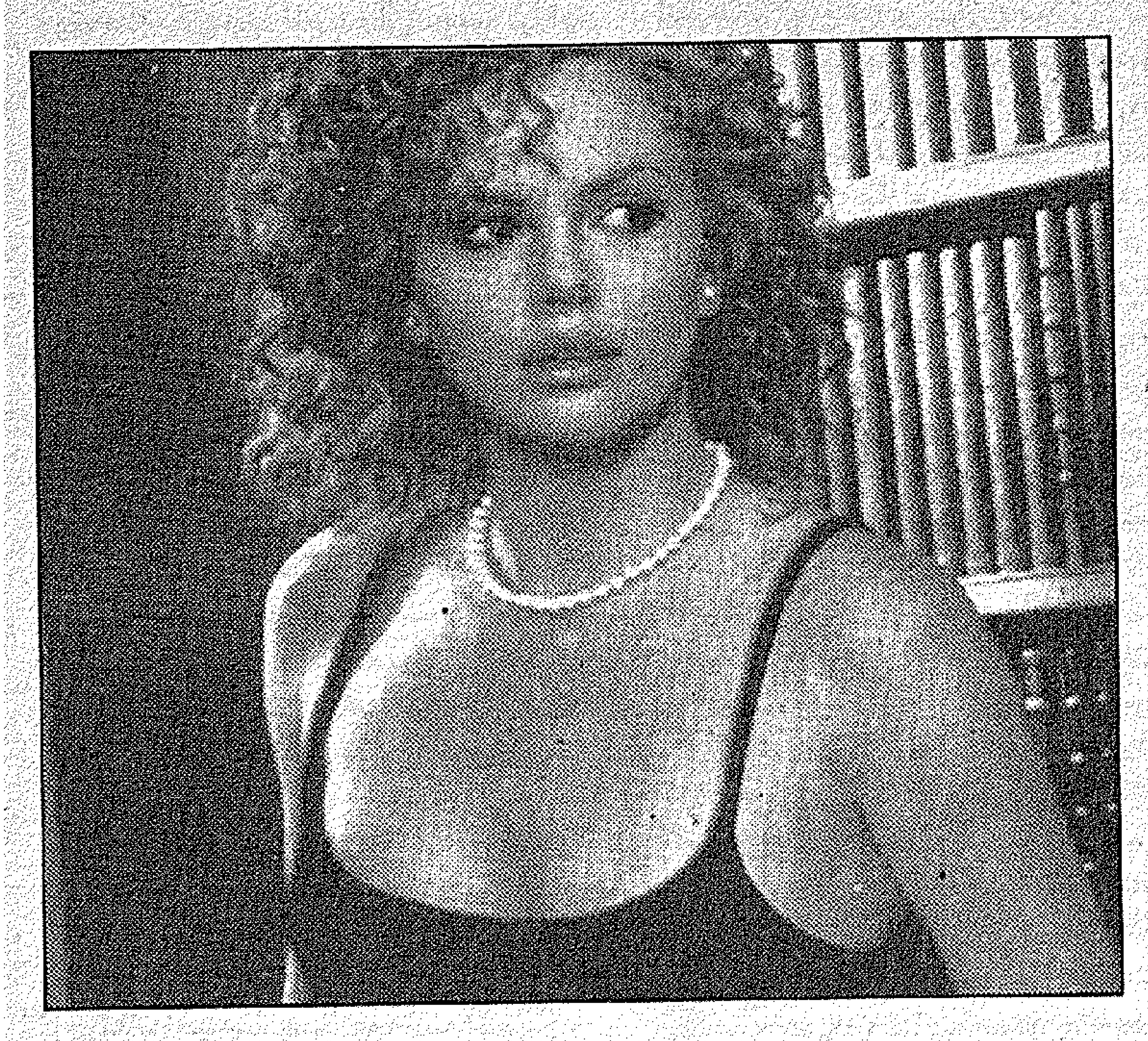
«يوم عرف الانسان الشيطان كان فاتحة خير» ،هكذا كتب عباس محمود العقاد فى السطر الأول من كتابه «**إبليس**» منذ أكثر من نصف قرن، ليستطرد مؤكدا على المعنى الذى قصد دون مداورة أو مواربة ، أو خشية أن تطل من هنا أو هناك رؤوس تطالب برأسه ، بدعوى اتهامه بالكفر والتجديف والإلحاد ، وها هو يضع النقاط فوق الحروف ليجلى فكرته : « هى الحقيقة فى بساطتها الصادقة التى لا مجاز فى لفظها ولا فى معناها .. فقد كانت فاتحة التمييز بين الخير والشر، ولم يكن بين الخير والشرمن تمييز قبل أن يعرف الشيطان بصفاته وأعماله وضروب قدرته وخفايا مقاصده ونواياه».

ما أبعد الليلة عن البارحة ، فلو كان العقاد قد كتب كلماته تلك فى ظل المناخ الراهن ، فربما انتهى إلى غياهب السجن أو المنفى الاختيارى فى أفضل الأحوال، إذ تسود اليوم فى بعض الأوساط الشعبية والرسمية **نزعة ماكارثية** «على الطريقة المصرية»، تتشمم فى كل الكتابات الأدبية والأعمال الفنية-وحتى الدراسات الأكاديمية -ما يتصوره أصحاب تلك الأنوف مروقا وخروجا على الدين ،وكأنهم احتكروا الدين وتفسيره لأنفسهم ، ونصبوا من أنفسهم قضاة وجلادين للآخرين، كل الآخرين . ولتنظر إلى تلك الضجة التى ثارت عند عرض الفيلم الأمريكى «**محامى الشيطان**» ،والتى بدأت برأى متواضع لأحد القراء رأى فى الفيلم تطا ولا بذيئا ،وعلينا وعلى الذات الإلهية ، إذ تصور -ولعله كان الوحيد فى تصوره ذاك- أن الفيلم يدور حول «رجل أعمال مشبوه» (ولم يدرك لحظة واحدة أنه الشيطان!) ، يسخر من جميع التعاليم الإلهية ، زاعما أنها تهدف إلى حرمان الانسان من الحياة الجميلة!.

لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فبعد أسبوعين فقط من نشر القارئ رسالته المتشنجة ،كتب صحفى شهير منددا بالسماح بعرض الفيلم ذى الأفكار الإلحادية ، ثم عقدت لجنة دينية رسمية اجتماعا عاجلاً لمشاهدة الفيلم واتخاذ قرار بشأنه .(ولا أدرى إن كانت هناك أية لجنة رسمية أخرى تعطى نصف هذا الاهتمام لآلاف من المشكلات الحقيقية فى الشرخ العميق داخل بناء حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التى تزكم رائحتها الأنوف وتخرق الأعين). ولعل هذا يذكرنا ببعض أبيات مما كتبه الشاعر **أمل دنقل**، على لسان أبى نواس :

« لا تسألنى إن كان القرآن .
مخلوقا أو أزلى.
بلسلنى إن كان السلطان .
لصا أو نصف نبى» .

لكن المهم أن اللجنة انتهت إلى رفض الفيلم وأدانت عرضه، وكانت الحجة الحفاظ على الثوابت الدينية ،خاصة الذات الالهية.



كنت أظن -وبعض الظن إثم- أن هناك فرقا جوهريا بين إدراك العامة لما يسمى «**الثوابت الدينية**» ،وبين فهم بعض الخاصة-أوما يفترض أنهم كذلك- لمثل هذه الثوابت، لكن الحقيقة أن معظم المنتمين لهؤلاء الخاصة أصبحوا «طليعة» هذا الفهم العامى المسطح، حين انتهوا إلى فكر يرتكن إلى التقليد دون التجديد ، ليس فقط على مستوى أفكار ذلك التراث العريق للفلسفات الاسلامية التى تعارضت وتحاورت حتى فيما يتصورون أنه «**الثوابت الدينية**» ، وإنما الأهم هو أنه المستوى الذى يقبل فيه بعض رجال الدين الرسميين والشعبيين القيام بدور تحويل الدين إلى دائرة كهنوتية ضيقة ومغلقة ، يملكون وحدهم مفاتيحها ، التى يستخدمونها لكى يمنحوا بركاتهم أو لعناتهم على من يشاؤون ذات اليمين وذات اليسار ، لكنهم **أبدا لم يقولوا لنا رأيا واضحا وقاطعا فيما نعانيه من كوارث يومية حقيقية ، بل تراهم**

أحمد يوسف

مشغولين بالتفتيش فى العقول والقلوب، وبطاردة الأقلام والأفلام!.

نجوم الصراخ والصمت

تأمل كيف كان يكرس واحد من أصحاب أعلى الأصوات بين« نجوم » رجال الدين الرسميين جزءاً كبيراً من صورته الاعلامية، لكى يصبح مبعوث العناية الإلهية من أجل« **توبة » الفنانين والفنانات** ولتنظر أيضا إلى ما يتضمنه تعبير «التوبة» من معنى الاقلاع عن« الاثم»!) وينبرى آخر من «نجوم» رجال الدين الشعبيين لكى يستخدم قاموسه الكوميدى -البارع حقا -للسخرية من **أم كلثوم وعبد الحليم حافظ** ،وها هو الأمر يصل إلى أن تترك لجنة دينية رسمية كل مهامها الأخرى جانبا ، لكى تصدر حكماً بالاعدام على فيلم أمريكى- فلم تتعامل معه كعمل فنى له ايجابياته وسلبياته،فى شكله ومضمونه،(وهى على أية حال ليست الجهة التى يمكن لها القيام بهذه المهمة)، وإنما نظرت إليه على أنه رسالة فى الالحاد، هدفها هو تدمير «الثوابت الدينية» ،**وهم لا يدرون أنهم بذلك يقللون كثيرا من شأن هذه «الثوابت» ، إذا كانت معرضة حقا لمثل هذا الخطر الوهمى المخيف ، بسبب فيلم مثل« محامى الشيطان»!**

إنه المناخ السائد الذى **يصطنعون لنا فيه معارك زائفة لكى لا نلتفت إلى معاركنا الحقيقية، ويتوقفون فيه عند القشور لكى يجعلونا عاجزين عن الوصول إلى اللب والجوهر**. وإذا كنت قد ذكرت لك تلك العبارة الجريئة التى صدر بها **عباس محمود العقاد** كتابه عن «**ابليس**» ،فإن ذلك يستدعى إلى الذهن بعضا مما هو أكثر خطرا وإيلاما من الموقف تجاه فيلم« محامى الشيطان»، مثل استمرار منع ظهور مسرحية **عبد الرحمن الشرقاوى «ثأر الله»** منذ أكثر من عقدين من الزمن ، وهى المسرحية التى تدور حول مقتل الحسين، كما يستدعى أمورا طريفة لكنها لا تقل وجعاً، مثل ما ذكره الموسيقى خفيف الظل عميق الرؤية **عمار الشريعى** فى تحليله لأغنية **رياض السنباطى ، «على عودى»** ، التى تتضمن عبارة عن الجمال الذى « **يفتن العابد**»، فقد أشار الشريعى فى ملاحظة ذكية ولاذعة أنه لم يكن ممكنا لمثل هذه الجملة أن تظهر فى أغنيات اليوم إلى النور، تماما كما أشار لى الصديق الناقد **محمد الروبى** إلى مشهد من فيلم «**شارع الحب**» ، ربما كان مستحيلا أن يسمحوا له اليوم بالظهور ، يقف فيه عبد السلام النابلسى جائعا وهو ينظر إلى السماء متضرعاً إلى الله أن يطعمه قائلا: ابسطها يا باسط»، فاذا **بزينات صدقى** تلقى فوق رأسه بشلال من «الملوخية»، فيعيد النظر إلى السماء معقباً : «ماتبسطهاش قوى كده»!.

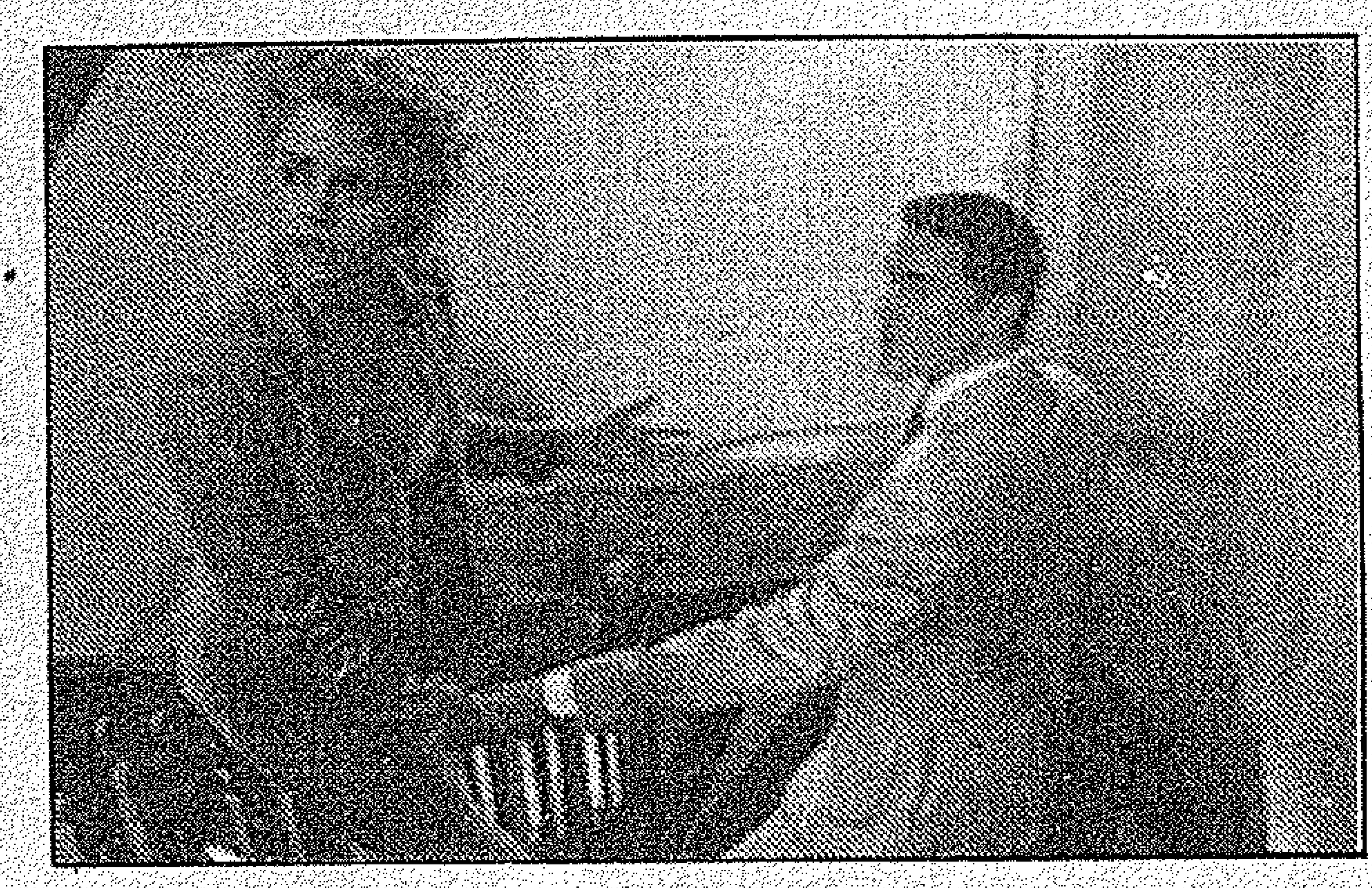
إن هذا كله يقودنا إلى أن نتساءل اذا ما كانت مسرحية الشرقاوى، وأغنية السنباطى ، و«إفيه» النابلسى ، تنتمى إلى ما يطلقون عليه الخروج على«الثوابت الدينية » ،أم أنه ضيق الأفق الذى نتصور أن بعض رجال الدين يتعمدونه عن وعى كامل، لكى يوحوا بأنهم يملكون القدرة على الهيمنة على كل أمور حياتنا ، بينما لم **يتحدث واحد منهم أبدا عن الديمقراطية ، أو الخصخصة ، أو النظام الجديد أو الموقف تجاه الكيان الصهيونى ، ناهيك عن صمتهم المطبق أمام انسحاق كتلة هائلة من أبناء الوطن تحت الوطأة الثقيلة للفقر المتزايد، والافتقاد الكامل للشروط الانسانية البسيطة-العمل والمسكن والملبس والطعام والتعليم والزواج -لاقامة الحد الأدنى من مقومات الحياة العادلة** فى هذا الوطن التى يمكن أن تسمح للناس بإقامة الدين الصحيح وإن كان يكفيهم فخراً أن يجمعوا حشودهم وأسلحتهم الثقيلة ، لمواجهة فيلم لم يصمد فى دور العرض إلا أسبوعين يتيمين ، لأن اسمه«**محامى الشيطان**»!.

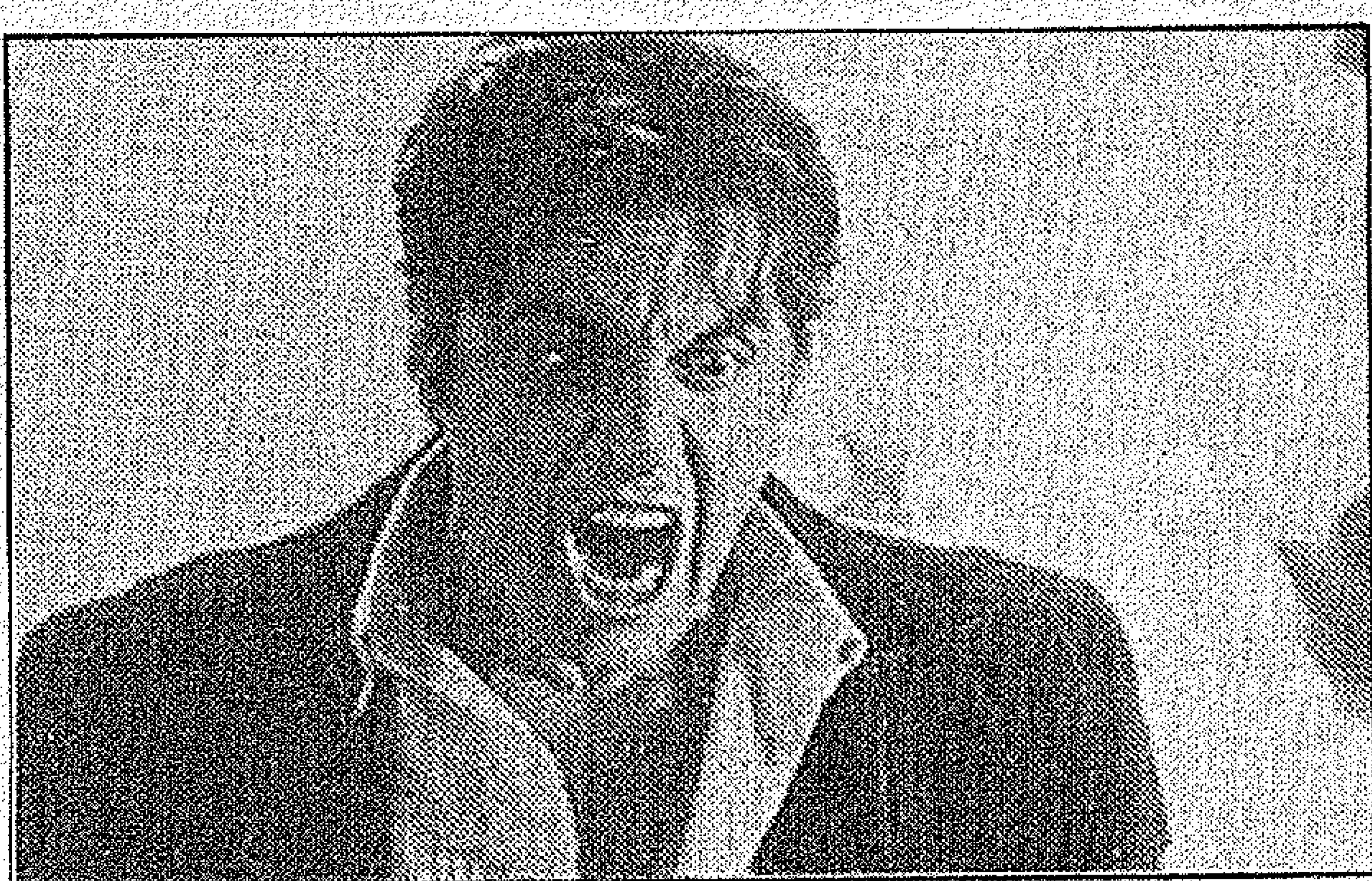
الخروج من الجنة

قد يبدو هذا الاستطراد الطويل بعيداً عن التناول النقدى لفيلم« محامى الشيطان» ، لكننى أردت أن أؤكد به منذ البداية على أن ردود الأفعال المتشنجة ،خاصة من قبل بعض المؤسسات الدينية الرسمية ، قد ارتكبت خطأ فادحاً ، ليس بسبب تصورها أنها تدافع عن «الثوابت الدينية» ، وإنما لأنها أساءت تماماً فهم وتذوق فيلم مثل« **محامى الشيطان» ،الذى يقف فى التحليل الأخير- وتلك هى المفارقة الضحكة والمبكية معاً- على نفس الأرض الدينية المحافظة ، التى لا تبتعد قيد أنملة عن تصوير الشيطان على أنه الشر المطلق الذى يطارد الانسان لكى يبعده عن العودة إلى الله** ، وأن المصير الذى سوف يئول إليه الشيطان -إذا لم يستسلم له الانسان- سوف يكون الجحيم الذى سوف يبتلعه فى أتونة، فهل يشكك مثل هذا الفيلم فى«الثوابت الدينية»؟!.

إن شئت أن تلخص «حدوته» فيلم «**محامى الشيطان**»، فانها تدور حول بطل شاب يدعى **كيفن لوماكس (كيانوريفز)** ، يحقق فى حياته المهنية النجاح تلو النجاح، فقد كان كل المتهمين فى قضاياه ينتهون إلى الادانة عندما كان ممثلا للادعاء ، بينما يحصل عنده كل المتهمين على البراءة عندما تحول إلى المحاماة .(وسوف تعرف لاحقا أن السر وراء ذلك النجاح هو قدرته الفائقة فى التأثير على هيئة المحلفين ببراعته وتمكنه من تطويع المنطق والقانون لصالحه) . وإذ يدور المشهد الأول من الفيلم فى قاعة محكمة، يحاكم فيها مدرس فى منتصف العمر- له تاريخ سابق فى قضايا مماثلة- بالتحرش الجنسى بفتاة مراهقة من بين طلبته، فإن لوماكس يدرك بحدسه أن المتهم قد ارتكب الجريمة حقاً، لكنه يطلب استراحة قصيرة يذهب فيها إلى دورة المياه.(مرة أخرى، سوف تعرف لاحقا أنه كان معتاداً على استخدام ثقب فى جدار دورة المياة للتلصص على مداولات المحلفين خلال الاستراحة ،حتى يحدد اتجاه دفاعه لاختراق نقاط ضعفهم).

إنه إذن النجاح الذى لا يعرف لنفسه حدوداً، وهو النجاح الذى تحدد معاييره الأخلاقيات الفردية والنفعية للمجتمع الرأسمالى الأمريكى ،ومن هذا المشهد فى انفراد لوماكس بنفسه فى دورة المياه ، وتأمله لنفسه فى المرآة ، وسماعه لمديح مراسل صحفى يلحق به ليتحدث معه حديثا قصيرا عابرا يغازل به غروره بالنجاح فى ساحات





القضاء ، من هذا المشهد سوف يدخل الفيلم إلى **عالم «فانتازى»** مرعب تتأكد بداياته مع استخدام المؤثرات الصوتية الراعدة ، وصوت انغلاق باب دورة المياه فى دوى مخيف ، لينفرد لوماكس بنفسه مرة أخرى . (وسوف يكشف لك تأمل الفيلم بعد نهايته أن مثل هذا المشهد لن يحمل تفسيرا مباشراً ، إلا إذا وضعته فى سياقه مع المشاهد اللاحقة وحتى نهاية الفيلم).

إن لوماكس يعود إلى قاعة المحكمة وقد تحول وحشا بشريا قاسيا ، ليشن حرباً نفسية ضارية على الفتاة حتى تنهار، وليحصل على البراءة لموكله، ويحضر بعدها احتفالا ماجناً صاخباً (أو قل شيطانياً) بنجاحه الجديد ، ليأتيه عرض غامض للانتقال من فلوريدا والعمل فى مدينة نيويورك ، لدى شركة كبرى يديرها **اجون ميلتون (آل باتشينو)** ،حتى أنه لا يلتفت لتحذيرات أمه المتدينة **(جوديث آيفى)** ،التى تؤكد له أن نيويورك ليست إلا «بابل الجديدة» التى سوف يدمرها الله لفجورها وفسوقها ، وهكذا يخرج لوماكس من «جنته» الصغيرة التى أقامها فى فلوريدا ، وبالحاح من زوجته الجميلة مارى آن **(شارليز ثيرون)** ، فيما قد يوحى لك بأنها تشير على نحو غامض إلى القصة التوراتية عن حواء التى دفعت آدم للخروج من الجنة ، لأنها استسلمت لاغراء الشيطان واغوائه.

ومنذ اللحظة الأولى التى يظهر فيها **جون ميلتون** على الشاشة ، تدرك أنه يجسد «الشيطان» حقا ،حتى أن حذاءه يوحى بالصورة التقليدية للقائمتين الحيوانيتين لساقى الشيطان!(وفى تعليق ساخر لناقد سينمائى بريطانى ، أشار إلى أن لوماكس كان الوحيد الذى لم يكن يعرف حتى تلك اللحظة أنه يتعامل مع الشيطان ! لكن الناقد لا يعرف بالطبع أن هناك قارئا مصرياً ما يزال يصر- حتى بعد أن رأى الفيلم- على أنه لم يكن إلا «رجل أعمال» يسخر من التعاليم السماوية!) .لقد أقام ميلتون مملكة عالية كاملة للشر ، تتجسد فى«شركة» تتعامل مع كل القضايا المريبة من كل الأنواع ولكل الأجناس ، ليستخدم براعة لوماكس للحصول على البراءة لكل المجرمين الذين يتبناهم «الشيطان» ميلتون ، لكن الفيلم يقع فى خطأ درامى ترك تأثيراً فادحاً على بنائه ، عندما استطرد إلى قضية بعد أخرى، فى تفاصيل عديدة تشتت جوهر الصراع الدرامى ، الذى يدور تارة بين لوماكس وميلتون، وتارة أخرى بين لوماكس ونفسه ، إذ يبدو أن لوماكس يدفع يوما بعد آخر ثمن«نجاحه» وثرائه وصعوده الاجتماعى ،حين يستحوذ ميلتون عليه تماما ،حتى أنه يغتصب زوجته وينزع عنها رحمها وقدرتها على الاخصاب ,وفى الوقت الذى تصاب الزوجة فيه بالجنون وتنتحر ,تظهر الأم المتدينة مرة أخرى لتخبر ابنها لوماكس بأن الشيطان قد أغواها فى شبابها ، وأن ميلتون ليس إلا أباه!

منطق الشيطان

ربما بدا ذلك أثرا من آثار أفلام« **الرعب الشيطانى» الهوليوودية** (هل تذكر -على سبيل المثال فيلم« **طفل روزمارى» للمخرج رومان بولانسكى؟!**) ، وتلك هى الحقيقة بالفعل ، فكون لوماكس ابناً للشيطان ميلتون هو خط درامى ينتمى إلى المخطوطة الأولى لسيناريو الفيلم التى تمت كتابتها منذ سنوات عديدة، وظل الفيلم النهائى- بعد اعادة كتابته-محتفظا بهذا الخط فى نسخته المعروضة، ليحقق بعضا من تأثيرات الرعب المجانية لدى المتفرج ،حتى لو لم يكن ذلك وثيق الصلة بما ينبغى لأى دراما مرهفة تتعامل مع رماديات النفس البشرية . فالاحتفاظ بهذا الخط الدرامى يجعل الفيلم صراعاً ميلودرامياً مسطحاً داخل البطل لوماكس ،(**فالأم ترمز إلى الخير الخالص والأب يرمز إلى الشر المطلق)**، وإن لم يكن هذا على أية حال هو التناقض الوحيد فى مضمون الفيلم، الذى تناوب على كتابته -بتأثير من الممثل **آل باتشينو** فى محاولة لجعل المضمون أكثر جدية -ثلاثة من كتاب السيناريو ، هم **أندرو نيدرمان، وجوناثان ليمكين وتونى جيلروى.**

لكن الفيلم يصل عند هذه النقطة إلى الحوار الملتهب بين **الانسان** (لوماكس) **والشيطان**(ميلتون) ، وهو الحوار الذى أثار قارئا وصحفيا شهيراً ولجنة دينية رسمية لتصورهم أنه يمثل نوعاً من التجديف. لكن دعنا نتساءل أولا كيف يمكن للشيطان أن يتحدث، وماذا تنتظر منه أن يقول ، إلا أن « يوسوس» للانسان ليحرك فيه نوازعه الشريرة؟! (أنظر على سبيل المثال كيف عرض القرآن الكريم حواراً بين الله والشيطان ,**فى سورة الاعراف»**، الأيات(١١-١٧) ،فكان الشيطان يعلن تأكيده على قدرته على اغواء البشر وابعادهم عن الله. ولتنظر أيضا إلى« **رسالة الغفران» لأبى العلاء المعرى**،حين يحاول الشيطان أن يزرع الشك فى نفوس المؤمنين، بأن يقول: «إن الخمر حرمت عليكم فى الدنيا ،فكيف تحل لكم فى الآخرة؟!) .

إن لوماكس يريد أن يلقى بالمسئولية كلها فى الدمار الذى إنتهى على عاتق ميلتون ، لكن

الشيطان دافع عن نفسه: «إننى لا أجعل الأشياء تحدث، إننى أعد المسرح فقط، ثم يبقى الأمر بعد ذلك مرهونا بإرادة الناس». ولأن ميلتون لا يريد أن يهرب منه لوماكس، فانه يعده بكل ملذات الحياة القريبة والرخيصة: «**ان الله يعطى الإنسان الغرائز، ثم يصنع له بعد ذلك القوانين: انظر ولكن تلمس، المس ولكن لا تتذوق، تذوق ولكن لا تبلع .. أما أنا، فالبرغم من كل نقائص الانسان فانني أحبه.. لقد كان القرن العشرون كله ملكى .. إنه عصرى، عصرنا**». إن ميلتون يريد القرن الواحد والعشرين أيضا، لذلك فانه يريد من لوماكس أن يضاجع أختا شيطانية له، لكى تظل مملكة الشر تسيطر على العالم، لكن لوماكس يقرر أن يطلق النار على نفسه، وهنا ينتهى الشيطان للاحتراق فى جحيم مروع، ليصل الفيلم إلى مشهد دورة المياة مرة أخرى، حين انفرد لوماكس بنفسه أمام المرآة، وكأن الفيلم يريد أن يقول لنا موعظته الأخلاقية -الدينية- التقليدية أيضا- أن بداخل كل منا شيطاناً، عليه أن يقتله لكى يكون انسانا سوياً. (هل يختلف هذا المضمون -الذى لا يمكن لنا أن نقبله قبولاً كاملاً- عما يقوله كثير من رجال الدين الرسميين من أقاويل تهدف فى الأغلب إلى نوع من قمع النوازع الانسانية، بدعوى أنها شيطانية؟). وهكذا يعود لوماكس إلى قاعة المحكمة، معلناً عن رفضه استكمال الدفاع عن المتهم، فكأنه يضحى بالنجاح إذا ما تناقض مع الحق والخير، لولا أن الصحفى -الذى ظهر له فى دورة المياه فى لقطة خاطفة- يعاود الظهور مرة أخرى، ليعرض على لوماكس أن يحصل على نجاح جديد، باستثمار هذا الموقف الأخلاقى لنشر كتاب عنه، وهنا تتحول هيئة الصحفى -من خلال المزج- إلى صورة الشيطان مرة أخرى، وهو يضحك ضحكة مدوية مجلجلة.

ثنائية الشيطان والإنسان

إن شئت الحقيقة فإن فيلم «**محامى الشيطان**» يقع فى منطقة غائمة تفتقر إلى نضج الرؤية، بقدر افتقاره إلى نضج الأسلوب الفنى أيضا، فعلى مستوى الشكل، يقف المخرج **تايلور هاكفرد** حائرا بين أن يصنع فيلماً تقليديا من أفلام الرعب، محتشداً بالمؤثرات البصرية والسمعية شديدة الابهار (من خلال تقنيات الكمبيوتر التى أصبحت تنجز مثل هذه المؤثرات بالضغط على بعض الأزرار)، وبين أن يقدم عملاً دراميا ينفذ إلى أعماق النفس البشرية، فالفيلم -على مستوى الدراما- لم يتوقف لحظة واحدة لكى يتأمل التحولات داخل شخصياته (ولعل الانقلاب المفاجئ فى شخصية الزوجة مارى آن هو خير دليل على ذلك)، وفيما عدا لقطات قليلة لمدينة نيويورك (فى شكلها «البابلى» الفانتازى) وهى تضئ أنوارها وتطفئها بطريقة غامضة (بالطبع تحت تأثير الشيطان ميلتون)، أو استخدام التصوير شديد البطء ربما كادر أو كادرين كل ساعة، لترى على الشاشة ليلة واحدة فى ثانية واحدة) لبرج ميلتون الشيطانى وهو يتحول من الليل إلى النهار، نقول إنه فيما عدا تلك اللقطات يفتقد الاحساس بالجو العام الذى يتسم بالاتساق والتكامل حتى يجعلك المخرج تعيش الدراما وتعايشها، بل إنك تشعر أحيانا بأن اللحظات المتميزة الوحيدة فى الفيلم لا تكتسب قيمتها إلا من خلال **الأداء البارع لبطليه آل باتشنو وكيانو ريفز.**

أما على مستوى المضمون، فالفيلم يقع فى خطأ أكثر عمقا وخطراً حتى إنه ينزلق- رغما عنه- إلى نوع من الالتباس والتناقض، (وكما سبق أن أشرنا، فإن هذا يعود إلى إعادة كتابته مرة بعد أخرى، حتى تراكبت الدلالات فوق بعضها دون أن تتفاعل وتنصهر معاً)، وربما كان من الأفضل للفيلم أن يبقى ملتصقا بطموحه البدائى البسيط بأن ينتمى إلى أفلام الرعب، لكنه **أراد أيضا أن يحتوى على النقد الاجتماعى، حين يشير إلى الأخلاقيات الماكيافيللية السائدة فى المجتمع الأمريكى**، وتحول بعض المهن- مثل المحاماة أو الاعلام- للدفاع عن الشر. وقد تتفق مع جانب من هذا الرأى فى ظل ظروف اجتماعية محددة تستلب انسانية الانسان، إلا أنك لا تستطيع أن تسلم به تسليما كاملاً، وإلا كان علينا أن نلغى نظام القضاء، ونغلق الصحف، بدعوى الدفاع عن الخير! (إنه المنطق نفسه الذى قاد البعض للدعوة لمنع عرض الفيلم!).

وأرجو، أن تنتبه إلى أن الفيلم قد ضرب بعض الأمثلة الشريرة التى يدافع عنها الشيطان، مثل تجارة السلاح، وهو ما يمكن لك أن تقبله (فى أغلب الأحوال)، لكن كيف يمكن إن يلصق الفيلم تهمة الشيطانية ببعض الديانات ذات الممارسات الخاصة، لأنها تذبح الحيوانات فى طقوس معينة؟ ومن الذى يملك أن يمنح نفسه الحق فى أن يضفى على دين ما صفة الخير، وان يرمى دينا اخر بصفة الشر؟ وكيف نقبل القول بأن الشيطان قد امتلك القرن العشرين، وهو القرن الذى شهد تقدماً إنسانياً هائلا فى امتلاك الطبيعة يتجاوز كل رحلة الانسان على الأرض، رغم كل الأخطاء والأخطار الفادحة التى نجمت عن ذلك، بسبب بعض الأيديولوجيات التى نزعت عن التكنولوجيا غايتها الانسانية؟ وأى قرن يقترح علينا الفيلم أن «نعود» إليه حتى نبتعد عن الشيطان؟!.

بل إن الفيلم يمضى إلى أكثر المفاهيم الدينية التقليدية ميلا إلى المحافظة والتزمت(ومع ذلك رأى البعض فيه زندقة وهرطقة!). **إذ أنه ينحاز للتطهر الدينى الذى يمارس فى دور العبادة، بينما يصبح الرقص والغناء ممارسات شيطانية عربيدة!** وهو فى ذلك يجعل النفس البشرية فى حالة صراع بين العقل والجسد (إن الشيطان ميلتون يغازل الزوجة مارى آن، ويقنعها بأن تقص شعرها حتى تظهر رقبتها الجميلة، التى تجسد «الحدود» بين العقل والجسد)، وهذا هو المفهوم الثنائى شديد السذاجة والتبسيط، الذى يلغى كل الرحلة الانسانية النبيلة والجميلة -على مستوى الدين والفن والعلم معاً- فى اكتشاف العلاقة الجدلية الحميمة بين العقل الجسد، أو بين الروح والمادة.

وهكذا فإن فيلم «**محامى الشيطان**» لا يعدو أن يكون محاولة معاصرة لاعادة **أسطورة «فاوست»** مرة أخرى، محاولة أصابت هدفاً وأخطأت عشرات الأهداف. لكن جريمة الفيلم الكبرى- ولعلنا لم نجد وصفا أدق -هو أنه يطلق على الشيطان اسم الشاعر **جون ميلتون**، صاحب «**الفردوس المفقود**»، فاذا كانت بعض القراءات الرجعية ترى أن ميلتون قد انحاز -فى كتابته ومواقفه- للشيطان، فان الحقيقة ان «**شيطان ميلتون**» كان شيطانا فنياً، ورمزاً للثورة التى قام بها **كرومويل** على النظام الملكى فى بريطانيا خلال القرن السابع عشر، بل رمزاً لثورة أشمل على القمع والتخلف اللذين سادا فى فكر العصور الوسطى الذى كان يقصى الانسان عن مكانه الطبيعى فى العالم الذى نعيش فيه. ولنتأمل مرة أخرى ما كتبه **أمل دنقل** فى قصيدته: «**كلمات اسبارتاكوس الأخيرة**»:

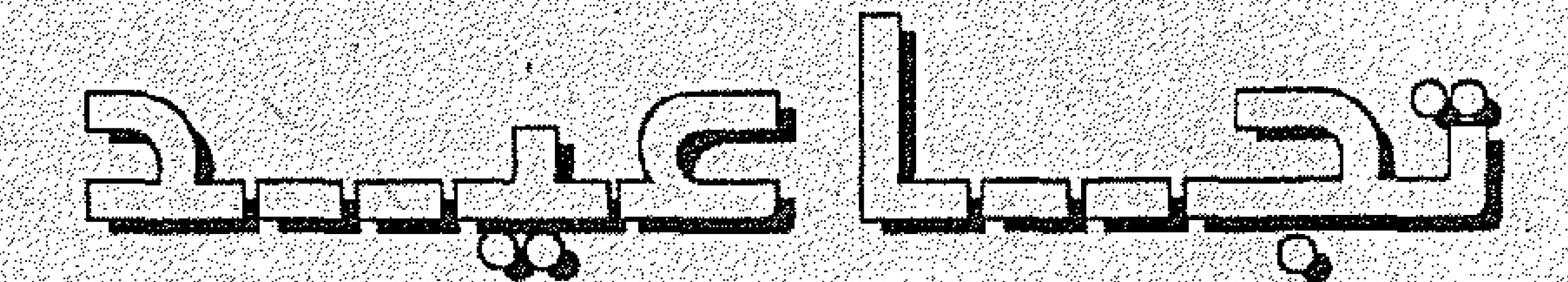
المجد للشيطان معبود الرياح.
من قال لا فى وجه من قالوا نعم .
من علم الانسان تمزيق العدم .
من قال لا فلم يمت .
وظل روحاً أبدية الألم.

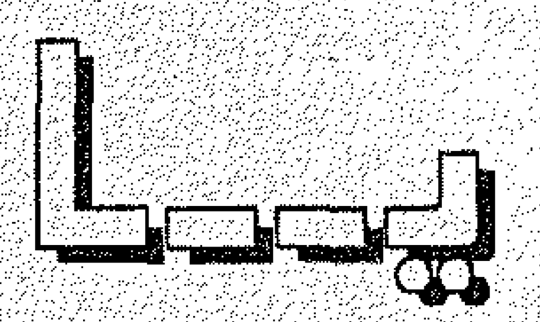
انه «الشيطان» بدلالته «الانسانية» الفنية الرحبة، التى لن تجد لها أثرا فى فيلم «**محامى الشيطان**»، ومع ذلك فإن جانبا من المناخ الثقافى والدينى السائد- بضيق أفقه- قد وقف من الفيلم موقفا رافضا كارهاً، مع أنهما يقفان على أرض واحدة، أرض لن تفضى بنا إلا إلى كهوف مظلمة، تملؤها شياطين التخلف الشريرة التى لن تعدم أن تجد -دفاعاً عن وجودها فى حياتنا- عشرات المحامين!.

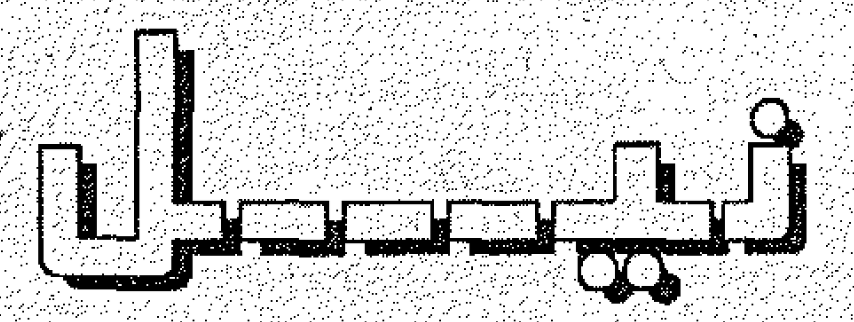


فن

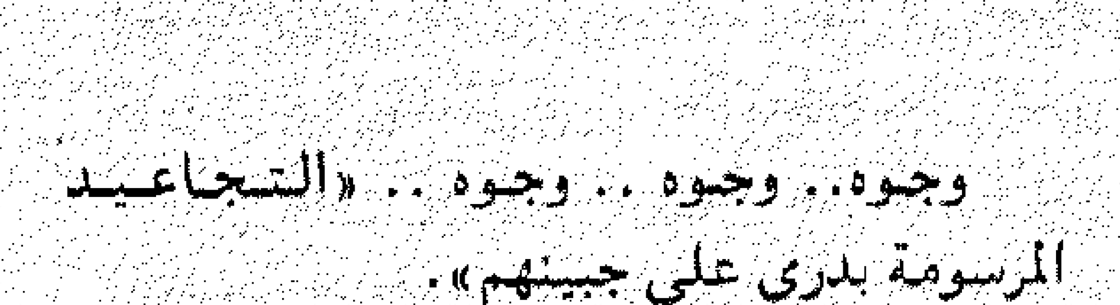
مايسة زكى



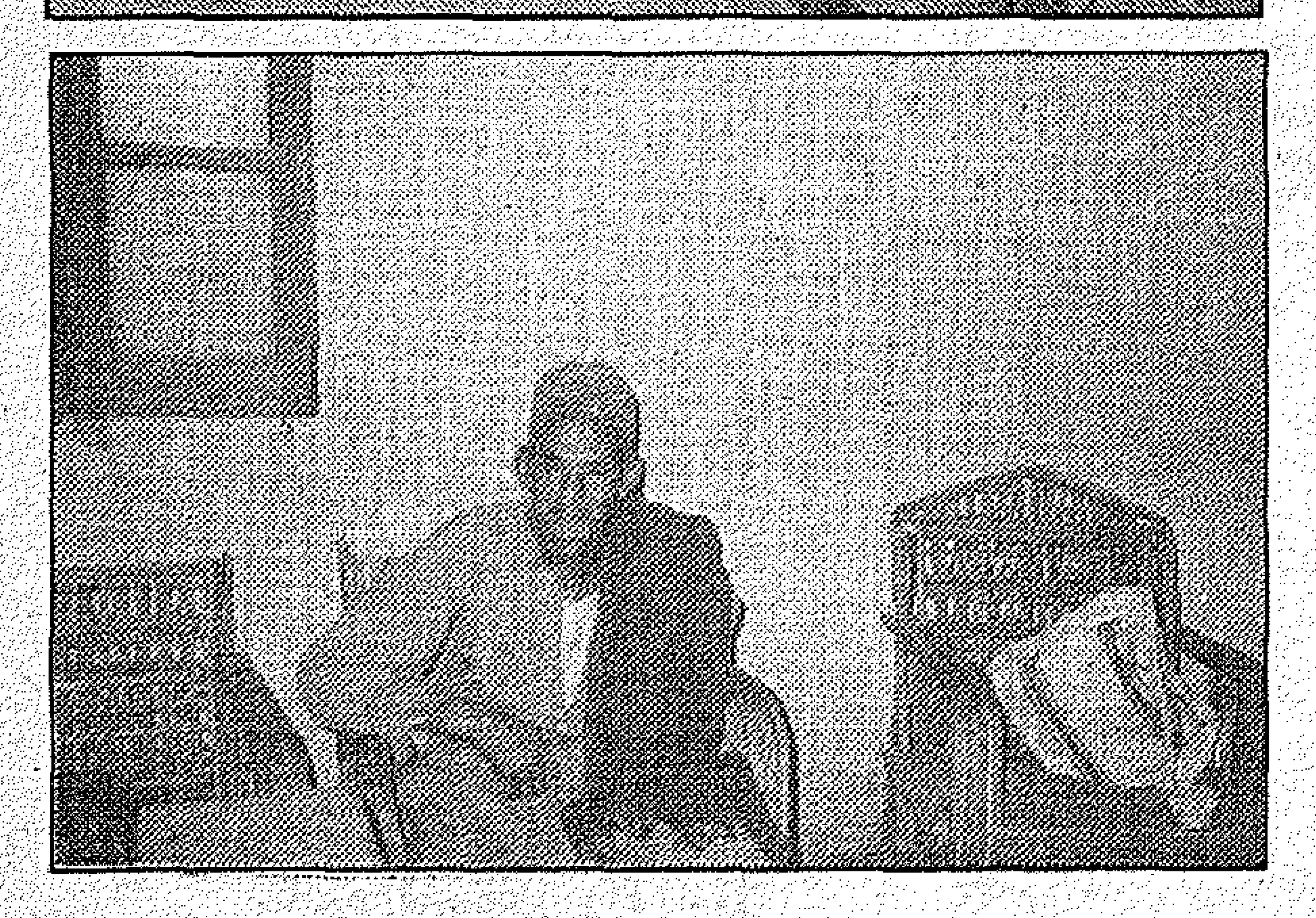




تجاعيد يا نيل







وجوه.. وجوه .. وجوه .. «التجاعيد المرسومة بدرى على جبينهم».

ترك «**فؤاد التهامى**» فى وثيقته الفيلمية (**شهادات الفلاحة والفلاح الفصيح مايو ١٩٩٨**) انطباعاً غائراً بعشقه للملامح الكادحة وفن البورتريه للفلاح والفلاحة المصرية . يلح عليه ذلك الهاجس أكثر مما يلح عليه أى هاجس فنى آخر. وما تثبيت«الكادر » في لقطات على **وجه مصرى أو مصرية «شرقانة» مثل الأرض الشراقى** على امتداد سنوات وسنوات مع ترك شريط الصوت يسرى .. وما استسلامه لمفردات الفلاحة العفوية الصابحة الطازجة التى قد تخلو من أى معلومة شافية وافية إلا تعبير عن هذا العشق .. **الفلاحة وهى تتلعثم وتتوقف وبخفة ظل خاصة جدا تقول : سلامتك ، والاخرى التى لا تعرف اسم المالك الذى تستأجر منه قراريط الأرض وتقول: «ازور عليه»** ذلك الكشف الذى يتجاوز القضية الآنية المثارة حول قانون ٩٦ لسنة ٩٢ لتنظيم «أو إرباك» العلاقة بين المالك و المستأجر إلى دامة النظر إلى وجوهنا المصرية المكدودة الجميلة وما وراءها .

و«**هاشم النحاس**» على المنصة يتحدث عن زميله بعد مشاهدة الفيلم فى التاسع من نوفمبر فى مسرح الهناجر أتذكر فيلمه «**ارزاق يانيل**» الذى أخرجه عام ١٩٧٢ .. أتذكر هذا الاكبار الفنى الذى بثه هاشم فى الشاشة لأقدام الحمالين والبنايين المشققة الخشنة المعتمة وهى تصعد السقالات درجة درجة .. أقدام .. يا نيل.

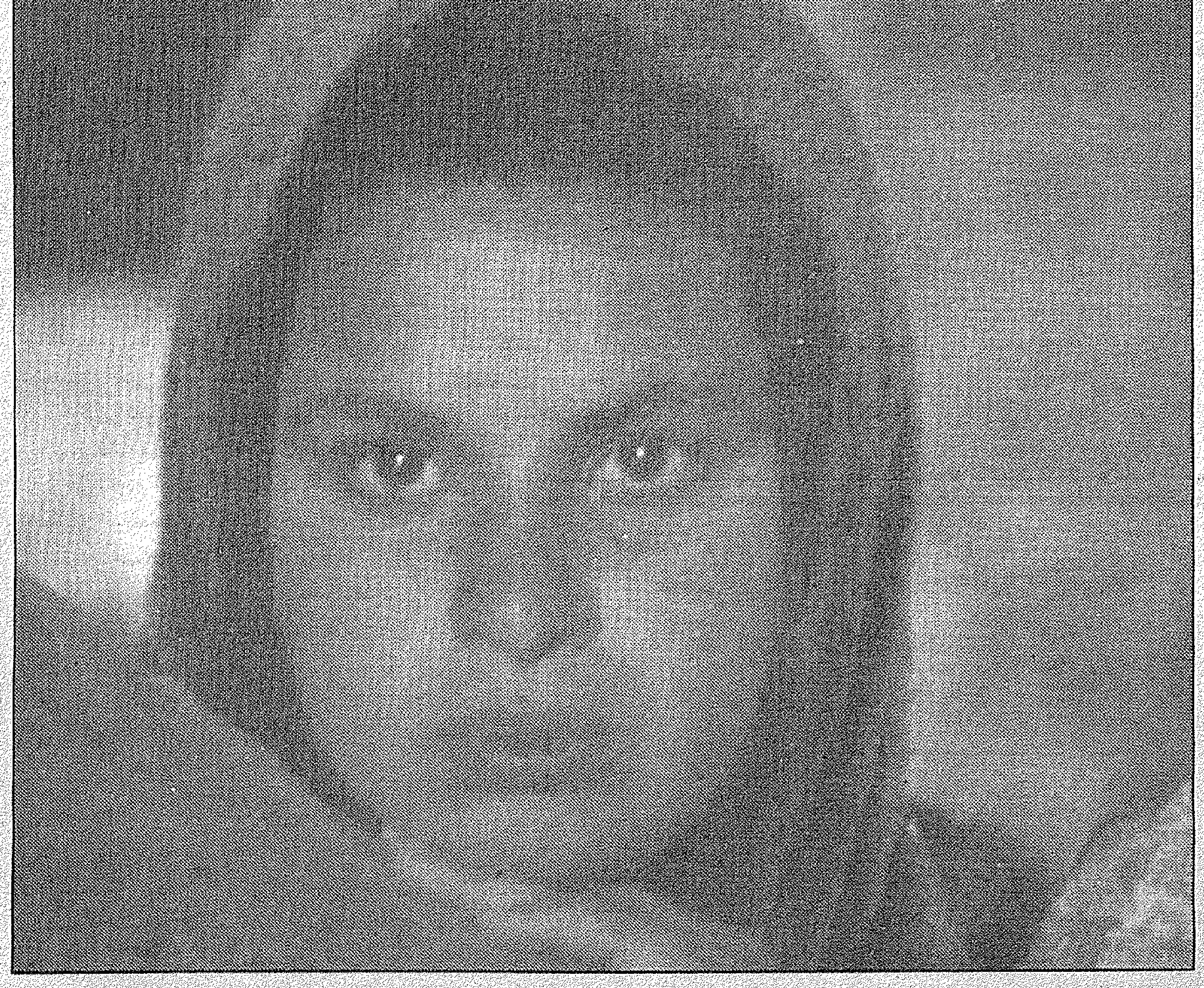
ولا أدرى لماذا يتجلى جمال هذا المنحى وأهمية السينما التسجيلية اليوم فى نظرى أكثر من أى وقت مضى .**لقد فقد الفن التمثيلى فى معظم الانتاج المقدم فى بلادنا -تحت تأثير الاستهلال التلفزيونى والايديولوجيا التى يبثها وضمور الابداع السينمائى -فقد هاجس ونبل تقمص الآخر لاتاحة خصوصية الفرد للجماعة أو بهاء ابتكار شخصية بخيال حسى وفكرى مجاوز للواقع** ، وهما الحدان اللذان يتراوح بينهما إبداع الممثل . أصبح التمثيل مرادفاً لأصابع وقوالب المدينة ، ولنقل العاصمة المركزية التى تهيمن وتملى ما تراه أعيننا وما نسمعه . تستعمر حواسنا بنفوذ غير مسبوق وتكبل حواسنا . وهو ما يجعل حلم«**عطيات الابنودى**» بانجاز كتاب وصف مصر

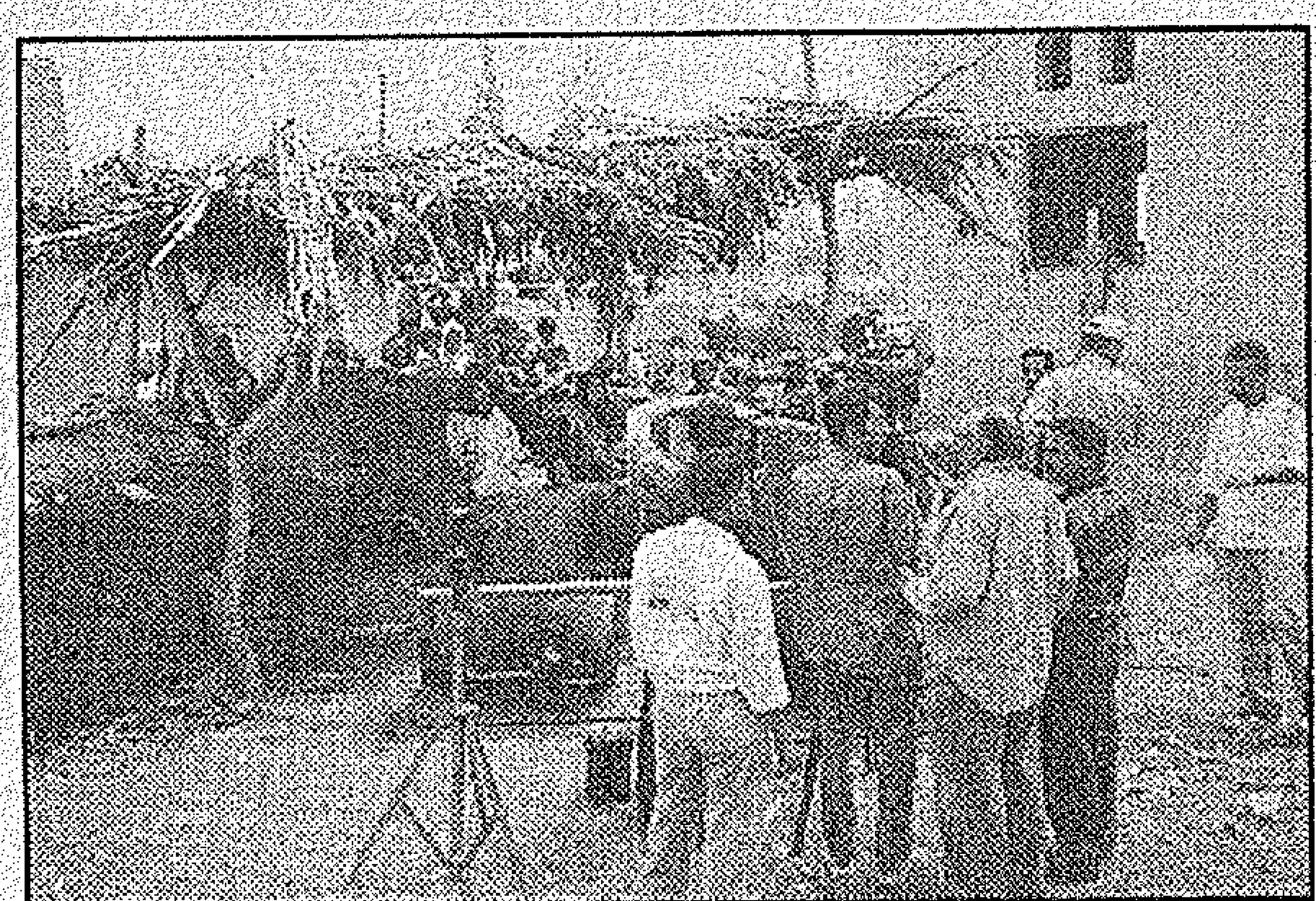
التسجيلى.. وكانت متألقة بحلمها وإبداعها بين الحضور- أكثر الحاحا وضرورة يوماً بعد يوم.

تتحول **«شكاوى الفلاح الفصيح»** قطعة الأدب الفرعونى الكلاسيكى حوالى ٢٠٠٠ ق.م. التى ترجمت إلى عربية فصيحة ذات جرس وإيقاع منمقين مع أناقة **«شادى عبد السلام»** وصرامة كادراته عام ١٩٧٠، **إلى وثيقة تفيض بشهادات الفلاحات والفلاحين في مايو ١٩٩٨**، والتى تتنوع وتتراكم بلهجات عامية ذات جمالية عفوية وفى حدود وعيهم المتباين: ما بين تمسك بالأرض لآخر قطرة .. وبين اعتبارها مجرد مورد رزق وحيد وممكن فى ظل غياب الزوج وكثرة الولد، ما بين تنازل كامل عنها اذا ما قورنت بغلاوة الولد الذى يواجه إرهاب السلطة ونفوذ المالك وبين اعتزاز بتاريخ طويل من الملكية والكبرياء أثارهما فيهم الرجل الحلم **«جمال عبد الناصر»** تحت شعار : **«الأرض لمن يزرعها»** . ما بين اقتراح صائب ينفذ لصلب العلاقة بين المالك والمستأجر وبين تعالم ساذج وموجع . تنويع غير محسوب ولا مبرمج حتى يبدو الايحاء باجابة محددة فى بعض اللحظات من قبل المخرج المشاهد «فؤاد التهامى» خروجاً عن روح الفيلم ومصدر قوته ومصداقيته.

ينداح تاريخ مصر فى نصف قرن عبر شهادات المستأجرات والمستأجرين ولا يفوت المخرج فى اختياراته من بين أربع عشرة ساعة مصورة أن يختم بمنطقة توزيع اليمن أي **الأراضى التى وزعها الاصلاح الزراعى على المحاربين فى حرب اليمن ، وتتشرب معها معاناة حرب الاستنزاف** وفى أحد المشاهد يقدم واحد من الفلاحين أدلته على أحقيته فى الايجار .. عقداً فوق عقد من عهد عبد الناصر والاصلاح الزراعى مروراً بزمن رفع الحراسات ، ثم أخيرا قانون ٩٦ لسنة ٩٢ .. «قوانين يا نيل».

ولا أدرى لماذا يلح على **صلاح أبو سيف** منذ رحيله ، ولا أتصور أن فناناً مصرياً أتيح له أن يختم حياته بتعليق فنى على رحلة ابداعه وحركة التاريخ المصرية من وجهة نظره كما أتيح لهذا المخرج وذلك عندما قدم فيلم «المواطن مصرى» عام ١٩٩١ قبل إصدار القانون وكأنه يقدم رداً فنيا اجتماعيا على فيلمه الأشهر **«الزوجة الثانية»** الذى قدمه عام ١٩٦٧ قبل الهزيمة . فبينما ينتهى فيلم **«الزوجة الثانية»** بانتصار للفلاحين البسطاء حيث تنجح حيلة الفلاحة الشابة الجميلة فى ولادة طفل من صلب زوجها الفلاح الفقير الذى اعتبرته زوجها الشرعى وليس العمدة الذى طلقها طلاقا باطلا وتزوجها كذلك زواجا باطلا ، وبينما يسير العمدة يهذى فى نهاية الفيلم يهنئه الناس بولد ليس من صلبه ، يأتى الفيلم الآخر عن رواية **«الحرب فى بر مصر»**





فؤاد التهامى ومجموعة العمل أثناء التصوير

الفلاحات يدلين بشهاداتهن

«**ليوسف القعيد**» بأب وأم مقهورين وابنهما الفلاح الذى يمحى اسمه لأبيه ويسافر محاربا في حرب أكتوبر ليعود جثة هامدة تحمل اسم ابن العمدة ، ويحرم أبوه حتي من اعلان أبوته له، ويفرض الصمت على شهادة الابن إلى الأبد .إنه لتعليق سينمائى عبقرى لمخرج روائى لا أظنه خارج نطاق مشروع وصف مصر.

وربما أكثر ما يؤرقنى فى وثيقة **فؤاد التهامى** هو غياب هيكل مكانى يدخلنى فى الخريطة الزراعية لمصر وفى رحلة المخرج المشاهد من قرية إلى قرية وهو الذى صور فى ست محافظات قبلى وبحرى .فالوجوه تتراكم دون سياق حتى نصل إلى مأساة يوم ١٣ / ٣ / ٩٧ في عزبة فى زمام قرية **منية النصر بالدقهلية** .يقدم المخرج هنا شهادات الرجال والنساء الذين أهينوا وقبض عليهم لصالح المالك ذى النفوذ الذى يسعي إلي طردهم ،**وتبدو قصة مكتملة فى حد ذاتها لرجال لهم دور فى تاريخ مصر يلفحهم الخزى وهم يسردون الواقعة فى ليل كاب والنساء واقفات يحيكن أحداث الليلة يتقاطع مع وجوههن شعاع ضئيل كأنهن محبوسات خلف زنازين السجن ،وكأن المخرج المشاهد ظل يتجول على غير هدى ودون أن يشركنا فى مسار رحلته حتى وجدنا ضالته فى نهاية جال المطاف ، قصة جديرة بأن تحكى .. «حكايات يا نيل»**.

لكن الفيلم بعثنى فى كثير من شهاداته إلى ما وراء الخلاف حول تحديد القيمة الايجارية للأرض. وربما كان لندرة التعليقات فى الفيلم الفضل ان جاء التعليق الخاص بنسبة الأمية فى الريف المصرى فى موضعه تماما. فما زالت فلاحة تستنكر عندى بنت ، والبنت حتشتغل؟! وفلاحة أخرى تجهل اسم مالك الأرض والزرعة بلا عقود. ورجل يتحدث عن ولده الحاصل على دبلوم ولا يعمل منذ عشر سنوات .«والسفر بره ذل» ولم يكن يريد له أن يكون فلاحاً ! مجتمع بأكمله ما زالت الأسرة تنجب فيه عشرة أطفال وما يزيد وأب غائب وأم تعول .. وفقر مدقع ودائرة مغلقة. ما زالت «**الليالى رخيصة**» ، والمهارة الزراعية تكاد تغيب بعد حركة الهجرة من الريف إلى المدينة ثم إلى خارج مصر كلها.

ماذا صنعت القاهرة وقيم المدنية لتلك البقع المنسية من بلادنا غير قانون شرع فى مجلس «شعبها»-وما زالت علامة الاستفهام ملحة حول نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين ومدى فاعليتها -قانون يتجاهل حياة الناس واقتصاد النشاط الأساسى فى تلك المناطق ومصالح الفلاحات والفلاحين وصغار الملاك التى تضار مصالحهم برفع نسبة أحلامهم إلى ما لا يستوعبه صافى الأرباح فى ظل سياسة زراعية مضطربة وعشوائية طرائق الانتاج.

ماذا يستطيع أن يقدم لهؤلاء «**ملتقى الهيئات لتنمية المرأة**» منتج الفيلم؟.

ماذا سيقدم لتلك الفتاة التى يختم بها المخرج **فؤاد التهامى** وثيقته على الشاشة **وجه مثقل بالتعدى عليها وانتهاك آدميتها فى القسم ولكنه وجه يشرئب فى كبرياء ونضارة ويتساءل عن المستقبل .وجه مصرى جميل كم كنت أود لو أسمع حكايته .. «شابات وشباب .. يا نيل»**.

والفيلم فى هذا الباب تدريب على الافصاح والتعبير وحفز لسبر مزيد من أغوار الناس.. حكايات «**شهادات يا نيل**».

فن تشكيلى

" .. قولة حق أودت إلى باطل .. "

فاطمة إسماعيل

جاءنى صوت الأستاذ **حسين عبد الرازق** على التليفون هادئاً كعادته مذكراً إياى بآخر موعد لتسليم المقال الشهرى - وقد اعتاد ذلك كل شهر - فأنا أعانى من أعراض **"الاختناق الزمنى"** والتحرر من فكرة الـ "DEAD LINE" متجاوزة هدف لاواعى بلازمنى منذ الصغر .. وقد يفسد هذا على الكثير ، إلا أن المكافأة التى أحصل عليها بهذا الزمن الإضافى والتى تخرجنى من إطار " الحد النهائى" للأشياء توفر لى أمان الوجود.

استرسل الأستاذ **حسين** فى حديثه بدعوتئ للقاء السنوى **"لأصدقاء اليسار** ثم ارتبك إيقاع حديثه وهو يحاول إيجاد كلمات رقيقة تنقل لى رسالته الخجولة" .. **قراء اليسار عاتبين عليك فى مقالاتك الأخيرة لأنها أصبحت موجهة للمتخصصين فقط فى الفن التشكيلى ..!"**

-" تباً لتلك العزلة القاتلة ، فهى اللعنة الأبدية التى تلازم الفن التشكيلى ومن يدور فى فلكه".

كان هذا لسان حالى وإن كنت لم أفصح عنه .. وأيضاً لاأذكر تعقيبى فربما تلعثمت ، أوردت بعبارات مندهشة ، أو معتذرة. إن ماأذكره هذا الشعور الخفى بالسعادة والزهو والذى انتابنى بعد الحديث التليفونى .. هنا قد جاءت لحظة مواجهة تلك القضية بينى وبين قارئ اليسار والتى تأخرت عما توقعت.

أما شعور السعادة فهو لسببين:

الأول: أننى لم أكن على يقين بأن إقامة نوع من العلاقة الإنسانية بينى وبين جمهور اليسار لاتقوم على التلقين أو التعليم ، أو الإرباك باستعراض تفاصيل غاية فى التخصص ، أمر سينجح لكلينا .. **فأنا أدرك صعوبة خلق علاقة تقوم على " الاحتضان" احتضان هذا الفن داخل الواقع ، والتعرف عليه فى جوانبه الانسانية والعامة ، والتى تجعل من وجوده والحوار حوله رغبة ومسئولية مشتركة** ، خاصة وأن الفن التشكيلى فى جميع أنحاء العالم فن غير جماهيرى ويختلف فى ذلك عن السينما والمسرح والأدب وحتى الموسيقى . فهو فن **كتب عليه أن يكون منعزلاً لطبيعته النخبوية .**

عموماً ، هذا الدفء الإنسانى الذى استشعرته فى عتاب قراء اليسار ، كشف لى عن **إمكانية تجاوز تلك" العزلة" المفتعلة بين الفن التشكيلى والجمهور،** إذا ماخلصت النوايا فى اعتبار أن لهذا التواصل متعة حقيقية يفقدها الطرفان فى حالة التغييب المتعمد الذى يحدث من الطرفين حين يربك الناقد الجمهور باختلاق معارك يدعى تعقيداتها وخصوصيتها ، وهى فى حقيقة الأمر خطاب خارج عن اللحظة الراهنة ، أو حين يتجاهل الجمهور أشكال التفاعل أو المشاركة فى أى حدث فنى والمصادرة عليه باعتباره لحظة لاتخصه منذ البداية.

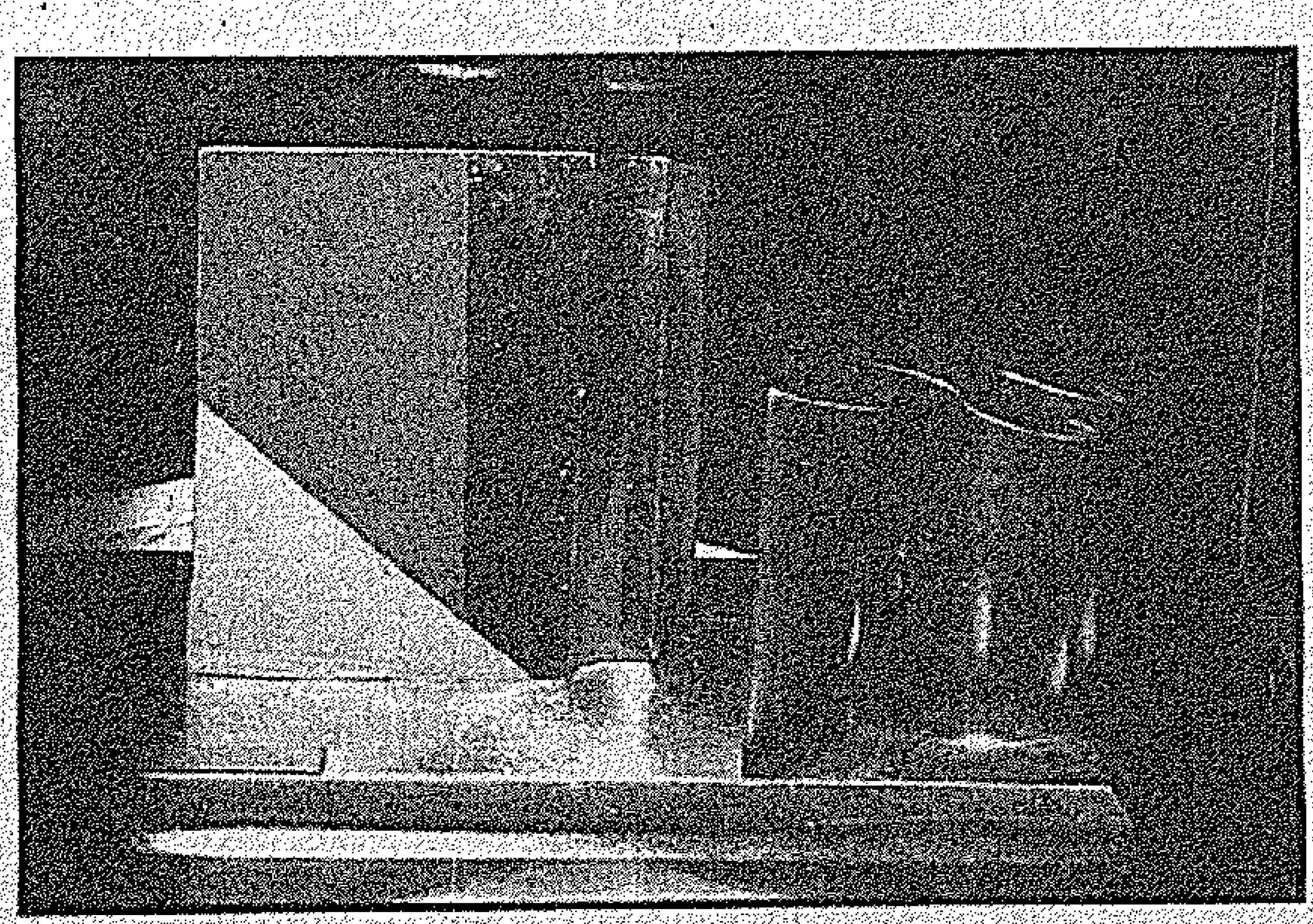
السبب الثانى لسعادتى من حديث **الأستاذ حسين** أننى شخصياً كنت قد شعرت بهروب هذا الخيط الرفيع الذى بدأ يمتد بينى وبين قارئ اليسار .. **فقد أحسست برودة قلمى فى المقال الأخير بصفة خاصة ، وقد أدركت لحظتها أن نفس البرودة ستتسرب عبر هذا الخيط إلى الطرف الآخر.** إلا أننى لم أستطع التخلص من تلك الغواية التى أوقعتنى فيها المعرض الأسبانى الذى ضم فنانين لدى ضعف شخصيتى نحو إنتاجهم الفنى أمثال **بيكاسو وتابيس وميرو وجاودى** . كما ساهمت فكرة المعرض "THECONCEPT"فى تكثيف تلك الغواية ، إذ أنها تثير فى الناقد قدراته فى إعادة تكوين تصورات لجزء من تاريخ الفن باجتهادات جديدة .

قد يكون هذا أمر مشروع ، وحق لى ولكن إذا ما اجترأ هذا الحق على العبث بهذا الخيط الذى بدأ يصل بينى وبين الجمهور ، سأعتبره

"قولة حق أودت إلى باطل.."

نأتى الآن إلى بيت القصيد وأقصد تلك





المواجهة التى طالما تعجلت حدوثها بينى وبين الجمهور ، وكنت أتمهل حتى استشعر نمو علاقة حميمة بيننا تسمح بصدق المصارحة.

تعودنا نحن النقاد" والفنانون" أن **نتحاور حول " عزلة" الفن التشكيلى عن الواقع فى شكل إنعزالى** ، فنعقد الندوات والحوارات فى دوائر منغلقة داخل قاعات العرض أو المتحف أو النقابة .. ولذلك أعجب من أمرنا **فاذا كان لقضية العزلة طرفان أحدهما نحن والآخر الجمهور فكيف نقيم هذا الحوار من طرف واحد؟**

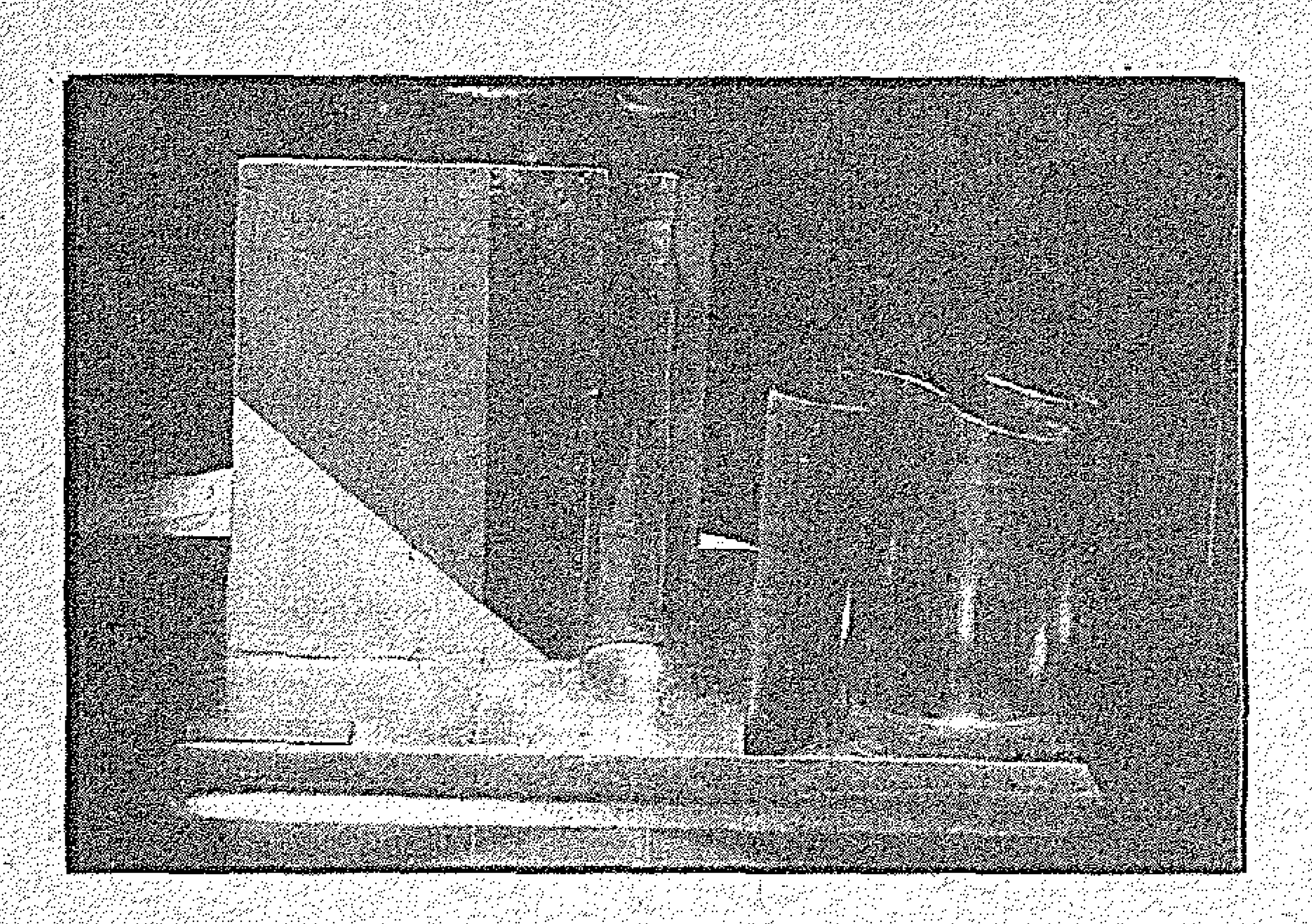
ربما أن مايربك وضوح هذا الخطأ المنهجى فى لحظة الحوار هو أن شكل الحوار يؤدى لوجود طرفين **(المنصة)**و(**الصالة)** فالمنصة تتمثل نفسها الطرف المعنى بالفن التشكيلى والصالة تتمثل نفسها (الجمهور) رغم أن كلا المنصة والصالة هم النقاد والفنانون سواء من طلبة الفنون أو الممارسين . وبالتالى لايمكن أن نريح بالنا بأننا نتحاور مع الجمهور فتأتى حواراتنا غسيل يد من القضية.

لماذا لانحاول الآن مكاشفة أنفسنا نحن الطرفين بمعضلات تلك القضية ، ونحن مدركون تماماً أن ليس من هدفنا وضع "روشتة" تشفينا من هذا المرض العضال ، **ولنقتنع كبداية أن فى المكاشفة واقتسام المسئولية بعداً إنسانياً هو فى حد ذاته تجربة جمالية تطرح حلولها البسيطة والصادقة.**

فى الفن قد تسمح الأفكار بالنسبة للفنان أن يكتشف حلولاً جمالية تساعد على إحداث تخلخلات فى هذا الحائط الذى تفرضه " العزلة" حول نفسها . والمحاولات كثيرة فى تاريخ الفن لتجاوز هذا الواقع الانعزالى بين الفن والجمهور ، بتحريك لحظة من " الخاص" إلى" العام".

وأشير هنا إلى مشروع **كوم غراب** * الذى لايمكن الحديث حوله كعمل فنى يستمد تميزه وخصوصيته من العلامات البصرية ، وإنما فيما يثيره من **تعميم اللحظة الفنية واشتباكه فى الواقع بوجوده وظرفه كما هو وتكثيف "البهجة" الانسانية كمطلب واحتياج لإعادة تكوين "بنية انسانية"**

ألا نستطيع فى هذا المشروع أن نرصد قيماً جمالية جديدة تجعل من العلامات البصرية قيمة هامشية ؟؟ **ألا نعتبر " التواصل" و" الالتحام" بين الفنانين والنقاد والجمهور وأهل الحى لمدة عامين هو فى حد ذاته قيمة " أساسية" فى التجربة**، ثم تأتى الجهود النظرية والنقد والتخريجات قيم "مضافة" تخص الصفوة والمتخصصين؟



هذا النموذج إنما يعيننا فقط على ادراك إمكانية تبادل المواقع ، واستبدال القيم ومرونتها من عمل فنى لآخر.

هذا بالنسبة للفنان والناقد داخل نوع معين من الفن" المشروع" .. **ماذا إذاً عن الناقد** إذا ماكان " النص" هو عمله المقدم للجمهور ..؟

علينا أن نعترف سوياً أن" النص" النقدى فى الفن التشكيلى هو شكل صادم منذ البداية . فاختلاف المجال بين العمل الفنى (المجال البصرى) وبين" النص" الذى يعلق عليه" كمجال لغوى" يفقد الكثير من طزاجه التلقى ، **فالعمل الفنى هو الصورة الساخنة للفنان والنص النقدى هو الشكل البارد العقلانى الذى يسعى إلى الشرح والتحليل والتفسير.**

إن انتقال التعامل بين الناقد والجمهور من المجال البصرى بآلياته المبهرة إلى المجال اللغوى المرهق للذهن فى كثير من الأحيان ، هو فى حد ذاته شكل مربك ومتعسف ، إلا أننا علينا أن نسلم بأننا لانملك بديلاً ، فسيظل " للنص" النقدى سطوته ووجوده كأحد الوسائط العامة التى يعتمد عليها الناقد فى مشروعه.

هل يعنى ذلك أن المشكلة بين الفن

هل يعنى ذلك أن المشكلة بين الفن التشكيلى والجمهور هى مشكلة " نص" أى مشكلة ناقد؟ أم أنها مشكلة منتج فنى أى فنان؟ أم الاثنان معاً..؟

لماذا لانعكس رؤية المسألة ونتساءل هل **مشكلة الناقد هو الجمهور؟ أم الفنان؟ أم الاثنان معا؟** وهل مشكلة الفنان هو الناقد ؟ أم الجمهور؟ ..

إذا تأملنا المشكلة من جانب الجمهور ، فأى جمهور نعنى ، أهو الجمهور المثقف ؟ وأى ثقافة نفترضها أو نعنيها ؟ فاذا تحدثنا عن المفكر والسياسى الكبير الذى لايعنيه أمر الثقافة التشكيلية هل نعتبره من الجمهور المثقف؟ وماذا بالنسبة للاقتصادى أو العالم أو الشاعر أو الأديب الذى لم يزر معرضاً فى حياته ولم يفتح كتابا به مستنسخات فنيه ؟

.. **كيف يمكن تصنيف الجمهور..؟** هل تتساوى تلك النوعيات الاستثنائية فى المجتمع والتى ذكرناها مع الجمهور غير المثقف ..؟ هل سيغفروا لنا تصنيفهم بالجمهور" الجاهل" أو" المجهل" ؟ **كيف يمكن لنا تجاوز القطيعة المعرفية بيننا وبين تلك الطبقة من الاستثنائيين ؟** هل باقامة معارض؟ أن بتبسيط نصوص نقدية لمعارض لم يرها أياً منهم؟

هل أستطيع الاجتراء أكثر فأقول إن النوع الثانى من الجمهور والذى يقر بجهله

المعرفى بأمور الفن التشكيلى وهم يمثلون جوهر الواقع البسيط فى المجتمع وهم الطبقة الدنيا فى المستوى الاقتصادى ، أقول **إن تجاوز القطيعة مع تلك الشريحة من المجتمع أبسط بكثير من قطيعتنا مع جمهور المثقفين.** إذ أن جماهير الطبقة الدنيا تحتاج نوعاً من الهزات العنيفة داخل وجودهم وواقعهم فهم لن تعنيهم مشكلة" النص" أو" الناقد" وإنما هذا التلاحم العضوى بهم من خلال المشاريع هو الوسيلة الوحيدة لهدم جدار العزلة مثلما حدث مع جماهير **كوم غراب** الذين انتقلوا إلى قاعة عرض" الهناجر" لحضور معرضهم التسجيلى وكانوا يستقبلون الضيوف من جماهير المثقفين ..!

إذ ان المعضلة الأساسية فى تلك العزلة بين الفن التشكيلى و" النسيج الثقافى" متمثل فى جمهوره الاستثنائى.. ولاأعتقد أن مقالاً واحداً قادراً على وضع الحلول وإنما ربما بادارة حوار صادق وصريح وكاشف من خلال صفحات "**اليسار**" ربما أمكننا أن نزحزح تلك القطيعة المعرفية كوسيلة لتجاوز" العزلة" ولنتقاسم المسئولية فى وجودها.

ولتكن دعوتى لقارئ **اليسار** والجمهور لزيارة معرض مثل الذى يقام بمجمع الفنون الآن معرض" **الأعمال الفنية ذات الأبعاد الصغيرة**" والذى سيستمر حتى ٥ ديسمبر بداية لإقامة حوار حقيقى مشترك.

يشارك فى المعرض **ثلاثمائة وخمسون فناناً مصرياً** يمثلون كل الأجيال، **ويعرضون ستمائة عمل فنى متنوع** بين التصوير والرسم والحفر والعمل المركب والخزف.

وكبداية نتحدث معاً عن مشاكل العمل الفنى الصغير.

"معرض الأعمال الفنية ذات الأبعاد الصغيرة تحديات الفراغ" ماهى مشاكل العمل الفنى الصغير؟"

إن معرضا للأعمال الفنية ذات الأبعاد الصغيرة هو معرض إشكالى من بدايته ، فهو يطرح إشكاليتين من داخله إحداهما تخص الحجم : أى أبعاد العملDIMENSIONS بافتراض تحديد رقمى لها ، والأخرى تخص نوع العمل الذى يسترعب فن هذا الإطار من التحديد. وليس صحيحا إن كل أجناس المنتج الفنى يمكن لها أن تدخل فى إطار هذا القياس **فالأعمال الفنية ذات الصورة الواقعية REAL IMAGEيكن قياس وتحديد أبعادها بسهولة مثل النحت والتصوير والحفر والخزف وكذلك الأعمال الفنية ثلاثية الأبعاد** وإن كانت ستحدث إرباكا فى بعض أجناسها . أما بالنسبة للأعمال الفنية التصوريةVIRTUAL IMAGEفالأمر يختلف إذ كيف يمكن لنا تحديد أبعاد عمل فنى منفذ بالفيديو مثلا يقدم لنا من خلال شاشة تليفزيون ٢×٢ بوصة يعرض عشرات بل مئات من الصور عن موضوعات عديدة ، هل نقوم بتحديد أبعاده من ثبات زمن حركة الصور فى المشهد؟ أم بقياس زمن العمل المستغرق فى العرض فاذا استغرق عشرين ثانية مثلا يكون عملا فنيا صغيرا وإذا استغرق نصف ساعة يكون عملا فنيا كبيرا؟ أم بقياس حجم جهاز العرض؟ أم بقياس المساحة المكانية التى تحتوى الجهاز والفراغ المحيط؟

ليست الصورة التصورية فقط التى تربكنا ونحن بصدد تحديد أبعاد العمل الفنى وإنما أيضا بعض أجناس العمل الفنى ثلاثى الأبعاد مثل فن الأداء وفن الأرض والحدث والبيئى والمفاهيمى والمجهز فى الفراغ وغيرها من الأعمال التى تتوقف حسابات أبعادها على خصوصياتها وطبيعة ظرفها . فمثلا هل نعتبر عملا فنيا أدائيا يقوم به طفل عملا فنيا صغيرا ، بينما إذا قدم بواسطة شخص كبير يكون عملا فنيا كبيرا؟ وماالأمر أيضا إذا ماحركنا قطعة فحم متوهجة صغيرة الحجم حركة عشوائية فى خطوط متقاطعة ، كيف يمكننا قياس أو تحديد أبعاد هذا المحيط الضوئى للعمل؟

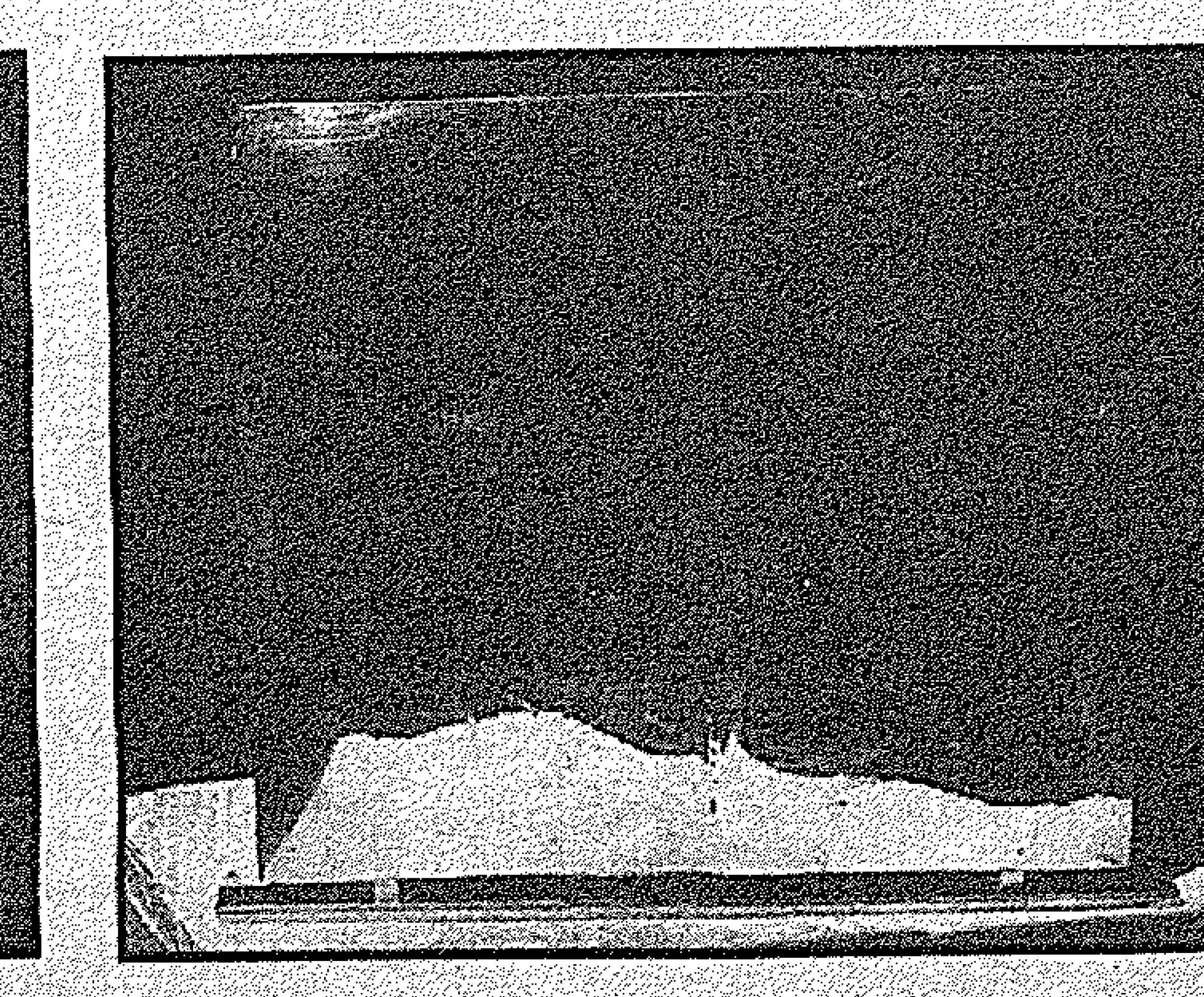
فى معرض أقيم بانجلترا عام ١٩٩٦ تحت إسم LIFE HAS TO BE LIFEعرض فنان انجليزى عمله وهو عبارة عن جهاز تسجيل صغير الحجم مسجل عليه جملة واحدة يرددها الفنان بصوته وهى نفس عنوان المعرض ، وباعادة الأسئلة السابقة عن كيفية تحديد الحجم أو القياس ستدركنا أيضا نفس الحيرة السابقة أمام هذا العمل ، **المشكلة إذا حول ماهية العمل الصغير وكيفية تحديد قياساته.**

إن مانستطيع الاجتهاد فيه ونحن نواجه تلك الصعوبة ليس بتقديم إجابة منتهية أو حتى إفتراض تصور نطمئن إلى صوابه يحسم إشكالية العمل الصغير وإنما أن نتفق على فرضية رقمية مؤقتة لابعاد الأعمال ذات الصورة الواقعية REAL IMAGE حيث يمكن تحديد قياساته بسهولة أكثر ، ونترك الفرصة للتجربة من داخلها لتعطى احتمالاتها لتصور حجم العمل الصغير فى الأعمال التصوريةVirtual image وثلاثية الأبعاد.

فى النهاية أقول إن هذا الجمهور" الواعى" بالفن التشكيلى وهو الشريحة التى تتوسط السابقتين وهى تضم نخبة من المثقفين الذين نعول عليهم فى التفاعل الحقيقى لمواجهة أزمتنا دون تعال أو شراسة .

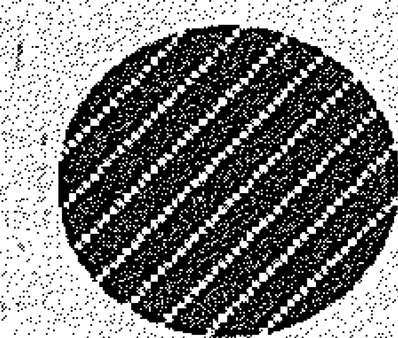
فهدفنا فى الآخر واحد.

* مشروع فنى نقدى قام بانجازه الفنانين **عادل السيوى ومحمد عبله وكاتبه هذا المقال** فى حى عشوائى بمصر الجديدة يسمى كوم غراب ، بدأ المشروع فى يونيو ١٩٩٦ وانتهى مايو ١٩٩٨ وقد حصل على تقدير منظمة اليونسكو ومؤسسة سيدا "Sida" باستوكهولم بالسويد باعتباره ضمن عشرة مشاريع مميزة فى العالم لعام ١٩٩٨ وأقيم الاحتفال فى شهر سبتمبر باستوكهولم.









منهج الحمار والبردعة

فى الحملة على منظمات حقوق الإنسان

فى أثناء الحملة الاعلامية المصرية المضادة، رداً على مانشرته جريدة" السنداى تلغراف" حول أحداث الكشح ، برزت نغمة تضع فأس المسئولية عما نشرته " التلجراف" فى عنق منظمات ومراكز حقوق الانسان فى مصر ، وتنسب إليها تهمة ترويج الأكاذيب والاساءة لسمعة البلاد، والتواطؤ مع الجهات الدولية التى تسعى لمعاقبة الإدارة المصرية على مواقفها السياسية المستقلة نسبيا عن السياسة الأمريكية ، والتمهيد ، أو التحريض ، على تطبيق القانون الأمريكى الخاص بمقاومة الاضطهاد الدينى ، فضلا عن إثارة الفتنة الطائفية فى الداخل..

ولم يقتصر الاحتجاج على ماقامت به هذه المنظمات من أدوار مشبوهة فى أحداث الكشح، على استقالة فرع المنظمة المصرية لحقوق الانسان بسوهاج - الذى تبين أنه لاوجود له - احتجاجاً على البيان الذى أصدرته المنظمة بهذا الشأن ، بل ووصل إلى حد القول صراحة ، بأن مانشرته السنداى تلجراف دليل على صحة التحليل الذى ينظر إلى دور هذه المنظمات والمراكز ، وإلى المنظمات غير الحكومية التى تحصل على دعم أجنبى ، باعتباره دوراً مشبوها ، تقوم به لحساب الجهات التى تمولها ، ومساهمة فى تنفيذ مخطط أمريكى لاختراق الأمن القومى المصرى !

والغريب أن الذين اندفعوا ليقولوا ذلك ، لم يتوقفوا لحظة واحدة فى محاولة للتثبت من صحة المعلومات التى استندوا إليها ، قبل أن يتخذوا هذه المواقف العنيفة ، أو يصدروا هذه الأحكام القاسية ، وليتأكدوا أولاً من أن هذه المنظمات هى التى أمدت " التلجراف" بما نشرته من أكاذيب ، ولو أنهم فعلوا ، لما قالوا ماقالوه ، بعد أن تأكد للجميع ، أن أحداً من هذه المنظمات لم يكن مصدر هذه المعلومات ، بل إن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، عن الأحداث ، الذى أعدته بعثة قامت بزيارة الكشح ، نفى أى طبيعة طائفية لها ، ويضعها فى الإطار نفسه الذى اعترف به رسميا بعد ذلك ، باعتبارها تجاوزات قامت بها أجهزة الشرطة المحلية ، بل لعل هذا التقرير كان الضربة القاصمة ، التى بددت كل آثار مانشرته التلجراف بحكم ماتحظى به تقارير منظمات حقوق الانسان المصرية من مصداقية وثقة ، باعتبارها منظمات غير حكومية .. متخصصة فى متابعة حقوق الانسان..

ومايدعو للأسف حقاً هو أن الذين يثيرون قضية التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية عموما ، يعالجون الموضوع بطريقة تبدو فى الأغلب الأعم شخصية فيتوقفون أمام مايزعمون أنه أجور وامتيازات مبالغ فيها يحصل عليها النشطاء فى مجال عمل هذه المنظمات ، ومن دون أن يتوقفوا أمام ماتقوم به من أدوار بالغة الأهمية ، ويشككون دون دلائل كافية فى أهدافها ، بدلاً من البحث عن بدائل وطنية تكفل لهذه المنظمات الحق فى التواجد ، وفى النشاط ، والامكانيات المالية لذلك .

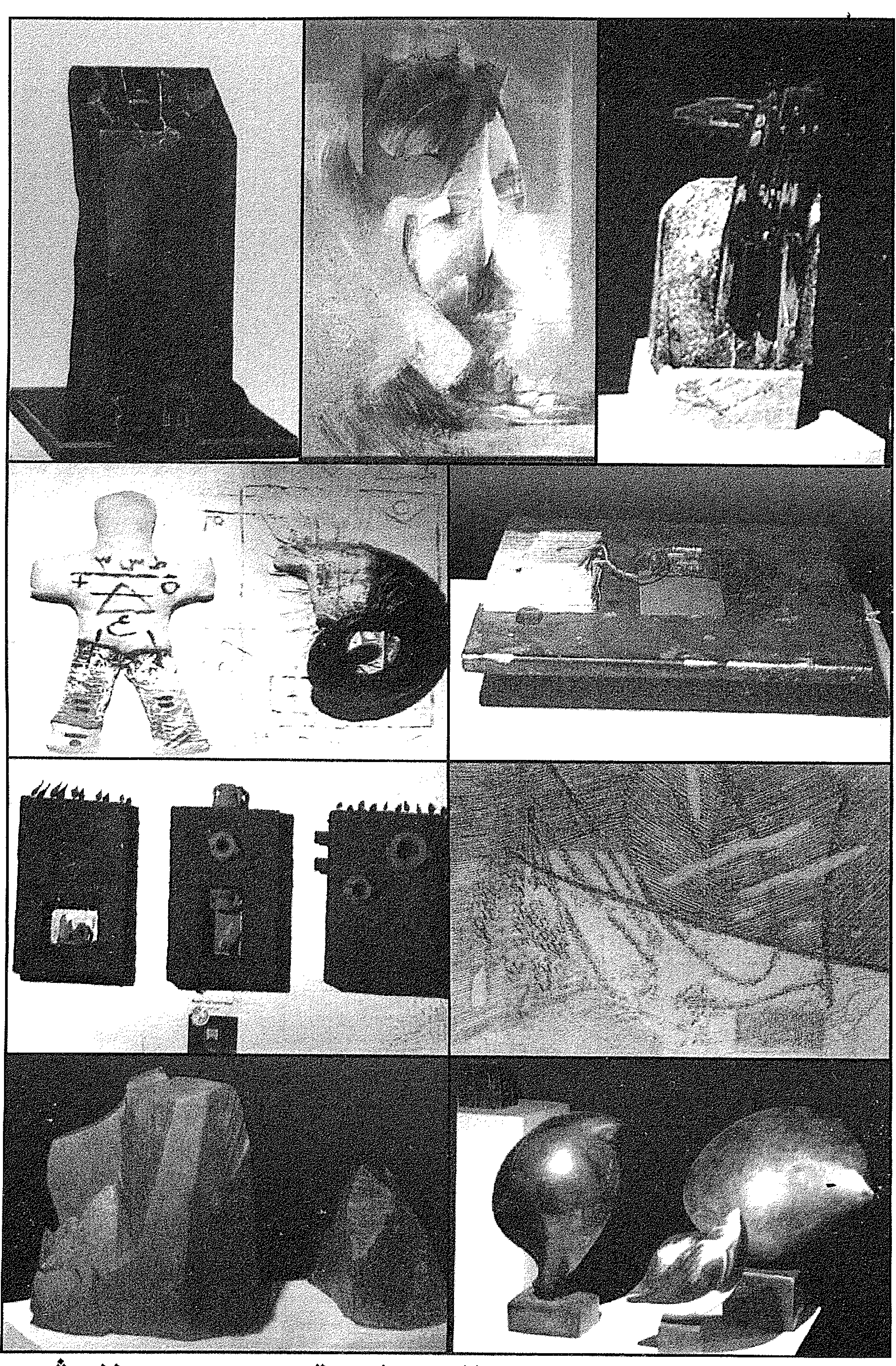
والأسئلة المحورية التى يتهرب هؤلاء من الرد عليها هى :

هل وجود هذه المنظمات ضرورى أم لا؟ .. وهل تقوم بأعمال مفيدة أم لا؟ .. وهل يمكن أن تمول تمويلاً محليا أم لا ؟..

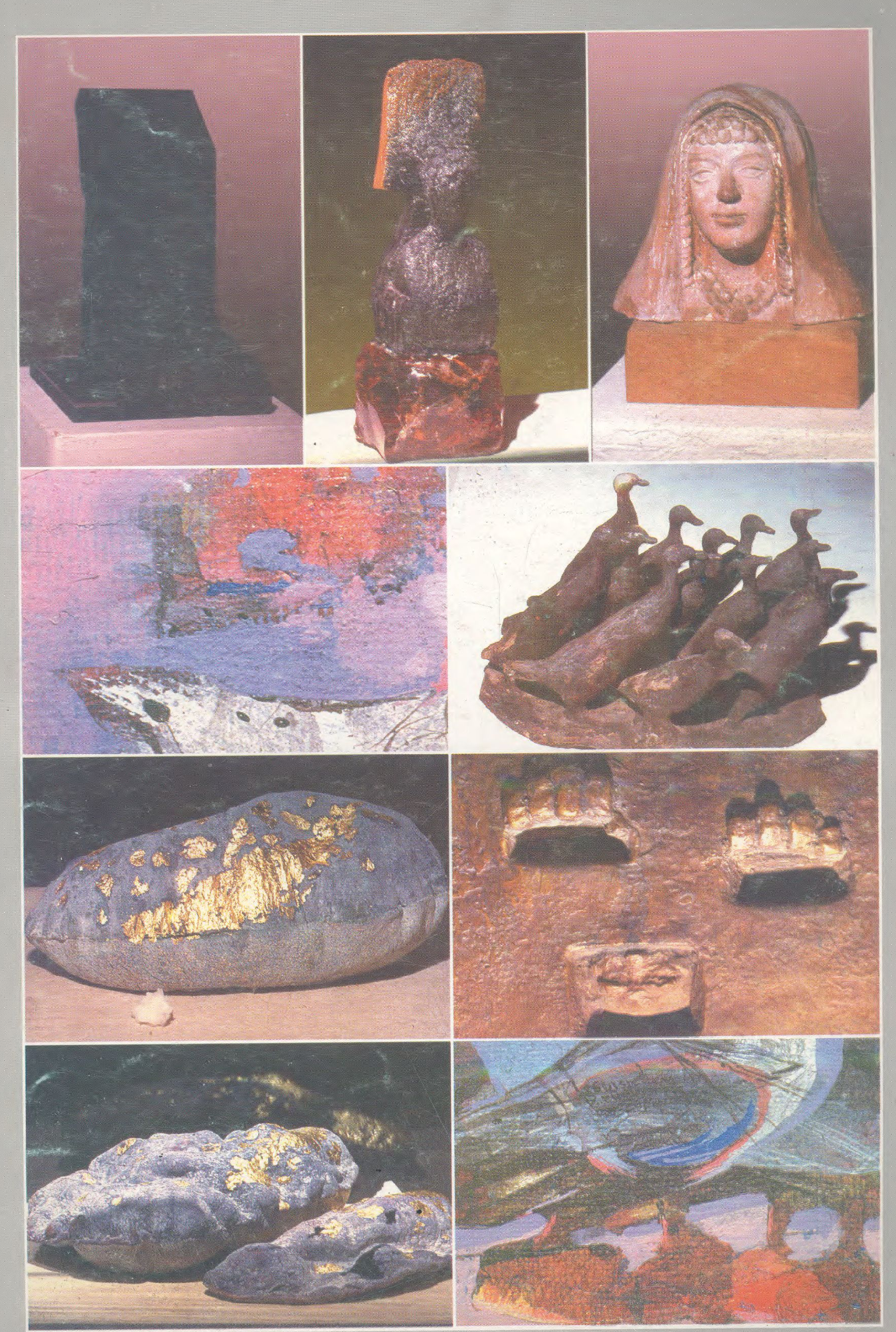
ولاجديد فى القول بأن البلاد التى أدمنت حكوماتها إهدار حقوق الانسان ، ومنها البلاد العربية ، هى أكثر البلاد احتياجاً إلى مثل هذه المنظمات ، وليس سراً أن الحكومة المصرية ، وحكومات عربية أخرى ترفض الاعتراف بها أو التعامل معها ، وأنه لايمنعها من العصف بها وسجن كل نشطائها سوى خوفها من الرأى العام العالمى . ولو أن الحكومة اعترفت بها قانونيا ، وسمحت لها بالتواجد فى إطار قانون ديمقراطى للجمعيات ، لاحتفظت بطابعها كجمعيات تطوعية ، ولأمكن أن يخضع ماتتلقاه من تمويل أجنبى لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، تحقيقا للشفافية ، أو الحصول على تبرعات محلية، تمكن هذه المنظمات من أداء دورها ، الذى لايمكن أن يقوم على أساس التطوع فقط!

لكن بعض الذين يزايدون على الحكومة فى الحملة على هذه المنظمات ، لايتوقفون إلا أمام الأمور التافهة ، والمسائل الشخصية ، أما لأن مسألة حقوق الانسان لاتعنيهم من الأساس ، أو لأنهم من النوع الذى لايقدر على الحمار ، الذى هو الحكومة ، فينهال ضربا على البردعة ، التى هى منظمات حقوق الإنسان

صلاح عيسى



معرض القطع الصغير ١٩٩٨ مجمع الفنون بالزمالك تصوير د . عبد الغفار شديد



معرض القطع الصغير ١٩٩٨ مجمع الفنون بالزمالك تصوير د . عبد الغفار شديد